كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟



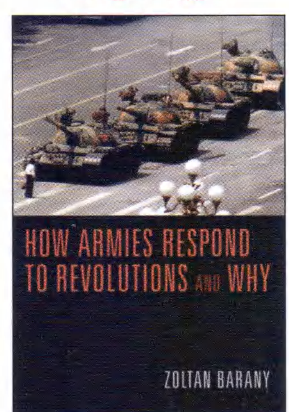
زولتان باراني

ترجمة: عبد الرحمن عياش



هذا الكتاب

كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟



بعد ثورات الربيع العربي وما تلاها من اقتتال عسكري أو ثورات مضادة، ومع تباين المسارات والأوضاع في كل دولة، بقي السؤال الأهمّ الذي يُمكن، بناءً على إجابته، تصوّر إمكانيّة نجاح أي ثورة من عدمها، وهو: ما موقف الجيش من هذه الثورة؟

في هذا الكتاب المُهم حاول زولتان باراني تتبّع مسار عدة ثورات، ودراسة مواقف وسلوكيات الجيوش في هذه الدول لاستخلاص القوانين التي تستند إليها الجيوش والميكانيزمات والأنماط التي تنتهجها -حال حدوث ثورات شعبية- بحسب حجمها وحضورها في جهاز الدولة، وكذلك بحسب طبيعة المجتمع.

درس المؤلّف ما جرى في عدة دول شهدت ثورات شعبيّة، بدْءاً من إيران فبورما فالصين فدول أوروبا الشرقيّة، مثل: «بولندا، المجر، بلغاريا، رومانيا، تشيكوسلوفاكيا، ألمانيا الشرقيّة»، ثم درس ما حصل في دول الربيع العربي «تونس ومصر واليمن وليبيا والبحرين وسوريا»، وأشار كذلك في ختام كتابه إلى ما جرى في الملكيّات العربيّة.

يتمحور هذا الكتاب حول سؤال «كيف تستجيب الجيوش للثورات؟». وكما سنرى، فإن قرارات الجنرالات وردود أفعالهم تجاه أي ثورة تخضع لعدد كبير من المتغيرات. علاوة على ذلك، فإن بعضها -مثل التنوّع العرقي والطائفي داخل القوّات المسلّحة- قد تكون ذات أهميّة كبيرة في بعض الحالات، أو هامشيّة وغير ذات صلة في حالات أخرى.

الثمن: ١٢ دولاراً
أو ما يعادلها

ISBN 978-614-431-135-6



الشبكة العربية للأبحاث والنشر

المكتب الرئيسي - بيروت
هاتف: ٠٠٩٦١١٧٣٩٨٧٧ - ٠٠٩٦١٧١٢٤٧٩٤٧
E-mail: info@arabiyanetwork.com

كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟

كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟

زولتان باراني

ترجمة

عبد الرحمن عياش



الفهرسة أثناء النشر - إعداد الشبكة العربية للأبحاث والنشر

باراني، زولتان

كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟/ زولتان باراني؛ ترجمة عبد الرحمن عياش.

٣٢٠ص.

ببليوغرافية: ص ٢٩٧ - ٣٢٠.

ISBN 978-614-431-135-6

١. السياسة العسكرية. ٢. الثورات - القرن ٢٠. أ. عياش، عبد الرحمن (مترجم). ب. العنوان.

355

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الشبكة العربية للأبحاث والنشر»

الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٧

الشبكة العربية للأبحاث والنشر

بيروت - المكتب الرئيسي:
رأس بيروت، المنارة،
شارع نجيب العرداتي
ص.ب: ٥٢٨٥ - ١١٣ حمرا - بيروت
١١٠٣٢٠٣٠ - لبنان
هاتف: ٠٠٩٦١١٧٣٩٨٧٧
محمول: ٠٠٩٦١٧١٢٤٧٩٤٧
E-mail: info@arabiyanetwork.com

بيروت - مكتبة
السوليدير، مقابل برج الغزال،
بناية المركز العربي
هاتف: ٠٠٩٦١١٩٩١٨٤١

القاهرة - مكتبة
وسط البلد، ٢٢ شارع عبد الخالق ثروت
هاتف: ٠٠٢٠٢٢٣٩٥٠٨٣٥

الاسكندرية - مكتبة
عمارة الفرات،
٢٤ شارع عبد السلام عارف
هاتف: ٠٠٢٠١٢٠٥٢٨٩٦٨٥

الدار البيضاء - مكتبة
٢٨ زنقة روما، تقاطع شارع
مولاي إدريس الأول
هاتف: ٠٠٢١٢٥٢٢٨٠٦٨٨٧

تونس - مكتبة
١٠ نهج تانيت، نوتردام،
قبالة وزارة الخارجية
هاتف: ٠٠٢١٦٥٠٨٣٠٥٥٤

اسطنبول - مكتبة
حي الفاتح، شارع الخرقة الشريفة،
المتفرع من شارع فوزي باشا
هاتف: ٠٠٩٠٥٥٣٦٩٥٣٤٧٧

الإهـــداء

مرة أخرى.. من أجل باتي

المحتويات

شكر وتقدير

إن واحدة من المتع الكثيرة أثناء كتابة أي كتاب تتمثل في الوصول إلى تلك المرحلة التي يسجل فيها المرء امتنانه وعرفانه لكل من شاركوا في جعل تلك الرحلة الفكرية ـ التي بدأت بمجرد فكرة بسيطة وانتهت بتقديم النسخة الأخيرة من الكتاب ـ أمتع وأكثر إثارة وفائدة. أولاً وقبل كل شيء أود أن أشكر كيرت وايلاند، والذي كان لانتقاداته وتعليقاته شديد الأهمية. لقد ناقشنا هذا المشروع منذ البداية، في الوقت الذي كنت أقوم فيه بالتواصل من أجل البدء في الكتابة مع دار النشر التابعة لجامعة برينستون؛ وبعد نحو عامين ونصف، قرأ كيرت أول نسخة من الكتاب وأعادها إليّ مع نقد عميق في ست صفحات ممتلئة، مع العديد من الملاحظات التحريرية. إنه لشرف أن يمتلك المرء زميلاً ذكياً وصادقاً مثل كيرت، يقدم آراءه بكل اهتمام وجدية. هذه المرة، لم أكن أريد أن أسأل صديقي القديم دانيال تشيروت أن يقرأ نسخة أخرى من مخطوطاتي للتعليق عليها، ومع ذلك، فخلال زيارة عائلية في تموز/يوليو ٢٠١٤، لاحظت أن دان كان يقرأ رواية ما، وهو أمر نادر الحدوث إذا ما كان مستغرقاً في كتابة أحد مشاريعه، ولذلك فقد غامرت باقتراح أن يقوم بقراءة مخطوطة هذا الكتاب بدلاً من تلك الرواية، وافق دانيال بسعادة (أو هكذا بدا) وقام باقتراح العديد من التغييرات التي ساهمت في تحسين الكتاب. كذلك فقد تلقيت نصيحة رائعة بشأن عدد من التعديلات داخل النص من قبل اثنين من المراجعين المجهولين، وقد قدّرت بعمق وجهات نظرهما وانتقاداتهما، حتى تلك الملاحظات التي ناقضت بعضها البعض كانت دافعاً لي لإعادة التفكير في العديد من النقاط أثناء مراجعتي للنسخ الأولية من هذا الكتاب.

كذلك فقد كنت محظوظاً للغاية، إذ إن بعضاً من أبرز خبراء العالم في البلدان التي قمت بدراستها في هذا الكتاب كانوا كراماً بما فيه الكفاية كي يقدموا قراءة نقدية للفصول التي تخص الدول محل اهتمامهم، وهؤلاء هم مهران كامرافا (إيران)، ومين زين (بورما)، وأندرو سكوبيل (الصين)، وفلاديمير تيسمانيانو (رومانيا)، وفيليب دروز ـ فينسنت ويزيد صايغ (العالم العربي). وإضافة إلى ذلك، فقد استفدت كثيراً من تعليقات كل من فاليري بونس، وزوزسا تسيرغو، وإف جريغوري غوس الثالث، وجاك غولدستون، وإلين لاست، وسيدني تارو، وهاريسون فاغنر في إعادة التفكير في بعض القضايا الرئيسة بصورة مختلفة، وتحوير منهجية بحثي أو حتى إعادة النظر في اختياري للحالات محل الدراسة. وقد سألني كينيث روبرتس عما إذا كان بإمكانه أن يشارك النسخة الأولية من الكتاب مع طلابه من دارسي الحركات الاجتماعية في ربيع ٢٠١٤ بجامعة كورنيل، فوافقت في مقابل الحصول على تعليقات المشاركين التي لا ترحم! أنا لا أعلم إذا كان الطلاب قد استفادوا من الكتاب أم لا، لكن من المؤكد أنني استفدت كثيراً من تعليقاتهم وتعليقات كينيث القيمة. شكراً لكم جميعاً!

ويسعدني أيضاً أن أسجل شكري لأولئك الذين ساعدوني في لقاء مصادري في هذا الكتاب، وقاموا بدعوتي لإلقاء المحاضرات، وتحدثوا معي حول خبراتهم، وأجابوا عن أسئلتي: دينزيل آبيل، وهولجر ألبريخت، ومنصور الجمري، وعمر أحمد العبيدلي، وحبيبي العزابي، ومات بولر، وفال بونس، وفيليب دروز ـ فينسنت، وبدره جعلول، وغريغ غوس، وريتشارد هيرشمان، وهند كباج، وجاك كالباكيان، وستانيسلو كوزيج، وولفرام لاشر، وجاك إف ماتلوك الإبن، ونزار مساري، ومين زين، وجيري بيهي، وجيفري روبينسون، وستيفان رول، وعبدالله سعف، وسلاومير تشيبانسكي، وبروكوب توميك، وويرنر فون شيفين وجيرزي وياتر. ومثلما فعل سابقاً في آخر كتبي، فقد ساعدني صديقي إيان موراي كلما طلبت منه ذلك وكلما سألته ليستخدم شبكة علاقاته. لأسباب عدة، لا يجب علي، أو لا يمكنني إن صح التعبير، أن أشكر بالاسم العديد من الخبراء البورميين والإيرانيين والعرب وأيضاً محللي الاستخبارات في واشنطن العاصمة وزملائهم في السفارات الأمريكية والذين كنت محظوظاً بلقائهم والتحدث إليهم.

أنا ممتنٌّ أيضاً للغاية لإتاحة الفرصة لي لتقديم أطروحاتي وللعديد من الأسئلة والتعليقات التي تلقيتها من الجمهور في جامعة الأخوين في إفران بالمغرب، ولمركز أبحاث الأردن الجديد في عمان، والجامعة الأمريكية بالقاهرة، وجامعة كورنيل، وكلية الدفاع الوطني الملكية الدنماركية، و«دراسات» في البحرين، ومعهد الدوحة في قطر، والمؤسسة الهيلينية للسياسات الأوروبية والدولية في أثينا، والاجتماع السنوي لجمعية الدراسات الدولية في تورنتو، وجامعة مالايا في كوالالامبور، وجامعة الدفاع الوطني في واشنطن، وجامعة باناساسترا الكمبودية في بنوم بنه، وجامعة كوينز في أونتاريو، والجامعة الميثودية الجنوبية، وجامعة تونس، وكلية الحرب التابعة للبحرية الأمريكية، وكلية العلوم السياسية في يانغون في بورما.

كان تشاك مايرز ـ والذي قام من قبل بتحرير اثنين من كتبي مع دار نشر جامعة برينستون ـ من أوائل المتحمسين لهذا المشروع أيضاً. وكذلك كان خليفته إريك كراهان، قوياً ومثابراً خلال كل مراحل الكتاب، وكان دائماً متاحاً لمناقشة مخاوفي، إضافة إلى ذلك، فقد قدم عدداً من الاقتراحات الذكية، والتي حسنت من الشكل النهائي للكتاب. كان العمل معه من دواعي سروري، وكذلك كان العمل مع جميع موظفي دار النشر.

أما أصدقائي الأعزاء دان فيتزجيرال، وجورج مولدر، ودوغ فيلان، وراندي ساروسدي، وبيل سوان، فقد كانوا خير عون لي خلال تلك الفترة. تكهنت ابنتي كاثرين مرة بدهاء لذيذ أن ما أقوم بفعله في البيت الصغير في باحة منزلنا الخلفية هو أني أستمع إلى بوب ديلان وأقوم بمتابعة نتائج مباراة كرة القدم، لكني أقدم الآن هذا الكتاب كدليل على أني أنخرط في بعض الأحيان في أنشطة أخرى خلاف تلك (وهي الأنشطة المهمة للغاية) التي تعتقد ابنتي أني أقوم بها.

وأخيراً، أهدي هذا الكتاب لباتي ماكلاكلان، زوجتي التي قضيت معها ثماني عشرة سنة سعيدة، والتي تحملت هي خلالهم ـ بصبر في الغالب ـ أسفاري المتعددة وجدول أعمالي الغريب ولحظات شرود الذهن الطويلة التي تنتابني؛ إنها تتفهم جيداً أهمية معرفة الأشخاص والأماكن والثقافات والتاريخ بالنسبة إلى علماء الاجتماع.

مقدمة

كان تعنيف الرئيس باراك أوباما لأجهزة الاستخبارات الأمريكية بسبب فشلها في التنبؤ بحدوث الثورات التي عمت العالم العربي هو الدافع وراء التفكير في كتابة هذا الكتاب. كان أوباما قد أعرب عن استيائه من أن المحللين قد أخطؤوا في تقدير تحركات الجيش التونسي ورؤية الانهيار السريع لنظام الرئيس زين العابدين بن علي في وقت مبكر من عام ٢٠١١[١]. إن انتقاد رئيس أمريكي أثناء وجوده في الخدمة لوكالات الاستخبارات هو حدث نادر، ولذلك فقد لفت انتباهي بشدة، عندها بدأت في قراءة ما استطعت الحصول عليه فيما يخص السياسة التونسية وشؤون الجيش في البلاد، وتوصلت إلى استنتاج مفاده أن أوباما كان بالفعل على صواب.

لأسباب عدة كان يبدو الجيش التونسي غير مستعد لنجدة بن علي. ابتداء، كان بن علي ديكتاتوراً فاسداً، كما أنه لم يكن من النوع المفضل للضباط، إذ قام بتهميش الجيش في الوقت الذي أغدق فيه الأموال والامتيازات على جنود وزارة الداخلية. يُعد الجيش التونسي جيشاً متماسكاً مكوَّناً من الضباط الذين ليس لديهم تاريخ في العمل السياسي. كذلك كانت المظاهرات التي طُلب منهم قمعها حاشدة، سلمية، وممثلة لكافة أطياف المجتمع التونسي، الذي هو حاضنة الجيش، بالنظر إلى أن أفراد القوات المسلحة التونسية هم من المجندين إلزامياً.

في ضوء هذه العوامل، لم يكن من المستغرب أن يقرر قادة الجيش

(١) Mark Maxxetti, "Obama Said to Fault Spy Agencies' Miedeast Forecasting," *New York Times*, 4/2/2011.

التونسي حماية المتظاهرين بدلاً من إطلاق النار عليهم، ومن ثَمَّ التعجيل بهروب بن علي.

لقد فوجئ جميع الخبراء تقريباً بالانتفاضات العربية، وعلى الرغم من ذلك، ذكر صحافيان بارزان في العام التالي: «هناك الكثير من الأسباب التي كانت توحي بإمكانية التنبؤ باندلاع ثورات الربيع العربي»[٢]. آمن كثير من المراقبين في رسوخ تلك الأنظمة، وفي الدور المحوري للقوات المسلحة في تكريس ذلك، إذ إنها كما قال أحد الخبراء قبل أكثر من عقد على الثورات: «حتى أكثر جيوش المنطقة احترافيةً لن تتردد في التدخل في السياسة للإبقاء على الوضع الراهن»[٣].

في شتاء ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣، قمت بزيارة واشنطن العاصمة للقاء عدد من محللي الاستخبارات المختصين في الشؤون العربية لمعرفة مكمن الخطأ الذي أدى لعدم تمكنهم من التنبؤ بالربيع العربي[٤]؛ لم يكن مستغرباً أن يكونوا جميعاً من المتحدثين بالعربية بطلاقة، وأن يكونوا على معرفة عميقة بشؤون الدول التي يتخصصون فيها، وبشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل عام؛ لكني أُصبت بدهشة بالغة بسبب ما قاله عدد منهم من أنهم كانوا على معرفة وثيقة بالمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكامنة في مجتمعات الثورات ـ فكما أكد تحليل حديث: «كانت مصر على شفا ثورة، وكذلك كانت الحال منذ أن بدأ تدوين التاريخ الحديث!»[٥] إلا أنهم لم يُقدّروا إلى أي حد اقترب الغليان المجتمعي من السطح.

لكن الأكثر إخباراً عن ذلك كان ما عرفته من متخصص مخضرم في شؤون الشرق الأوسط، والذي قال لي: «لقد استمرينا في تكرار السؤال الخطأ، والذي هو: «لماذا الآن؟» في حين أن السؤال الذي كان علينا أن نطرحه هو: «ما الذي يؤخر الثورة كل هذا الوقت؟»».

وبينما كنت أشاهد ثورات «الربيع العربي» تتجلى للعيان، لم أستطع

---

(٢) Lin Noueihed and Alex Warren, *The Battle for the Arab Spring: Revolution, Counter-revolution and the Making of a New Era* (New Haven, CT: Yale University Press, 2012).

(٣) Mehran Kamrava, "Military Professionalization and Civil-Military Relations in the Middle East," *Political Science Quarterly*, vol. 115, no. 1 (Spring 2000), pp. 67-92.

(٤) Confidential interviews in Washington, DC, in November 2012 and January 2013.

(٥) Thanassis Cambanis, *Once Upon a Revolution: An Egyptian Story* (New York: Simon and Schuster, 2015).

سوى أن ألحظ الدور المحوري للقوات المسلحة؛ بدا موقف الجيش للوهلة الأولى كما لو كان مفتاح الحل لفهم الكثير من معضلات الانتفاضات. لماذا كان المتظاهرون في ميدان التحرير بالقاهرة أنجح من نظرائهم بدوار اللؤلؤة في المنامة؟ ولماذا استطاع الشباب التونسيون إسقاط بن علي بكل سهولة، في الوقت الذي لم تستطع فيه المعارضة السورية فعل أي شيء سوى التخفيف من قبضة بشار الأسد على مقاليد السلطة؟ توقفت نتائج تلك الاضطرابات في أكثر الأحيان على رد فعل كل جيش تجاهها. لكن كيف يمكن للمرء أن يفسر سلوك الجنود أنفسهم وردود أفعالهم المتباينة نحو الثورات؟ لماذا دعم جنود الجيش في تونس ومصر الانتفاضات التي بلغت أوجها بسقوط نظام بن علي وتنحي مبارك؟ والعكس صحيح أيضاً، لماذا دعم الجنود في البحرين الدولة وواجهوا المتظاهرين؟ ولماذا تسببت الانقسامات داخل القوات المسلحة في ليبيا واليمن في نشوب حروب أهلية؟

الجيش، المؤسسة التي بحكم التعريف تلعب غالباً دوراً حاسماً في الثورات لا تحصل على الاهتمام اللازم من قبل الخبراء. وفي حالة الثورات العربية، فإن المجتمع الأكاديمي بدا كما لو أنه قد افترض بشكل مسبق أن الجنرالات سيقفون في صف الأنظمة السلطوية في حالة حدوث أي اضطرابات، إذ إنهم كانوا قد أثبتوا ولاءهم على مدار العقود السابقة، والذي نادراً ما كان يوضع في امتحان حقيقي[(٦)].

من ناحية أخرى، فقد قامت قلة من الأكاديميين بدراسة الجيوش العربية، لكن لا أحد منهم، بحسب علمي، قام بالبحث في احتمالات رد الجنرالات على المظاهرات الشعبية، لأن أغلبية المتابعين لم يرجحوا اندلاع تلك التظاهرات أصلاً. ولعقدين من الزمان سبقا ٢٠١١، قمت بتدريس السياسات العسكرية المقارنة، لكن لا أحد من زملائي الذين يدرسون العالم العربي كان قادراً على مساعدتي عندما طلبت ترشيحاتهم لقراءات محدّثة كي يدرسها طلابي؛ «أنت تطلب ما ليس موجوداً» كما أخبرني روبرت سبرينغبورغ، أحد أكثر الخبراء الأمريكيين معرفة بالجيش المصري[(٧)]؛ لم

(٦) F. Gregory Gause III, "Why Middle East Studies Missed the Arab Spring," *Foreign Affairs*, vol. 90, no. 4 (July-August 2011), p. 83.

(٧) E-mail message from Robert Springborg (17 March 2011).

يكن السبب بالتأكيد جهله بالمراجع الأكاديمية، ولكن لأن القوات المسلحة العربية كانت موضوعاً لم يتلقَّ الاهتمام الأكاديمي المناسب في السنوات الأخيرة، وحتى الأعمال القليلة المتاحة عن الموضوع نادراً ما تكون على علم بأحدث الأعمال النظرية والمقارنة في مجالات دراسة القطاع الأمني بشكل عام، والجيش بشكل خاص، مثلما تذكر ورقة بحثية نُشرت مؤخراً[٨].

كانت الجيوش العربية موضوعاً صعب الدراسة بالنظر إلى أن العالم العربي كان يتكون في المجمل من عدد من الدول السلطوية التي قامت بكل ما تستطيع للتحكم في تدفق المعلومات ولتغليف قطاعاتها الأمنية بغطاء من السرية. دراسة جيوش الدول القمعية ـ مثل الدول الشيوعية أثناء الحرب الباردة ـ كانت تحدّياً، نظراً لقلة الشفافية في تناول الشؤون العامة لتلك الدول.

لكن دعونا لا نتمادى في انتقاد الأكاديميين ومحللي الاستخبارات المهتمين بالعالم العربي، لأن عدم قدرتهم على التنبؤ بالربيع العربي لم يكن أمراً فريداً في التاريخ الأكاديمي؛ فالثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، وانهيار الشيوعية في أوروبا الشرقية بعد عقد من ذلك، كانت قد أربكت الخبراء وأجهزة الاستخبارات في الولايات المتحدة وخارجها على نحو مماثل[٩].

الفشل في توقع انهيار أنظمة أوروبا الشرقية مثلما تتهاوى قطع الدومينو كان مربكاً بشكل خاص بالنظر إلى الكم الهائل من الموارد التي خُصصت لدراسة تلك الأنظمة، فالباحثون الذين كانوا يبحثون في أدق تفاصيل الأنظمة الشيوعية كانوا على وعي تام بنقاط ضعف اقتصادها، وانعدام شرعيتها، وفساد نخبها السياسية، لكنهم على الرغم من ذلك لم يتوقعوا انهيارها. لقد عملتُ ضمن مركز بحثي أمريكي في نهاية الحرب الباردة في ميونخ بألمانيا الغربية، ولن أنسى زميلي، الخبير المعتبر في شؤون رومانيا، والذي خلُص

---

(٨) Oren Barak and Assaf David, "The Arab Security Sector: A New Research Agenda for a Neglected Topic," *Armed Forces and Society*, vol. 36, no. 5 (October 2010), pp. 804-824.

(٩) انظر:

Jack A. Goldstone, *Revolution and Rebellion in the Early Modern World* (Berkeley, CA: University of California Press, 1991), p. xxii, and Fawaz A. Gerges, ed., *The New Middle East: Protest and Revolution in the Arab World*. New York: Cambridge University Press, 2014), pp. 18-24.

انظر أيضاً:

Milo Jones and Philippe Silberzahn, *Constructing Cassandra: Reframing Intelligence Failure at the CIA, 1947-2001* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2013).

في أوائل كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ إلى أن رومانيا تختلف عن بقية دول المنطقة، وأن نظام نيكولاي تشاوشيسكو لم يكن مهدداً بشكل حقيقي؛ وعقب أقل من ثلاثة أسابيع من استنتاجه ذلك كانت الشيوعية في رومانيا جنباً إلى جنب مع تشاوشيسكو في عداد الأموات.

إذاً لماذا يستمر الخبراء مرة تلو الأخرى في الإخفاق في استقبال الإشارات التحذيرية وفهمها بشأن حدوث انتفاضات شعبية قريبة، والذي يتسبب بفشلهم في التنبؤ بتلك الأحداث الخطيرة[١٠]؟ غالباً ما تنجح الثورات في الإطاحة بأنظمة الحكم الاستبدادية على اختلاف أنواعها. هناك خاصتان مميزتان تشترك فيهما الأنظمة الاستبدادية الحديثة تتعلقان بشكل مباشر بما نتحدث عنه هنا، **أولاً**: جميعها تقمع تدفق المعلومات، لا سيما تلك المعلومات المتعلقة بالقضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعتبرها الأنظمة معلومات حساسة؛ **ثانياً**: تميل تلك الأنظمة إلى أن تكون مستقرة نسبياً، مدعومة من قبل أجهزة الدولة القمعية (Coercive Apparatus) التي تكمن مهمتها الأساسية في الحفاظ على النظام السياسي. وتمثل دراسة تلك الأنظمة عائقاً خاصاً أمام الباحثين، نظراً لندرة المعلومات الموثوقة وللركود السياسي الظاهر والذي يؤدي في بعض الأوقات إلى إخفاء تغييرات جديرة بالملاحظة تحت السطح. لذلك، يركز العديد من الخبراء على شرح أسباب بقاء الحكم الاستبدادي بدلاً من تناول التحديات التي تواجهه. سبب آخر لذلك هو أنه في معظم المؤسسات نادراً ما يصبح التساؤل بشأن المسلّمات - في حالتنا التساؤل بشأن استقرار أو استدامة هذا النظام الاستبدادي أو ذاك - خطوةً جيدةً على المستوى المهني، إذ يميل محللو الاستخبارات

(١٠) تزخر الأدبيات بأفكار الأكاديميين وتفسيراتهم لأسباب هذا الفشل. انظر مثلاً: Gause III, "Why Middle East Studies Missed the Arab Spring," pp. 81-90; Albert O. Hirschman, "Is the End of the Cold War a Disaster for the Third World?," in: Albert O. Hirschman, *A Propensity to Self-Subversion* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1995), p. 189; Timur Kuran: "The East European Revolutions of 1989: Is It Surprising that We Are Surprised?," *American Economic Review* vol. 81, no. 2 (May 1991), pp. 121-125, and "Now out of Never: The Element of Surprise in the East European Revolution of 1989," *World Politics*, vol. 44, no. 1 (October 1991), pp. 7-48; Charles Kurzman, *The Unthinkable Revolution in Iran* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2004), and Robert L. Jervis, *Why Intelligence Fails: Lessons from the Iranian Revolution and the Iraq War* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2010).

للصمود أمام إغراءات التعبير عن الشكوك التي تراودهم[11]. كذلك يمكن للتوجه الأيديولوجي للمحللين أن يكون عاملاً مساهماً في فشلهم في ملاحظة تيارات هامة داخل المجتمع.

فعلى سبيل المثال، قوّض الموقف السياسي اليساري الليبرالي للعديد من باحثي شؤون أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي من قدرتهم على تقبل أن الدولانية الاقتصادية، والتخطيط، والدوافع الاشتراكية لن تفلح في إدارة الدول على المدى الطويل[12]. وزعم آخرون أن اعتماد العديد من المحللين على منهجيات متعددة في العلوم الاجتماعية، والإحصاء، والنماذج العلمية الزائفة تتسبب في أن يفقد «هؤلاء المحللون» الصلة مع الموضوع الرئيس لأبحاثهم: الإنسان، باعتباره كائناً فوضوياً، متناقضاً، لا يمكن التنبؤ بتصرفاته[13].

تميل الثورات والانتفاضات الشعبية لمفاجأتنا جميعاً[14]؛ ففي النهاية «تندلع» الثورات و«تنفجر»، ولا «تنمو» أو «تتشكل» بهدوء وروية. على الرغم من ذلك، وفي الوقت نفسه، يتعامل الساسة وصناع القرار ومسؤولو العلاقات الخارجية والنخب الأمنية والعسكرية بعقلانية تماماً حين ينتظرون تقييمات دقيقة من المحللين عن البيئات الثورية ونتائج الانتفاضات والبدائل المحتملة لردود الأفعال. وبالنظر إلى الدور الحاسم الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في الانتفاضات، تصبح القدرة على فهم وتوقع ما يمكن أن يفعله الجيش تجاه ثورة شعبية ما أمراً لا يُقدّر بثمن.

ما أطمح إليه هو أن أقدم إطاراً معرفياً يسمح لنا بأن نتكهن بذكاء ودراية بدور الجنرالات في الثورات، كتحسين للوسائل غير العلمية في التوقع، والتي يميل الباحثون وواضعو السياسات إلى الاعتماد عليها كقاعدة لبناء أحكامهم.

---

(١١) للاطلاع على تحليل حديث للصفات النفسية لمحللي الاستخبارات الجيدين، انظر:
Philip Tetlock [et al.], "The Psychology of Intelligence Analysis: Drivers of Prediction Accuracy in World Politics," *Journal of Experimental Psychology Applied*, vol. 21, no. 1 (2015), pp. 1-14.

(١٢) Seymour Martin Lipset and Gy-16rgy Bence, "Anticipations of the Failure of Communism," *Theory and Society*, vol. 23, no. 2 (April 1994), p. 202.

(١٣) Richard Pipes, "The Fall of the Soviet Union," in: Lee Edwards, ed., *The Collapse of Communism* (Stanford, CA: Hoover Institution Press, 1999), p. 47.

(١٤) للاطلاع على مقاربة نظرية مثيرة في هذا الموضوع، انظر:
Timur Kuran, "Sparks and Prairie Fires: A Theory of Unanticipated Political Revolution," *Public Choice*, vol. 61, no. 1 (April 1989), pp. 41-74.

الحجج والتعريف والأدبيات السابقة

ما الدور الذي تلعبه أجهزة الدولة القمعية، وبشكل أكثر تحديداً جيوشها النظامية، في الانتفاضات التي تهدد النظام؟ بعبارة أخرى، كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟ تحت أي ظروف تستمر الجيوش في الولاء للنظام؟ ومتى تتحالف مع الثوار؟ ما هي العوامل التي تتسبب في انقسام الجيوش حول الطرف الذي يدعمونه، والتي تتسبب في النهاية في أن يحارب الجنود بعضهم بعضاً؟ ما الذي يجبر الجيوش على البقاء على الحياد وعدم اتخاذ موقف على الإطلاق؟ ما هي المخاوف التي تؤثر في سلوك الجيش؟ هذه الأسئلة أساسية لفهم الثورات، وعلى الرغم من ذلك فإنها للعجب لم تحظَ بدراسة كافية. من جانبي أسعى لأن أقدم تفسيراً شاملاً لهذه الإشكاليات الأساسية.

لا تهم أي مؤسسة لبقاء الدولة مثلما يهم الجيش، ولا يمكن لانتفاضة داخل الدولة أن تنجح من دون دعم الجيش أو على الأقل إذعان القوات المسلحة. لكن هذا لا يعني أن دعم الجيش كافٍ لإنجاح الثورة، في الحقيقة، الثورات نادراً ما تنجح، لكن تلك الثورات تحتاج لتضافر العديد من القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المكان الصحيح، وفي الوقت الصحيح لكي يتم لها النجاح. وكذلك فإن دعم أكثرية من القوات المسلحة هو أمر ضروري لنجاح الثورة.

أقوم هنا بتبني حجتين مركزيتين؛ **الأولى** مفادها أن استجابة القوات المسلحة لنظام ما لأي انتفاضة هي أمر جوهري في نجاح أو فشل الانتفاضة. ويمكن القول إن هذا الاستنتاج الآن قد صار مقبولاً على نطاق واسع كواحد من المبادئ الأساسية للثورات: لا يمكن للثورة أن تنجح في غياب دعم الجهاز القمعي للدولة، وبشكل أدق: الجيش النظامي؛ وقد لاحظ لينين أنه «لا يمكن لأي ثورة جماهيرية أن تنتصر من دون مساعدة القطاع من القوات المسلحة الذي يقوم بالإبقاء على النظام»[١٥]، ويتشابه ما وصل إليه عالم الاجتماع ستانيسلو أندرجيوسكي

---

(١٥) ورد في:

D. E. H. Russell, *Rebellion, Revolution, and Armed Force* (New York: Academic Press, 1974), p. 3.

مع ذلك، إذ يخلص إلى أنه «ما دامت الحكومة تحتفظ بولاء القوات المسلحة، فلا يمكن لأي ثورة أن تنجح»[(١٦)]. وعلى الرغم من ذلك، ليس ثمة اتفاق كلي حول هذه النقطة الرئيسة، إذ يعارض ذلك «فاعلون» ثوريون كبار مثل ماو تسي تونغ أو تشي غيفارا، أو أكاديميون مثل إريك هوبزباوم وسي رايت ميلز الذين رأيا أن المجموعات الثورية «التي يقودها رجال من ذوي العزائم، يقف الفلاحون بجوارهم، ويتحصنون بجبل قريب، تستطيع هزيمة كتائب الطاغية المنظمة وجيدة التسليح حتى لو امتلكت قنبلة نووية»[(١٧)].

شخصياً أختلف معهما لذات الأسباب التي يقدمها تشارليز تيلي، وديانا راسل، وجيمس رول، وآخرون: فقد قدما حججاً غير منطقية وغير متسقة، كما تجاهل كلاهما تناقض الأدلة التي ساقاها، وتجاهل هوبزباوم القوى الخارجية في تحليله، كما أنهما كانا مثقلين بالحمولة الأيديولوجية؛ وكما لاحظ تيلي فإن تنظيرهما كان «ضعيفاً بشكل لافت للنظر»[(١٨)]. وربما صاغت كاثرين شورلي ما نريد قوله كأفضل ما يكون حين كتبت: «لا يمكن لثورة أن تفوز ضد جيش حديث **إذا ما حاول الجيش إخمادها بكامل قوته**»[(١٩)]. وما أريد إضافته هنا هو أن أقدم أدلة إضافية لدعم هذه الحجة.

وإذا ما أدركنا أنه لا يمكن لثورة أن تنجح من دون دعم الجيش، فسيجب علينا أن نوجه اهتمامنا لأسئلة كيف ولماذا تستجيب الجيوش للانتفاضات الشعبية التي تهدد بقاء النظام؟

الحجة الثانية المركزية التي يقدمها الكتاب - وهي نقطة لم يتم ذكرها سابقاً - هي أن بإمكاننا تقديم تخمينٍ واعٍ، أو حتى أن نتوقع بثقة

---

(١٦) Stanislaw Andrzejewski, *Military Organization and Society* (London: Routledge and Kegan Paul, 1954), p. 71.

(١٧) C. Wright Mills, *Listen Yankee!: The Revolution in Cuba* (New York: McGraw Hill, 1960), p. 114.

(١٨) Russell, *Rebellion, Revolution, and Armed Force*, p. 14, and Charles Tilly and James Rule, *Measuring Political Upheaval*, Monograph; no. 19 (Princeton, NJ: Center for International Studies Research, 1965), p. 28.

(١٩) Katherine Chorley, *Armies and the Art of Revolution* (London: Faber and Faber, 1943), p. 243 (my emphasis).

كبيرة نمط استجابة جيش ما نحو ثورة أو انتفاضة شعبية إذا كنا على معرفة عميقة بهذا الجيش، وبعلاقته بالدولة وبالمجتمع، وبالبيئة الخارجية التي تحيط به. السؤال المصيري إذاً يصبح: ما هي العوامل التي تؤثر في مواقف الجيوش في أزمنة الثورات؟ بكلمات أخرى، إذا لم يستخدم الجيش كامل قوته لإخماد الثورة، فما هي الأسباب التي قادته إلى ذلك؟ وأنا آمل في هذا الكتاب أن أقنع القارئ بأن المعرفة الحقة بوضع النخب العسكرية والسياسية، والقوات المسلحة، وبالمعلومات الأساسية التي تتعلق بالدولة والمجتمع وبالبيئة المحيطة كفيلة بأن تساعد في فهم طبيعة تصرف الجيش إزاء الثورات السابقة في التاريخ، وحتى توقع توجهه في التعامل مع الثورات المستقبلية. وإذا ما استطعنا التنبؤ بموقف الجيش في أوقات الاضطرابات الثورية، فسنكون قادرين بالضرورة على توقع مستقبل الثورة كذلك.

أنا أهدف هنا لشرح مجموعة من ثلاث نتائج أساسية، فيها يمكن الجيش: (١) أن يدعم الثورة، (٢) أن يعارض الثوار، أو (٣) أن ينقسم، بمعنى أن تدعم قطاعات من القوات المسلحة الثورة في الوقت الذي تعارضها فيه قطاعات أخرى. وكما سنرى، حتى إذا ما قرر الجيش قمع انتفاضة أو دعمها، فإنه نادراً ما تقوم المؤسسة العسكرية بذلك من دون تردد خلافات، أو حتى انشقاق أفراد منها في بعض الأحيان. ولذلك، سأناقش أيضاً مساعي الجنرالات لتقليص واجتثاث الأنماط المتنوعة من المعارضة داخل الجيش عبر أساليب تتراوح بين الإقناع الشخصي، والتلقين المؤسسي، أو السجن، أو حتى الإعدام.

المؤسسة المركزية التي يتناولها الكتاب هي المؤسسة العسكرية التقليدية، والتي للتيسير سأسميها القوات المسلحة، أو باختصار: الجيش. وفي استخدامي لكلمة الجيش فأنا أعني كل وحداته: القوات البرية، والبحرية، والجوية، وفي الحالات التي أقصد بها الإشارة إلى الجيش باعتباره القوات البرية، فسيكون ذلك واضحاً.

وقبل المضي قدماً يجب أن أقول بعض الكلمات حول فهمي للثورات، الموضوع الرئيس الآخر في هذه الدراسة؛ فعلى الرغم من أنها واحدة من أكثر المفاهيم أولية وأساسية في العلوم الاجتماعية، لم يتفق العلماء يوماً على ماهية «الثورة»، ناهيك بقبول نظرية عامة للثورات. في الحقيقة، فَهِمَ الأكاديميون الثورات بأشكال مختلفة تماماً.

بارينجتون مور جونيور، عالم الاجتماع السياسي البارز، لم يعترف سوى بأربع ثورات في التاريخ ـ الثورة الإنكليزية (١٦٤٠)، والفرنسية (١٧٨٩)، والروسية (١٩١٧)، والصينية (١٩٤٩) ـ في حين أحصى زميله بيتيريم سوروكين مؤسس قسم الاجتماع في جامعة هارفرد، أكثر من ألف ثورة[٢٠]! المؤرخ الإنكليزي لورانس ستون قام بتعريف الثورة على أنها «الاستيلاء على السلطة، الذي يؤدي إلى إعادة هيكلة كبرى للحكومة وللمجتمع وإلى استبدال النخبة السابقة بواحدة جديدة»، أو هي: «انقلاب لا ينطوي على ما يزيد عن تغيير الأفراد الحاكمين عن طريق العنف أو التهديد بالعنف»[٢١]. بالنسبة إلى صامويل هانتنغتون فهي: «تغيير سريع، وجذري، وعنيف في القيم السائدة والاعتقادات المؤسسة لمجتمع ما في مؤسسات ذلك المجتمع السياسية، وبنيته الاجتماعية، وقيادته، وحتى نشاط الحكومة»، وبعبارة أخرى فهي الأحداث التي اعتبرها آخرون «ثورات عظيمة أو ثورات كبرى، أو ثورات اجتماعية»[٢٢].

ثيدا سكوكبول تفهم الثورات على أنها «التحولات السريعة والجذرية في

(٢٠) Russell, Ibid., p. 57.

انظر أيضاً:

Arthur Hatto, ""Revolution": An Enquiry Into the Usefulness of an Historical Term," *Mind: A Quarterly Review of Philosophy*, vol. 58, no. 232 (October 1949), pp. 495-517; Rex D. Hopper, "The Revolutionary Process," *Social Forces*, vol. 28, no. 3 (March 1950), pp. 270-279; Peter Amann, "Revolution: A Redefinition," *Political Science Quarterly*, vol. 77, no. 1 (March 1962), pp. 36-53, and Isaac Kraminick, "Reflections on Revolution: Definition and Explanation in Recent Scholarship," *History and Theory*, vol. 11, no. 1 (February 1972), pp. 26-63.

(٢١) Lawrence Stone, "Theories of Revolution," *World Politics*, vol. 18, no. 2 (January 1966), p. 159.

(٢٢) Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven, CT: Yale University Press, 1968), p. 265.

هياكل الدولة والطبقة في المجتمع، والتي قد تحدث بشكل جزئي من خلال ثورة طبقية من أسفل»[٢٣]. ستيفن والت يعتبر أن الثورة هي «تدمير الدولة القائمة على أيدي أفراد من مجتمعها، متبوعة بإقامة نظام سياسي جديد»[٢٤].

وأي تعريف للثورة من المرجح أن يتم التنازع بشأنه، لذلك أريد أن أبين هنا قبل كل شيء الطريقة التي بها أستخدم مفهوم الثورة؛ أقوم بتعريف الثورة ببساطة باعتبارها تحدياً شعبياً من أسفل إلى أعلى ضد النظام السياسي القائم، أو ضد حاكمه/حكامه. واهتمامي الرئيس هنا لا يتعلق بأصل الثورة أو أسبابها، ولكن باستجابة القوات المسلحة لما يرونه تهديداً لاستقرار وبقاء النظام أو قيادته.

وعادة ما يتجلى ذلك التهديد عبر تظاهرات ضخمة، سواء عنيفة أو لا، وحشد الآلاف من المتظاهرين بأشكال وفي أماكن لم تشهد الكثير من مثل تلك الأحداث من قبل، إن كان قد سبق لها وشهدتها على الإطلاق.

يسمح لي هذا التعريف الموسع بأن أستخدم مفهوم الثورة بشكل دقيق كما أريده في هذه الدراسة، باعتباره مرادفاً لـ «الانتفاضة»، أو «التمرد»، أو «الاضطراب السياسي العنيف». ما هو أكثر إثارة للاهتمام بشأن المجتمعات وحياتها السياسية هو كيف ولماذا تتغير؟ وبطبيعة الحال لا يوجد تغيير أكثر دراماتيكية من الثورة.

ولذلك ليس من المستغرب أن يكون ما كُتب حول الثورات والانتفاضات الجماهيرية شديد الاتساع والعمق في آنٍ معاً. في الواقع، لقد كُتبت الآلاف من الكتب حول الموضوع، والكثير من تلك الكتب كان رصيناً وعميقاً وذكياً في دراسته لأسباب الثورات ومساراتها والمشاركين فيها ودوافعها وحتى نتائجها. سيستغرق الأمر وقتاً ضخماً فقط إذا ما حاولنا تلخيص هذا الكم الهائل من الأعمال مع تعقيده النظري المتنامي، وجدالاته

(٢٣) Theda Skocpol, *States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia and China* (New York: Cambridge University Press, 1979), p. 4, and Jerome L. Himmelstein and Michael S. Kimmel, "States and Revolutions: The Implications and Limits of Skocpol's Structural Model," *American Journal of Sociology*, vol. 86, no. 5 (March 1981), pp. 1145-1154.

(٢٤) Stephen M. Walt, *Revolution and War* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996), p. 12.

الحادة، ودراسات الحالة التي لا تُعد ولا تحصى التي تتضمنها، ناهيك بحقيقة أن العديد من العلماء قد قاموا بإنجاز هذه المهمة بالفعل(٢٥). ما أريد أن أفعله هنا هو مجرد لفت الانتباه إلى القصور في الكثير مما كُتب عن الموضوع، وهو قيام المؤلفين بتجاهل دور القوات المسلحة أو التقليل من شأنه(٢٦).

وكما لاحظ آخرون قبلي، فإنه على الرغم من أن الشؤون العسكرية كان ينبغي أن تكون الشغل الشاغل لهؤلاء الذين يدرسون الثورات، إلا أنها كانت موضوعاً يتم التغاضي عنه باستمرار(٢٧)، وتظهر هذه النقطة بشكل وثيق في أعمال العلماء النظريين: «في الغالب، على الرغم من الحجم الهائل للمؤسسة العسكرية وقوتها الظاهرة، إلا أنها عادة ما يتم حذفها من المناقشات التي تُعنى بالنظريات الكلية»(٢٨). لكن لماذا تكون الحال كذلك؟

---

(٢٥) للمزيد من المقالات الكلاسيكية خلاف ما ورد ذكره في الأعلى، انظر:

Herbert Marcuse, "Re-Examination of the Concept of Revolution," *New Left Review*, vol. 56, no. 1 (July-August 1969), pp. 27-34; Ted Robert Gurr, "The Revolution-Social-Change Nexus: Some Old Theories and New Hypotheses," *Comparative Politics*, vol. 5, no. 3 (April 1973), pp. 359-392; Perez Zagorin, "Theories of Revolution in Contemporary Historiography," *Political Science Quarterly*, vol. 88, no. 1 (March 1973), pp. 23-52; Walter L. Goldfrank, "Theories of Revolution and Revolution without Theory," *Theory and Society* vol. 7, nos. 1-2 (July-October 1979), pp. 135-165; Rod Aya, "Theories of Revolution Reconsidered," *Theory and Society*, vol. 8, no. 1 (July 1979), pp. 39-99, and Jack A. Goldstone, "Theories of Revolution: The Third Generation," *World Politics*, vol. 32, no. 3 (April 1980), pp. 425-453.

وللمزيد من المساهمات المطولة التي أُفردت لها كُتب كاملة، انظر:

Ekkart Zimmermann, *Political Violence, Crises and Revolutions: Theories and Research* (London: Routledge, 2013); James DeFronzo, *Revolutions and Revolutionary Movements* (Boulder, CO: Westview Press, 2014), and Jack A. Goldstone, *Revolutions: A Very Short Introduction* (New York: Oxford University Press, 2014).

(٢٦) هذه الملاحظة صحيحة حتى بالنسبة إلى بعض الأعمال الكلاسيكية التي تناولت هذا الموضوع، انظر على سبيل المثال:

Crane Brinton, *The Anatomy of Revolution* (New York: Vintage, 1965 [1938]).

(٢٧) هناك من تنبهوا إلى هذا الخطأ، وبعضهم كان يفصل بين أطروحاتهم ثلاثة عقود تقريباً، ومن بينهم:

Jonathan R. Adelman, *Revolution, Armies, and War* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1985), p. 5, and Jesse Paul Lehrke, "A Cohesion Model to Assess Military Arbitration of Revolutions," *Armed Forces and Society*, vol. 40, no. 1 (January 2014), p. 146.

(٢٨) Richard Hamilton, *Who Voted for Hitler?* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1982), p. vi.

كيف يمكن تجاهل جزء أساسي في فهم الثورات؟ كان معظم علماء الاجتماع، بما في ذلك كارل ماركس وماكس فيبر، مهتمين في المقام الأول بفهم القوى التي تقود التغيير الثوري أثناء دراستهم للانتفاضات المجتمعية والسياسية؛ لم يسلطوا الضوء في دراستهم على الأجهزة القمعية للنظام القديم، على الرغم من أن ماركس كان معنياً بالبونابارتية - والتي يمكن تعريفها بأنها الثورة المضادة التي يقوم بها الجيش - واستطاع فهم لماذا وكيف أخمدت كومونة باريس(*)، والتي كان قد علق عليها آمالاً عظيمة(٢٩).

لا تملك الأدبيات الكثيرة حول الحركات الاجتماعية أو السياسية إلا القليل لتقوله بشأن السلوك المحتمل أو المتوقع للقوات المسلحة، على الرغم من أن الجيش عادة ما يكون المؤسسة الرئيسة التي يواجهها المتظاهرون، الذين هم بحاجة إلى أن ينتصروا عليها لكي يحققوا أهدافهم من الثورة(٣٠). بشكل أعمّ، كما لاحظ منذ فترة طويلة علماء الاجتماع الذين عملوا على دراسة مختلف جوانب القوات المسلحة، فإن المتغيرات ذات الصلة بالمؤسسة العسكرية لا تحظى بشعبية بين المؤرخين وعلماء الاجتماع الذين يدرسون التحولات الاجتماعية والثورات(٣١). علاوة على ذلك، يتبنى العديد من المفكرين والأكاديميين موقفاً متحيزاً ضد المؤسسة العسكرية (Antimilitary)، وهو الموقف الذي يتجلى في تجاهلهم للموضوع برمته.

(*) كومونة باريس ويُطلق عليها «الثورة الفرنسية الرابعة»، كانت حكومة محلية ثورية أدارت العاصمة الفرنسية لعدة أسابيع من ١٨ آذار/ مارس وحتى ٢٨ أيار/ مايو من عام ١٨٧١، قُمعت بوحشية من قبل الجيش الفرنسي فيما عُرف بالأسبوع الدموي الذي بدأ في ٢١ أيار/ مايو. كان لكومونة باريس أثر كبير في أفكار كارل ماركس الذي وصفها لاحقاً باعتبارها مثالاً لديكتاتورية البروليتاريا (المترجم).

(٢٩) انظر:

Friedrich Engels and Karl Marx, *On the Paris Commune* (Moscow: Progress Publishers, 1971).

انظر أيضاً:

Robert Tombs, *The War against Paris 1871* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1981), and John Merriman, *Massacre: The Life and Death of the Paris Commune* (New York: Basic Books, 2014).

(٣٠) باستثناء جزئي في: Erica Chenoweth and Maria J. Stephan, *Why Civil Resistance Works: The Strategic Logic of Nonviolent Conflict* (New York: Columbia University Press, 2011).

(٣١) انظر على سبيل المثال:

Russell, *Rebellion, Revolution, and Armed Force*, p. 9.

وكما لاحظ أحد علماء العلاقات الدولية، فعلى الرغم من «ضخامة حجم الأدبيات التي تتناول الثورة، إلا أن جميعها تقريباً تركز على أسباب الثورة أو على العواقب المحلية للتغيير الثوري»[٣٢].

خلاصة القول، على الرغم من أن مصير ثورة ما يتحدد بموقف أجهزة الدولة القمعية، سواء دافعت تلك الأجهزة عن الدولة أو دعمت الثوار، لم يُعطِ الكثير من الكُتاب المؤسسة العسكرية الاهتمام اللازم، ولم يتناولوا موضوع الجيش في هذه الثورة أو تلك بالحرص والحساسية اللذين يستحقهما.

وليس مستغرباً أن تكون الاستثناءات الرئيسة لهذه القاعدة هي أبرز المساهمين في تلك الأدبيات. دعونا نذكر أولاً فينتينزو كوكو (١٧٧٠ ـ ١٨٢٣)، وهو أحد أعظم المنظرين السياسيين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، والذي تم نشر عمله الرئيس مؤخراً، **مقالة تاريخية عن ثورة ١٧٩٩ في نابولي** (١٨٠١)، ليذكرنا بأن بعض المعالجات الثاقبة لهذا الموضوع قد صيغت منذ فترة طويلة. قام كوكو بتوليف ما فهمه نيقولا مكيافيلي (١٤٦٩ ـ ١٥٢٧)، وجيامباتيستا فيكو (١٦٦٨ ـ ١٧٥٥) بشأن الانتفاضات، ودراسة الثورة الفرنسية بعناية، مظهراً وعياً تاماً بأهمية الأدوار المتنوعة التي تلعبها القوى المختلفة التابعة للدولة مثل: الجيش، الميليشيات، الحرس الوطني، البحرية، إلخ[٣٣].

ومن بين الكُتّاب الأكثر معاصرة يعترف تيلي بمحورية الدور الذي تلعبه القوات المسلحة في عدد من الثورات الكبرى، لقد أظهر فهماً عميقاً لطبيعة عمل الجيش، وفي هذا الصدد فإن كتاباته عن الثورات الأوروبية معمقة بشكل خاص[٣٤].

---

(٣٢) Walt, *Revolution and War*, p. 6.

(٣٣) Vincenzo Cuoco, *Historical Essay on the Neapolitan Revolution of 1799*, translated by David Gibbons (Toronto: University of Toronto Press, 2014), pp. 64-74, 98-104, 135-141 and 164-166.

(٣٤) انظر على سبيل المثال:

Charles Tilly: "The Analysis of a Counter-Revolution," *History and Theory* vol. 3, no. 1 (1963), pp. 30-58; *From Mobilization to Revolution* (New York: McGraw-Hill, 1978), and *European Revolutions, 1492-1992* (New York: Wiley-Blackwell, 1996).

أما دراسة سكوكبول الكلاسيكية، «**الدول والثورات الاجتماعية**»، فهي تقدم تحليلاً مقارناً متميزاً عن القوات المسلحة لدى الأنظمة القديمة والثوار في كل من الثورات الفرنسية والروسية والصينية؛ تقول سكوكبول إنه ليس هناك مؤسسة أكثر أهمية لبقاء النظام من قواته المسلحة، ومن ثَمَّ فإن الحفاظ على ولاء تلك القوات المطلق يجب أن يكون أولوية لدى النخب الحاكمة. وفي كتابه **لا مخرج آخر**، يعرض جيف جودوين معرفته الدقيقة بالأنواع المختلفة للمجموعات المسلحة ـ المتمردون، المنظمات شبه العسكرية، العصابات المسلحة، فرق الموت، الجيوش النظامية ـ والتي لعبت أدواراً رئيسة في التأثير على نتائج الانتفاضات الشعبية في جنوب شرق آسيا وأمريكا الوسطى(٣٥). وكذلك جاك جولدستون، وهو أحد العلماء القلائل الذين يضعون ـ باستمرار ـ دور القوات المسلحة في اعتبارهم خلال كتاباتهم، بما في ذلك كتاباته عن الثورات العربية(٣٦).

كان التركيز الرئيس لكتاب مهم صدر حديثاً، لكاتبتيه إريكا شينويت وماريا ستيفان، بعنوان **لماذا تنجح المقاومة المدنية؟** هو الجانب المجتمعي للاضطرابات الثورية، ولكنه حمل فهماً عميقاً لسلوك الجيش(٣٧). الاهتمام الرئيس لعمل شينويت وستيفان هو الحراك المجتمعي، لكنه يكرر التأكيد على محورية رد فعل الجيش. وفي المقابل، فإن الاهتمام الرئيس في دراستي هو رد فعل الجنرالات تجاه الحراك المجتمعي (الانتفاضات)، لكني أيضاً سأوضح كيف أن الجيش يقوم بدمج العوامل المجتمعية في آليته لصنع القرار، وكيف تميل الأنواع المختلفة من الثورات إلى استثارة ردود فعل مختلفة من قبل الجيش. ومن ثَمَّ، يمكن اعتبار المنهج الذي تناولته في كتابي باعتباره الوجه الآخر أو نظير كتاب شينويت وستيفان.

---

(٣٥) Jeff Goodwin, No *Other Way Out: States and Revolutionary Movements, 1945-1991* (New York: Cambridge University Press, 2001).

(٣٦) انظر على سبيل المثال:

Jack A. Goldstone: "Understanding the Revolutions of 2011," *Foreign Affairs*, vol. 90, no. 3 (May-June 2011), pp. 8-16, and "Cross-class Coalitions and the Making of the Arab Revolts of 2011," *Swiss Political Science Review*, vol. 17, no. 4 (December 2011), pp. 457-462.

(٣٧) Chenoweth and Stephan, *Why Civil Resistance Works: The Strategic Logic of Nonviolent Conflict.*

لقد قام العديد من دارسي العلاقات الدولية بدراسة الثورات من منظور الحروب التي غالباً ما تتبعها، وأهم إضافة حديثة لتلك الأدبيات هي عمل والت **الثورة والحرب**، والذي يقدم فيه حججاً مقنعة مفادها أن الدول التي يتغير نظامها السياسي بعمل ثوري هي أكثر عرضة لأن تتورط في حرب من تلك الدول التي تخرج من عملية سياسية تطورية[٣٨]؛ السبب في ذلك، كما يقول والت، هو أن الثورات تشجع الدول على رؤية محيطها الخارجي بطرائق تعزز من المنافسة الأمنية، وتجعل الحرب تبدو خياراً جذاباً. كتاب أسبق، بعنوان **الثورة، الجيوش، والحرب**، لجوناثان أديلمان، هو كتاب تاريخ سياسي يهتم بشكل خاص بالثورات التي تحفز التغيير الاجتماعي وتؤثر في سلطة الدولة[٣٩]. وعلى الرغم من ذلك، لم يتعامل والت ولا أديلمان مع قضية استجابة الجيش أثناء التحركات الثورية، ناهيك بتفسيرهما تلك الاستجابة. وبسبب عنوانه، كنت متحمساً عندما وجدت كتاب جون إليس **الجيوش في الثورات**، لكنه في الأساس سلسلة من دراسات الحالة عن الحروب الثورية، المدروسة بعمق، بيد أنها معروضة بشكل وصفي تماماً مركزة على قوات المتمردين في الثورات الأمريكية والفرنسية والروسية، مع دراسة ختامية عن الحرب الأهلية الصينية (١٩٢٦ ـ ١٩٤٩)[٤٠]. تركيز إليس ينحصر في العوامل الاجتماعية والسياسية التي تؤثر في الشؤون العسكرية، كما يبدو مهتماً بأهمية الجغرافيا في الحروب الثورية، وتأثير التكنولوجيا على تبني أنماط مختلفة من الكفاح المسلح، ويحاول المساعدة في تفسير أداء الطرفين المتحاربين. لكن مع ذلك لا يتساءل إليس عن استجابة الجيوش تجاه الثورات، ناهيك عن دوافعها وراء ذلك.

هناك كتابان فقط باللغة الإنكليزية يكرسان اهتمامهما خصوصاً لدور القوات المسلحة في الثورات؛ كتاب شورلي الكلاسيكي والذي صدر عام ١٩٤٣ **الجيوش وفن الثورة**، يظهر بشكل مقنع أن أي ثورة ناجحة يجب أن تشمل كسب جزء من الجيش على الأقل[٤١]. تقوم شورلي بتحليل عدد من

(٣٨) Walt, *Revolution and War*, p. 1.

(٣٩) Adelman, *Revolution, Armies, and War*.

(٤٠) John Ellis, *Armies in Revolution* (New York: Oxford University Press, 1974).

(٤١) Chorley, *Armies and the Art of Revolution* (reissued in 1973).

الثورات الكبرى ـ الإنكليزية (١٦٨٨)، الفرنسية (١٧٨٩)، الإيرلندية (١٩١٦ ـ ١٩٢١)، وثورتين في روسيا (١٩٠٥ و١٩١٧)، إضافة إلى ثورات أخرى ـ وتستخلص الدروس منها. من الناحية الأخرى، فإن كتاب راسل **التمرد، الثورة، والقوة المسلحة**، هو كتاب مختلف تماماً؛ تقوم راسل بالتركيز أساساً على وطنها الأم في جنوب أفريقيا، مع عدد من المقالات القصيرة والتكميلية التي تتناول حالات أخرى، وثورة كوبا (١٩٥٩) هي أحدث الحالات التي تناولتها[٤٢].

كلا العملين يمثل مساهمة مؤثرة في دراسة الثورات، كما أن مرور عقود على صدورهما لأول مرة لم يدحض حججهما. عمل شورلي غني بالتفاصيل التاريخية ويستدعي الانتباه إلى عدد من العوامل الحاسمة ـ مثل دور الهزيمة في الحرب، أو العلاقات الشخصية، أو حتى الاستياء داخل المؤسسة العسكرية ـ والتي قد تفسر سلوك الجيش خلال الثورات. يقدم كتاب راسل عنصراً مفاهيمياً وجيزاً لكنه قيّم، ويمتلئ بالعديد من الملاحظات الدقيقة بشأن أسباب الثورات الشعبية. وعلى الرغم من أن عملها لا يفسر الأسباب التي تجعل الجيوش تتصرف على هذا النحو أو ذاك، إلا أن راسل تعرض قائمة بعدد من العوامل المحتملة التي تحتاج للتحقق منها والتي قد تكون مسؤولة عن توجهات الجيش[٤٣]. راسل وشورلي، وخصوصاً الأخيرة، فهمتا وأوضحتا ببراعة الأهمية الاستثنائية لردود أفعال الجيوش تجاه الثورات، لكنهما لم تسعيا إلى تحليل المتغيرات التي تحكم ردود الأفعال تلك بشكل منهجي. وهذه هي المهمة التي سأسعى جاهداً لإنجازها من خلال هذه الدراسة.

الحالات المدروسة والغرض من اختيارها

يتمحور هذا الكتاب حول سؤال «لماذا تستجيب الجيوش للثورات بهذه الطريقة أو تلك؟». وكما سنرى، فإن قرارات الجنرالات بشأن ردود أفعالهم تجاه أي ثورة تخضع لعدد كبير من العوامل. علاوة على ذلك، فإن بعض

(٤٢) Russell, *Rebellion, Revolution, and Armed Force.*

(٤٣) المصدر نفسه، ص٨١ ـ ٨٢.

هذه المتغيرات ـ مثل التنوع العرقي والطائفي داخل القوات المسلحة ـ قد تكون ذات أهمية كبيرة في بعض الحالات، أو هامشية وغير ذات صلة في حالات أخرى. ويبقى تحديد الوزن النسبي لكل عامل من هذه العوامل تحدياً منهجياً كبيراً، لا سيما إذا كان الباحث يقوم بدراسة حالات محدودة نسبياً. ولأن الحالات المدروسة قليلة بما لا يكفي لتحليلها إحصائياً، ولأن عدد العوامل (المتغيرات المستقلة) التي تؤثر في ما أريد توضيحه كبير للغاية، فإن تحديد قيمة ووزن كل متغير متوقع هو مهمة تتراوح بين كونها شاقة للغاية ومستحيلة؛ ولذلك، فسوف أعتمد منهجية «تتبع العمليات» (Process-tracing Method) لتحديد العلاقات السببية بين العوامل والقرارات؛ وبشكل أكثر تحديداً، سوف أقوم بعرض سرديات مفصلة للحالات التي أدرسها لتوضيح كيف تتكون القرارات[٤٤]، وسأتبع تلك المنهجية بمقارنة الحالات. أما بنية منطق المقارنة فستكون كالتالي: في كل حالة سنقوم بطرح ذات الأسئلة، وسوف تركز الأسئلة على الشاغل الرئيس لهذه الدراسة: استجابة الجيوش للثورات[٤٥]؛ بناء على ذلك، فلن أقوم بالبحث والتحقيق في أسباب الثورة محل الدراسة، وكيف تم الوصول إليها، أو ما الذي حدث بعدها، لكني سأقيد التحليل بالسؤال المركزي الذي أريد الإجابة عنه.

ستتمثل مهمة الفصل الأول من الكتاب في تقديم المتغيرات الرئيسة واقتراح طريقة لترتيبها تصاعدياً من حيث قدرتها على التأثير في استجابات الجيوش للثورات (المتغير التابع). وفي نهاية كل فصل من الفصول الأربعة التي ندرس فيها الحالات المختلفة، سأعرض جدولاً لتلخيص مدى صلة وأهمية كل عامل من العوامل قدر ما يمكنني، وسيدور السؤال حول صعوبة التنبؤ بسلوك الجنرالات تجاه الثورات. إضافة إلى ذلك، سيعرض الملخص جداول متكاملة لتجميع البيانات من كل فصول الحالات المدروسة.

وتشكل الفصول الأربعة للحالات محل الدراسة ـ والتي تقوم بعرض الحجج وتوضيحها ـ الجزءَ الأكبرَ من هذا الكتاب. عندما قمت باختيار

---

(٤٤) Alexander L. George and Andrew Bennett, *Case Studies and Theory Development in the Social Sciences* (Cambridge, MA: MIT Press, 2005), pp. 205-220, and John Gerring, *Case Study Research: Principles and Practices* (New York: Cambridge University Press, 2007), pp. 178-185.

(٤٥) George and Bennett, Ibid., pp. 67-69.

الحالات كان المبدأ الذي اعتمدت عليه هو اختيار الحالات التي تتيح لي أن أقول شيئاً يمت بصلة مباشرة للقارئ المعاصر، وأن أساهم في تصميم أداة لهؤلاء الذين يريدون توقع ردود أفعال الجيوش تجاه الانتفاضات الشعبية في المستقبل. هناك عدد من القضايا التي أثرت في اختياري للحالات؛ **أولاً**، وقبل كل شيء، كان جل اهتمامي بالمعنى الدقيق للكلمة هو استجابة الجيش للثورات؛ ففي حين أن كل الثورات تروم تغيير الوضع القائم وإسقاط النظام الحاكم، إلا أنها تختلف تماماً حين يتعلق الأمر بالنتائج المرجوة منها، فقد تسعى الثورة إلى إقامة دول ديمقراطية، أو جمهوريات إسلامية، أو ملكية دستورية، أو حتى ديكتاتورية شيوعية؛ وعلى الرغم من ذلك فإن السؤال الذي يتعلق بأهداف الثوار يبقى خارج نطاق مسعاي في هذا الكتاب. القضية الأخرى ذات الثقل هنا هي دور القوات المسلحة في أعقاب الثورة، هل سيعود الجيش إلى ثكناته؟ هل سيسعى لإقامة حكم عسكري؟ أو هل سيصبح خادماً مؤتمناً لدولة ما بعد الثورة؟ هذه إشكالية شديدة الأهمية، لكنها أيضاً تقع خارج نطاق اهتمامي. بعبارة أخرى، تنتهي دراستي للحالات المختارة مع سقوط الحاكم القديم أو النظام القديم. **ثانياً**، ينصب اهتمامي على رد فعل القوات المسلحة على الثورات الموجهة ضد الحكام المحليين، ومن ثَمَّ، فإن ثورات الولايات الإيطالية عام ١٨٤٨ أو ثورات البلطيق عام ١٩٩١ لا تلبي معايير اختياري، لأنها اندلعت بالأساس بهدف الاستقلال عن القوى الخارجية أو الإمبراطورية. **ثالثاً**، يجب أن يكون الجيش الذي أبحث رد فعله جيشاً محلياً «وطنياً» يدعمه النظام من جهة، ويخدم النظام من الجهة الأخرى، وليس جيشاً غازياً، ولذلك، فإن ثورة إنكلترا المجيدة (١٦٨٨ ـ ١٦٨٩) ـ والتي أُطيح فيها بالملك جيمس الثاني بوساطة اتحاد البرلمانيين الإنكليز مع الجيش الغازي بقيادة ويليام الهولندي أمير دولة أورنج ـ لا تلبي الشرط الذي اعتمدته من أن يكون كل من الجيش والثوار من القوى المحلية. **رابعاً**، يجب على القوات المسلحة أن تلعب دوراً مهماً في الأحداث، فعمليات الانتقال السلس للسلطة ـ مثل ما حدث في بولندا والمجر عام ١٩٨٨ و١٩٨٩ ـ لا يناسب ما نريد بحثه. **خامساً**، لا يمكن أن يكون الجيش هو المؤسسة التي تبدأ الثورة (كما حدث في إثيوبيا عام ١٩٧٤ على سبيل المثال)، فمرة أخرى، ما أريد بحثه هو رد فعل الجيوش تجاه

الثورة. **سادساً**، يجب أن تمتلك الدولة قوة عسكرية منظمة، ومن ثَمَّ، فإن ثورة زنجبار عام ١٩٦٤ ـ والتي قاتل فيها المتمردون سرايا الشرطة غير المدربة التابعة للسلطان ـ لا تلائم شروطنا. **سابعاً**، الانتفاضات التي أهتم بدراستها يجب أن يكون لها تأثير مباشر على الدولة والمجتمع بأكمله؛ وبكلمة أخرى، فإنها يجب أن تكون ثورات وطنية، ولذلك فإن الثورة الدستورية عام ١٩٣٢ في ولاية ساو باولو البرازيلية ـ التي أثارتها السياسات الفيدرالية، والتي أدت لاحقاً للحد من استقلالية الدولة ـ لا تلبي هذا الشرط.

علاوة على ذلك، وكما أشرت أعلاه، فإن العالم المعاصر هو محور اهتمام هذا الكتاب، لهذا السبب، فقد قررت أن أضع في اعتباري الثورات التي حدثت في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ ففي نهاية المطاف، ومن بين كل الحالات التي تلبي المعايير السابقة، أردت اختيار عدد معقول من مختلف مناطق العالم، وأن تكون الحالات معروفة بشكل جيد نسبياً، وأن تشمل أيضاً مجموعة من الثورات. كانت هذه هي أسباب اختياري للثورة الإسلامية (١٩٧٨ ـ ١٩٧٩) في إيران، ولـ «انتفاضة سلطة الشعب» عام ١٩٨٨ في بورما (مع جزء إضافي يتناول ثورة الزعفران عام ٢٠٠٧)، وثورات ١٩٨٩ في الصين وأوروبا الشرقية، وكذلك ثورات «الربيع العربي» في ٢٠١١[٤٦].

الفصلان اللذان يتناولان الحالتين الأخيرتين يدرسان مجموعة من الثورات التي توفر فرصة جذابة لتقييم ردود أفعال الجنرالات على انتشار الروح الثورية العابرة للحدود. وبالرغم من أن العديد من المراقبين والمحللين والكُتّاب قاموا بالإشارة إلى كل هذه الحالات ووصفوها باعتبارها «ثورات»، إلا أن الثورة الإسلامية في إيران ـ وربما الثورة الرومانية فقط ـ قد تلبي المعايير المتشددة التي وُضعت لتعريف هذا المصطلح[٤٧]. ويمكن

---

(٤٦) لقد فضلت استخدام اسم «بورما» بدلا من «ميانمار» لأسباب وضحتها في أول هوامش الفصل الثالث.

(٤٧) في الواقع، يوافق كل خبير على أن انتفاضة إيران التي أنهت حكم الشاه واستبدلته بالنظام الديكتاتوري الذي قاده آية الله الخميني كانت ثورة حقيقية مكتملة الأركان. في حين لا يتفق غالبية =

وصف الحالات الأخرى على أنها «ثورات» بشكل جزافي، بمعنى أنها كانت تحدياً شعبياً واسع النطاق للنظام السياسي القائم وللنخب السياسية الحاكمة.

التفريق بين الانتفاضات من حيث نجاحها أو فشلها هو أحد أوجه التمييز بين الحالات. من ناحيتي، فأنا أنظر إلى الحالات من الجانب الثوري، لأن معظم تلك الانتفاضات كانت تستهدف حكّاماً مستبدين، حتى إذا لم تؤدِّ بالضرورة في نهاية المطاف إلى تأسيس ديمقراطيات، أو حتى إلى إحلال أنظمة أفضل محل تلك التي أسقطتها. ومن ثَمَّ، فإن الانتفاضات الإيرانية والرومانية والتونسية والمصرية قد يُنظر إليها باعتبارها «حالات إيجابية»، بالنظر إلى أن تلك الثورات نجحت في إسقاط الأنظمة وفي الحصول على دعم القوات المسلحة على حد سواء. وبدافع الإيمان بأنه ليس هناك من مُعلّم أفضل من الفشل، فسأقوم بتحليل عدد من الثورات غير الناجحة - والتي من الممكن تسميتها «حالات سلبية» - لأشرح أسباب هزيمتها، ولأجيب باختصار عما فعلته القوات المسلحة «بشكل صحيح» لصد المحتجين، وما الذي فعله أو لم يفعله المعارضون، ما أدى إلى عدم استطاعتهم الإطاحة بالنظام. هذه الفكرة تكمن وراء قرار اختيار الانتفاضات في بورما والصين، وكذلك أيضاً في البحرين وسوريا.

= الخبراء بشأن اعتبار بعض الحالات التي درستها في هذا الكتاب «ثورات»، لكن جميع تلك الحالات تم وصفها كثورات من قبل بعض الباحثين والأكاديميين. انظر، على سبيل المثال:
Yoshihiro Nakanishi, *Strong Soldiers, Failed Revolution: The State and Military in Burma, 1962-88* (Singapore: NUS Press, 2013); Andrew Selth, "Burma's "Saffron Revolution" and the Limits of International Influence," *Australian Journal of International Affairs*, vol. 62, no. 3 (September 2008), pp. 281-297; Craig Calhoun, "Revolution and Repression on Tiananmen Square," *Society*, vol. 26, no. 6 (September 1989), pp. 21-38; Peter Siani-Davies, *The Romanian Revolution of 1989* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2007); Stephen Zunes, "Bahrain's Arrested Revolution," *Arab Studies Quarterly*, vol. 35, no. 2 (Spring 2013), pp. 149-164; Bahgat Korany and Rabab El-Mahdi, eds., *The Arab Spring in Egypt: Revolution and Beyond* (Oxford, UK: Oxford University Press, 2012); Peter Cole and Brian McQuinn, eds., *The Libyan Revolution and Its Aftermath* (New York: Oxford University Press, 2015); Thomas Pierret, *Religion and State in Syria: The Sunni Ulama from Coup to Revolution* (New York: Cambridge University Press, 2013); Nouri Gana, ed., *The Making of the Tunisian Revolution: Contexts, Architects, Prospects* (Edinburgh, UK: Edinburgh University Press, 2013), and Stacey Philbrick Yadav, "Antecedents of the Revolution: Intersectoral Networks and Post-Partisanship in Yemen," *Studies in Ethnicity and Nationalism*, vol. 11, no. 3 (December 2011), pp. 550-563.

أنا أعتقد جازماً أن العلوم الاجتماعية ينبغي أن تسعى إلى إشراك وإعلام، وحتى إن أمكن، تقديم اقتراحات وأجوبة وحلول لأسئلة العالم الذي نعيش فيه[٤٨]. لكن هدفي يظل أكثر تواضعاً بكثير من السعي لتقديم نظرية كبرى حول الجيوش والثورات، فطالما تملكتني شكوك عميقة تجاه النظريات الكبرى وجدواها في الواقع. وإذا ما كان ألبيرت أو. هيرشمان - وهو أحد عمالقة العلوم الاجتماعية القلائل في القرن العشرين - «لم يثق بنفسه كفاية ليقرر الانغماس في صياغة النظريات الكبرى» فكيف أفعل أنا[٤٩]؟ طموحي هو مجرد أن أسعى إلى ما يسميه هيرشمان «الفكرة الصغيرة» (Petite idée)، وهي محاولة «الوصول إلى فهم الواقع عبر تجزيئه، مع الاعتراف بأن زاوية الفهم قد تكون غير موضوعية أو ذاتية»[٥٠].

هدفي هنا واقعي للغاية: تقديم كتاب موجز وعلى صلة بالسياسات، يخلو من رطانة مصطلحات العلوم الاجتماعية، ويقوم بطرح سؤال بسيط لكنه أساسي، ويقدم حججاً واضحة يتم شرحها من خلال عدد معقول من دراسات الحالة. أنا لا أطمح لتقديم أطروحة حول أسباب الانتفاضات

(٤٨) للاطلاع على النقاش حول هذه القضية، يمكنك قراءة هذه المجموعة من المقالات التي نشرتها صحيفة نيويورك تايمز:

Fred M. Hechinger: "Political Scientists Seeking Policy Role," *New York Times*, 31/8/1968, and "Political Scientists Are in a Revolution Instead of Watching," *New York Times*, 4/11/2000; Patricia Cohen, "Field Study: Just How Relevant Is Political Science?," *New York Times*, 20/10/2009; Jacqueline Stevens, "Political Scientists Are Lousy Forecasters," *New York Times*, 23/6/2012; Nicholas Kristof: "Professors, We Need You!," *New York Times*, 15/2/2014, and "The Decline of the Public Intellectual?," *New York Times*, 18/2/2014.

انظر أيضاً:

Scott Jaschik, "Should Political Science Be Relevant," *Inside Higher Ed* (7 September 2010), <http://www.insidehighered.com/news/2010/09/07/polisci#sthash.eIG1HrrK.dpbs>; Greg Ferenstein, "Former Political Scientist to Congress: Please Defund Political Science," *The Atlantic*, 12/2/2013, <http://www.theatlantic.com/politics/archive/2013/02/former-political-scientist-to-congress-please-defund-political-science/273060>, and James Fearon, "Data on the Relevance of Political Scientists to the NYT," *Washington Post*, 23/2/2014, <http://www.washingtonpost.com/blogs/monkey-cage/wp/2014/02/23/data-on-the-relevance-of-political-scientists-to-the-nyt> (all three last accessed on 6 June 2014).

(٤٩) Malcolm Gladwell, "The Gift of Doubt," *The New Yorker* (24 June 2013), p. 75.

(٥٠) المصدر نفسه. انظر أيضاً:

Jeremy Adelman, *Worldly Philosopher: The Odyssey of Albert O. Hirschman* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2013), esp. pp. 115-116, 145-146, and 647.

الثورية أو أن أعيد اكتشاف أصول هذه الثورة أو تلك، ناهيك عن أن أروي قصص الثورات بتفاصيلها الدقيقة، كذلك لا أرغب في أن أقدم تحليلاً معمقاً وشاملاً للحركات الاجتماعية وللسياسات الجدلية في سياقاتها المختلفة؛ ما أريده هو أن أثبت للخبراء السياسيين والعسكريين وعلماء دراسة المناطق، وغيرهم من المهتمين بالشأن العام، أن المعرفة الدقيقة بالنُّخب العسكرية والسياسية، والقوات المسلحة بشكل عام، وبعض البيانات الاجتماعية الأساسية، قد تساعدهم في الوصول إلى تخمين عقلاني واعٍ، وفي بعض الحالات، ربما التنبؤ بثقة بقرار الجيش تجاه انتفاضة شعبية. إذا ما استطاع الإطار التحليلي الذي أقدمه هنا أن يسهم في صياغة ذلك التخمين، حينها سأكون قد نجحت.

خارطة طريق لقراءة الكتاب

الفصل الأول يقدم «القلب» المفاهيمي للكتاب، حيث أعرض الإطار التحليلي وأخط بالتفصيل الخطوط العريضة للمتغيرات الداخلية والخارجية، التي باعتقادي تؤثر في استجابة الجيوش تجاه الثورات. في الفصول الأربعة التالية، سوف أُظهر كيف تتفاعل تلك العوامل في الواقع، وكيف تؤثر في سلوك الجنرالات والضباط والجنود في السياقات المختلفة، وكيف أن كل عامل بمفرده قد يحوز أهمية كبيرة أو صغيرة حسب اختلاف الظروف التاريخية والسياسية والاجتماعية. يركز الفصلان الثاني والثالث على حالة واحدة في كل منهما: الثورة الإسلامية في إيران (١٩٧٩)، وثورة بورما (عام ١٩٨٨) «انتفاضة الأربع ثمانيات»، مضافاً إليها قسمٌ أصغر يتناول «ثورة الزعفران» عام ٢٠٠٧.

سوف يشرح **الفصل الثاني** أسباب عدم رغبة أو عدم قدرة ـ والتفرقة مهمة ـ القوات المسلحة الإمبراطورية التابعة لمحمد شاه بهلوي في دعم أركان حكمه المنهار. للوهلة الأولى، كانت النتائج صعبة التوقع، لأن بهلوي كان قد بنى جيشاً حديثاً وقوياً وسعى لإرضاء ضباطه بشكل كامل.

في **الفصل الثالث**، سنرى رد فعل الجنرالات على محاولات الإطاحة بنظام مختلف: وهو الديكتاتورية العسكرية في حالة بورما. من الصعب جداً

أن يتم إسقاط الأنظمة العسكرية إلا إذا أبدى حكامها بعض الاستعداد للتخلي عن السلطة، لكنهم في بورما لم يفعلوا، سواء في استجابتهم للمظاهرات التي قادها الطلاب عام ١٩٨٨، أو حتى بعد عقدين تقريباً، عندما اندلعت سلسلة من التظاهرات الكبرى التي قادها الرهبان البوذيون، والتي يُشار إليها الآن عادة باسم «ثورة الزعفران». والآن هو أكثر الأوقات مناسبة لدراسة وضع بورما، نظراً لعملية الدمقرطة التي بدأت في نهاية ٢٠١٠، والتي لا تزال وليدة ومترددة ويمكن التراجع عنها بسهولة(*).

في **الفصلين الرابع والخامس** سينتقل التركيز إلى مجموعتين من الثورات التي حدثت في ١٩٨٩ و٢٠١١؛ فقد اتخذت قراراً بأن أتخلى عن تغطية التفاصيل الدقيقة للجيوش محل الدراسة، في مقابل بعض الشمولية وإعطاء فرصة أكبر للمقارنة بين الحالات، خاصة في الفصل الخامس. إنني على ثقة بأن لدينا الكثير لنتعلمه من مقارنة النهج العام الذي تبناه الجيش ودوره في ثورات الصين ورومانيا وانتفاضات الربيع العربي، والفائدة المرجوة من هذه المقارنة هي مفاضلة مقبولة مقابل التفاصيل التي سنضحي بها لنحافظ على طول معقول لأقسام الكتاب.

في **الفصل الرابع** أشرح لماذا اختلفت ردود أفعال السياسيين وجنرالات جيوش دول أوروبا الشرقية الأعضاء في حلف وارسو (وهي: بلغاريا، تشيكوسلوفاكيا، ألمانيا الشرقية، المجر، بولندا، ورومانيا) وفي الصين تجاه الثورات بشكل جذري. بشكل خاص، سأشرح باختصار لماذا لم يتفاعل الضباط الكبار في بولندا والمجر مع عملية التغيير السياسي هناك؟ ولماذا دعم قادة الجيش البلغاري «استبدال النخبة» في صوفيا؟ وكيف تعامل كبار الضباط في ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا مع المظاهرات الحاشدة في المدن الرئيسة؟ وعلى الرغم من ذلك، سأكرس الجزء الأكبر من هذا الفصل لدراسة الصين ورومانيا، حيث قامت ثورات حقيقية ـ فشلت في بلد ونجحت

(*) قبل البدء في ترجمة هذا الكتاب، شهدت بورما انتخابات عامة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥. كانت الانتخابات حرة نسبياً، وفازت فيها المعارضة بأغلبية ساحقة. وعلى الرغم من احتفاظ الجيش لنحو ٢٥ في المئة من المقاعد، يرى المتابعون أن تلك الانتخابات أنهت الحكم العسكري الذي استمر لنحو ٥٠ عاماً (المترجم).

في آخر - ووجهت فيها القوات المسلحة بنادقها ضد الشعب، وإن كانت فعلت ذلك على مضض وفي ظروف مختلفة للغاية.

في **الفصل الخامس**، أقوم بتحليل أدوار الجيوش في انتفاضات ٢٠١١ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع التركيز على ست دول شهدت الكثير من العنف أو سفك الدماء، وهي سوريا، ليبيا، مصر، اليمن، تونس، والبحرين. وكما سنرى، فقد قامت الجيوش بأدوار التزمت أحد ثلاثة أنماط مميزة: إما التأييد، أو معارضة الانتفاضة، أو انقسام الجيش نتيجة اختلاف قادته حول كيفية التعامل مع الثورة. وسأوضح أنه بمجرد أن يكون المرء على دراية معقولة بديناميات هذه الدول السياسية، وبمجتمعاتها، وبالعلاقات المدنية العسكرية فيها، فلن يصبح توقع ردود فعل القوات المسلحة تجاه الثورات بهذا القدر من الغموض.

البحث في الحالات التي لعب فيها الجيش دوراً مهماً يشكل نوعاً من الانحياز في الاختيار، لذلك سأقوم بتقديم مسح سريع لملكيتين عربيتين: المغرب وسلطنة عمان، حيث كان تدخل الجيش في السيطرة على الاضطرابات أكثر هدوءاً بما لا يقارن مع النماذج السابقة. في الختام، ألخص ما تعلمناه بمساعدة عدد من الجداول التي تقيّم نسبياً أهمية العوامل المختلفة التي أتعقبها خلال هذه الدراسة لتفسير سلوك القوات المسلحة في الظروف المتنوعة.

خلاصة، ما أسعى إليه ليس أكثر من تقديم إجابات شافية عن أسئلة بسيطة ومخادعة متضمنة في عنوان هذا الكتاب. ليس هناك حاجة إلى كتابة عنوان فرعي لأنه لم يكن بمقدور العنوان أن يكون أكثر دقة في توضيح ماهية العمل. وبما أنني قلت ذلك، فقد ترددت بالفعل في استخدام العنوان الفرعي «إطار للتحليل»، للتأكيد على التزامي بأن أجعل هذه الدراسة ذات قيمة من الناحية العملية للمحترفين الذين تتضمن مهامهم التفكير في التغيرات السياسية السريعة، وأن يستبقوا نتائجها. سلوك الجيش تجاه الثورات ليس مؤشراً مثالياً لفهم مساراتها، لكن مع ذلك، آمل أننا، ومع تحسن قدرتنا على التكهن بذكاء بذلك السلوك، سنحسّن أيضاً من قدرتنا على توقع نتائج الثورات.

الفصل الأول

ما الذي يحدد رد فعل الجيش تجاه الثورة؟

مرة أخرى، أكدت الثورات التي اجتاحت الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أنه لا علماء الاجتماع ولا الساسة ولا محللو الاستخبارات قادرون بشكل جيد على توقع حدوث الثورات. قد نكون قادرين على القول إن هذه المنطقة أو تلك «حُبلى بثورة»، إذا استخدمنا التعبير اللينيني الذي لا يُنسى[1]، لكننا نظل بلا أدنى فكرة عن توقيت اندلاع ثورة، هذا إذا ما كنا متيقنين من اندلاعها أصلاً! في الواقع، من المدهش رصد كيف أن الأنظمة المستبدة قادرة على الاستمرار لعقود من الزمان حتى يأتي حدث قد يبدو تافهاً في ظاهره ليفجر ثورة عارمة، قد تمتد حتى إلى مناطق جغرافية متجاوزة حدود الدول، كما شهدنا في حالات نادرة؛ كان هذا هو الحال في كانون الثاني/يناير عام ١٨٤٨ في صقلية، حين وزع الطلاب منشورات تنتقد الملك في ردة فعل على إغلاق جامعتهم، أو كما حدث في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ عندما قام معاون في الشرطة البلدية بإذلال بائع خضار في سيدي بوزيد التونسية.

وعلى الرغم من أننا قد نستمر في الاختلاف حول أسباب إثارة غضب الجماهير ودفعهم نحو الثورة، إلا أننا ربما نتفق على شيء واحد في غاية الأهمية: بمجرد أن تبدأ الثورة فإنها نادراً ما تنجح من دون دعم أجهزة الدولة القمعية لا سيما الجيش النظامي، لذلك فإن إحدى النقاط الرئيسة التي يؤكد عليها هذا الكتاب أن رد فعل الجيش تجاه الانتفاضة يقرر، إلى حد كبير نتائجها النهائية. لكن علماء الاجتماع لا يُفضلون تبني التفسيرات

(١) V. I. Lenin, "Lecture on the 1905 Revolution," in: Vladimir I. Lenin, *Collected Works* (Moscow: Progress Publishers, 1964), vol. 23, p. 253.

الأحادية للظواهر الكبرى، وأنا لا أختلف عنهم في ذلك، فأنا لا أقول إن رد فعل الجيش تجاه ثورة ما هو المؤشر الوحيد على نجاحها في تغيير النظام القائم؛ وبدلاً من ذلك أزعم أن تصرف الجيش حيال الثورة هو المؤشر الأهم الذي يساعدنا على توقع مآلها، وبالتأكيد فإن دعم الجيش شرط ضروري إن لم يكن كافياً لنجاح الثورة. نتيجة لذلك، إذا أردنا أن نفكر في مصائر الثورات فعلينا أن نخطو الخطوة المنطقية التالية والإجابة على السؤال الأساس: ما الذي يدفع الجيوش للتصرف بهذه الطريقة أو تلك؟ ما هي العوامل التي تؤثر في ردة فعل الجيش؟ وهل من الممكن إذا ما وضعنا في اعتبارنا السياقات المختلفة أن نتنبأ برد فعل الجيش على الثورة؟

تخيل السيناريو التالي: أنت الآن محلل في وكالة استخبارات، ومهمتك تقديم المشورة للرئيس بشأن الخطوة التي سيأخذها الجيش في الرد على الثورة في الدولة (س)، والتي تعاني من قلاقل ثورية (ودعنا نفترض مبدئياً أن الرئيس شخص ذكي يدرك أن تعامل الجيش مع الثورة من المحتمل أن يقرر مصيرها)، أين ستبحث عن الأجوبة؟ الصفحات التالية من هذا الفصل ستقدم لك الأدوات، في شكل أسئلة، التي سوف تحتاجها للخروج بتحليل متماسك ومنطقي ولإنتاج أفضل تقرير ممكن عن الوضع.

أي العوامل تهم؟ وإلى أي مدى؟ ولماذا؟ ومتى؟

لا يمكن القول إن للعلوم السياسية قدرة تنبؤية، وأغلب علماء الاجتماع تنتابهم قشعريرة باردة من مجرد التفكير في التنبؤ بالأحداث السياسية والتغيرات المجتمعية نظراً لكثرة العوامل التي تحتاج إلى البحث والنظر[٢]. ومع ذلك، أعتقد أننا قد نكون قادرين على التوصل إلى توقع عقلاني وواعٍ بشأن استجابة جيش ما تجاه الثورة إذا ما كانت لدينا المعرفة الكافية بذلك الجيش، وبالدولة التي يخدمها، وبالمجتمع الذي يأتي منه، وبالبيئة الدولية التي يتواجد فيها كل ذلك. إذا ما حصلنا على هذه المعرفة، فإنه سيمكننا أن

(٢) هناك استثناءات معتبرة مثل:
Bruce Bueno de Mesquita, *The Predictioneer's Game: Using the Logic of Brazen Self-Interest to See and Shape the Future* (New York: Random House, 2010), and Nate Silver, *The Signal and the Noise: Why So Many Predictions Fail-But Some Don't* (New York: Penguin, 2012).

نقدم توقعاً ـ تتراوح دقته بحسب السياقات المختلفة ـ عن كيفية تصرف الجيش. وبالنظر إلى أن استجابة الجيش للثورة هي أمر حاسم في تحديد مصير الأخيرة، فإن ذلك سيضعنا في موقع يسمح لنا بالتنبؤ بمخرجات الثورة ونتائجها بشكل عام.

وبذلك يصبح السؤال الرابح هو «كيف سيتعامل قادة الجيش مع الثورة؟» من سيدعمون؟ النظام القديم أم الثوار؟ هل سينقسمون بين الطرفين؟ ويصبح تحديد العوامل القادرة على تفسير ردود أفعال الجنرالات هو التحدي الفكري الأهم. هذا التحدي يعني أن على المرء أن يقوم بتحليل عدد كبير من المتغيرات التي تتفاعل بطرائق معقدة، مع إدراك أن تلك العوامل التفسيرية لم تُخلق متساوية: إذ تستطيع بعض العوامل تفسير ردود أفعال القوات المسلحة تجاه الثورات أكثر من غيرها. وتختلف الأهمية النسبية لهذه المتغيرات من حالة إلى أخرى، فقد يضع قادة الجيش في بلدٍ ما في اعتبارهم احتمالات التدخل الأجنبي أثناء تفكيرهم في كيفية الرد على الثورة، بينما قد لا يكون ذلك عاملاً مهماً في بلد آخر. وبالمثل، فقد تُشكل الاختلافات العرقية والدينية داخل القوات المسلحة عاملاً حاسماً في صياغة شكل استجابة الجيش للثورة في حالة ما، ولكن هذه الاختلافات ـ بالنظر إليها كعامل تفسيري ـ قد لا تعني شيئاً في تفسير تصرف الجيش الذي يتكون من أفراد يتشاركون في الأصول العرقية أو في الدين مع الثوار. علاوة على ذلك، فقد تحصل بعض هذه العوامل على قيمة أكبر أو أقل تبعاً للظروف المحيطة بكل حالة، والتي قد تؤثر في مسار الثورات بشكل مختلف في كل دولة.

ولكي نضمن قدرتنا على الوصول إلى توقع واعٍ بشأن رد فعل الجيش على أي ثورة، يجب أن نكون على دراية بالسياق الذي يعمل فيه هذا الجيش؛ فنحن لا نمتلك آلة يمكننا أن نُدخل فيها كل المتغيرات لتخرج لنا بنتيجة واضحة عمّا قد يفعله الجيش. وفي نهاية المطاف، لا توجد وسيلة لتجاوز حقيقة أن الوزن النسبي لكل عامل تفسيري يختلف باختلاف كل سياق، ولا يوجد طريق مختصر أو بديل للمعرفة المتعمقة بكل حالة على حدة. وعلى الرغم من ذلك، يمكننا إيجاد بعض التعميمات المفيدة التي قد تسمح لنا بالتفرقة بين المتغيرات الأكثر أهمية في معظم الحالات من جهة،

وتلك التي عادة ما يكون تأثيرها أقل في صياغة القرار النهائي للجنرالات من جهة أخرى.

لقد حاول العديد من العلماء توضيح الاعتبارات التي قد تدخل في قرار الجيش بشأن التعامل مع ثورةٍ ما، إما بسرد العوامل البارزة، أو بتفضيل متغيّر، أو آخر في تحليلاتهم[٣]. في دراستها الكلاسيكية، تُعطي شورلي وزناً نسبياً كبيراً للصفات المرتبطة بالأفراد، مثل الكفاءة المهنية، والميول السياسية، والسخط الكامن بين الضباط، ورغبة المجندين في القتال أو نزوعهم للتصالح مع العدو.

كان اختيار شورلي لتلك المعايير عشوائياً إلى حد ما، وكان اهتمامها يقتصر بالأساس على السمات الشخصية للعسكريين. راسل، من جانبها تبدو مدركة لأهمية تحديد الدوافع التي تؤثر في قرار الجنرالات، سواء بإطلاق النار تجاه المتظاهرين أم لا، إلا أنها على الرغم من ذلك تدرس فقط بعض المتغيرات المحتملة ـ مثل التكوين الطبقي للقوات المسلحة، والنسبة العددية بين الضباط والأفراد، ومعايير التوظيف وفرص الترقية داخل الجيش ـ تاركة للباحثين في المستقبل مهمة بحثية أكثر صعوبة وعمقاً[٤].

شخصياً، استفدت كثيراً من أعمال شورلي وراسل، ومن ذلك كنت قد أوضحت أفكاري الأولية بشأن قضية تعامل الجيوش مع الثورات في ورقتين منشورتين في **مجلة الديمقراطية** (*Journal of Democracy*) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ ونيسان/أبريل ٢٠١٣؛ تناولت الورقة الأولى الربيع العربي على وجه التحديد، بالنظر إلى وضع منطقة الشرق الأوسط الخاص وسط

---

(٣) انظر على سبيل المثال:

Katherine Chorley, *Armies and the Art of Revolution* (London: Faber and Faber, 1943); D. E. H. Russell, *Rebellion, Revolution, and Armed Force* (New York: Academic Press, 1974); Eva Bellin: "The Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Exceptionalism in Comparative Perspective," *Comparative Politics*, vol. 36, no. 2 (2004), pp. 145-146, and "Reconsidering the Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Lessons from the Arab Spring," *Comparative Politics*, vol. 44, no. 2 (January 2012), pp. 130-135; Zoltan Barany, "Comparing the Arab Revolts: The Role of the Military," *Journal of Democracy*, vol. 22, no. 4 (October 2011), pp. 25-26, and Derek Lutterbeck, "Arab Uprisings and Armed Forces: Between Openness and Resistance," DCAF (Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces), SSR Paper, no. 2 (2011), pp. 15-17.

(٤) Russell, Ibid., pp. 81-82.

الثورات، فيما كانت الورقة الثانية أكثر عمومية في طرحها، على الرغم من أنني ناقشت فيها المتغيرات المستقلة بشكل أكثر تفصيلاً[(٥)]. ومع استمراري في بحثي الذي استفدت فيه من مساهمات شورلي وراسل القيّمة، إضافة إلى باحثين وكُتّاب آخرين، توصلت إلى قناعة مفادها أن مقاربة أكثر شمولية - حتى ولو كانت تعني أن تكون أكثر صعوبة وأشد إرهاقاً - ستسمح للمحللين اللاحقين أن يقدموا توقعاتهم بثقة أكبر من أي وقت مضى. ومع ذلك، فقد وجدت أعمال العلماء - الذين يعطون قيمة أكبر لتحليل كل عامل على حدة بدلاً من اهتمامهم بالمناهج الأكثر شمولية - مفيدة للغاية في اختبار نظريتي.

المتغير الحاسم بالنسبة إلى إيفا بيلين، وإلى العديد من علماء الاجتماع العسكري، هو مدى «احترافية» القوات المسلحة، وبعبارة أخرى، مستوى «مأسسة» الجيش. تحتج بيلين بأن الجيش الأكثر احترافية ومؤسسية - بمعنى أنه تحكمه قواعد ثابتة، وتخضع فيه الترقية لمعيار الكفاءة فقط، وحيث يكون هناك فصل واضح بين الخاص والعام للحد من الفساد والسلوك المتجاوز، والذي لا يحتفظ أفراده بولاء فوق ولائهم للدستور وللمصلحة الوطنية - سيكون أكثر عرضة لدعم الإصلاح وأقل احتمالاً للدفاع عن نظام فاسد أمام ثورة شعبية واسعة النطاق[(٦)]. مقابل المؤسسية وهو ما تسميه بيلين بـ «الأبوية» (Patrimonialism)[(*)]، وتعني أن الجيش يتسم بالمحسوبية والفساد، وأن ضباطه تحركهم الولاءات السياسية والأيديولوجية، ولا يخضعون للقواعد المؤسسية أو لمعيار الكفاءة. هذا الجيش «الأبوي» من شأنه أن يعارض الحركات الإصلاحية، إذ إنه سيبقى محتفظاً بولائه لراعيه أو للنظام القائم[(٧)].

---

(٥) Zoltan Barany: Ibid., pp. 24-35, esp. pp. 25-26, and "Armies and Revolutions," *Journal of Democracy*, vol. 24, no. 3 (April 2013), pp. 62-76 respectively.

(٦) Bellin, "The Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Exceptionalism in Comparative Perspective," pp. 145-146.

(*) تُستخدم الكلمة لوصف نظام حكم تنبع فيه جميع السلطات من القائد بشكل مباشر، وتُستبعد فيه الطبقات العليا والوسطى من المشاركة في الحكم، وعادة ما يكون ولاء الجيش في ذلك النظام للقائد وليس للدولة أو للأمة. (المترجم).

(٧) في واحد من مقالاتها الأحدث، تضيف بيلين بعض التفاصيل لتحليلها، إذ تقدم سلوك "مثيري الاضطرابات من المدنيين" وأعدادهم باعتبارها متغيراً هاماً، انظر:
Bellin, "Reconsidering the Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Lessons from the Arab Spring," pp. 130-135.

مشكلة هذا التفسير هو أن العديد من الجيوش المؤسسية تعمل في أطر الدول الديمقراطية، حيث نادراً ما تندلع ثورات تستهدف إسقاط الحكم الديمقراطي، لذلك فإن ثنائية المؤسسي مقابل الأبوي تصبح محل تساؤل. وهناك أمثلة عديدة لجيوش شديدة الاحترافية قامت بدعم أنظمة فاسدة أو ظالمة، وأوضح مثال على ذلك هي جيوش الأنظمة الشيوعية. لكن الفارق بين المؤسسية/الاحترافية مقابل الأبوية/الشخصانية يمكن استيضاحه بشكل أفضل من خلال تصورات صناع القرار في الجيش للنظام الحاكم، أو بعبارة أخرى، احترامهم لشرعية النظام؛ فإذا ما استطاعت الأنظمة السلطوية إقناع - أو تلقين - ضباط جيشها المحترفين بالنظر إليها باعتبارها أنظمة شرعية، فسيكون من المرجح أن يبذل الضباط ما بوسعهم للدفاع عن تلك الأنظمة.

علاوة على ذلك، وكما لاحظ ديريك لاتربيك، فإن قياس بيلين لـ «المؤسسية/الأبوية» يمتلك قوة تفسيرية ضئيلة للتعامل مع الحالات التي يؤدي فيها ضعف المؤسسية إلى انقسام القوات المسلحة. ويؤكد لاتربيك أن هناك عاملاً آخر قد يكون أكثر أهمية لتفسير ولاءات الضباط خلال الثورات، وهو التفرقة بين الجيوش من حيث كونها جيوشاً إلزامية أو تطوعية[٨]؛ فالمجندون الإلزاميون يشتركون في الكثير من القواسم مع مواطنيهم من الثوار، على العكس من الجنود المحترفين الذين قد يتم استدعاؤهم لقمع الثورة. وكما تقول شورلي فإن «الجنود الذين ينضمون للجيش لفترة قصيرة يعتبرون الواجب العسكري مجرد حادث طارئ في حياتهم»[٩]، ولذلك يمكن القول إن المجندين الإلزاميين هم أقل عرضة لإطلاق النار على الحشود التي قد تضم أصدقاءهم وأقاربهم، على العكس من هؤلاء الذين يتحمسون للتطوع في الخدمة العسكرية.

وكما يطلق عليها تيلي، فإن «موانع استخدام القمع» من المرجح أن تزداد عندما يكون «المجندون الإلزاميون مرتبطين عضوياً بالجموع المطلوب قمعها»[١٠]. ومع ذلك، فإنه على أهميته، لا يتيح هذا العامل وسيلة معصومة

(٨) Lutterbeck, "Arab Uprisings and Armed Forces: Between Openness and Resistance," pp. 15-17.

(٩) Chorley, *Armies and the Art of Revolution*, p. 164.

(١٠) Charles Tilly, "Does Modernization Breed Revolution?," *Comparative Politics*, vol. 5, no. 3 (April 1973), p. 443.

من الخطأ لتوقع رد فعل الجيش تجاه الثورة؛ فلا يوجد أي عامل فردي يمكن أن يتيح تلك الوسيلة، لكن ثنائية التجنيد الإلزامي مقابل التطوع تقدم متغيراً تفسيرياً رئيسياً في الكثير من السياقات.

لقد أدرك علماء الاجتماع منذ فترة طويلة أن تماسك الجنود والترابط بين كبار الضباط - الذي يعتمد على التكامل بينهم وطول مدة خدمتهم العسكرية - يمكن أن يكون متغيراً مهماً آخر في فهم ردود أفعال الجنرالات تجاه الثورات[11]؛ فالتلاحم والعمل الجماعي هما أهم مكونات الثقافة العسكرية كما نعرفها، تلك الثقافة تشمل أيضاً الانضباط، والقيم المهنية، والعروض الاحتفالية، والتشريفات. ويشير التماسك بشكل عام إلى العلاقات بين الجنود على مستوى الوحدة العسكرية، في حين تعبر «روح العمل الجماعي» عن الالتزام والاعتزاز بالقوة العسكرية الأكبر التي تنتمي إليها هذه الوحدة[12]. وافترضت دراسة حديثة أن التماسك العسكري يعتمد على عاملين أساسين هما: درجة سيطرة النظام على المواطنين، ومستوى الاستقلالية التنظيمية التي يمتلكها الجيش والتي تسمح له بالتركيز على التدريب على القتال[13]. كذلك يفرق معظم الخبراء بين التماسك الاجتماعي الذي يدل على الترابط الشخصي بين أعضاء المجموعة، والتماسك المؤسسي، الذي يفرض عدداً من المعايير السلوكية والتي «تحفظ الفرد في مواجهة المواقف الصعبة»، وَتَعِدُ من يتمسك بها بألا يواجه تلك المواقف وحده، وأن يتعاون معه وأن يؤازره الأعضاء الآخرون في المجموعة[14].

---

(١١) انظر على سبيل المثال:

Edward A. Shils and Morris Janowitz, "Cohesion and Disintegration in the Wehrmacht in World War II," *Public Opinion Quarterly*, vol. 12, no. 2 (Summer 1948), pp. 280-315; Guy L. Siebold, "The Essence of Military Group Cohesion," *Armed Forces and Society*, vol. 33, no. 2 (January 2007), pp. 286-295, and Jesse Paul Lehrke, "A Cohesion Model to Assess Military Arbitration of Revolutions," *Armed Forces and Society*, vol. 40, no. 1 (January 2014), pp. 146-167.

(١٢) Mackubin Thomas Owens, *U.S. Civil-Military Relations after 9/11: Renegotiating the Civil-Military Bargain* (New York: Continuum, 2011), pp. 142-144.

(١٣) Jasen J. Castillo, *Endurance and War: The National Sources of Military Cohesion* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2014).

(١٤) Terence Lee, "Military Cohesion and Regime Maintenance: Explaining the Role of the Military in 1989 China and 1998 Indonesia," *Armed Forces and Society*, vol. 32, no. 1 (October 2005), pp. 84-85, and Guy L. Siebold, "The Misconceived Construct of Task Cohesion," *Armed Forces and Society*, vol. 41, no. 1 (January 2015), pp. 163-167.

ولذلك فإن التماسك الداخلي للقوات المسلحة يصبح وثيق الصلة برد فعل الجيوش على الثورات.

وعندما يتم تكليف جيش ما بإخماد ثورة، فإن جنوده يجب أن يتم منعهم من الانشقاق والانضمام للعدو. وفي ذلك قام ثيودور ماكلاوشلين بالتفرقة بين استراتيجيتين أساستين للحفاظ على ولاء الجنود وهما: استراتيجيات فردية تتعلق بتحفيز الأفراد الأكثر عرضة للانشقاق عن الجيش عند اندلاع الثورة، سواء بالترغيب أو بالترهيب، واستراتيجيات جماعية مثل تفضيل عِرق معين، وهو ما لن يمنع انشقاق الأفراد بشكل كامل، لكنه سيجعل انشقاق مجموعات بأكملها أكثر صعوبة وأقل عرضة للحدوث[١٥]. في نظام يعتمد الحوافز الفردية، ستؤدي ثقة الجنود في بقاء النظام - وهي ثقة تعتمد على سلوك الجنود الآخرين - إلى تثبيت ولائهم، أو إلى الانشقاق الجماعي إذا ما ساد الاعتقاد بين الجنود بأن النظام على وشك السقوط، وهو ما سيؤدي بالنهاية إلى الانشقاق الفعلي للنظام[١٦]! أما في حالة الاستراتيجية الجماعية، فإن الاعتقاد السائد بأن الأفراد داخل مجموعة ما هم المؤيدون للنظام، وبأن من هم خارج هذه المجموعة هم المعارضون، هذا الاعتقاد سيؤدي بالنهاية إلى صياغة خيارات الجنود. وهذا قد يتسع ليشمل المجتمع، إذا ما كان تفضيل مجموعة معينة داخل الجيش مبنياً على تقسيم مجتمعي ويتبعه تفضيل لمجموعة داخل المجتمع، وستصبح نتيجة ذلك انقسام دائم بين الأفراد داخل المجموعة وخارجها، إذ سيكون من المرجح انشقاق الجنود ممن هم خارج المجموعة، في حين سيظل الجنود داخل المجموعة على ولائهم[١٧].

وعلى الرغم من أن ماكلاوشلين قد يكون على حق في أن هذه النبوءات ذاتية التحقق قد تفسر الافتراضات الخاطئة التي تبناها بعض الخبراء حول القدرة المتوقعة من الأنظمة التي تتعرض لضغط كبير على الاستمرار، إلا أن مقاربته - حسبما يؤكد بنفسه - أحادية البعد ولا يمكنها تفسير تنوع العديد من

---

(١٥) Theodore McLauchlin, "Loyalty Strategies and Military Defection in Rebellion," *Comparative Politics*, vol. 42, no. 3 (April 2010), p. 333.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) المصدر نفسه.

الحالات وتعقيدها، ففي العديد من الثورات قد لا تمثل الاختلافات العرقية والدينية بين الجنود أي أهمية على الإطلاق، على الرغم من أنها مركزية في نموذج ماكلاوشلين؛ وبكلمات أكثر وضوحاً، كان اعتماده على قناعات الجنود - والتي لا يمكن بسهولة ولا بدقة التأكد منها - يقوض من صلاحية مقاربته. وما أطمح إليه هو أن يعزز الإطار الشامل الذي أطرحه في الصفحات التالية من قدرتنا على التنبؤ بدقة بسلوك الجيش في الرد على الثورات.

وعلى الرغم من أنه من المؤكد أن تماسك الجيش هو أحد المتغيرات التفسيرية الرئيسة، إلا أن لديه قصوراً كبيراً، كما أنه ليس متغيراً «مهيمناً». **أولاً**: هناك العديد من المؤثرات على تماسك الضباط، بداية من الخلفيات التعليمية المختلفة وليس انتهاء بالفوارق بين الضباط «الكبار» والضباط «الصغار». هذه الفوارق داخل سلك الضباط قد تكون هامشية، وقد تكون شديدة الأهمية، بحسب طبيعة الفارق الذي نتناوله والوضع العام. **ثانياً**: التأكد من مدى تماسك الضباط ووحدتهم غالباً ما يقتضي جهداً ضخماً من البحوث الميدانية والقدرة على الوصول إلى العسكريين. من الأهمية بمكان أن نأخذ كل ذلك في الاعتبار بالنظر إلى أن المعلومات الرسمية التي تتعلق بالجيش نادراً ما تكون صحيحة كلية، فلا يتوقع أحد من نظام قد يشهد ثورة أن يعترف بأن الانقسامات الداخلية تشق قواته المسلحة.

ويثير التفكير في تماسك سلك الضباط قضية أخرى غاية في الأهمية؛ إذ إن تحليلات معظم المؤلفين الذين يناقشون سلوك الجيش ضمن البيئات الثورية غالباً ما تقتصر على جانب واحد من المؤسسة العسكرية: الضباط! فعلى سبيل المثال وفي ورقة بحثية صدرت مؤخراً كتبها ديفيد بيون - بيرلين برفقة آخرين حول الأسباب التي قد تؤدي إلى تدخل الجيش في أوقات الثورات، يتغاضى المؤلفون عن الإشارة إلى أي عنصر آخر من عناصر القوات المسلحة خلاف الضباط[١٨]. ولا يمكننا أن ننظر إلى ذلك إلّا على أنه خطأ منهجي كبير، فالتحليلات النخبوية تقوم بالتشديد على أهمية طبقة

(١٨) David Pion-Berlin, Diego Esparza, and Kevin Grisham, "Staying Quartered: Civilian Uprisings and Military Disobedience in the Twenty-First Century," *Comparative Political Studies*, vol. 47, no. 2 (February 2014), pp. 230-259.

الضباط، بينما تتجاهل قسماً رئيسياً من القوات المسلحة، لأنه إذا ما فشل الضباط في إقناع ضباط الصف والمجندين بتنفيذ أوامرهم، فإن الجيش كمؤسسة سيفشل في تحقيق أي من أهدافه.

بعبارة أخرى، فإننا يجب أن نقيّم التماسك والتكامل بين جميع أفراد القوات المسلحة النظاميين، وليس فقط هؤلاء العاملين في سلك الضباط، وإذا كان لا يمكن لهؤلاء الذين يكتبون عن التكتيكات والتدريب والاستعداد القتالي والأصول الاجتماعية للقوات المسلحة أن يتغاضوا عن ضباط الصف والجنود العاديين من الجيش، كذلك لا يمكن لمن يكتب عن الجيوش والثورات أن يتجاهلهم؛ فنحن لا نستطيع التنبؤ بدقة بشكل استجابة الجيش للثورة إن لم نولِ الاهتمام الواجب لهؤلاء الذين تتمحور مهمتهم في تنفيذ أوامر الضباط، أو إذا لم نسأل السؤال الأساسي حول ما إذا كان هؤلاء الجنود على استعداد لتوجيه بنادقهم إلى صدور المتظاهرين السلميين أم لا. وبصرف النظر عن التماسك المؤسسي، فإن المقال سابق الذكر، والذي كتبه بيون - بيرلين وزملاؤه، حدد عدة أسباب محتملة لعصيان الجيش لأوامر النظام السياسي أثناء الأزمات الكبرى، مثل المصالح المادية للجيش، والهوية المهنية، أو العقيدة القتالية، وما يطلقون عليه «الشرعية». بعض مشاكل هذه الدراسة التي تظل مفيدة جداً تتجلى في أنها تفرط في تحديد أسباب سلوك الجيش وتتجاهل عدداً من الفوارق الهامة في الحالات العديدة التي تناولتها[١٩]؛ الأهم من ذلك، أن المقال يعيد التأكيد على العوامل التي تتمركز حول الجيش على حساب المتغيرات المجتمعية وعلى نطاق الدولة وحتى المتغيرات الخارجية التي غالباً ما يكون لها تأثير حاسم في قرارات الجنرالات.

---

(١٩) مثال في تناقض مع المصدر السابق رضخ الجيش الصيني للأوامر في عام ١٩٨٩ على الرغم من أنه كان يفقد تمويله في ذلك الوقت، «احترام القانون» عادة ما يكون قيمة مهدرة في الدول الاستبدادية التي تندلع فيها الثورات بغرض الإطاحة بأنظمتها. أما الجيوش التي تدعم الثورات في النهاية، مثل رومانيا، فعادة ما تطلق النار على المتظاهرين في بداية المظاهرات، وأخيراً فإنه من شديد الأهمية أن نضع في اعتبارنا النسبة بين المجندين قسرياً والمتطوعين في الجيش، وكذلك أي الوحدات اختيرت لقمع المتظاهرين، وجميع ذلك سيرد ذكره في مواضع مختلفة من الكتاب.

إذاً، هل هناك وسيلة فعالة لترتيب كل تلك القطع المنفصلة، والمتغيرات التي تؤثر في صنع قرارات الجنرالات، وتحديد الوزن النسبي الذي يعكس أهمية كل منهم؟

التحليل النوعي المقارن Qualitative Comparative Analysis (QCA) هو أداة بحث نظرية لتحليل مجموعات البيانات عن طريق سرد كل مزيج ممكن من العوامل، وتم تصميمها للتعامل مع حالات قليلة عددياً لكن لدينا معرفة عميقة بها[٢٠]. ومع ذلك، لقد أدركت أن هذه الطريقة ستختزل أمر تحديد الوزن النسبي للمتغيرات التي نتعامل معها، كما أن نتائج التحليل النوعي المقارن بطبيعتها النظرية لا تنصف تجارب العالم الحقيقي[٢١]. ثم وجدت أن الطريقة الأكثر فعالية لترتيب المتغيرات الرئيسة والتي تم جمعها من عشرات الانتفاضات الماضية ستتم من خلال النظر في مصادر المعلومات التي تؤثر في سلوك الجنرالات تجاه الثورات. فالمعلومات التي لدينا تقع ضمن أربعة نطاقات هي: الجيش، والدولة، والمجتمع المحيط، والبيئة الخارجية. وضمن كل فئة من هذه الفئات الأربع، سأقوم بترتيب العوامل الفردية بشكل هرمي، محدداً بشكل واضح العوامل الأكثر تأثيراً من غيرها في أغلب الحالات.

التحدي المنهجي الأول الذي سنواجهه هنا هو الوقت؛ فمن الواضح أنه كلما اقتربنا زمنياً من وقت الحدث ـ وهي اللحظة التي يتخذ فيها الجنرالات قراراتهم بشأن كيفية ردهم على الثورة التي يواجهونها ـ كان من الأسهل التوصل إلى تنبؤ دقيق، بالنظر إلى أن الوضع يتطور باستمرار وأن

---

(٢٠) انظر على سبيل المثال:

Benoît Rihoux and Charles C. Ragin, eds., *Configurational Comparative Methods: Qualitative Comparative Analysis (QCA) and Related Techniques* (Thousand Oaks, CA: Sage, 2009), and Axel Marx, Benoît Rihoux and Charles Ragin, "The Origins, Development, and Application of Qualitative Comparative Analysis: The First 25 Years," *European Political Science Review*, vol. 6, no. 1 (February 2014), pp. 115-142.

(٢١) خاصة تحديد قيمتين فقط (مثلاً: صفر= منخفض، ١= عال) ليس ناجحاً أبداً في الحالات التي يجب علينا أن نبحث فيها طيفاً كاملاً من احتمالات النتائج. لمزيد من النقد لطريقة التحليل النوعي المقارن، انظر:

David Collier and James Mahoney, "Insights and Pitfalls: Selection Bias in Qualitative Research," *World Politics*, vol. 49, no. 1 (October 1996), pp. 56-91.

هناك عدداً من العوامل الرئيسة تتحول إلى حقائق بدلاً من كونها متغيرات. وفي الوقت نفسه يجب علينا أن نقبل الحقيقة المحبطة من أنه لا يمكن لأي محلل أن يعرف على وجه الدقة بتفاصيل نقاشات صناع القرار وكيف يصلون إلى أحكامهم النهائية. بيان وزير الدفاع الأمريكي السابق دونالد رامسفيلد نموذج جيد على ذلك، فعلى الرغم من أن البيان المعروف الآن على نطاق واسع، حصل على كم هائل من السخرية في ذلك الوقت، إلا أننا الآن نعرف أنه حمل الكثير من الحقيقة بين طياته(٢٢):

دوماً ما تثير اهتمامي تلك التقارير التي تتحدث عن أن كل ما لا نعرفه لم يحدث، لأنه كما ندرك جميعاً هناك أشياء نعرفها ونعرف أننا نعرفها، كذلك هناك أشياء لا نعرفها ونعرف أننا لا نعرفها، وهذا يعني أيضاً أن هناك أشياء لا نعرفها ولا نعرف أننا لا نعرفها(٢٣).

الأمر مريك، أليس كذلك؟! ليس بالضرورة، لأننا ببساطة لا يمكننا أن نحوز معرفة مطلقة أو أن نحيط بكل التفاصيل، ولا يمكن لنا أن نصوغ توقعات بخصوص قضايا معقدة مثل التي نناقشها هنا بثقة كاملة أو بدقة متناهية.

وهناك صعوبة أخرى قد تظهر، ومن المحتمل أن تكون كبيرة، تتمثل في مصداقية المعلومات المتاحة للمحللين؛ فعملية إجراء الأبحاث ـ لا سيما البحوث الميدانية والمقابلات ـ حول قضايا شديدة الحساسية أو حتى شديدة الخطورة على الباحث في بعض الأحيان، مثل قضايا الديناميات الداخلية للجيوش والروابط السياسية والمجتمعية للقوات المسلحة، غالباً ما يكون طريقها غير معبّد أمام الباحثين. كما أنه غالباً ما تظهر الخلافات الشخصية والمؤسسية متعددة الجوانب والتي قد توجد في سلك الضباط أو بين قادة الجيش، فضلاً عن أن شبكات المصالح التي يرتبط خلالها السياسيون

---

(٢٢) على الرغم من أن منتقديه الذين سخروا مما اعتبروه «لغة معذّبة» وغير مفهومة، كان رامسفيلد «واضحاً تماماً» بحسب اللغوي غوفري ك. بولوم، و«ذلك الاقتباس لا تشوبه شائبة نحوية ولا لغوية ولا منطقية ولا حتى من الناحية الخطابية». انظر:

(٢٣) "U.S. Department of Defense News Briefing: Secretary Donald H. Rumsfeld and Chairman, Joint Chiefs of Staff General Richard Myers, 12 February 2002," <http://www.defense.gov/transcripts/transcript.aspx?transcriptid=2636> (accessed on 28 July 2014).

بالجنرالات قد تكون متشابكة إلى الحد الذي يستحيل معه فصلها أو تفكيكها. ولذلك قد لا يستطيع أي محلل إلا إذا كان مخضرماً أن يقيّم وأن يحكم على مصداقية المعلومات المتاحة في وسائل الإعلام والكتابات السابقة. وإذا كان من الممكن أن تُجرى الأبحاث الميدانية بأمان، ساعتئذ يمكن أن يتم جمع المعلومات من الأكاديميين والصحافيين وموظفي المنظمات غير الحكومية NGOs والدبلوماسيين الأجانب، حتى لو رفض الساسة أو الجنرالات إجراء مقابلات، أو مع فرض أنهم لم يكونوا صادقين أثناء تلك المقابلات. وبطبيعة الحال، لا بد من الاعتراف أنه حتى لو افترضنا عقلانية الجنرالات وجنودهم في صناعة قراراتهم، يجب أن نقول إن عقلانيتهم تظلّ محدودة، فعلى هؤلاء القادة والجنود أن يتخذوا القرارات في أطر زمنية ضيقة، وربما مع معلومات شحيحة أو حتى غير دقيقة. باختصار، ربما تَحُوْل العديد من التحديات والعقبات دون اكتساب المعرفة اللازمة التي نحتاجها قبل أن نقدم توقعاً واعياً بشأن استجابة القادة العسكريين لثورة ما. وفي النهاية، يبقى الشيء الوحيد الذي على المحلل يقظ الضمير أن يفعله هو أن يقوم بمعرفة أكبر قدر ممكن من المعلومات حول الحالة التي يدرسها.

لقد أوضحت المساهمات الأكاديمية دور الجيش في الثورات الماضية، لكن هدفي هنا هو محاولة استباق سلوك الجيش في الثورات المستقبلية. وما أقوله هو أن تبنّي مقاربة أكثر شمولية، تأخذ بعين الاعتبار مصادر المعلومات التي يعتمد عليها الجيش، لن يؤدي إلى صياغة توقع أكثر دقة لرد فعل الجيش على الثورة فحسب، ولكنه سيعني قدرتنا على تعميم تلك المقاربة لتطبيقها على طيف واسع من المجتمعات. وسيعرض الجزء المتبقي من هذا الفصل النطاقات الأربعة الأساسية للمعلومات، والتي تؤثر في رد فعل الجيش تجاه الثورات. وسأبدأ بتلخيص المتغيرات الأساسية، ومناقشتها في تسلسل تنازلي بحسب أهمية كل متغير في السياقات المختلفة.

نطاقات المعلومات

يعتمد قادة الجيوش على أربعة نطاقات منفصلة من المدخلات أثناء عملية اتخاذهم قرار تعاملهم مع الثورة. هذه النطاقات بترتيب تنازلي

لأهميتها هي: (١) المؤسسة العسكرية، (٢) الدولة، (٣) المجتمع، (٤) البيئة الخارجية. الأهم على الإطلاق هو المعلومات الخاصة بالقوات المسلحة، إذ يجب على الجنرالات النظر في الصفات التي تشكل القوات المسلحة وكل التفاصيل المتعلقة بها. النطاق الثاني الذي تتأثر به عملية صنع القرار داخل الجيش هو الدولة: علاقتها بالقوات المسلحة، وطبيعة نظامها الحاكم وتاريخه، وأوامر الساسة للجيش خلال الثورة. النطاق الثالث الذي يهم صناع القرار داخل الجيش هو نطاق المجتمع، وعلى وجه الخصوص علاقة المجتمع بالقوات المسلحة، والخصائص الرئيسة للمتظاهرين أو الثوار. وأخيراً، يتأثر قرار الجيش بالوضع الدولي، والذي يشمل قضايا مثل التهديد بالتدخل في البلاد، أو العلاقات مع الدول المانحة، وخاصة تلك التي تقدم المساعدات العسكرية. كل مجال من هذه المجالات الأربعة لا يتواجد في معزل عن بقية المجالات، لكنها غالباً ما تؤثر في بعضها البعض.

١ ـ العوامل العسكرية

تُعد الاعتبارات المتعلقة بالقوات المسلحة هي المحددات الأكثر أهمية بالنسبة إلى ردود أفعال الجيش تجاه الثورة، وعادة ما يكون العامل الأكثر أهمية هو التماسك الداخلي للجيش، لكن هذا لا ينفي قيام العوامل الأخرى بلعب أدوار حاسمة باختلاف الظروف. إذاً، دعونا نلقي نظرة على هذه المتغيرات عن كثب.

١ ـ ١ التماسك الداخلي للقوات المسلحة

السمة الأكثر أهمية بالنسبة إلينا لكي نستطيع التنبؤ باستجابة القوات المسلحة لثورة ما هو تماسكها الداخلي، فمن شأن جيش متماسك أن يتصرف بشكل موحد ـ إما تجاه دعم النظام أو دعم الثورة ـ ومن غير المرجح أن يتأثر كثيراً بالانشقاقات. إن قدرتنا على قياس مدى التماسك ونطاقه داخل القوات المسلحة هو أمر جوهري، ومن ثَمَّ فإننا نحتاج إلى وسيلة موثوقة للقيام بهذا القياس. يقترح تيرينس لي أن نقوم ببحث ما «إذا كان الجيش يضم مجموعات أو زمراً تمتلك أهدافاً وتؤمن بمعتقدات تختلف

والعقيدة العسكرية السائدة»[٢٤]. وهذا تحديداً ما أقوم به من خلال نموذجي التحليلي، إذ أحدد وأستكشف العوامل التي يمكن لها أن تهدد تماسك الجيش. في الواقع، يتركب ذلك التماسك من عدة عوامل؛ فما هي المؤشرات على تماسك الجيش؟ أو بعبارة أخرى، ما هي الانقسامات التي يُحتمل أن تؤثر في وحدة الجيش؟ وأي نوع من الخلافات ينبغي علينا أن ننتبه إليه؟

١. ١. أ. **التباينات العرقية، والدينية، والقبلية، والمناطقية** عادة ما تقسم الجيوش، لا سيما تلك التي تتشكل أساساً من المجندين إجبارياً الذين غالباً ما يمثلون قطاعاً رأسياً من سكان البلاد. وتتأثر القوات المسلحة في الدول متعددة الأديان والأعراق بالتباينات الإثنية التي يشهدها المجتمع ككل؛ فالانتماء الديني أو العرقي يمكن في كثير من الأحيان أن يهيمن على أي هوية أخرى للفرد - إذ ينحي ذلك الانتماء جانباً المهنية العسكرية، أو الانحيازات الإيديولوجية، أو حتى انتماء الفرد لبلاده بشكل عام - حتى في الحالات التي حاول فيها الجيش أن يؤسس لهوية مشتركة بين جنوده[٢٥]. وقد يكون الانقسام الرئيس في مثل هذه البيئات هو الانقسام العرقي الديني (Ethnoreligious Split) في سلك الضباط أو/و بين المجندين. وإذا ما ضربت الثورة على أوتار المظلومية العرقية والطائفية - مثل الأحقاد الدفينة، والمخاوف أو الاستياء المبني على أساس طائفي - فسيكون من الأهمية بمكان بالنسبة إلى الباحث أن يفهم هذه القضايا في إطار محاولته للتنبؤ بموقف الضباط. التصنيف على أسس مناطقية وعشائرية عادة ما يظهر في بعض المجتمعات التقليدية حين يمثل الانتماء القبلي محدداً هوياتياً أكثر أهمية من غيره. هذه الهويات يمكن رؤيتها بوضوح في الشرق الأوسط، وفي جنوب شرق آسيا، وكذلك في بعض بلدان أمريكا اللاتينية التي تشهد تواجداً واسعاً للسكان الأصليين مثل بوليفيا وغواتيمالا.

---

(٢٤) Lee, "Military Cohesion and Regime Maintenance: Explaining the Role of the Military in 1989 China and 1998 Indonesia," p. 85.

(٢٥) لنقاش ممتاز حول هذا الموضوع، انظر:

Alon Peled, *A Question of Loyalty: Military Manpower Policy in Multiethnic States* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1998).

لقد تبنت العديد من الدول متعددة الأديان والأعراق أساليب مختلفة للحد من أن يتخذ تصنيف الجنود داخل الجيش على أسس عرقية أو دينية شكلاً منظماً؛ ففي أراضي الاتحاد السوفياتي الشاسعة، وكقاعدة عامة، يخدم المجندون في وحدات مختلطة إثنياً في مناطق بعيدة عن أوطانهم، وكان يتم إبقاء جنود بعينهم ـ الذين غالباً ما يكونون من مسلمي آسيا الوسطى ـ عُزلاً من السلاح ويوفدون إلى كتائب عمّال في مهام غير عسكرية(٢٦). أما في البلدان التي تشهد توترات هوياتية، فإن الدول قد تغلق باب الخدمة العسكرية وحتى الأجهزة الأمنية في وجه مجموعات عرقية أو دينية بأكملها؛ في البحرين، على سبيل المثال، يُحظر على المسلمين الشيعة الانضمام للقوات المسلحة، وفي الأردن يتم منع الأردنيين من أصول فلسطينية من الخدمة في الجيش كذلك. لكن أحد التحديات الرئيسة التي تواجه البلدان التي يُنظر فيها إلى الانتماء القبلي كسمة اجتماعية ظاهرة هو بناء جيوش وطنية يحل فيها الانتماء للوطن محل الانتماء للقبيلة، ولا يمكن إلا للدول القوية نسبياً إنجاز هذا الهدف الصعب، وحتى قد تستمر تلك الدول في العمل لأجيال من أجل الوصول إليه وبناء جيش وطني محترف.

١. ١. ب. **الانقسامات الجيلية**: لا يختلف السياق داخل الجيش عن معظم السياقات خارجه، فالخلافات بين الصغار أو الشباب من جهة وكبار السن من جهة أخرى في معظم البيئات تقابلها الانقسامات بين كبار الضباط وصغارهم؛ بل إن الأمر في القوات المسلحة يصبح أكثر حدة، لا سيما مع تشكّلها من تنظيم هرمي حديدي تعتمد الترقية فيه على الأقدمية ـ ومن ثَمَّ كِبر السن ـ أي أن العمر يُترجم فيه إلى مزيد من السلطات والصلاحيات والمسؤوليات، وبالطبع زيادة في الراتب. ويميل صغار الضباط في أكثر الحالات ليكونوا أكثر عرضة لاختيار مواقف أكثر جذرية، ومن ثَمَّ أكثر عرضة لدعم الحراك الثوري. علاوة على ذلك، وبسبب قصر عهدهم بالجيش، لا يبدي صغار الضباط ارتباطاً كبيراً بالنظام الحالي، ومن ثَمَّ فهم أكثر احتمالاً لدعم الثورة من رفاقهم من قدامى الضباط.

(٢٦) Deborah Yarsike Ball, "Ethnic Conflict, Unit Performance, and the Soviet Armed Forces," *Armed Forces and Society*, vol. 20, no. 2 (Winter 1994), pp. 239-258.

١. ١. ج. **الانقسامات بين الضباط وضباط الصف أو المجندين:** كما أشرت أعلاه، فإن جميع الذين كتبوا حول هذا الموضوع تقريباً يتجاهلون النقطة الأساسية التي تتعلق، لا بتماسك وحدات الضباط داخل الجيش، بل بتماسك القوات المسلحة ككل[27]. بشكل عام، ينحدر ضباط الصف والمجندون من خلفيات اجتماعية مختلفة، يحصلون على قدر أكثر تواضعاً من التعليم، وكذلك يحصلون على مزايا مادية ورواتب أقل من الضباط. وفي بعض الدول الاستبدادية يُعامل المجندون بشكل سيئ للغاية، ومن ثَمَّ يصبح ولاؤهم للنظام حال اندلاع ثورة ضده موضع شك. يريد الضباط من الجنود تنفيذ الأوامر سواء كانوا مجندين إلزامياً أو متطوعين، وإذا ما تردد هؤلاء الجنود في طاعة تلك الأوامر، فإن القرارات التي يتخذها قادة الجيش بشأن الثورة لن يتم تنفيذها. ومع ذلك، فإن حدوث انقسامات عميقة بين ضباط الصف والجنود يظل أمراً نادراً نسبياً؛ فهناك عامل آخر مهم هو كمية وطبيعة المعلومات التي يشاركها الضباط مع الجنود، إذ تخبرنا حالات متعددة أن قادة الجيش سيحاولون السيطرة على تدفق المعلومات للجنود، ومن ثَمَّ الإبقاء على أفراد الجيش في ثكناتهم معزولين عن أي مصادر مستقلة للأخبار، وهو ما يسمح للضباط بنشر رواياتهم الخاصة، والتي قد تمتلئ بالأكاذيب، حول هويات المحتجين ونواياهم، ومن ثَمَّ رفع استعدادات الجنود لتوجيه السلاح ضدهم.

١. ١. د. **الانقسامات بين وحدات النخبة وبقية وحدات الجيش:** تقوم العديد من الأنظمة الاستبدادية بتأسيس وحدات النخبة، أو حتى إنشاء أجهزة كاملة خاصة للإبقاء على سيطرة النظام على الفروع التقليدية للقوات المسلحة. وسواء كانت تقع رسمياً ضمن إطار المؤسسة العسكرية أو خارجها بشكل كامل، تعمل تلك الوحدات كمصدر دائم للمنافسة داخل الجيش. ويشير وجود مثل هذه الوحدات إلى أن الحكام لا يثقون في

---

(٢٧) انظر على سبيل المثال:

Shils and Janowitz, "Cohesion and Disintegration in the Wehrmacht in World War II," and Lee, "Military Cohesion and Regime Maintenance: Explaining the Role of the Military in 1989 China and 1998 Indonesia".

انظر أيضاً:

Pion-Berlin, Esparza, and Grisham, "Staying Quartered: Civilian Uprisings and Military Disobedience in the Twenty-First Century".

الجيش، ولذلك فهم يريدون موازنة تلك القوة العسكرية بقوة أكثر موثوقية. ونظراً لأن المنتمين إلى تلك الوحدات عادة ما يتمتعون بأجور أعلى، والعديد من المزايا الأخرى، فضلاً عن حصولهم على معدات أفضل من تلك التي يستخدمها الجيش النظامي، تصبح وحدات النخبة مثار ضغينة واستياء الجيش. وإذا ما انكسرت المؤسسة الأمنية في حالة حدوث ثورة ضد النظام، أو حتى إذا قام الجيش، أو قطاع كبير منه، بدعم الثورة فإنه عادة ما تحتفظ الوحدات الخاصة بولائها للنظام الذي طالما استفادت منه. على سبيل المثال، قام كوامي نكروما، أول رئيس لغانا بعد الاستقلال، عام ١٩٦٠ بتأسيس قوة للحرس الرئاسي، في غضون ست سنوات نمت تلك القوة لتضم ١٢٠٠ شخص وأعيد تسميتها لتصبح «جنود الحرس الخاص للرئيس»، على مدار تلك السنوات شكلت تلك القوة تهديداً مباشراً لاستقلالية ومهنية الجيش النظامي، وهو ما عزّز من استياء الضباط العميق بالفعل تجاه نكروما، وهو ما أدى إلى الإطاحة به في انقلاب شباط/ فبراير ١٩٦٦[(٢٨)]. أما في العراق، فقد تشكل الحرس الجمهوري عام ١٩٦٩ في عهد الرئيس أحمد حسن البكر، بصفة الحرس الشخصي للرئيس، ولاحقاً أبلى الحرس الجمهوري بلاء حسناً في الحروب التي خاضها العراق، وخلال فترة رئاسة صدام حسين، عمل تحت القيادة المباشرة لابنه قُصيّ[(٢٩)]. ومع ذلك لا تدعم كل الأمثلة الفرضية القائلة بأن وحدات النخبة سوف تحتفظ بولائها للنظام حتى النهاية، وتجربة إثيوبيا توضح ذلك؛ فبعد الحرب العالمية الثانية، قام آخر أباطرة البلاد هيلا سيلاسي بتأسيس الحرس الإمبراطوري، الذي تشكل من جنود يقسمون على الولاء الشخصي له، ومع ذلك، وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، استغل الحرس الجمهوري نفسه، وليس الجيش النظامي، غياب الإمبراطور عن البلاد ونظّم انقلاباً استولى بعده لفترة قصيرة على العاصمة أديس أبابا[(٣٠)].

---

(٢٨) Simon Baynham, *The Military and Politics in Nkrumah's Ghana* (Boulder, CO: Westview Press, 1988), p. 139.

(٢٩) Ibrahim Al-Marashi, "Iraq's Security and Intelligence Network: A Guide and Analysis," *Middle East Review of International Affairs*, vol. 6, no. 3 (September 2002), <http://www.gloria-center.org/2002/09/al-marashi-2002-09-01/>.

(٣٠) Ernest W. Lefever, *Spear and Specter: Army, Police, and Politics in Tropical Africa* (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1970), p. 146.

١. ١. هـ. الانقسامات بين القوات البرية وفروع الجيش الأخرى والمؤسسات الأمنية: يُعد التنافس بين الأجهزة الأمنية والعسكرية المختلفة سمة عامة في كل الجيوش حول العالم، وعادة ما تقوم قوات المشاة، والوحدات البحرية، والقوات الجوية بزراعة ولاءات داخلية قوية في نفوس منتسبيها كوسيلة لبناء الصداقات الشخصية وتعزيز روح العمل الجماعي اللتين لا غنى عنهما لتحقيق النجاح العسكري. وتمتلك تلك الفروع المختلفة داخل القوات المسلحة مستويات مختلفة من التمويل الحكومي، كما أن أفرادها غالباً ما يحتفظون بصور نمطية عن بعضهم البعض، فالقوات البحرية هي الأكثر نخبوية، بينما القوات الجوية هي الأكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية، إلا أن أفرادها قد اعتادوا بيئة عمل مريحة بشكل مفرط. لكن العداوات البينية تتولد إذا ما بدأ أحد الفروع ـ غالباً ما تكون قيادة القوات البرية ـ بالتورط في السياسة. حَكَم المجلس العسكري اليوناني، أو ما عُرف باسم «نظام العُقداء» (Regime's Colonels)، اليونان على سبيل المثال بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٤، وهو المجلس الذي لعب فيه قادة القوات البرية الدور الأبرز، أما القوات الجوية والبحرية فقد لعبت أدواراً ثانوية في الحكومة، ولم يكن لديها أي ممثلين في المجلس العسكري الذي كُوّن من ١٢ شخصاً لإدارة البلاد، كما أنها لم تبدِ حماساً لحكم العسكر بالأساس إلى الحد الذي جعل مجموعة من ضباط البحرية اليونانية يتورطون في انقلاب مضاد فاشل ضد الجيش في أيار/مايو ١٩٧٣[٣١].

تجد القوات المسلحة في العديد من الدول الاستبدادية لها أعداء من داخل مؤسسات النظام، ولا نعني بذلك المؤسسة العسكرية كما في ١. ١. د.، لكن خارج حدودها التنظيمية أيضاً؛ إذ يمكن للشرطة أو أجهزة الأمن السرية أن تصبح قوية وأقرب للنظام من مؤسسته العسكرية، تماماً كما فعل زين العابدين بن علي حين قرّب الشرطة على حساب الجيش، وكذلك ما فعله نيكولاي تشاوشيسكو من تقريب الجهات الأمنية. وقد يكون الدافع وراء تمييز أجهزة أمنية بعينها هو إعطاء المناصب القيادية فيها لأعضاء من الأسر

(٣١) Zoltan Barany, *The Soldier and the Changing State: Building Democratic Armies in Africa, Asia, Europe, and the Americas* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2012), pp. 131-132.

الحاكمة، كما كان الحال مع معمر القذافي في ليبيا، أو علي عبدالله صالح في اليمن. ومثلها مثل وحدات النخبة في الجيش، تمثل تلك الأجهزة ثقلاً مقابلاً للقوات المسلحة، التي عادة ما تنظر إليها بعين الشك باعتبار أفرادها حرساً للنظام السياسي وجواسيس يعملون لحسابه.

١. ١. و. الانقسامات الاجتماعية والسياسية داخل النخبة العسكرية:
ربما ينقسم الضباط الكبار فيما بينهم على أساس التوجهات السياسية، والرؤى المهنية، أو الخلفية التعليمية. فقد يدعم بعضهم النظام الحالي، في حين أن آخرين قد يكونون أكثر تعاطفاً مع المعارضة وأهدافها. كما أن الضباط ربما يختلفون حول بعض المسائل التي تتعلق بعقيدة الجيش، أو برامج التسليح، أو حتى أساليب التدريب. وقد يتحيز الضباط الذين تم تدريبهم في أكاديميات عسكرية نخبوية ضد زملائهم الذين تلقوا تعليمهم في مؤسسات أقل مقاماً وهيبة. وأحياناً قد تتشكل تلك التحيزات بناء على سنة التخرج الأكاديمي لكل دفعة، مثلما شهدت بعض الجيوش كإندونيسيا والسلفادور وكوريا الجنوبية وتايلاند، التي نما فيها العرف على أن أبناء الدفعة الواحدة يجعلون أولويتهم الحفاظ على مصالح بعضهم البعض.

وفي بعض الجيوش تظهر الانقسامات بين الضباط على أساس اختلاف الطبقة؛ إذ قد ينحدر قسم من الضباط من طبقة أكثر نخبوية حيث تحتفظ العائلة بتاريخ طويل في الخدمة العسكرية أو للتقاليد العسكرية مكان فيها، وقد يأتي البعض الآخر من خلفيات اجتماعية أدنى، أو من أسر فقيرة تنظر إلى الجيش كوسيلة للترقي الاجتماعي. وكما قد يتوقع المرء، غالباً ما سينظر هؤلاء القادمون من طبقات أرقى إلى الثورة بشكل من الارتياب. أما وإنني قد قلت ذلك، فمن المهم أيضاً الإشارة إلى أن هذا النوع من الانقسامات هو الأقل شيوعاً بين الضباط؛ إذ تسعى معظم الجيوش إلى تكوين روابط بين منتسبيها، وتوظيف تقنيات الإقناع والتلقين العسكرية بحيث يكون هوى الضباط تبعاً لما يجيء به النظام الحاكم. لذلك، ففي الوقت الذي يصعب فيه على الأنظمة جَسر الهويات العرقية والإثنية بين الضباط،

تصبح معالجة الانقسامات على أسس سياسية هدفاً أقرب منالاً. وكذلك وبالنظر إلى أنه من المستحيل أن تُمحى الخلفية الاجتماعية للفرد، فمن المرجح أن إنفاق الجندي وقتاً أطول في الخدمة العسكرية يقلل من تأثير تلك الخلفية في انحيازاته، ومن ثمّ قراراته.

١ ـ ٢ الجنود المحترفون في مقابل المجندين إلزامياً

إحدى الخصائص الرئيسة للجيش هو ما إذا كان جيشاً يتكون من الجنود المتطوعين أو من المجندين إلزامياً، أو إذا ما كان مزيجاً بين الإثنين. وفي الحالة الأخيرة يكون السؤال الأهم هو سؤال النسبة بين المجندين والمتطوعين. إن جيشاً من المتطوعين هو قوة من الأفراد الذين اختاروا تبني روح الجيش، والانخراط في بيئته الهرمية، والانضباط، والحياة المنظمة، والقيم المحافظة بشكل عام. أما الجيش المُشكّل من المجندين إجبارياً ـ بفرض أن هذا الإجبار يتم تطبيقه بشكل عادل ـ فمن المفترض أن يمثل شريحة واسعة من المجتمع تضم هؤلاء المتحمسين لخوض تجربة الحياة العسكرية وغيرهم من الرافضين لها. ولذلك سيكون المجندون أكثر ميلاً للتعاطف مع حركة ثورية واسعة النطاق، في حين سيتبنى المتطوعون على الأرجح الموقف الذي يقرر قادتهم في الجيش تبنيه. وإذا ما وصلت الثورة إلى مستوى المواجهة في الشارع بين قوات الجيش والمتظاهرين، فإن النظام عادة سيقرر الاعتماد على المتطوعين أكثر من اعتماده على المجندين، الذين قد يشكلون خطراً، ليس فقط بامتناعهم عن إطلاق النار، لكن أيضاً بقرارهم الوقوف بجانب الثوار.

هذا الاستنتاج تتفق فيه تقريباً كل الثورات الكبرى في القرن الحادي والعشرين، إذ تنزع الحركات الاحتجاجية الكبرى التي حدثت في دول تُجند مواطنيها إجبارياً للنجاح وتحقيق أهدافها، مثلما كان الحال في صربيا ومونتنيغرو (٢٠٠٠)، وجورجيا (٢٠٠٣)، وأوكرانيا (٢٠٠٥)، ولبنان (٢٠٠٥)، وقيرغيزستان (٢٠٠٥)، وتونس (٢٠١١)، ومصر (٢٠١١). وعلى العكس من ذلك، فشلت الانتفاضات التي واجهت جيوشاً من المتطوعين (أو تلك التي تُشكل من التجنيد الذي يستهدف مجموعات بعينها أو أفراداً محددين) مثل بورما (٢٠٠٧)، وزيمبابوي (٢٠٠٨)، وإيران (٢٠٠٩)،

والبحرين (٢٠١١)[٣٢]. وعلى الرغم من ذلك هناك استثناءات لتلك الفرضية عندما أطلق المجندون النار على مواطنيهم، كما فعل الجيش الصيني عام ١٩٨٩، وقوات الأمن المركزي في مصر عام ٢٠١١[٣٣].

١ ـ ٣ رؤية قادة الجيش لشرعية النظام

كيف يرى قادة الجيش والضباط في المستويات العليا حكامهم السياسيين؟ هل يمتلكون الشرعية اللازمة في أعين الجيش؟ وهل يؤمن الجنرالات أن قطاعاً كبيراً من المجتمع يدعم ذلك النظام أم أن الأغلبية ترغب في رؤية نظام آخر يحل محله؟

ليس من المستغرب أن يميل الجنرالات لمساندة النظام الذي يعتقدون أن لديه حاضنة شعبية كبيرة (حتى إذا عارضته مجموعة ثورية صغيرة)، أكثر من استعدادهم لدعم نظام ضعيف أو لا يتمتع بالشعبية اللازمة. فمفهوم «الشرعية» هو أحد أكثر المفاهيم ارتباطاً بموضوع هذا الكتاب، لأن الثورات غالباً ما تندلع نتيجة لفقدان النظام السياسي شرعيته أمام مواطنيه، وعلى الرغم من ذلك فمن الصعب تحديد هذا المفهوم أو تفعيله في السياق التحليلي[٣٤]. لكن يمكن القول إن الشرعية تعتمد على عدد من العناصر

---

(٣٢) Lutterbeck, "Arab Uprisings and Armed Forces: Between Openness and Resistance," pp. 16-17.

(٣٣) انظر على سبيل المثال:
Steven A. Cook, *The Struggle for Egypt: From Nasser to Tahrir Square* (New York: Oxford University Press, 2012), pp. 282-284; Mel Frykberg, "Egypt's Brutal Security Forces Also Victims of State Brutality," Interpress Service News Agency (Cairo), 27 November 2012, <http://www.ips-news.net/2012/11/egypts-brutal-security-forces-also-victims-of-state-brutality> (accessed on 1 August 2014), and "Six Military Conscripts Shot Dead Near Cairo," *Ahram Online*, 15/3/2014, <http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/64/96693/Egypt/Politics-/Six-military-conscripts-shot-dead-near-Cairo.aspx> (accessed on 1 August 2014).

(٣٤) لمقاربات مختلفة حول مفهوم «الشرعية»، انظر:
Seymour Martin Lipset, "Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy," *American Political Science Review*, vol. 53, no. 1 (March 1959), pp. 69-105; Robert A. Dahl, *Polyarchy: Participation and Opposition* (New Haven, CT: Yale University Press, 1971), pp. 122-166; Thomas Nagel, "Moral Conflict and Political Legitimacy," *Philosophy and Public Affairs*, vol. 16, no. 3 (Summer 1987), pp. 215-240; M. Stephen Weatherford, "Measuring Political Legitimacy," *American Political Science Review*, vol. 86, no. 1 (March 1992), pp. 149-166, and Allen Buchanan, "Political Legitimacy and Democracy," *Ethics*, vol. 112, no. 4 (July 2002), pp. 689-719.

الأولية هي: مستوى الثقة بين الشعب، وموقفهم تجاه السلطة الحاكمة، وإيمانهم بفعالية المؤسسات السياسية، ومدى رغبتهم في التعاون معها. وفقاً لأندرو يانور، فإن الشرعية هي «القدرة على استثارة الطاعة في غياب الإكراه»[٣٥]. أما أنا فأفضل رؤيتها على أنها القبول الشعبي للسلطة. أما السلطة من الناحية الأخرى كما يقول يانوس: «عادة ما تعني السيطرة على أدوات القهر المحددة وظيفياً (الجيش والشرطة)، من دون الاحتكار الكامل للقوة»[٣٦]؛ إذ لا يمكن تصوّر تحقق هذا المفهوم من احتكار النظام للقوة بشكل كامل، إذ إن جموع الناس تظل قوة لا يستهان بها ولو كانوا عُزلاً.

لكن ما يجب أن ندركه هو أن تقييم المواطنين للنخبة الحاكمة هو أحد أهم العوامل التي تأخذها القيادة العسكرية أثناء اتخاذها قرار التعامل مع الثورة؛ ففي رومانيا (١٩٨٩) على سبيل المثال، كان موقف الجنرالات السلبي تجاه شرعية النظام هو أحد أسباب دعمهم للثورة، وكذلك كان الأمر في تونس (٢٠١١)، وفي مصر (٢٠١١). وعلى العكس من ذلك، كان إيمان الضباط الصينيين بالنظام الشيوعي عام ١٩٨٩ سبباً كافياً لقمعهم حراك الطلاب الديمقراطي.

١ ـ ٤ سلوك الجيش تجاه المجتمع في السابق

ليست المؤسسة العسكرية جزءاً من الدولة فحسب، لكنها أيضاً تنتمي إلى المجتمع الذي منه يأتي أفرادها. وعندما تبدأ الثورة، يتأثر موقف القوات المسلحة منها بسلوك الجيش تجاه المجتمع والمدنيين في الماضي، فإذا ما كان الجيش قد قمع التظاهرات بوحشية وانتهك القانون وحقوق الإنسان، وغرق في الفساد، وتعامل مع المواطنين بشكل سيئ، فإن قادته يكونون أكثر ميلاً لاتباع النظام الحاكم وقمع المتظاهرين الذين ينادون بتغيير سياسي قد يفضي إلى محاكمة العسكريين عن جرائمهم الماضية تجاه الناس. ومع تزايد حالات المحاكمة والانتقام بأثر رجعي عن انتهاكات حقوق الإنسان، إضافة إلى التأثير المتنامي للمؤسسات العدلية مثل المحكمة الجنائية

---

(٣٥) Andrew C. Janos, "Authority and Violence," in: Harry Eckstein, ed., *Internal War: Problems and Approaches* (New York: Free Press, 1964), p. 132.

(٣٦) المصدر نفسه.

الدولية، يضطر الجنرالات لمتابعة موقف المعارضة من الجيش عن كثب، ويريدون الحد من هشاشتهم القانونية أمامهم، لذا فليس من المستغرب أن يكون أحد الشروط الرئيسة للأنظمة العسكرية عندما تقرر التخلي عن السلطة أن يُمنح قادتها الحصانة من الملاحقة القضائية عن انتهاكاتهم السابقة لحقوق الإنسان(٣٧).

٢ ـ عوامل تتعلق بالدولة

يأتي تأثير العوامل المتصلة بالدولة في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد العوامل العسكرية في التأثير في قرارات قيادة الجيوش تجاه الثورات. كيف تعامل النظام الحالي مع الجيش؟ وما الذي يريد النظام من الجيش أن يفعله حيال الثورة؟ الإجابة هذه الأسئلة قد تكون حاسمة في تحديد موقف القوات المسلحة من الثورة.

٢ ـ ١ معاملة النظام للجيش

يُعد هذا العامل بنظري الأكثر أهمية من بين العوامل المتعلقة بالدولة التي يجب دراستها. كما تدين تُدان، فإذا كان النظام يعامل القوات المسلحة جيداً، فعلى الأرجح ستظل تلك القوات موالية له أثناء الثورة، وعلى العكس إذا كان النظام يعامل جنوده بشكل سيئ فلن يأخذ الجنود وقتاً طويلاً للتفكير في البديل؛ ويضم هذا العامل عدداً من المكونات:

٢. ١. أ. الاهتمام بالوضع المادي وبرفاهية أفراد الجيش: هل تغدق الدولة الأموال على أفراد الجيش ـ لا سيما الضباط الكبار، وضباط الصف، والمهنيين في الجيش ـ في شكل رواتب لائقة وعلاوات مستمرة؟ يمكن القول إن العسكريين الذين يرون أنهم يحصلون على أجور وحوافز بما يتناسب مع خبراتهم ومهاراتهم، وبما يتوازى مع نظرائهم من المدنيين، هم

---

(٣٧) انظر على سبيل المثال:

Anthony W. Pereira, *Authoritarianism and the Rule of Law in Brazil, Chile, and Argentina* (Pittsburgh, PA: University of Pittsburgh Press, 2005), and Kathryn Sikkink, *The Justice Cascade: How Human Rights Prosecutions Are Changing World Politics* (New York: Norton, 2011).

أكثر دعماً للنظام عن أولئك الذين يعتقدون أنهم يحصلون على أجور سيئة بالنسبة إلى الوضع الاقتصادي العام.

٢. ١. ب. **العناية بالجيش**: هل تجهز الدولة قواتها المسلحة بتسليح جيد وقواعد ووقود وقطع غيار وغيرها من اللوازم الضرورية لتنفيذ مهامها العسكرية؟ إذا كان النظام يبذل جهداً حقيقياً لتزويد الجيش بالتجهيزات والعُدة التي يحتاجها، فمن المرجح أن يقف كبار ضباط الجيش بجانب حكامهم عند الثورة. هناك بالتأكيد قيود تمنع الجنرالات من الحصول على كل ما يحتاجون، فضلاً بالطبع عن حصولهم على كل ما يريدون، لا سيما القيود التي تفرضها موازنة الدولة، لكن يبقى اعتقادهم أن النظام يبذل ما في وسعه لإرضائهم كفاية لضمان ولاء العسكريين بشكل كبير. ولذلك تسمح الكثير من البلدان، لا سيما الدول الاستبدادية النامية مثل مصر وباكستان وتايلاند وتركيا واليمن، للجيش بشكل صريح أو ضمني بالمشاركة في الاقتصاد الوطني من خلال مختلف المشاريع التي تهدف للربح، ويستفيد ضباط الجيش بشكل شخصي في معظم الحالات من أرباح تلك المشاريع، ومن ثَمَّ يمكن اعتبار ذلك العامل أيضاً جزءاً من العامل السابق، لكن غالباً ما يُستخدم دخل تلك المشاريع للتعويض عن عدم كفاية النفقات المخصصة للمؤسسة العسكرية ضمن الموازنة العامة، هذا هو الحال في إندونيسيا على سبيل المثال، حيث يتم استخدام جزء من أرباح مشاريع المؤسسة العسكرية لشراء الوقود والغذاء والزي الرسمي وحتى تسليح القوات المسلحة[٣٨].

هناك عنصران فقط من العناصر الستة المكونة لـ «تعامل النظام مع الجيش» يتعلقان بالمصالح المادية للعسكريين، فليس بالخبز وحده تحيا الجيوش، فرفاهة الضباط تتعلق أيضاً بعوامل تشمل احترافيتهم وهيبتهم وما إلى ذلك.

٢. ١. ج. **مدى ملاءمة المهام**: هل تورط الدولة الجيش في مهام غير

---

(٣٨) انظر على سبيل المثال:

Lisa Misol, *Unkept Promise: Failure to End Military Business Activity in Indonesia* New York: Human Rights Watch, 2010),

بالإضافة إلى رسالة بريد إلكتروني من وزير الدفاع الإندونيسي الأسبق جوانو سودارسونو للمؤلف (آذار/ مارس ٢٠١٠).

حكيمة، ولا لزوم لها ولا تحظى بدعم أفراد الجيش؟ إن سبب وجود الجيوش بالأساس هو الدفاع عن الوطن ضد الأخطار الخارجية، وهو ما يتوقع الجنود والضباط القيام به. فالنظام الذي يعتاد على إعطاء أوامر للجيش بمباشرة مهام ترتبط بشكل عام بالشرطة المدنية (مثل السيطرة على الحشود وتوفير الأمن في المناسبات والأحداث الكبرى، وقمع الاحتجاجات الصغيرة للمدنيين العُزَّل)، أو تنفيذ أوامر مطعون في قانونيتها، عادة ما يفقد احترام قادة جيشه وولائهم سريعاً.

كذلك يستاء الضباط والجنود من المهام الأخرى التي يُناط بهم القيام بها والتي يستفيد بها النظام من الجيش كمصدر للعمالة الرخيصة أو منعدمة التكلفة، خاصة إذا كانت الدولة تواجه نقصاً في العمال المهرة. كذلك عادة ما يُستخدم المجندون للعمل في المزارع أو كعمال في مشاريع صيانة البنية التحتية أو البناء. وكقاعدة عامة، يجب على الدولة تكليف الجيش بنوعين فقط من المهام في السياق المحلي: **أولاً**، تقديم المساعدة في أعقاب الكوارث الطبيعية، وهي المهمة التي تتناسب مع قدرات القوات المسلحة والعُدة اللوجستية التي تحوزها. **وثانياً**، أن تكون بمثابة خط الدفاع الأخير للنظام أمام الأعداء الداخليين، مثلما هو الحال في الثورات، إذا ما تأكد النظام أن أجهزته القمعية (الشرطة وقوات الأمن) ليست على قدر المسؤولية في أداء المهمة.

وهناك بُعد آخر لهذه المسألة يتعلق بطبيعة الحرب التي يطلب النظام من الجيش خوضها؛ إذ يعمل توريط الجيش في الصراعات التي يمكن تفاديها، أو التي لا يمكن الفوز بها على تآكل ثقة الجنرالات وولائهم للنظام. ودوماً ما تقلل الهزيمة من ثقة الجيش في الحكومة وترفع من احتمالات الغضب الشعبي والثورة[٣٩]. وهذا صحيح بطبيعة الحال للجيش بأكمله، بما في ذلك الجنود والضباط ذوي الرتب الدنيا، الذين يصبحون أكثر وعياً بالسياسة كونهم أكثر عرضة لتلقي رسائل سياسية راديكالية كلما طال أمد الحرب[٤٠].

(٣٩) انظر على سبيل المثال:

Tilly, "Does Modernization Breed Revolution?," pp. 443-446.

(٤٠) انظر على سبيل المثال:

Chorley, *Armies and the Art of Revolution*, p. ix, and Theda Skocpol, *States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia and China* (New York: Cambridge University Press, 1979), p. 96.

وكثيراً ما تتمتع الثورات التي تعقب الحروب بدعم الجيش لأن الجنرالات يميلون لإلقاء اللوم على النخب السياسية بسبب سياستهم التي اضطرت البلاد لخوض الحرب، وبسبب سوء قيادتهم أثناء العمليات الحربية. علاوة على ذلك، يمكن لحملة عسكرية مرهقة وفاشلة أن تؤدي إلى انقسام الجيش أو انشقاق جزء منه ليرتمي في أحضان المتمردين، هذا تحديداً هو ما حدث في حالة كومونة باريس عام ١٨٧١؛ فعلى الرغم من أن الحرب الفرنسية مع بروسيا امتدت لفترة وجيزة، إلا أن هزيمة فرنسا كانت مهينة للغاية. ويمكن أيضاً إيجاد أمثلة كلاسيكية أخرى في مراحل لاحقة من الحرب العالمية الأولى، عندما جرفت ثورات عارمة ـ بمشاركة الجنود الذين لا يزالون في الخدمة الفعلية أو هؤلاء الذين تم تسريحهم ـ الإمبراطوريات العثمانية والألمانية والنمساوية ـ المجرية والقيصرية، ورأينا حينها أنظمة جديدة، بعضها شيوعي، تسعى لتثبيت نفسها من سان بطرسبرغ وميونخ إلى ضفاف الدانوب والبوسفور. وفي ذلك يؤكد تيد غور، أن أكثر ما يذيب أواصر الولاء من الجيش للنظام هو الهزيمة في الحرب، والتي تُقصي الضباط عن المجال العام إلى الحد الذي يجعلهم يعتقدون أن النظام مسؤول بشكل كامل عن الهزيمة، هذه الهزيمة تؤشر أيضاً إلى أن الجيش أضعف من أن يواجه ثورة إذا ما اندلعت[٤١].

٢. ١. د. الاستقلال المهني للجنرالات وسلطتهم في اتخاذ القرارات:

هل تتدخل الدولة في الأمور العسكرية الصرفة مثل التدريب والترقيات الاعتيادية؟ وهل تحاول السيطرة على أدق تفاصيل الحياة العسكرية؟ وهل يتم تقييد الجنرالات من قادتهم المدنيين، أو تُترك لهم الحرية في اتخاذ القرارات المهنية باستقلالية فيما يتعلق بالقوات تحت إمرتهم؟ تمتد جذور هذه الأسئلة إلى الاختلاف بين ما يسميه هانتنغتون «نظام السيطرة الموضوعية» (وفيه تتمتع قيادة الجيش باستقلالية كبيرة في المسائل العسكرية)، أو «السيطرة الذاتية» (وفيه تتم مراقبة الجنرالات عن كثب ونادراً ما يُسمح لهم باتخاذ القرارات بأنفسهم)[٤٢]. وفي بعض البلدان،

---

(٤١) Ted Robert Gurr, *Why Men Rebel* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1970), p. 254.

(٤٢) Samuel P. Huntington, *The Soldier and the State* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1957), pp. 79-83.

تضع الدولة الجيش تحت رقابة مشددة إما بسبب تدخلاته الماضية في السياسة (كما في الأرجنتين على سبيل المثال)، أو خوفاً من أن الاستقلالية الواسعة قد تمهد الطريق للجنرالات للتدخل في السياسة (مثل الهند واليابان).

وتصبح نتيجة ذلك أن النخبة العسكرية التي لم تعتد على اتخاذ قرارات مهنية هامة، والتي دوماً ما يتحكم فيها قادتها المدنيون، قد تكون مترددة أو غير راغبة في اتخاذ قرارات حاسمة. وفي بعض الحالات، يصبح الجنرالات عاجزين بشكل كلي تقريباً أمام المسؤولية الكبيرة التي تواجههم وما إذا كان عليهم دعم النظام أو الانقلاب عليه. ويناقش الفصل القادم مثالاً ممتازاً على ذلك، هو الجيش الإيراني وقيادته أثناء الثورة الإسلامية التي أطاحت بحكم محمد رضا شاه بهلوي.

٢. ١. هـ. **الإنصاف في التعيينات العليا**: هل يتبع النظام مبادئ الأقدمية والكفاءة في شغل المناصب العسكرية؟ في الوقت الذي يقوم فيه القادة المدنيون في الدول الديمقراطية وحتى في الدول شبه السلطوية بتعيين كبار الجنرالات، يجب عليهم أن ينظروا في توصيات القوات المسلحة بشأن تلك التعيينات وإلا يصبح عليهم تبرير اختياراتهم إذا كانت تختلف عما تراه النخبة العسكرية، ويجب أن يتعدى الأمر مجرد الاستشارة، وألا تكون تلك التعيينات قراراً أحاديّ الجانب مع إرغام الجيش على قبوله. إن اتخاذ قرار بطريقة غير دبلوماسية غالباً ما يشحذ الانقسامات، وربما يؤدي في النهاية إلى شرخ في ولاءات القادة العسكريين.

٢. ١. و. **الهيبة العسكرية واحترام المجتمع**: هل يشجع النظام الجماهير على تقدير الجيش؟ يمكن للنظام أن يعزز من ولاء الجيش من خلال تعزيز مكانته المؤسسية واحترامه في عيون المجتمع، فضلاً عن تقديم العمل في السلك العسكري كمهنة جذابة للشباب. ويمكن للدولة زيادة الوعي بدور الجيش والتضحيات التاريخية التي قام بها من أجل الأمة، كذلك يمكنها تنظيم الاحتفالات واستغلال المناسبات العامة في منح الميداليات للضباط والجنود المتميزين. إن خلق مناخ عام يمثل فيه الجيش

قيمة عالية أمام الناس عادة ما يكون وسيلة فعالة من أجل تقوية ولاء الجيش.

وكما رأينا، فإن تعامل النظام مع الجيش هو متغير متعدد الأوجه، إذ يضم عوامل مادية وأخرى غير مادية أو معنوية، وفي بعض السياقات، قد يكون النوع الثاني أكثر أهمية بكثير من الأول؛ فالجيش الذي يتلقى رواتب جيدة وعُدة ممتازة ويُسمح له بالسيطرة على جزء من اقتصاد البلاد قد ينقلب ضد النظام إذا تم تجاهل احتياجات أفراده الأخرى من التقدير والهيبة الاجتماعية والنفوذ السياسي. يضع الكثير من المؤلفين والكُتّاب «المصالح المادية» للجيش في مقام أعلى كثيراً مما تحتمله، ويصورونها كدافع رئيس وراء قرارات الجيش. نعم، هذه المصالح مهمة بالتأكيد، لكن أهميتها غالباً ما تتقلص أمام المصالح المعنوية[٤٣]. ويُعد موقف الجيش المصري من ثورة كانون الثاني/يناير مثالاً مناسباً على ذلك، فعلى الرغم من الامتيازات المادية الكبيرة التي استمر الجيش في الحصول عليها لعقود، من حيث الرواتب المرتفعة إلى حد السماح له بإدارة قطاع كبير من اقتصاد البلاد إلا أنه عانى من ثلاث مظالم كبرى، جميعها تتعلق بالمصالح المعنوية: تناقص النفوذ السياسي للجيش، خاصة أمام المؤسسات الأمنية ووزارة الداخلية؛ والازدراء الشديد الذي كان يكنه لجمال، ابن مبارك القوي، والذي كان يجري إعداده لخلافة والده على غير رغبة العسكريين؛ وعجْز النظام عن حل قضايا البطالة بين الشباب والتطرف.

٢ ـ ٢ أوامر النظام للجيش

تحتاج القوات المسلحة خلال الثورات والانتفاضات الكبرى إلى أوامر لا لبس فيها من قبل القادة المدنيين. متى يجب على الجيش التدخل وبأي طريقة؟ هل تستخدم القوات الأسلحة الثقيلة والذخيرة الحية ضد المتظاهرين، أو تقيّد نفسها بأساليب الشرطة غير القاتلة؟ يجب على القادة السياسيين اتخاذ تلك القرارات وإيصالها بوضوح إلى القيادة العسكرية، فالجنرالات الذين يحصلون على أوامر واضحة وأهداف جلية من قادة سياسيين حازمين

(٤٣) Pion-Berlin, Esparza, and Grisham, "Staying Quartered: Civilian Uprisings and Military Disobedience in the Twenty-First Century," esp. pp. 233-234 and 238-241.

يستجيبون للثورة بشكل مختلف عن أولئك الذين يحصلون على أوامر متضاربة أو تتم مطالبتهم بتحقيق أهداف غامضة. ويتضح الفارق بين القيادة الواضحة والمشوشة عندما نقارن على سبيل المثال بين تصرف الجيش الإمبراطوري الروسي خلال ثورة ١٩٠٥ والتي أحبطها، وثورة شباط/فبراير ١٩١٧ والتي نجحت في الإطاحة بالنظام القيصري(٤٤).

٣ ـ العوامل المجتمعية

ثالث المصادر الرئيسة للمعلومات التي تضعها القوات المسلحة في اعتبارها أثناء مواجهة الثورة هو المجتمع ككل. يفرخ المجتمع الثورة، والتي عادة ما تبدأ بمظاهرات شعبية من نوع ما، وسيتأثر رد فعل الجيش بشكل كبير اعتماداً على خصائص هذه المظاهرات. كذلك تشمل العوامل المجتمعية تصور الجنرالات لحجم الدعم الشعبي الذي تتمتع به الثورة، ودرجة التهديد الذي تمثله على النظام، كذلك محاولات الثوار للتقارب مع أفراد القوات المسلحة.

٣ ـ ١ حجم وتكوين وطبيعة المظاهرات

إن حجم المظاهرات قد يمثل فارقاً كبيراً في طبيعة تعامل الجيش مع الثورة، فعادة ما يتم احتواء المظاهرات الصغيرة من قبل الشرطة أو الأجهزة الأمنية والقوات شبه العسكرية. وإذا ما تحركت وحدات الجيش للتعامل مع المظاهرات ـ خاصة إذا ما وصلت تلك الوحدات في أعداد كبيرة ومركبات مدرعة ـ فإنها عادة ما تكون إشارة على قرار النظام بسحق المظاهرات بسرعة، وكلما كبر حجم المظاهرة، ازدادت احتمالية تدخل الجيش. وعلى الرغم من أن المظاهرات الحاشدة التي يشارك فيها عشرات الآلاف من الناس سوف تؤدي غالباً إلى طلب النظام تدخل الجيش، إلا أنه ليس هناك علاقة واضحة بين حجم الحشد واحتمالات فتح النار على المتظاهرين من قبل الجيش، إذ ربما يتوقف قرار الجيش إطلاق النار على المتظاهرين على عاملين إضافيين: طبيعة المظاهرات وتكوينها.

---

(٤٤) Skocpol, *States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia and China*, pp. 95-99.

تمثل طبيعة الأشخاص المشاركين في الحشود واحدة من أبرز خصائص المظاهرات؛ هل جاء المتظاهرون من شرائح اجتماعية مختلفة أم ينتمون جميعاً إلى قطاع واحد من الشعب؟ إن مواجهة الجيش حشداً من الرجال المتحمسين بالرصاص أكثر احتمالية من إطلاقه النار على حشود تضم أطفالاً وكبار سن أو حتى مجموعات متنوعة من حيث انتماءاتهم السياسية. فقد استطاع المتظاهرون في ثورة أوكرانيا البرتقالية عام ٢٠٠٤ من تقليص احتمالات إطلاق النار عليهم عن طريق رص صفوف الشابات بذكاء في أماكن أكثر قرباً من حواف التظاهرات أمام القوات الحكومية[٤٥]. كذلك تمثل الهوية العرقية والدينية للمتظاهرين عاملاً آخر مهماً، خاصة إذا ما كانت تختلف عن هوية أغلب أفراد الجيش؛ فقد كان الاختلاف المذهبي بين الجيش والنخب الحاكمة (مسلمون سنة)، والمتظاهرين (الذين كان معظمهم مسلمين شيعة) أحَدَ أهم أسباب دعم الجيش البحريني لنظام الملك حمد في انتفاضة ٢٠١١.

هناك ثلاثة احتمالات لأي حراك ثوري: إما أن تظل الاحتجاجات سلمية، أو أن تتخذ منحى أكثر اضطراباً، أو حتى أن تقرر التحول إلى العنف، خاصة إذا ما تمت مواجهة المتظاهرين بقوات الأمن، أو بمتظاهرين موالين للنظام، أو حتى حشود المارة. ويؤثر الشكل الذي تخرج به المظاهرات في رد فعل الجيش؛ فبصفة عامة، كلما ازدادت الاحتجاجات عنفاً، كان الجنود على استعداد ليردوا بالعنف. في الحقيقة إذا كان من النادر أن يتم نشر القوات المسلحة بكثافة للتعامل مع متظاهرين سلميين منظمين، فإن الأكثر ندرة هو أن يؤول ذلك إلى العنف. وإذا ما قام الجيش بالفعل بإطلاق النار على محتجين سلميين ـ كما فعل الرئيس السوري بشار الأسد في درعا في ١٨ آذار/مارس ٢٠١١ ـ فإن ذلك عادة ما يعني أن النظام قد اختار عدم التنازل وقطع الطريق أمام أي حل وسط وأنه يؤمن بتمتعه بولاء كافٍ من جنوده لقمع مواطنيهم.

---

(٤٥) Michael McFaul, "Transitions from Postcommunism," *Journal of Democracy*, vol. 16, no. 3 (July 2005), p. 15.

٣ ـ ٢ شعبية الثورة

ثمة عامل آخر يدخل في حسابات الجيش، وهو تصور كبار الضباط لحجم الدعم الشعبي للثورة؛ فمن الواضح أن القادة العسكريين يميلون أكثر لدعم الثورة التي تحظى بتأييد مجتمعي واسع النطاق. وعلى العكس، إذا لم تتمتع الثورة بدعم قطاع كبير من السكان فمن غير المرجح أن تحصل على دعم الجيش. ومع ذلك، فمن الأهمية بمكان أن نكون على وعي بموقف الجيش، إذ يُتوقع من القادة العسكريين الذين قد يخسرون الكثير إذا ما نجحت ثورة شعبية واسعة النطاق ـ مثل أن تتم محاكمتهم بسبب جرائمهم بداية من انتهاكات حقوق الإنسان وحتى اختلاساتهم من ميزانية الدفاع ـ أن يُعادوا أي حراك ثوري؛ فعلى سبيل المثال، خلال المراحل الأخيرة من الثورة الكوبية، لم تكن هناك الكثير من الانشقاقات داخل جيش الديكتاتور فولغينسيو باتيستا، ويمكن فهم ذلك بالنظر للوحشية التي عُرف بها الجيش تجاه الثوار، فقد عرف أولئك الذين استمروا في تأييد باتيستا أن لديهم خيارين لا ثالث لهما: إما البقاء موالين للديكتاتور حتى النهاية، أو مغادرة الجزيرة، وتأكدت مخاوف أنصار الديكتاتور مباشرة بعد الثورة عندما أعدم نظام فيدل كاسترو المئات من الموالين[٤٦].

٣ ـ ٣ التقارب مع الثوار

يتكرر هذا المشهد كثيراً: يقوم الثوار بوضع الزهور على الدبابات أو في فوهات البنادق. يدرك المشاركون في الثورات أهمية دعم القوات المسلحة لإتمام نجاح ثورتهم، فالتاريخ مليء بصور الثوار الذين يحاولون اجتذاب الجنود من خلال مخاطبتهم بشكل مباشر وبالحملات الإعلامية وبمحاولات استغلال السخط وضعف الروح المعنوية بين صفوف الجنود، والوعود بتبني سياسات مقبولة من قبل الجيش مع انتصار الثورة.

وفي معظم الحالات، يستمع الجنود ذوو الرتب المنخفضة

(٤٦) انظر على سبيل المثال:
Juan Clark, *Mito y Realidad: Testimonios de un Pueblo* (Miami: Saeta Ediciones, 1990), pp. 53-70, and Lillian Guerra, *Visions of Power in Cuba: Revolution, Redemption, and Resistance, 1959-1971* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2012), pp. 47-48.

والقيادات المتوسطة وضباط الصف إلى نداءات الثوار، فهم يحصلون على رواتب أقل، ويعانون من سوء المعاملة، وهم أقل ارتباطاً بالنظام من رؤسائهم. واستُخدم ذلك التكنيك على نطاق واسع في العديد من الثورات، مثل فرنسا (١٧٨٩، ١٨٤٨، ١٨٧١)، وروسيا (١٩١٧)، والمجر (١٩٥٦)، وإيران (١٩٧٩)، وجميع الثورات العربية الأخيرة باستثناء البحرين[٤٧].

٤ ـ العوامل الخارجية

تُعدّ كل العوامل التي نوقشت حتى الآن عوامل داخلية، بمعنى أنها تنشأ داخل القوات المسلحة، الدولة، أو المجتمع؛ ومع ذلك، قد تؤثر البيئة الخارجية، أو حتى يمكنها أن تغير بالكامل من قرار الجيش بشأن الثورة إذا ما توفرت الظروف المناسبة.

٤ ـ ١ احتمالات التدخل الأجنبي

في معظم السياقات، يكون التدخل الأجنبي هو العامل الخارجي الأساسي، ويتألف هذا العامل من سؤالين أساسين: **أولاً**، هل هناك إمكانية حقيقية للتدخل الأجنبي؟ **ثانياً**، إلى أي من الأطراف يُتوقع أن تميل القوات الخارجية، النظام أم الثوار؟

لا يُعد التدخل الأجنبي أمراً مهماً في العديد من الثورات، وفي بعضها يكون من الصعب المبالغة في تقدير تأثيره؛ فعلى سبيل المثال، دفع قصف حلف شمال الأطلسي (الناتو) ضمن أحداث الثورة الليبية الكثير من ضباط معمر القذافي إلى الانشقاق، وحتى الانضمام للمعارضة المسلحة[٤٨]. أما في البحرين، فلم يؤثر تدخل قوات درع الجزيرة بقرار دول مجلس التعاون

---

(٤٧) انظر على سبيل المثال:

Neil Ketchley, ""The Army and the People are One Hand!" Fraternization and the 25th January Egyptian Revolution," *Comparative Studies in Society and History*, vol. 56, no. 1 (January 2014), pp. 155-186.

(٤٨) انظر على سبيل المثال:

Erica D. Borghard and Constantino Pischedda, "Allies and Airpower in Libya," *Parameters: Journal of the U.S. Army War College*, vol. 42, no. 1 (Spring 2012), pp. 63-74.

الخليجي في قرار القادة العسكريين، لأن ولاءهم للملك بالفعل لم يكن محل شك، إلا أن التدخل جعل من قمع المعارضة خياراً أسهل.

تكتسب بعض الجيوش سمعة أنها لا تقدر على خوض المعارك؛ فالجيش في تشيكوسلافاكيا على سبيل المثال ـ والمدرب تدريباً جيداً، والذي تم تسليحه بوساطة سكودا وركس (Skoda Works) إحدى أكبر الشركات المصنعة للأسلحة ـ وقف مكتوف اليدين عندما أمر هتلر الجيش النازي (الفيرماخت Wehrmacht) باحتلال إقليم السوديت عام ١٩٣٨. وعندما أرسل الاتحاد السوفياتي بجانب دول حلف وارسو ـ بعد ثلاثين عاماً من ذلك الحادث ـ الدبابات لقمع ربيع براغ لم يفعل الجيش التشيكوسلوفاكي أي شيء حيال الأمر. ولا يمكن لأي باحث جاد أن يتجاهل هذا التقليد من السلبية في مواجهة التدخلات الخارجية، وكل من قرأ رواية التشيكي ياروسلاف هاسبك «الجندي الصالح زفاك»، والتي صدرت عام ١٩٢٣ بُعَيْدَ الحرب العالمية الأولى، لا يمكنه أن يمر عليها مرور الكرام، ويمكن للخبراء والباحثين أن يستخدموا تلك المعلومات لتوقع استجابة الجيش المحتملة ضد الثورة. ولن نحتاج للذهاب بعيداً لإيجاد مثال معاكس، فقد حاربت الجيوش البولندية المعتدين على مر التاريخ بغض النظر عن فرصتها في الفوز[٤٩]، وفي نكتة ظهرت خلال حركة التضامن بين عامي ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ يسأل صحفي ضابطاً بولندياً عن المعركة الأولى التي سينخرط فيها الجيش، عندما يبدأ غزو ألمانيا الشرقية من ناحية الغرب، والجيوش السوفياتية من ناحية الشرق، فيرد الضابط قائلاً: «في البداية سنحارب الألمان ثم الروس. العمل قبل المتعة»!

٤ ـ ٢ الشؤون الخارجية

تؤثر طبيعة العلاقات بين النظام الحاكم والدول الأجنبية المانحة، والتي تقدم للنظام المساعدات الاقتصادية والعسكرية، في تعامل الجيش مع الثورة؛ فعلى الأرجح سيولي كبار الضباط اهتماماً خاصاً بموقف زملائهم العسكريين

(٤٩) انظر على سبيل المثال:
Jerzy Lukowski and Hubert Zawadzki, *A Concise History of Poland*, 2nd ed. (New York: Cambridge University Press, 2006).

في الخارج من الثورة، لا سيما هؤلاء الذين يتولون ملفات المساعدات الخارجية، وسيضعون في اعتبارهم الموقف الذي تريد هذه الأطراف من الجيش أن يتبناه. ما حدث في مصر يُعد مثالاً حديثاً على ذلك، عندما أُثير قلق قيادات الجيش المصري بشأن استمرار المعونات العسكرية الأمريكية خلال الربيع العربي، وعبروا عن ذلك بتوجههم لاستقطاب المانحين المحتملين من الممالك العربية الغنية بالنفط[٥٠]. وعادة ما يتأثر قرار الجيش أيضاً بموقف المنظمات العسكرية والأمنية الدولية والإقليمية، مثل حلف الناتو أو قوات درع الجزيرة، والتي يمكنها أن تضغط على القادة العسكريين عن طريق حجب امتيازات عضوية الدولة في المنظمة، أو الاستمرار في منحها، مثل الدعوات للمناورات المشتركة والتدريب وما إلى ذلك.

٤ ـ ٣ الانتشار الثوري

في بعض الحالات النادرة، تندلع ثورات متعددة في تتابع سريع فيما يبدو كما لو كان عدوى ثورية تنتقل من دولة إلى أخرى في المنطقة نفسها. وقد اتخذت هذه الظاهرة، والتي تُعرف باسم الانتشار الثوري، أشكالاً مختلفة بين أوروبا الشرقية عام ١٩٨٩، ودول الاتحاد السوفياتي السابق بين ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٨، وحتى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ٢٠١١[٥١]. وفي بعض الحالات الأشد ندرة، تنتقل الثورات من قارة إلى أخرى، وهذا ما شهدته أحداث عامي ١٨٤٨ ـ ١٨٤٩ في أوروبا أولاً ثم في أمريكا اللاتينية[٥٢]. كيف يمكن لعملية «الانتشار الثوري» تلك أن تؤثر في حسابات

(٥٠) انظر على سبيل المثال:

Michael R. Gordon and Mark Landler, "In Crackdown Response, U.S. Temporarily Freezes Some Military Aid to Egypt," *New York Times*, 9/10/2013, and Khalid Hroub, "Qatar and the Arab Spring-Conflict and International Politics," (Heinrich B-1611 Stiftung, Berlin, 3 March 2014), <http://lb.boell.org/en/2014/03/03/qatar-and-arab-spring-conflict-intl-politics> (Accessed on 21 August 2014).

(٥١) Lincoln A. Mitchell, *The Color Revolutions* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2012).

(٥٢) Kurt Weyland: "The Diffusion of Revolution: "1848" in Europe and Latin America," *International Organization*, vol. 63, no. 3 (July 2009), pp. 391-423, and *Making Waves: Democratic Contention in Europe and Latin America since the Revolutions of 1848* (New York: Cambridge University Press, 2014).

الجنرالات؟ في الحقيقة يميل الضباط الذين رأوا نظاماً قريباً يسقط للتو لأن يكونوا أكثر ميلاً لدعم الثورة في بلادهم بدلاً من المخاطرة بالبقاء في الجانب الخاسر. وعلى العكس من ذلك، قد تضاعف رؤية الديكتاتوريات تسقط من جهود الجنرالات للبقاء في السلطة وسحق أي تحرك ثوري؛ فقد كان جنرالات بورما الذين قمعوا ثورة الزعفران في بلادهم عام ٢٠٠٧ يدركون جيداً أن نيكولاي تشاوتشيسكو وزوجته كانا قد صُفّا أمام جدار ثم أُطلق عليهما النار قبل عقدين تقريباً، وقد وُثق ذلك في لقطات لا تزال تبث مراراً وتكراراً على شاشات التليفزيون عبر العالم[٥٣]. ولا يختمر لدينا شك بأن نهاية معمر القذافي المدوية كانت كل ما يدور في ذهن بشار الأسد في الوقت الذي احتدمت فيه الحرب في سوريا.

٤ ـ ٤ خبرات الضباط مع الخارج

لا يسع أي محلل يريد التنبؤ بما سوف يفعله ضباط الجيش حيال الثورة سوى أن يحاول معرفة ما إذا كان كبار مسؤولي الجيش قد حصلوا على تدريب عسكري في الخارج، أو حصلوا على مشورة من عسكريين أجانب. وليس سراً أن أغلب الدول التي تقدم خدمات تدريب وتعليم عسكرية لا توفر التدريب المهني فحسب، وإنما أيضاً تحاول زرع بعض القيم السياسية. كان هذا واضحاً خلال الحرب الباردة، إذ كان متوقعاً أن يعود الضباط الذين حصلوا على تدريب في إحدى دول الاتحاد السوفياتي، أو الولايات المتحدة، أو بريطانيا، مُحمّلين بقيم الدولة المستضيفة.

وفي السنوات الأخيرة، تلقى الضباط الأجانب الذين درسوا في مؤسسات عسكرية في الدول الديمقراطية دروساً في مبادئ وممارسات العلاقات المدنية العسكرية الديمقراطية. وإذا كان هذا التدريب مفيداً على الإطلاق، فإنه ينبغي أن يجعل الضباط أكثر تعاطفاً مع الثورات التي تنادي بالقيم الديمقراطية. لكن في بعض الحالات، قد تؤدي الدراسة في الخارج إلى عداء الضباط المتدربين للدولة المضيفة؛ فقد قام الشاب الواعد والضابط

(٥٣) Christina Fink, "The Moment of the Monks: Burma, 2007," in: Adam Roberts and Timothy Garton Ash, eds., *Civil Resistance and Power Politics: The Experience of Non-Violent Action from Gandhi to the Present* (Oxford: Oxford University Press, 2009), p. 361.

حينها في الجيش الإثيوبي، مينجيستو هايلي مريم ـ الذي قضى نصف عام ١٩٦٧ في التدريب بالولايات المتحدة ـ بتنمية مشاعر عداء لأمريكا، وبعد عقد من الزمان كان على رأس النظام العسكري الشيوعي الذي أطلق العنان لحملة إبادة جماعية في إثيوبيا[٥٤].

ترتيب العوامل: الستة الأكثر أهمية

دعونا نناقش بإيجاز الوزن المُعطَى لكل متغير من هذه المتغيرات. لقد سردت النطاقات الأربعة التي توفر للجيش المعلومات التي يحتاجها لاتخاذ قرار بشأن كيفية التعامل مع ثورة ما بترتيب تنازلي بحسب أهميتها، فالعوامل العسكرية هي الأكثر أهمية في العادة، تليها العوامل المتعلقة بالدولة، ثم العوامل الاجتماعية والعوامل الخارجية في النهاية. وفي تلك النطاقات الأربعة قمت بإدراج عوامل إضافية على نفس ترتيب الأهمية. كل هذه المتغيرات قد تؤثر في القرار الذي يتخذه قادة الجيش، لكن إذا كان الضغط كبيراً على المحلل لكي يسرع في الإتيان بتقرير متماسك وموجز يتضمن تنبؤاً دقيقاً قدر الإمكان، فإن هناك ستة عوامل يمكن لدراستها أن تساعد الباحث المتعجل. ومن دراستي لعشرات النماذج الثورية، فإنني أفترض أن هذه المتغيرات هي الأكثر أهمية، وأنا أعيد ذكرها هنا مرتبة حسب الأهمية:

١ ـ التماسك الداخلي للقوات المسلحة.

٢ ـ الجنود المحترفون في مقابل المجندين إلزامياً.

٣ ـ معاملة النظام للجيش.

٤ ـ رؤية قادة الجيش لشرعية النظام.

٥ ـ حجم وتكوين وطبيعة المظاهرات.

٦ ـ احتمالات التدخل الأجنبي.

في الختام، سنكون قادرين على تقييم ما إذا كان الدليل الذي أسوقه في كل الحالات التي سندرسها في هذا الكتاب يؤكد أو يدحض الأهمية النسبية

---

(٥٤) Dawit Shifaw, *The Diary of Terror: Ethiopia, 1974-1991* (Bloomington, IN: Trafford, 2012).

للعوامل التي أشرت إليها آنفاً. وفي نهاية كل فصل من الفصول الأربعة التي أدرس فيها النماذج المختلفة سأقوم بترتيب العوامل من حيث درجة تأثيرها في قرارات الجنرالات في الثورة محل الدراسة على مقياس من صفر إلى ٦، حيث صفر = غير مهم على الإطلاق أو ليس عاملاً يستحق النظر، ١ = ذو أهمية طفيفة أو هامشية، ٢ = ذو أهمية ضئيلة، ٣ = مهم إلى حد ما، ٤ = مهم، ٥ = مهم جداً، ٦ = عامل حاسم أو ذو أهمية حرجة. كذلك سأقوم بتقييم درجة سهولة أو صعوبة التنبؤ بدقة بشأن رد فعل الجيش على الثورة على مقياس من صفر إلى ٤ بحيث صفر = سهل للغاية أو لا يحتاج إلى تفكير، ١ = سهل إلى حد ما، ٢ = صعب إلى حد ما، ٣ = صعب ويشكل تحدّياً، ٤ = شديد الصعوبة.

علاوة على ذلك، سأقوم بفعل ذلك بالنظر إلى ثلاث مراحل زمنية مختلفة: ز ـ ١ = قبل ٣ أشهر من الحشد الأول للثورة أو الانتفاضة محل الدراسة، ز ـ ٢ = اليوم الذي جرت فيه المظاهرة الكبرى الأولى، ز ـ ٣ = بعد ثلاثة أسابيع من بداية «الأزمة».

المعروف والمجهول

لقد حاولت في المناقشة الواردة آنفاً أن أعطي إحساساً بمدى صعوبة التنبؤ الدقيق بشأن رد فعل الجيش على ثورة معينة، وأن أوضح العوامل التي تؤثر في هذا القرار. ومع ذلك، فإن بعض تلك القرارات يمكن توقعها باستخدام معلومات تم جمعها قبل فترة من حدوث الانتفاضة، قد تصل إلى عدة أشهر، نظراً إلى أن عدداً من العوامل التي تؤثر في قرارات الجيش كانت معروفة قبل الثورة. بعبارة أخرى، فإن هناك عوامل نعرفها، وعوامل لا يمكننا أن نعرفها، لكننا قد نكون قادرين على توقع تلك الأخيرة بقدر من الثقة اعتماداً على السياق.

في الواقع، يمكننا الإجابة بالفعل على عدد من الأسئلة الرئيسة حتى قبل أن تبدأ الثورة. دعونا نعود للعبتنا التخيلية؛ الآن نجلس في أحد المكاتب في ضاحية من ضواحي واشنطن العاصمة، ونحتاج أن نقوم بالتنبؤ بردة فعل الجيش في الدولة س، وبلا سبب محدد سأختار تايلاند، تجاه الانتفاضة التي توشك على الاندلاع، هناك عدد من المتغيرات التي نعرفها بالفعل.

ما نعرف أننا نعرفه

اعتماداً على مدى توفر المعلومات حول بلد ما وقواتها المسلحة، قد يكون باستطاعتنا إيجاد عدد قليل من مفاتيح حل الأحجية/الثورة قبل اندلاعها بوقت ما. دعونا نتفحص المتغيرات الرئيسة في دولة شبه سلطوية ومنفتحة نسبياً مثل تايلاند، ودعونا نفترض أيضاً أن القوات المسلحة الملكية التايلندية RTAF ليست في موضع السلطة في الوقت الحالي، وأنه قد مرت سنوات منذ آخر انقلاب عسكري قامت به تلك القوات؛ إذاً، ما الذي نعرفه على وجه اليقين؟

الجيش: تمثل القوات المسلحة التايلندية قوة متماسكة للغاية، لا توجد انقسامات عرقية أو دينية بين صفوف الجيش، حيث يتشارك الضباط والجنود في الهوية العرقية والدينية. يعلم الخبراء بالشؤون العسكرية التايلندية أنه على الرغم من أن الجيش التايلاندي يُعد هدفاً سهلاً للانقسام، إلا أنه يتوحد من أجل هدف أكبر، مثل الضغط على السلطات المدنية للحصول على امتيازات سياسية واقتصادية(٥٥). والسبب الرئيس للانقسام في الجيش التايلاندي هو ولاء الضباط لزملاء دُفْعَتِهِم في الأكاديمية العسكرية، وهو الولاء الذي يلازمهم طوال حياتهم المهنية، ويتجلى بالتحديد في المحاباة في توزيع المهام والوظائف.

كذلك لا توجد انقسامات كبيرة بين وحدات النخبة والقوات التقليدية، أو فروع الجيش المختلفة، إلا أن هناك نزراً يسيراً من تضارب المصالح بين الجيش والشرطة، وهو مع ذلك ليس كافياً لأن يؤثر بشكل كبير في قرار الجيش. ويعتمد الجيش التايلندي بالأساس على الجنود المتطوعين، إذ لا يوجد تجنيد إلزامي. إضافة إلى ذلك، يتمتع الجنرالات بسلطة كبيرة في اتخاذ القرارات، وفي الأزمات المختلفة سيلتزم قادة الجيش بأوامر السلطة المدنية إذا ما كان ذلك يعني خدمة مصالحهم الخاصة. (وقد يدين الجنرالات للملك بالطاعة، إلا أن تاريخ البلاد يخبرنا أن الملك نادراً ما يتدخل في أمور الجيش، بل إنه حتى قام بدعم انقلابات الجيش عدة

---

(٥٥) Suchit Bunbongkarn, *The Military in Thai Politics, 1981-1986* (Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 1987), pp. 9-34.

مرات)[٥٦]. ويتجاوز الجيش التايلندي الثنائية بين المؤسسية والأبوية، إذ إنه جيش احترافي للغاية، لكن ولاءه مرهون بمصلحة الجيش.

الدولة: نعلم أن الدولة تعامل القوات المسلحة بشكل جيد للغاية، لكننا نعلم أيضاً أن عدداً من القادة العسكريين عبّروا بشكل صريح عن أن ثقتهم ليست كبيرة في قدرة النظام على إدارة الأزمات، ويعتقدون بشكل عام أن رئيس الوزراء وحكومته ليسوا أكْفَاء بالقدر الذي يسمح لهم بالتعامل مع الضغوط الاجتماعية والاقتصادية.

المجتمع: إن تاريخ الجيش وعلاقته بالمجتمع، والمعلومات حول شؤونه السياسية والاجتماعية، متوفرة وفي متناول الجميع؛ فنحن نعرف أياً من مجموعات المعارضة تحتفظ بعلاقات عدائية مع القوات المسلحة، ونعلم أيضاً أن الجنرالات لن يسمحوا لأي قوى سياسية معادية للجيش أن تحل محل الحكومة.

البيئة الخارجية: من المستبعد للغاية حدوث تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية التايلندية، إذ تحيط بتايلاند بلدان أضعف كثيراً، باستثناء ماليزيا، والتي قد تتدخل فقط إذا ما ثارت أقلية الملايو باتاني في أربع محافظات جنوب تايلاند[٥٧]. وحتى في تلك الحالة، يبقى تدخل ماليزيا أمراً مستبعداً، لأن المشكلات الكثيرة التي ترتبط بالملايو (مثل تهريب المخدرات، والتطرف الجهادي، وما إلى ذلك) ستجعل من الصعب على الحكومة في كوالالمبور تقديم أي دعم لهم[٥٨]. نحن نعرف أيضاً أن عامل «الانتشار الثوري» قد يكون مهماً، وكذلك لدينا فهم جيد حول التوجهات السياسية لعدد جيد من قادة الجيش التايلندي، بالنظر إلى تدربهم على أيدي خبراء غربيين، ومشاركتهم في عمليات تدريبية مع مؤسسات عسكرية غربية.

---

(٥٦) Paul M. Handley, *The King Never Smiles: A Biography of Thailand's Bhumibol Adulyadej* (New Haven, CT: Yale University Press, 2006), pp. 126 and 233, and Duncan McCargo, "Network Monarchy and Legitimacy Crises in Thailand," *Pacific Review*, vol. 18, no. 4 (2005), pp. 499-519.

(٥٧) Peter Chalk, *The Malay-Muslim Insurgency in Southern Thailand* (Santa Monica, CA: Rand, 2008).

(٥٨) انظر على سبيل المثال:

Michael John Montesano and Patrick Jory, eds., *Thai South and Malay North: Ethnic Interactions on the Plural Peninsula* (Singapore: NUS Press, 2008).

ما نعرف أننا لا نعرفه

هناك العديد من الأشياء التي لا نعرفها، ومع ذلك ينبغي أن نعترف أنه مع مرور الوقت، ومع تركيزنا على الوضع في البلاد، ستتكَشّف أمامنا معلومات جديدة، وبلا شك ستعزز من معرفتنا بالوضع، ومن ثقتنا بقدرتنا على تقديم تنبؤ دقيق. لذلك، وما زلنا مع تايلاند كحالة افتراضية، ما الذي لا نعرفه؟

الجيش: يبدو أننا الآن واثقون تماماً أن لدينا تغطية جيدة للجانب العسكري من المعادلة، ولا يبدو أن هناك ثغرات كبيرة فيما نعرفه عن الجيش.

الدولة: لا يمكننا أن نعرف في أي اتجاه ستسير أوامر الحكومة للقوات المسلحة، هل سيُطلب من الجنرالات أن يسيطروا على الحشود وأن يقوموا بمهام الشرطة؟ أو هل تعلمت الحكومة من أخطاء الماضي وفضّلت عدم إلقاء أعباء مثل تلك المهام على الجيش؟ إن تاريخ الاضطرابات السياسية الأخيرة في تايلاند معروف جيداً، ويمكن للمحلل المقدام أن يتعلم الكثير من السلوك السابق للجيش، ومن الميول السياسية للشخصيات الرئيسة في الأزمات. كذلك يمكن لوسائل الإعلام وللبحث الميداني أن توفر حقائق كاشفة ومؤشرات مفيدة للمحلل.

المجتمع: لا نعرف أعداد المتظاهرين، ولا أيّ شرائح اجتماعية يمثلون، ولا كيف سيتصرفون، لكن دراسة الاحتجاجات السابقة وأنشطة المعارضة في الماضي سوف تساعد المحلل في التوصل إلى تنبؤ على أكبر قدر من الدقة. نحن أيضاً لا نستطيع أن ندرك مدى شعبية الثورة قبل قيامها، ولكن مرة أخرى، دراسة الماضي القريب ستكون وسيلة جيدة للوصول إلى توقعات جادة.

ما لا نعرف أننا لا نعرفه

هذا هو المجال الذي تظهر فيه المفاجآت، لأنه بحكم التعريف، نحن لا يمكننا أن نعرف ما لا نعرفه! فقد يموت أحد الفاعلين السياسيين الرئيسين أو قد يسقط مريضاً، كذلك قد تتكشف علاقات سياسية غير معروفة سابقاً بين الجنرالات والسياسيين، كذلك يمكن أن تحدث كارثة طبيعية، أو قد يتم فضح عملية استخباراتية ضارة، وجميع تلك الاحتمالات، إضافة إلى عدد كبير آخر من الظروف غير المتوقعة، قد تؤثر بشكل جذري في الديناميكيات السياسية. لا يمكننا أن نعرف كل العوامل التي قد تؤثر في قرارات

الجنرالات، كذلك لا نستطيع أن نقوم بتقديم توقعات بثقة مئة في المئة! ومع ذلك، فإن من الإنصاف القول إنه سيكون من السهل نسبياً في سيناريو تايلند الافتراضي أن نتنبأ بأن الجيش التايلندي سيدعم الحكومة التي يعتبرها شرعية أمام أي ثورة.

ويمكن للمرء أن يفكر بسهولة في الكثير من الحالات الأكثر صعوبة من الحالة التايلندية. فكلما كانت المعلومات المتوفرة عن الدولة أقل، وكلما ازداد تشابك وتعقيد مؤسستها العسكرية، والعلاقات المدنية العسكرية فيها، ودينامياتها الاجتماعية، وبيئتها الخارجية، ازدادت صعوبة المهمة أمام المحلل. ومن بين كل هذه التحديات، يبرز غياب المعلومات الموثوقة كأصعب تحدٍّ يمكن التغلب عليه. ولذلك، يمكن أن نفترض أن التنبؤ بسلوك جيش كوريا الشمالية في حالة حدوث ثورة سيكون مهمة شاقة ومعقدة بشكل غير عادي، نظراً لندرة المعلومات الموثوقة التي يمكن للباحث الحصول عليها بشأن هذا البلد، لكن حتى هذه الحالة لا يجب أن ترهب المحلل النابه[٥٩]؛ فقد ساهمت مجتمعات الأكاديميا والسياسة والاستخبارات في تطوير فهمنا لنظام كوريا الشمالية بشكل كبير، وهو ما قد يُمَكِّنُ الخبراء من العثور على إجابات الأسئلة التي يطرحها نموذجي التحليلي[٦٠]، ومن المؤكد أن الباحث المتخصص سيكون قادراً على أن يقدم تخميناً واعياً بشأن قضية بالغة الصعوبة مثل كوريا الشمالية، حتى لو كان ذلك يعني أن يقدم توقعات بثقة أقل، أو باحتمالات ذات

---

(٥٩) من المهم القول إن الصعوبة الأساسية في دراسة جيش كوريا الشمالية لا تتعلق بندرة المعلومات بقدر ما تتعلق بمدى صدقية البيانات المتحصل عليها. فهناك كمية كافية من المعلومات المتعلقة بكوريا الشمالية، لكن الباحث يجب أن يكون حريصاً بشأن جودة تلك المعلومات ومعانيها في سياقها.

(٦٠) للمزيد من الإضافات الحديثة على الأدبيات التي تناولت الموضوع، انظر:

Narushige Michishita, *North Korea's Military-Diplomatic Campaigns, 1966-2008* (London: Routledge, 2011); Victor Cha, *The Impossible State: North Korea, Past and Future* (New York: Ecco, 2013); Bruce E. Bechtol, Jr., *North Korea and Regional Security in the Kim Jong-un Era* (New York: Palgrave, 2014); Paul French, *North Korea: State of Paranoia* (London: Zed Books, 2014); Jongseok Woo, "Kim Jong-il's Military-First Politics and Beyond: Military Control Mechanisms and the Problem of Power Succession," *Communist and Post-Communist Studies*, vol. 47, no. 2 (June 2014), pp. 117-125, and Blaine Harden, *The Great Leader and the Fighter Pilot* (New York: Viking, 2015).

نسبة مئوية أدنى، من زميله الذي يعمل في نهاية الممر على السيناريو التايلاندي اليسير.

الاستنتاج

من خلال دراسة العوامل المذكورة آنفاً، قد يكون المحللون مستعدين بشكل جيد للتنبؤ أو التخمين في الحالات الأكثر صعوبة بشأن موقف الجيش من الثورات المستقبلية، ومن ثَمَّ توقع المآل الذي ستنتهي إليه الثورة. ولأن هناك العديد من العوامل التي قد تؤثر في قرار قيادات الجيش، فإن تفسير محللنا المفترض يجب أن يكون متعدد الجوانب، ويعتمد بشكل كبير على السياق. وكما سنرى لاحقاً في بعض الحالات التي ندرسها لن يكون توقع انحياز الجيش للنظام إشكالياً، لا سيما أننا ندرس الحالات بأثر رجعي. لكن يحتاج المرء في بعض الحالات الأخرى أن يقوم بتحديد كل ما يعرفه بشأن الدولة التي يقوم بدراستها. ومع ذلك، أعتقد أن التعامل مع هذا السؤال عن طريق تبني مقاربة منظمة وشاملة سوف يوفر أداة جيدة للمهتمين بدراسة ردود أفعال الجيوش تجاه الثورات في المستقبل. وسوف نقوم هنا بتقييم هذه العوامل من خلال تحليل عدد من الثورات المعاصرة، وستكون مهمة الاستنتاج النهائي أن نقيّم أكثر العوامل أهمية ومحورية، اعتماداً على الأدلة التي سنسوقها في فصول دراسات الحالة؛ وبعبارة أخرى، هل تحتل العوامل الستة التي أقدمها باعتبارها الأكثر أهمية هذه المرتبة بالفعل؟ وكذلك معرفة أي العوامل قد تكون مفيدة بالكاد، وأيها يمكن للباحث إكمال تحليله من دون أن ينظر فيه؟

الفصل الثاني

إيران، ١٩٧٩

كانت الثورة الإسلامية في إيران واحدة من الأحداث الجسام التي شهدها القرن العشرون. قبل عام أو اثنين من اندلاعها، لم تكن الثورة بالنسبة إلى غير المتخصصين في الشأن الإيراني حدثاً متوقَّعاً، فقبل كل شيء، بدا حاكم إيران محمد رضا شاه بهلوي (أو الشاه كما يُعرف)، كحاكم مستنير، عمد إلى تنفيذ إصلاحات سياسية واقتصادية في اتجاه تغريب بلاده وتحديثها، كما قام بتأسيس جيش كبير مجهز جيداً، ناهيك بأن معظم القوى الدولية كانت تدعمه في ذلك الوقت. إضافة إلى ذلك، لم تكن المعارضة الملتفة حول رجل الدين الذي يبلغ من العمر ٧٦ عاماً، آية الله روح الله الخميني، مسلحة أو حتى مدعومة بموارد مادية ضخمة. ومع ذلك، قضى الثوار في أوائل عام ١٩٧٩ على المَلَكِية الإيرانية الراسخة منذ ألفي سنة بسهولة نسبية في ما كانت، حتى تلك اللحظة على الأقل، الثورة الأكثر شعبية في التاريخ المعاصر. فقد شارك في الثورة الإيرانية أكثر من ١٠ بالمئة من السُّكان، وهي نسبة أكبر كثيراً من مثيلاتها في الثورات الكبرى الأخرى، مثل الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ (التي شارك فيها ٢ بالمئة من السكان)، أو الثورة البلشفية في روسيا عام ١٩١٧ (وشارك فيها أقل من ١ بالمئة من السكان)[1]. ولكن هذا يبقى سبباً واحداً لاعتبار علماء الاجتماع الثورة

(١) Charles Kurzman, *The Unthinkable Revolution in Iran* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2004), p. vii.

هناك أرقام شديدة الاختلاف ترد في:

Abbas Milani, The Shah (New York: Palgrave Macmillan, 2011), p. 394.

بالنسبة إليه، ١١١٠ من جملة الإيرانيين البالغ عددهم ٣٨ مليوناً شاركوا في الثورة، في حين شارك ٧١٠ من الفرنسيين في الثورة الفرنسية، و٩١٠ من الشعب الروسي في الثورة البلشفية. وشخصياً أجد الرقم الأخير بعيد عن الصحة، انظر أيضاً: =

الإيرانية بأهمية الثورتين الأُخريين، التي أعقب في كل منهما الملكيةَ نظامان في واحدة منهما جمهوري وفي الأخرى شيوعي. لكن إيران مع ذلك، وتحت قيادة رجل دين مهمش، استطاعت تدمير النظام الملكي واستبداله بنوع جديد من الديكتاتورية الدينية.

إن أكثر الأسئلة إثارة بالنسبة إلى محللي الثورة الإيرانية هي تلك التي تتعلق بسلوك القوات المسلحة والدولة والمجتمع أو بعلاقاتها البينية، وخاصة في الوقت الذي بدأ فيه نظام الشاة بالتهاوي. لكن السؤال الأهم هو لماذا فشل الجيش الإيراني القوي ـ المكوّن من ٤٤٠ ألف جندي مدربين تدريباً عالياً، ويقوده جنرالات موالون للشاه يتحكم فيهم بشكل لصيق ـ في التدخل، أو قرر عدم التدخل، بينما كان الثوار يدمرون الدولة؟!

في القسم الأول من هذا الفصل، أحاول أن أوضح المعالم الرئيسة للوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في إيران أواخر السبعينيات، ولاحقاً سأتناول أوضاع الجيش الإيراني في ذلك الوقت، وعلاقته بالشاه، وبالمجتمع. ثم سأركز على الأحداث الرئيسة التي جرت في الفترة بين كانون الثاني/يناير ١٩٧٨ وشباط/فبراير ١٩٧٩، والتي قادت إلى انهيار النظام، محاولاً فهم دور القوات المسلحة في هذه الفترة، وموضحاً الأسباب وراء الإجراءات التي اتخذها الجيش أو التي لم يتخذها. وأخيراً، سأقوم بتلخيص أسباب نجاح الثورة الإيرانية، متسائلاً عما إذا كان يمكن للخبراء في ذلك الوقت أن يتنبؤوا برد فعل الجيش على الثورة، وإذا كان ذلك ممكناً ففي أي مرحلة من الثورة؟ في الجدول الذي أختتم به الفصل سأقدم تقييماً للوزن النسبي للمتغيرات المختلفة وإلى أي مدى أثر كل منها في قرار الجنرالات تجاه الثورة.

السياق العام

كان والد محمد رضا بهلوي، العقيد رضا خان، ضابطاً من ضباط الجيش الذين أطاحوا بحكم السلالة القاجارية التي استمرت ١٤٠ سنة في

Tim McDaniel, *Autocracy, Modernization, and Revolution in Russia and Iran* (Princeton, NJ: Princeton = University Press, 1991).

حكم البلاد، وتوج نفسه كشاه لإيران عام ١٩٢٥. وفي مجتمع شديد التدين مثل المجتمع الإيراني، كان رضا شاه علمانياً قُحاً، معجباً بجهود التحديث التي قادها مصطفى كمال أتاتورك في تركيا. وقد تميزت الفترة التي قضاها في السلطة بالإصلاحات غير المدروسة وغير الفعالة، والتي أدت إلى المزيد من الظلم في توزيع الثروة، وإلى تركز قدر أكبر من الثروة في أيدٍ أقل عدداً من أي وقت مضى، كما ظهر فيها الاعتماد المكثف على القوات المسلحة، والقمع العنيف للمعارضة، إلى الحد الذي شبهه مسؤول أمريكي عام ١٩٣٤ خلال زيارته لإيران بالقمع السوفياتي في روسيا[٢]. كما عرّض مَيْل رضا شاه إلى ألمانيا النازية إيران لغزو بريطاني سوفياتي مشترك في آب/أغسطس ١٩٤١، حينها قام جنوده بتسليم أنفسهم وأسلحتهم من دون مقاومة تُذكر، وهو ما أثار حفيظة غالبية السُّكان الذين كانوا لا يزالون يعانون اقتصادياً بشكل كبير بحجة تعزيز قوة الجيش؛ وبعد شهر من ذلك، طلب البريطانيون من رضا شاه التنازل عن العرش لابنه محمد رضا بهلوي، ثم أرسلوه إلى منفاه في جنوب أفريقيا، حيث توفي بعد ثلاث سنوات[٣].

ومن أجل كسب ولائهم وتعزيزه، قام العاهل الجديد، والذي لم يكن قد بلغ الثانية والعشرين بعد، بإعادة تأهيل الجيش واحتوائه عبر حضور احتفالاته، والإبقاء على سلسلة القيادة القديمة، واسترضاء الضباط بالترقيات السريعة والعلاوات. نتيجة لذلك، عندما حاولت الحكومة السيطرة على القوات المسلحة عام ١٩٤٢، كان الضباط على أتم استعداد للوقوف بجوار الشاه الشاب. وكان واضحاً أن الهدف الأهم لمحمد رضا بهلوي في العقد الأول من حكمه هو تعزيز تحالف إيران والغرب، لا سيما الولايات المتحدة. خلال تلك الفترة كان الشاه لا يزال يفتقر للجاذبية السياسية، وكانت الشخصيات والرموز السياسية الأكبر سناً والأكثر خبرة أقدر على التأثير في قراراته أو حتى منع تنفيذ القرارات التي يعارضونها.

ثم جاء الانقلاب الذي دبره البريطانيون والأمريكيون عام ١٩٥٣ ضد

---

(٢) ورد في:

Steven R. Ward, *Immortal: A Military History of Iran and Its Armed Forces* (Washington, DC: Georgetown University Press, 2009), p. 150.

(٣) Ryszard Kapuściński, *Shah of Shahs*, Penguin Modern Classics (New York: Vintage, 1992), p. 25.

رئيس الوزراء التقدمي القومي والمنتخب ديمقراطياً الدكتور محمد مصدق. وكان مهندس عملية الانقلاب، التي حملت اسم «أجاكس» في أرشيف وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA، هو كيرميت روزفيلت، حفيد الرئيس السادس والعشرين للولايات المتحدة تيدي روزفيلت. الانقلاب كان عظيم الخطر بالنسبة إلى كل من واشنطن وطهران، وحتى في علاقة الشاه بمواطنيه[٤]. فقد طالب مصدق ـ الزعيم التحديثي غير المصطنع والديمقراطي الحقيقي ـ بحقه في تعيين وزير الحرب في حكومته ورئيس أركان الجيش، وهي الصلاحيات التي كان يحتفظ بها الشاه لنفسه. الأهم من ذلك، هو قراره بتأميم صناعة النفط الإيرانية التي كانت مملوكة للبريطانيين، في خطوة أثارت غضب لندن. على الرغم من قضائه معظم فترة الصراع في منفاه الاختياري بين بغداد وروما، قام الشاه بتشجيع فكرة الإطاحة بمصدق. وعندما عاد إلى طهران، أمر الشاه بوضع رئيس وزرائه المخلوع قيد الإقامة الجبرية ما تبقى من حياته، ومنع الإيرانيين من التلفظ باسمه علناً. وبدأت المعارضة منذ هذه اللحظة ـ ومن المهم هنا التأكيد على أن هذه اللحظة سبقت الإطاحة بالشاه بربع قرن ـ في رؤية الشاه والتعامل معه كخادم للمصالح الأمريكية في إيران، وأخذت شرعيته المرتعدة بالفعل في التضاؤل مع الوقت. كان هذا الموقف من الشاه مفهوماً بشكل كامل، فبعد عودته إلى طهران، تطوع الشاه بالتصريح لمسؤول الاستخبارات الأمريكية في البلاد بأنه مدين بعرشه لواشنطن[٥].

احتاج الشاه بعد انقلاب ١٩٥٣ لنحو عقد من الزمان كي يرسخ سيطرته على الحياة السياسية في إيران، وقد نجح في ذلك بالفعل وأصبح اللاعب المهيمن في السياسة الإيرانية لخمسة عشر عاماً تلت ذلك، وهي الأخيرة

---

(٤) انظر:

Christopher de Bellaigue, ***Patriot of Persia: Muhammad Mossadegh and a Tragic Anglo-American Coup*** (New York: Harper Perennial, 2013), and Kermit Roosevelt, ***Countercoup: The Struggle for the Control of Iran*** (New York: McGraw-Hill, 1971).

للاطلاع على تناول أكاديمي حديث للقضية، بتفسيرات مختلفة، انظر:

Ray Takeyh, "What Really Happened in Iran," ***Foreign Affairs***, vol. 93, no. 4 (July-August 2014), pp. 2-13, and Christopher de Bellaigue and Ray Takeyh, "Coupdunnit," ***Foreign Affairs***, vol. 93, no. 5 (September-October 2014), pp. 163-167.

(٥) Rouhollah K. Ramazani, "Who Lost America? The Case of Iran," ***Middle East Journal***, vol. 36, no. 1 (Winter 1982), p. 10.

التي قضاها في الحكم، إلى حد أنه قام بتأسيس نظام سلطاني الجوهر، (Sultanistic Regime) تتركز فيه السلطة المطلقة في يد الملك، الذي يتمتع بقاعدة اجتماعية هامشية تدعم حكمه، وتتسع فيه الهوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين طبقته الحاكمة التي تتضاءل شيئاً فشيئاً والطبقة الوسطى، ناهيك عن اتساع طبقة البروليتاريا في الريف والحضر بشكل كبير(٦). كما قام الشاه بتأسيس جهاز أمن محلي واسع الصلاحيات، أُطلق عليه اسم «منظمة أمن الدولة والاستخبارات (سافاك)»، والذي قمع أي معارضة لم يستطع النظام احتواءها، سواء كانت ماركسية، أو قومية، أو دينية. كما قام السافاك بترهيب معظم السُّكان بشكل فعال نتيجة انخراطه المستمر في التعذيب الجسدي والنفسي للمواطنين، إضافة إلى قيامه بمجموعة واسعة من انتهاكات حقوق الإنسان. وإذا لم تفلح تلك الوسائل في الفتّ في عضد المعارضين، كان السافاك يقوم باغتيال «غير المرغوب فيهم»، بما في ذلك مصطفى، الابن الأكبر لآية الله خميني، والذي كان واحداً من ضمن أكثر من عشرة آلاف شخص قتلهم نظام الشاه خلال ثلاثين عاماً من حكمه، وفقاً للتقديرات الغربية(٧). إضافة إلى ذلك، أوردت الرابطة الدولية لحقوق الإنسان، والتابعة للأمم المتحدة، أنه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ كان هناك الآلاف من السجناء السياسيين المحتجزين في إيران، والذين تمت محاكمتهم أمام محاكم عسكرية استثنائية(٨).

وبحلول نهاية السبعينيات، كانت المؤسسة الدينية هي الكيان الوحيد المستقل في إيران، مع استثناء جزئي للبازاريين (طبقة التجار)، الذين استطاعوا الفكاك من سيطرة الحكومة بشكل نسبي(٩)، ويُعزى ذلك جزئياً إلى طبيعة المؤسسة الشيعية الإسلامية، وكنتيجة غير مقصودة لسياسات النظام

(٦) Russell E. Lucas, "Monarchical Authoritarianism: Survival and Political Liberalization in a Middle Eastern Regime Type," *International Journal of Middle East Studies*, vol. 36, no. 1 (February 2004), p. 110.

(٧) Barry Rubin, *Paved with Good Intentions: The American Experience in Iran* (Oxford: Oxford University Press, 1980), pp. 177-178.

(٨) Ramazani, "Who Lost America? The Case of Iran," p. 18.

(٩) Mehran Kamrava, *Revolution in Iran: The Roots of Turmoil* (London: Routledge, 1990), pp. 121-125.

المعادية للدين. كان الشاه قد أغلق العديد من دور النشر الدينية، كما قام بحل المنظمات الطلابية الإسلامية في الجامعات، وحاول النظام كذلك التسلل للمساجد عن طريق عملاء السافاك، وقام باعتقال وتعذيب بعض رجال الدين المؤثرين، والذين تحولوا بعد ذلك ليصبحوا قيادات الثورة المقبلة(١٠). في الواقع، لقد ساعدت هجمة النظام ضد الدين والتشيع في إنتاج نوع من الحالة الإحيائية الدينية بين الطبقات الوسطى والدنيا وقامت بدفع الكثيرين للعودة إلى نمط التدين التقليدي.

بعد عام ١٩٧٣، ومع الزيادة الكبيرة في أسعار النفط، الذي يشكل عصب الصادرات الإيرانية، تدفقت الأموال على الخزينة الإيرانية، ومعها شرع الشاه في حملة تحديثية شديدة السرعة شملت تحديث الصناعة، وبالطبع تقوية الجيش. كان الهدف الصريح للشاه هو الوصول خلال عشر سنوات إلى مستوى معيشي للمواطن الإيراني يماثل ذلك الذي يتمتع به الألمان والفرنسيون والإنكليز(١١). وعلى الرغم من أن الاقتصاد نما بسرعة بالفعل، إلا أن الاعتبارات السياسية المضللة، والإصلاحات الاقتصادية زادت من ابتعاد المؤيدين التقليديين للنظام الملكي عن الشاه، خاصة مُلّاك الأراضي ورجال الدين في الريف. وأدى القمع العنيف لانتفاضة عام ١٩٦٣ ـ والذي تسبب برنامج الشاه للإصلاح الزراعي في اندلاعها ـ إلى الرفع من وتيرة الابتعاد عن النظام، بل وإلى دفع المزيد من الشرائح الاجتماعية إلى أحضان المعارضة. وعلى الرغم من ذلك، فقد استمر الاقتصاد في النمو طوال عهد محمد رضا بهلوي(١٢). لقد كان الشاه مقتنعاً بأنه قد حفر اسمه في تاريخ

(١٠) Sandra Mackey, *The Iranians: Persia, Islam, and the Soul of a Nation* (New York: Dutton, 1996), pp. 263-267.

(١١) من حوار للشاه من مجلة دير شبيغل الأسبوعية التي كانت تصدر من ألمانيا الغربية، كما اقتُبس في:

Kapuściński, *Shah of Shahs*, p. 52.

وللاطلاع على قراءة ممتازة لإصلاحات الشاه وحملته التحديثية انظر:

McDaniel, *Autocracy, Modernization, and Revolution in Russia and Iran*, pp. 78-87.

ولمعرفة المزيد عن استغلاله لأزمة حظر النفط عام ١٩٧٣، اقرأ:

Andrew Scott Cooper, *The Oil Kings: How the U.S., Iran, and Saudi Arabia Changed the Balance of Power in the Middle East* (New York: Simon and Schuster, 2011), esp. pp. 139-142 and 144-147.

(١٢) E. A. Bayne, *Persian Kingship in Transition* (New York: American Universities Field Staff, 1968), p. 435.

البلاد بحروف من ذهب، وكان مولعاً بالقول إنه «فعل لإيران أكثر مما فعله أي شاه على مدار ألفي سنة»[١٣]. لكن أبناء بلاده كان لهم رأي آخر في الإنجازات التي كان يتفاخر بها.

كانت الغالبية العظمى من سكان إيران ـ والذين وصل عددهم إلى نحو ٣٥ مليون نسمة في أواخر السبعينيات ـ تشعر بالاشمئزاز من تفشي الفساد وإهدار مقدرات البلاد. وكانت المناصب العامة، مثل مناصب المحافظين، تباع لمن يدفع أكثر[١٤]. إضافة إلى ذلك، أدى بيع النظام النفط لإسرائيل إلى غضب شرائح واسعة من المجتمع الإيراني، وزاد من غضبهم نفي القادة الدينيين، والاعتماد المتزايد على المستشارين الأجانب، ونمط الحياة المرفه والمتعالي وغير المحتشم، والذي لا يتناسب مع المجتمع الإيراني، من قبل العديد من الأجانب والأثرياء الجدد الذين لم يلتفتوا لمشاعر غالبية السُّكان من الفقراء والمتدينين. ومع بداية عام ١٩٧٨ المشؤوم، كانت دائرة المؤيدين للنظام قد ضاقت لتضم فقط الضباط ورجال الدولة رفيعي المستوى ونخبة الاقتصاد والأعمال؛ بعبارة أخرى، لم يعد يؤيد النظام سوى القطاعات المجتمعية التي تستفيد بشكل مباشر من سخاء الشاه.

في هذه الأثناء، تقارب نظام الشاه أكثر فأكثر مع واشنطن، ما زاد من العداء للولايات المتحدة بين أغلبية الإيرانيين بالتزامن مع زيادة أعداد الأمريكيين في البلاد، والذين وصلوا بنهاية السبعينيات إلى عشرات الآلاف. يمكن فهم ذلك بالعودة لأكثر من عقد قبل ذلك التاريخ، ففي ٢٥ تموز/ يوليو من عام ١٩٦٩ قام الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون بعرض ما عُرف باسم عقيدة نيكسون/ كيسنجر، والتي كان أحد مبادئها الرئيسة الحد من التزامات الولايات المتحدة في الخارج، مع التمسك بالمعاهدات الموقعة مسبقاً. ونتيجة لذلك، سعت الإدارة الأمريكية لبناء هيكل أمني جديد في منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي، يعتمد بالأساس على ركيزتين هما إيران والمملكة العربية السعودية.

---

(١٣) James Buchan, *Days of God: The Revolution in Iran and Its Consequences* (London: John Murray, 2012), p. 246.

(١٤) Jack A. Goldstone, *Revolutions: Theoretical, Comparative, and Historical Studies* (New York: Harcourt Brace, 1986), p. 123.

الولايات المتحدة، التي كانت بحاجة إلى حلفاء أقوياء في الشرق الأوسط، وإلى أسواق متعطشة للسلاح الأمريكي المتطور، تجاهلت الطابع القمعي لهذه الأنظمة، ولذلك فقد كان تباهي الشاه مفهوماً تماماً ومبرراً حين قال عام ١٩٧٣ إنه «باستثناء القنبلة النووية، يمكننا الحصول على أي شيء تمتلكه أمريكا»[١٥]. وقد اعتبر الكثير من الخبراء إيران بهلوي دولة تابعة عسكرياً للولايات المتحدة[١٦].

كانت أسباب الثورة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية؛ ففي إيران الشاه، عم الصمت الساحة السياسية إلا من الصوت المؤيد للنظام، ولم تجد المعارضة وأنشطتها من السلطات إلا القمع الذي لا يرحم. أما حملة التحديث والتغريب فلم تعنِ بالنسبة إلى الكثير من المواطنين الإيرانيين إلا محاولة تدمير القيم المجتمعية والدينية في إيران، وزيادة الفوارق بين طبقة الأغنياء والغالبية العظمى من الإيرانيين الذين يسحقهم الفقر. لم يبغض الإيرانيون الدولة البوليسية الفاسدة فحسب، لكنهم أيضاً كانوا يكنّون احتقاراً شخصياً للشاه؛ فقد كان الشعب، وعلى نطاق واسع، ينظر لرضا بهلوي باعتباره دمية في يد الغرب، والولايات المتحدة تحديداً، لتحقيق مصالحهم، ويتهمه بأنه يهتم بموقفه في الساحة الدولية أكثر من اهتمامه بحكم شعبه. حتى مؤيدوه، الذين كان يتضاءل عددهم بسرعة، كانوا قد بدؤوا في انتقاد موقفه الرافض دعم الزعماء الدينيين المعتدلين لمواجهة النفوذ المتنامي لآية الله خميني.

الشاه وجيشه عشية الثورة

كانت الحقيقة المهيمنة والوحيدة بشأن القوات المسلحة الملكية الإيرانية هي السيطرة المطلقة والكاملة وبلا منازع لمحمد رضا بهلوي[١٧]؛ فقد اعتبر

(١٥) Robert Litwak, *Détente and the Nixon Doctrine: American Foreign Policy and the Pursuit of Stability* (New York: Cambridge University Press, 1984), p. 141.

(١٦) انظر على سبيل المثال:

James A. Bill and Carl Leiden, *Politics in the Middle East*, 2nd ed. (Boston, MA: Little, Brown and Co., 1984), pp. 253-254.

(١٧) Ward, Immortal: *A Military History of Iran and Its Armed Forces*, p. 237, and Sepehr Zabih, *The Iranian Military in Revolution and War* (London: Routledge, 1985).

الشاه نفسه أولاً وقبل كل شيء رجلاً عسكرياً، إذ كان من خريجي المدارس العسكرية، ورقّاه والده إلى رتبة جنرال في عيد ميلاده العشرين. وبمجرد وصوله إلى السلطة، قال بهلوي إنه ينظر إلى الجيش باعتباره العمود الأساس للنظام، وأكمل في ادعاء واثق: «إذا لم أستطع أن أكون القائد العام للقوات المسلحة، فسأحزم حقائبي وأرحل»(١٨). وبذلك تشابك مصير الملكية الإيرانية مع مصير قواتها المسلحة، فمثلما تحدث ملك فرنسا لويس الرابع عشر قائلاً: «أنا الدولة» (L'état c'est moi)، وصف الشاه نفسه بأنه هو الجيش(١٩).

لم يثق الشاه إلا في عدد قليل للغاية خارج حدود أسرته، لقد كان يبدي ارتياحاً أكثر من المعتاد مع الضباط العسكريين رفيعي المستوى، إلا أنه حتى هؤلاء لم يسلموا من جنون العظمة خاصته، فقد هيمنت فلسفة الشاه «فرق تسد» على الجميع، حتى أقرب أصدقائه من كبار الجنرالات: حسين فاردوست، ومحمد خاتمي، واللذان أجج الشاه من مشاعر المنافسة الشخصية بينهما.

كان الشاه يصطفي كبار ضباطه ليديروا المحافظات، والوزارات الحكومية، والشركات المملوكة للدولة. هذا لم يكن أمراً غريباً على الشرق الأوسط حيث تمتزج مؤسسات الدولة السياسية والعسكرية وتتداخل أدوارها(٢٠). كان حكم الشاه في الأساس يقوم على التوسع المستمر للجيش، وأيضاً لمؤسسات الدولة البيروقراطية، وللخدمات الأمنية التي تقدمها الدولة، والذي بدوره يهدف بشكل جزئي إلى توسيع القاعدة الاجتماعية الهشة من المؤيدين للنظام(٢١). وفي إيران بهلوي، كانت المهن العسكرية واحدة من الوظائف القليلة التي تسمح لمنتسبيها بالترقي الاجتماعي، وكان يُعتقد أن ضباط الجيش هم الأنصار المخلصون للنظام

(١٨) John Stempel, *Inside the Iranian Revolution* (Bloomington, IN: Indiana University Press, 1981), p. 149.

(١٩) Bayne, *Persian Kingship in Transition*, p. 186.

(٢٠) Manfred Halpern, *The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963), p. 251.

(٢١) Roger Owen, *State, Power, and Politics in the Making of the Modern Middle East*, 3rd ed. (New York: Routledge, 2004), p. 81.

ولجهود التحديث؛ ومن ذلك أن الشاه كان قد أمر جميع الضباط بأداء قسم يمين الولاء له شخصياً، وكانت ألسنة أفراد الوحدات العسكرية في طوابير الصباح تلهج بالدعاء للشاه ورفاهته.

وفي عهد الشاه، مر الجيش الإيراني بعدد من التغييرات المتكررة والتعديلات في المناصب العليا، ومع ذلك فقد حاكت هياكل القوات المسلحة بشكل تنظيمي نظيرتها الغربية، خاصة البريطانية والأمريكية، ابتداء من موظفي الخدمات وصولاً إلى أعلى مستويات القيادة(٢٢). الشاه، الذي كان طياراً ماهراً، قام بالتمييز في التعامل بين فروع الجيش لصالح سلاح الجو، فقد تجاهل بشكل شبه تام القوات البحرية كقوة قادرة على القتال، وبالفعل فقد كانت أصغر قوة ضمن الجيش الإيراني. وباستثناء قادة القوات الجوية والبحرية، كانت فعلياً كافة قيادات هيئة الأركان المشتركة، ومديرو الأجهزة الأمنية المختلفة، من ضباط سلاح المشاة في الجيش؛ بعبارة أخرى، كانت بالكاد هيئة أركان «مشتركة» حقاً(٢٣).

على كل حال، لم يكن سراً أن الشاه كان يقود فروع الجيش الثلاثة، يظهر مرتدياً زي فرع الجيش الذي يقوم بزيارته، كما أنه لم يسمح لرؤساء الفروع المختلفة بالتواصل مع بعضهم البعض من دون حضوره الشخصي. وكما هو الحال في العديد من الديكتاتوريات الأخرى، أضاف الشاه للقوات المسلحة النظامية قوة نخبة أصغر أطلق عليها اسم الحرس الإمبراطوري، كانت مهمتها تتمحور حول السلامة الشخصية للشاه وعائلته. كان الحرس الإمبراطوري يتألف من اثني عشر ألف مقاتل، معظمهم من الجنود المحترفين، بيد أنه ظهر في بعض قطاعاته خليط بين الجنود المتطوعين والمجندين الإلزاميين.

صفوف الجيش

بشكل عام، كانت معنويات المجندين الإيرانيين (ونعني بهم جميع المنتسبين إجبارياً إلى القوات البرية في الجيش)، منخفضة لثلاثة أسباب

(٢٢) Ward, *Immortal: A Military History of Iran and Its Armed Forces*, p. 195.

(٢٣) Robert E. Huyser, *Mission to Tehran* (New York: Harper and Row, 1986), p. 27.

رئيسة. **أولاً** لم يكن التجنيد يتم بشكل عادل، بمعنى أن الشباب من الأُسَرِ الفقيرة والريفية كان من المرجح أن يتم استدعاؤهم. وكان من المعتاد أن يتم تعيين مجندين من المحافظات المختلفة، من الذين لم يكملوا تعليمهم الثانوي، ليعملوا كخدم في منازل الضباط كجزء من خدمتهم العسكرية، وكان يُشار إلى هؤلاء الجنود باسم «الجندي صفر» (سرباز صفر)، بسبب مرتبتهم المنخفضة في الجيش. كان هؤلاء الجنود متعاطفين مع فكرة التمرد، ومع انطلاق الثورة شكلوا جزءاً كبيراً من المنشقين عن الجيش[(٢٤)] **ثانياً**، كانت أجور الجنود منخفضة بشكل يدعو للرثاء، فبينما كان الملازمون والجنرالات يحصلون سنوياً على ما يوازي ١٤٠٠٠ دولار، و٧٠٠٠٠ دولار على التوالي، كان يتم إعطاء المجندين نحو ٣٦٥ دولاراً في العام[(٢٥)] **ثالثاً**، وبالنظر إلى خلفيتهم الاجتماعية وتربيتهم الدينية، كان معظم الجنود غير مرتاحين للأجواء داخل الجيش، والتي كانت شديدة العلمانية أو حتى رافضة لسلطة رجال الدين بشكل صريح. وفي وقت مبكر من العام ١٩٧٧، كان قادة الجيش قلقين بشأن تأثير الأفكار الإسلامية في جنودهم، ولذلك فقد قرروا إغلاق المساجد وغرف الصلاة في القواعد العسكرية[(٢٦)]. لكن على الرغم من ذلك، فقد قام الجيش بتشجيع التدين قبيل الثورة في محاولة لمجابهة الدعاية اليسارية المتصاعدة[(٢٧)].

على جانب آخر، شكّل التقنيون والأخصائيون الفنيون طبقة منفصلة داخل القوات المسلحة الإيرانية، فقد كانوا مدربين تدريباً جيداً نسبياً، كما أن أجورهم كانت أفضل، على الرغم من أن مرتبتهم كانت أدنى من الضباط بالتأكيد. وبعد انتهاء تدريبهم، كان الفنيون يوقعون عقوداً تصل إلى أحد عشر عاماً للعمل مع الجيش، وحتى بعد انتهاء تلك العقود كان يتم إجبارهم على البقاء في الجيش بسبب نقص الأيدي العاملة. وغالباً ما كان يأتي الفنيون من الطبقة المتوسطة الدنيا، أو حتى من خلفيات اجتماعية واقتصادية

---

(٢٤) أتوجه بالشكر لمهران كارمافا لإتيانه بهذه الأفكار

(٢٥) Hooshmand Mirfakhraei, "The Imperial Iranian Armed Forces and the Revolution of 1978-1979," (PhD Dissertation, State University of New York at Buffalo, 1984), p. 330.

(٢٦) Kurzman, *The Unthinkable Revolution in Iran*, p. 114.

(٢٧) Gholam R. Afkhami, *The Iranian Revolution: Thanatos on a National Scale* (Washington, DC: Middle East Institute, 1985), p. 121.

أكثر تواضعاً، وربما تشاركوا وجهات النظر الدينية المحافظة مع المجندين.

علاوة على ذلك، لم يتعرض الفنيون لتلقين سياسي مثل الذي تلقاه الضباط. ولكل هذه الأسباب، كان من المستبعد للغاية أن يشارك الفنيون أو المجندون في حماية، ناهيك عن القتال من أجل النظام إذا ووجه بحركة معارضة واسعة النطاق ذات جذور دينية عميقة. إضافة إلى سبب آخر، وإن كان غير مباشر، وهو الاستياء المنتشر بين أفراد جميع الرتب داخل الجيش الإيراني بسبب الوجود العسكري الأمريكي المكثف في إيران.

وكما هو الحال في معظم الجيوش الأخرى، لم يكن صغار الضباط مستعدين للدفاع عن النظام مثلما كان الحال بالنسبة إلى كبارهم؛ لقد قضوا وقتاً أقل في الخدمة، لم يتم تلقينهم سياسياً بالقدر نفسه، كما أنهم كانوا يتلقون علاوات ومزايا أقل، فضلاً عن أنهم كانوا أقرب لمواقف عامة الشعب من مواقف القيادة العسكرية. لقد كان الضباط الصغار هم الأكثر تأثراً بعيوب نظام الشاه، فالفساد الضارب في المجتمع طولاً وعرضاً، وجهود التحديث التي تجاهلت المناطق الريفية، والفوارق الشاسعة في مستويات المعيشة والدخول، والتعامل غير اللائق مع القيادات الدينية، والحضور المكثف للموظفين الأمريكيين والثقافة والأفكار التي يحملونها معهم، كلها مثالب تأثر بها الضباط الصغار أكثر من غيرهم، ما أضعف ولاءهم للنظام. إضافة إلى ذلك، كان التدريب الذي حصل عليه صغار الضباط ومتوسطو الرتب صورياً، كما كانت المكافآت والعلاوات التي يحصلون عليها محدودة نسبياً. وفي الوقت نفسه، لم يستفد صغار الضباط، ولا الفنيون من الفساد المستشري؛ فلم يستمتعوا بالهدايا ولا الرشاوى ولا الرحلات الفارهة للخارج، وهو ما تمتع به القادة العسكريون. ولهذا ساهمت جميع تلك العوامل في الانفصال بينهم وبين المستويات العليا من أفراد الجيش(٢٨).

كذلك لم تنجح القيادة العسكرية في بناء أواصر الصداقة مع الفنيين وصغار الضباط الذين كان بإمكانهم أن ينقذوا النظام عند الحاجة، لأنهم

(٢٨) من حوار مع منفيين إيرانيين (باريس، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١).

على الأرجح لم يكونوا مدركين للأهمية الحاسمة لبناء مثل تلك العلاقات. وعندما بدأ آية الله وحلفاؤه في اختبار العلاقة بين ضباط الصف وصغار الضباط بالنظام، لم يجدوا إلا آذاناً مصغية لرسائل الإمام. وغني عن القول أن انقطاع الصلة بين الضباط ونظام الشاه كان له أكبر الأثر في استجابتهم للثورة. ما يمكن قوله هنا هو أنه في الوقت الذي بدا فيه كبار ومتوسطو الرتبة من الضباط مستعدين لإظهار أكبر قدر من الولاء للشاه، كانت هناك انقسامات عميقة داخل سلك الضباط من ناحية، وبين الضباط والمجندين من ناحية أخرى. فلا يمكن توقع أن يقوم المجندون والفنيون وصغار الضباط، والذين بطبيعة الحال سيتم تكليفهم بمواجهة المتظاهرين في الشوارع، بحماية النظام من أولئك الذين يمتلكون الكثير من القواسم المشتركة معهم.

الشاه وجنرالاته

مثل معظم الديكتاتوريين كان الشاه قلقاً حول صدق ولاء جنرالاته وضباطه وجنوده، ولذلك فقد فعل ما بوسعه ليضمن ولاء جيشه. كان الشاه مشاركاً بشكل مباشر في العمليات اليومية للقوات المسلحة، فقد أشرف على برامج التدريب، وقام بالإشراف على اختبارات المتقدمين للجيش، خاصة هؤلاء الذين يودون الانضمام لسلاح الجو، سلاحه المفضل. كان الشاه يعتمد بنفسه أيضاً كل الترقيات في الجيش فوق رتبة العقيد، ومع جيش قوامه أكثر من ٤٠٠ ألف، فإن هذا يُترجم إلى آلاف الحالات سنوياً.

في الجيش الإيراني لم تكن الكفاءة هي أهم معايير الترقي، بل الولاء للنظام، ولذلك أنشأ محمد رضا بهلوي عدة وكالات استخبارات للرقابة على العسكريين والتخلص ممن تُحتمل خيانته منهم. شملت سيطرة الدولة على الجيش ثلاث طبقات من الاستخبارات، تتقاطع مهامها بشكل يهدف لتعزيز المنافسة بينها: السافاك، الاستخبارات الإمبراطورية، وما عُرف باسم المكتب J-2، والذي كان يحمل مهام الاستخبارات العسكرية داخل الجيش[٢٩].

(٢٩) Nader Entessar, "The Military and Politics in the Islamic Republic of Iran," in: Hooshang Amirahmadi and Manoucher Parvin, eds., *Post-Revolutionary Iran* (Boulder, CO: Westview Press, 1988), p. 58, and Robert Graham, *Iran: The Illusion of Power* (New York: St. Martin's Press, 1979), p. 143.

كان الشاه قد صمم الهيكل القيادي في الجيش ليمنع القادة العسكريين من بناء شبكاتهم الخاصة، ولذلك فقد أنشأ نظاماً على شاكلة «فرّق تسد»، لا يثق فيه أي قائد عسكري بزميله، تماماً كما لا يثق الشاه بأي منهم، ويسود فيه الحقد والمنافسة بين الجنرالات بما لا يسمح لأي منهم بتحدي سلطته. حتى قرارات التعيين والفصل، وعلى أعلى المستويات، كانت نادراً ما يتم تبريرها أو حتى تسجيلها رسمياً، فلم تكن هناك أسس منطقية يمكن على أساسها تفسير قراراته الشخصية. وكانت أهم قاعدة لدى الضباط هي ألا يقوموا بخلق انطباع بكونهم سعداء أو مرتاحين في مواقعهم، وألا يعتقدوا أبداً أن بالإمكان الاستغناء عنهم، وألا يتصرفوا أبداً بشكل مستقل أو بروح المبادرة، وألا يشككوا في قرارات الشاه تحت أي ظرف من الظروف، وبغض النظر عن مدى عقلانية أي من تلك القرارات.

لاحقاً، قلصت عدم ثقة الشاه في الجنرالات من قدرتهم على الاستجابة للثورة، فقد كان قادة الفروع يقومون بإرسال تقاريرهم مباشرة للشاه، الذي لم يسمح لهم بالتواصل مع بعضهم البعض إلا من خلال موظفي الشاه، أو من خلال مكتب رئيس الوزراء[٣٠]. كذلك كانت ضوابط التواصل الأفقي بين كبار الضباط شديدة الصعوبة، لم يكن جائزاً لأي جنرال زيارة طهران أو التشاور مع الجنرالات الآخرين من دون إذن صريح من الشاه، والذي كان يُمنح لكل حالة على حدة[٣١]. وبناء على ذلك، لم يتمتع كبار الضباط إلا باستقلالية محدودة للغاية لاتخاذ القرار، وكان القرار الأخير دوماً بيد الشاه، وإذا ما كان الشاه غير متاح، فإن إحراز أي تقدم بشأن أي قضية يظل عالقاً لأن قادة جيشه لم يكن مسموحاً لهم بالتصرف. ولذلك فلم يكن من المثير للدهشة أن آليات الرقابة والتقرير داخل النظام كانت مشلولة تماماً بسبب غياب الثقة بين اللاعبين الرئيسيين؛ فقد أخفى قادة الجيش الأخطاء، وكانت التقارير السلبية تُدفن في الطريق قبل أن تصل إلى الشاه، كذلك لم يكن أحد مستعداً لتحمل مسؤولية الفشل. وفي الوقت نفسه، لم يستفد الشاه من

(٣٠) Entessar, Ibid., pp. 57-58, and Michael Eisenstadt, "Iran's Islamic Revolution: Lessons for the Arab Spring of 2011," *Strategic Forum*, no. 267 (April 2011), p. 2.

(٣١) Mirfakhraei, "The Imperial Iranian Armed Forces and the Revolution of 1978-1979," p. 237.

مستشاريه الجيدين، لأن الجميع كان يعلم أن من يشكك في حكمة الشاه لن يجني من وراء ذلك إلا الضرر[٣٢]. هذا النظام شديد المركزية كان يحوي عيوباً جادة وخطيرة، والتي لم تلبث طويلاً حتى ظهرت للعلن في الأزمة التي واجهت القوات المسلحة الإيرانية في شتاء ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩، والتي تركت مؤسسة الجيش مشلولة تماماً بعد رحيل الشاه عن إيران.

بناء الجيش الإيراني

كان الشاه يرى التهديد محيطاً به في كل مكان، واعتقد أن الإنفاق الباذخ على القوات المسلحة من شأنه أن يحقق هدفين اثنين: أن يخلق قوة عسكرية متطورة تقنياً، وزيادة ولاء ضباطه[٣٣]. لكن الشاه امتلك خطة بدت متكلفة وغير واقعية، إذ أراد أن يحقق لإيران أن تكون القوة الإقليمية الأعلى صوتاً في الشرق الأوسط، وأن يجعل جيشه على قدم المساواة مع الجيش الفرنسي بحلول عام ١٩٩٣[٣٤]. قدم الشاه تصوراً لعملية بناء جيشه وقام بالإشراف الكامل عليها، إذ قرر أن يتعامل شخصياً مع موردي الأسلحة لانعدام ثقته في جنرالاته. وبدافع إيمانه بأن الجيش الإيراني بحاجة إلى أكثر الأسلحة تطوراً، رتب الشاه عمليات شراء ١٥٠ طائرة من طراز إف ١٤ تستطيع الطيران على ارتفاعات عالية أثناء حملها صواريخ فينيكس، فضلاً عن ٣٠٠ طائرة أف ١٦ لتكون بمثابة قوات الحماية لطائرات الأف ١٤[٣٥]. في الواقع، كانت إيران هي الدولة الوحيدة خلاف الولايات المتحدة التي تمتلك طائرات الأف ١٤ الأفضل في ذلك الوقت، عام ١٩٧٨.

هناك ثلاثة ظروف ساعدت الشاه في تحقيق رؤيته: **أولاً**، تحكم إيران المتنامي بإنتاج النفط وتسعيره؛ **ثانياً**، اكتمال الانسحاب البريطاني من الخليج العربي عام ١٩٧١، بالتوازي مع تشجيع الولايات المتحدة حلفاءها الإقليميين لتحمل مسؤولية الدفاع عن أنفسهم؛ **وأخيراً**، حرب تشرين الأول/

---

(٣٢) تعتمد هذه الفقرة على المرجع السابق ص٢٧٦ ـ ٢٧٧.

(٣٣) Ahmed Hashim, "The Iranian Armed Forces in Politics, Revolution, and War: Part Two," *Middle East Policy*, vol. 19, no. 3 (Fall 2012), p. 67.

(٣٤) Mackey, *The Iranians: Persia, Islam, and the Soul of a Nation*, p. 244.

(٣٥) William H. Sullivan, *Mission to Iran* (New York: W. W. Norton, 1981), p. 79.

أكتوبر ١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل، والتي نجح الشاه في أعقابها في العمل مع الدول العربية المنتجة للنفط لتقليص الإنتاج ورفع أسعار النفط لأربعة أضعاف تقريباً[٣٦]. وخلال عقد السبعينيات شكلت مشتريات إيران من الأسلحة الأجنبية «أسرع تراكم للقوة العسكرية في غير وقت الحرب لأي دولة في تاريخ العالم»[٣٧].

وعلى الرغم من ادعاء ويليام سوليفان، سفير الولايات المتحدة السابق لدى إيران، بأن برنامج شراء الأسلحة الإيراني لم يكن ذا تأثير كبير في حدوث الثورة، إلا أن المتابع الدقيق بإمكانه ملاحظة أن الارتفاع السريع في ميزانية الدفاع من ٢٩٣ مليون دولار عام ١٩٦٣ لتصل إلى ٧,٣ مليار دولار عام ١٩٧٧ قد تسببت في إغضاب الكثير من الإيرانيين لعدة أسباب[٣٨]: **أولاً**، وعلى الرغم من أن خزينة الدولة كانت عامرة بالمال، عاش ملايين الإيرانيين في فقر مدقع. **ثانياً**، لم يكن لإيران عدو واضح، وبالتأكيد لم يكن لها أي عدو يمتلك ترسانة عسكرية تضاهي ما تشتريه طهران. **ثالثاً**، رفعت عملية بناء الجيش من أعداد الأجانب، لا سيما الأمريكيين، على الأرض الإيرانية. **وأخيراً**، ساهمت عملية شراء الأسلحة واسعة النطاق في تفاقم الفساد المستشري أصلاً داخل القيادة العسكرية، وهو ما ساهم قطعاً في المزيد من الغضب الشعبي تجاه الجيش. لاحقاً، عندما سأل جنرال سابق في الشرطة رئيس السافاك عن السبب وراء مفاجأة الاستخبارات الإيرانية بالثورة، أجاب «سيادة الجنرال، لقد كنا نتاجر في العقارات»[٣٩]!

وبحلول أواخر السبعينيات، كانت القوات المسلحة الإيرانية هي الأكبر في المنطقة بجيش تعداده ٤٤٠ ألف مقاتل. على الورق، مثّلت القوات المسلحة قوة هائلة، لكن الواقع كان أقل جاذبية بكثير؛ فقد كانت وحدات الجيش الأساسية تفتقر لأدنى قدر من الخبرة والتعليم، اللهم إلا في المهام العسكرية الأولية. ربما كانت القوات الجوية والبحرية أكثر خبرة وأعلى

---

(٣٦) Ward, *Immortal: A Military History of Iran and Its Armed Forces*, p. 193.

(٣٧) Michael T. Klare, *American Arms Supermarket* (Austin, TX: University of Texas Press, 1984), p. 108.

(٣٨) Sullivan, Mission to Iran, p. 80, and Ervand Abrahamian, *Iran between Two Revolutions* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1982), p. 435.

(٣٩) Kurzman, *The Unthinkable Revolution in Iran*, p. 90.

تدريباً، ويرجع ذلك جزئياً لعملها بشكل أكثر قرباً من الخبراء الأمريكيين. وبسبب الرقابة الخانقة، لم يكن لدى الضباط فرصة لتطوير فكرهم المستقل، أو ملكات التفكير النقدي، أو حتى حس المبادرة. كان جنرالات سلاح الجو خائفين للغاية من فكرة فقدان الطائرات الجديدة التي يحبها الشاه، لذلك لم يسمحوا لطياريهم إلا بالطيران فقط في الطقس المعتدل وخلال ساعات النهار(٤٠). علاوة على ذلك، لم يتم تدريب العسكريين بالشكل اللازم للحفاظ على منظومات الأسلحة الحديثة والمعقدة، أما البنية التحتية اللازمة (مثل المستودعات والورش وغيرها) فلم يتم بناؤها أبداً.

في الواقع، كان يتم شحن قطع الغيار الأكثر تعقيداً في الطائرة للولايات المتحدة للإصلاح أو للفحص الدوري. وفي ذلك الوقت خلص تقرير لمجلس الشيوخ الأمريكي أن القوات المسلحة الإيرانية لن تكون قادرة على الاستفادة من الأسلحة المتطورة التي بحوزتها، واتفق السفير سوليفان والجنرال روبرت هويزر، مبعوث الرئيس كارتر إلى المنطقة ـ واتفاقهما أمر نادر الحدوث! ـ على أن معظم الجنرالات الإيرانيين يفتقرون للمؤهلات اللازمة لوظائفهم(٤١).

ولم يكن الأمر غائباً تماماً عن الشاه، فقد أدرك الرجل وجنرالاته ضرورة إقحام الجيش في مناورات عسكرية وإشراك التشكيلات المختلفة في الجيش في تدريبات تكتيكية متنوعة. ومع ذلك، كانت تؤدي مثل تلك الأنشطة إلى التقليص من سيطرة الشاه على القادة وتقويض الثقة في قدرة الجيش وكفاءته؛ ولتجاوز ذلك، كانت التدريبات عادة ما تفتقر لأي صعوبة أو تحدٍّ يضع قدرات الضباط تحت الاختبار أو يتطلب منهم تحسينها(٤٢). في عام ١٩٧٣، أرسل الشاه قوة تدخل سريع تتكون من ١٢٠٠ جندي إلى عُمان لمؤازرة قوات السلطان قابوس المدعوم من الغرب ضد المتمردين اليساريين المدعومين من السوفيات. لاحقاً نمت القوة الإيرانية لأربعة آلاف مقاتل. وعلى الرغم من أنهم قد قاتلوا بكفاءة، إلا أنهم لم يكونوا متميزين

---

(٤٠) Ward, *Immortal: A Military History of Iran and Its Armed Forces*, p. 208.

(٤١) Entessar, "The Military and Politics in the Islamic Republic of Iran," p. 59, and Huyser, *Mission to Tehran*, p. 178.

(٤٢) من لقاءات مع ضباط إيرانيين سابقين (نيويورك، آذار/ مارس ٢٠٠٩).

على الإطلاق، كما تشكل انطباع لدى الضباط البريطانيين والعمانيين بانعدام كفاءة القادة الإيرانيين في وضع الأفكار والخطط[٤٣]. ما كان واضحاً هو عدم قدرة الجنود الإيرانيين على الاستفادة من عُدَّتهم المتطورة، والتي كانت أكثر تقدماً بكثير من ترسانة خصومهم.

الثورة: كيف قامت؟

هناك عدة نقاط مفصلية تسم مسار الثورة الإيرانية وتقسمها إلى مراحل لكل منها خصائص متميزة؛ فقد بدأت الأزمة التي أدت إلى اندلاع الثورة في أواخر عام ١٩٧٧، عندما قرر رضا بهلوي أن يخفف من قيود الشرطة والقضاء، وهو القرار الذي أدى إلى إحياء المعارضة وتشجيع قواها.

وقد قال بعض المراقبين لاحقاً، مثل السفير البريطاني الأسبق أنطوني بارسونز: إنه لو «لم يشرع الشاه في الإصلاح السياسي حينها، فربما كان لا يزال على عرشه، أو ربما ابنه على الأرجح»[٤٤]. وهذه النقطة تحديداً تضفي مصداقية على ملاحظة أليكسيس دو توكفيل، بأن «اللحظة الأسوأ بالنسبة إلى الحكومات الفاسدة هي تلك التي تشهد أولى خطواتها تجاه الإصلاح»[٤٥].

وفي أوقات متعددة من النصف الأول من عام ١٩٧٨ عبر الشاه عن ثقته المطلقة في ثبات نظامه واستقرار حكمه، مؤكداً جهله بوجود أي معارضة لحكمه[٤٦]. وبمجرد أن بدأ الشاه في إدراك جدية معارضته، طفق الرجل يرسل بإشارات مرتبكة أكدت الارتباك العام في كل مستويات صنع القرار. في أثناء ذلك، قلصت الإجراءات المتناقضة التي اتخذها الشاه، والتي

(٤٣) من حوار مع عسكري عماني (مسقط، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢). انظر أيضاً:

Calvin H. Allen and W. Lynn Rigsbee, *Oman under Qaboos: From Coup to Constitution, 1970-1996* (London: Routledge, 2000), pp. 72-73, and J. E. Peterson, Oman's Insurgencies: *The Sultanate's Struggle for Supremacy* (Beirut: Saqi, 2007), pp. 329-331.

(٤٤) Anthony Parsons, *The Pride and the Fall: Iran 1974-1979* (London: Jonathan Cape, 1984), p. 144.

(٤٥) Alexis de Tocqueville, *The Old Regime and the Revolution*, translated by John Bonner (New York: Harper and Brothers, 1856), p. 214.

(٤٦) Mirfakhraei, "The Imperial Iranian Armed Forces and the Revolution of 1978-1979," pp. 289-290.

تأرجحت بين قمع المعارضة ومحاولة احتوائها من فرص المصالحة مع المعارضة المعتدلة، ولم تلبث أن خفضت تدريجياً من احتمالات بقاء النظام واستمراره. بعبارة أخرى، لم يأتِ تعامل الحكومة مع الأزمة في كل مراحلها إلا بنتائج عكسية؛ فقد خدمت سياساتها في دفع المعارضة، التي تتكون أساساً من الأفراد المعتدلين دينياً والديمقراطيين من الناحية السياسية، تجاه معسكر رجال الدين الإسلاميين الأكثر تطرفاً وغير المستعدين لتقديم أي تنازلات.

يمكن تأريخ بداية المرحلة الأولى من الثورة بمقال هيئة التحرير في صحيفة **اطلاعات** الصادرة في طهران في السابع من كانون الثاني/يناير ١٩٧٨، والذي كان بعنوان «**إيران والرجعيون السود والحُمر**»[٤٧]. لقد أثار المقال الذي نال من الزعيم المنفي آية الله الخميني - واتهمه بأنه عميل لبريطانيا - غَضَبَ طلبة المدارس الدينية ورجال الدين. وبعد يومين من صدور المقال، اشتبكت قوات الأمن مع المتظاهرين الذين خرجوا للتنديد بالمقالة في مدينة قم (المقدسة). أسفرت الاشتباكات عن مقتل ستة أشخاص، وهو ما أدى من ثَمَّ إلى إثارة احتجاجات أخرى في عدة مدن كبرى؛ فقد ثار طلاب الشريعة وانتظموا في سلسلة من أعمال الشغب قُتل فيها سبعون منهم. ويمكن القول إن هذه الأحداث أطلقت سلسلة من المظاهرات التي استمرت مع اختلاف وتيرتها خلال كل فترة الثورة؛ فقد قمعت قوات الأمن المتظاهرين الذين هتفوا «الموت للشاه» في مدينة تبريز في شباط/فبراير، ومرة أخرى في آذار/مارس، ما تسبب في وقوع مئات الضحايا.

ولتهدئة المعارضة واسترضائها، قام الشاه - الذي أغضبه العنف في قم وبقية المدن التي شهدت تظاهرات عنيفة - بإقالة الجنرال نعمت الله نصيري، رئيس جهاز السافاك، واستبدله بجنرال أكثر اعتدالاً. كما عزل الشاه العشرات من ضباط السافاك، وهو الإجراء الذي ساهم في تحطيم معنويات أفراد الأجهزة الأمنية. وتضمنت الإجراءات الحكومية أيضاً إغلاق جميع كازينوهات القمار والملاهي الليلية، وإسقاط وزير الدولة لشؤون المرأة من

---

(٤٧) انظر:

Ervand Abrahamian, *A History of Modern Iran* (New York: Cambridge University Press, 2008), p. 158.

الحكومة، ورفع رئيس منظمة الأوقاف الدينية لمستوى وزير(٤٨). لم تؤدِّ تلك الخطوات كلها للفوز بتأييد الإسلاميين، كما أغضبت المعارضة غير الدينية.

وفي ١٩ آب/أغسطس، الذي وافق الذكرى الخامسة والعشرين لانقلاب عام ١٩٥٣، فتح إسلاميون مسلحون النار في سينما ريكس في مدينة عبادان، وهو ما أسفر عن مقتل ٤٠٠ شخص على الأقل(٤٩).

ألقى العديد من المواطنين الغاضبين باللوم على السافاك في هذه الحادثة، وعلى الرغم من أنهم لم يكونوا على حق في اتهام الأجهزة الأمنية، إلا أن تلك السردية أدت إلى تنظيم احتجاجات نمت تدريجياً إلى مسيرات ضخمة من مئات الآلاف، أدت في النهاية إلى استقالة الحكومة. والأهم من ذلك، أن المسيرات ضمت، إضافة إلى الطلاب وأبناء الطبقة الوسطى، عمال المصانع الذين عبروا عن غضبهم تجاه النظام من خلال تنظيم الإضرابات العمالية.

بدأت المرحلة الثانية من الثورة في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٧٨، عندما استبدل الشاه رئيس الوزراء جمشيد آموزجار برئيس وزراء خدم في السابق، هو جعفر شريف إمامي، على أمل أن يكون هذا الأخير أكثر قبولاً لدى المعارضة الإسلامية. لم تختلف الحكومة الجديدة عن سابقتها في تبعيتها المطلقة للشاه، على الرغم من أن النية التي تم إعلانها بإدخال بعض الإصلاحات السياسية سمحت للحكومة بالحصول على دعم عدد قليل من أفراد المعارضة المعتدلة. قام الثوار بتنظيم مظاهرات كبرى في الرابع من أيلول/سبتمبر، وفي بداية المظاهرات، أمر الشاه الجيش بعدم التدخل، وقرر بدلاً من ذلك أن يموضع القوات في أماكن واضحة للغاية. وعلى الرغم من تلك القرارات الأولية، أعلن الشاه في وقت لاحق الأحكام العرفية، وأمر الجيش بقمع مظاهرات السابع من أيلول/سبتمبر، في محاولة منه للسيطرة على الأزمة. وجاءت تلك الخطوة الأخيرة بنتائج عكسية كما اتضح فيما بعد، إذ أذنت ببدء المرحلة الأكثر عنفاً من الثورة.

---

(٤٨) Mirfakhraei, Ibid., p. 293.

(٤٩) تختلف الشهادات بشأن هذه الحادثة وبشأن أعداد القتلى اختلافا كبيراً، انظر أيضاً:
Ward, *Immortal: A Military History of Iran and its Armed Forces*, p. 214; Michael Axworthy, *A History of Iran: Empire of the Mind* (New York: Basic Books, 2008), p. 257, and Buchan, *Days of God: The Revolution in Iran and Its Consequences*, pp. 210-226.

في تلك الفترة ضغط النظام الإيراني على الحكومة العراقية لطرد الخميني من النجف (الأشرف)، حيث كان يقيم، وهو الخطأ الذي ثبت أنه كان من بين الأكثر تكلفة بالنسبة إلى نظام الشاه. امتثلت بغداد للضغط الإيراني، وتوجه آية الله إلى باريس، حيث حصل على اهتمام إعلامي أكثر بكثير مما كان عليه الأمر في العراق، وسرعان ما ساعده ذلك ليصبح القائد الفعلي للثورة. حاول الشاه أن يقلل من خسائره بإصدار عفو شمل معارضين سياسيين للنظام، من بينهم الخميني، لكن الأخير أعلن أن قدميه لن تطآ أرض الوطن ما دام الشاه على عرشه[٥٠].

وفي الثامن من أيلول/سبتمبر، تجمع الآلاف، الذين كان معظمهم غير مدركين لبدء العمل بقانون الطوارئ، في ساحة جاله في طهران للمشاركة في تظاهرة دعا إليها رجال الدين. أمر الجنود المتظاهرين بالتفرق، لكنهم على العكس من ذلك، اندفعوا ناحية الجنود، الذين بدؤوا بإطلاق النار. تشير أدلة ظهرت مؤخراً أن بعضاً من الرصاص تم إطلاقه بوساطة محترفين، تدربوا في ليبيا وفلسطين، بهدف تهييج الرأي العام وزيادة التوتر[٥١]. أدى هذا الحادث والاشتباكات اللاحقة بين المتظاهرين والجنود إلى أكثر من مئة قتيل، من بين المتظاهرين ورجال الشرطة والجيش، وهو رقم أقل كثيراً من الأرقام التي تحدث عنها المتظاهرون أو حتى الصحفيون الأجانب، والتي كانت تصل إلى آلاف القتلى[٥٢]. قرر الشاه حينها أن أفضل طريقة للتعامل مع الأزمة ستكون في استرضاء المعارضة، لذلك أوعز إلى رئيس الوزراء

---

(٥٠) Michael M. J. Fischer, *Iran: From Religious Dispute to Revolution* (Madison: University of Wisconsin Press, 2003), p. 201.

(٥١) انظر على سبيل المثال:

Gholam R. Afkhami, *The Life and Times of the Shah* (Berkeley, CA: University of California Press, 2009), pp. 463-466, and Houshang Nahavandi, *Carnets Secrets: Chute et mort du Shah* (Paris: Editions Osmondes, 2003), p. 139.

(٥٢) ميشيل فوكو، الصحافي الفرنسي الذي عادة ما يتم الاقتباس منه في هذه القضية، أورد في البداية مقتل بين ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ شخص ثم رفع أعداد القتلى إلى ٤٠٠٠ لاحقاً. الدليل الذي اعتمد عليه، إن وُجد، لا يزال مجهولاً. انظر:

Cyrus Kadivar, "A Question of Numbers," *Iranian Voice* (8 August 2003), <http://www.emadbaghi.com/en/archives/000592.php#more> (accessed on 5 August 2014), and Uri Bar-Joseph, "Forecasting a Hurricane: Israeli and American Estimations of the Khomeini Revolution," *Journal of Strategic Studies*, vol. 36, no. 5 (October 2013), p. 733.

إمامي بإقالة ومحاكمة سبعين ضابطاً، من بينهم جنرالات ومسؤولون، لدورهم في اضطرابات الأشهر السابقة(٥٣).

رسمت الجمعة السوداء كما عُرفت أحداث ميدان جاله لاحقاً حداً فاصلاً، وقضت على أي «أمل في التوصل إلى تسوية» بين النظام والمعارضة(٥٤). واشتعلت موجة من الاحتجاجات لم تنتهِ، ولم يستطع النظام أن يعود بعدها كما كان؛ فبعد أسابيع قليلة، وفي تشرين الأول/أكتوبر، سيطر الطلاب على جامعة طهران، وعلى الرغم من وقوف المدرعات وناقلات الجنود خارج الحرم الجامعي، لم يتدخل الجيش بينما كان الطلاب داخل الجامعة يتمتعون بحرية التظاهر والتنظيم. وفي محاولة إضافية لاسترضاء المعارضة، خفضت الحكومة من ميزانية الجيش، وأعلنت عن عفو شامل لجميع المعارضين، إلى حد أنها سمحت لعدد من الطلاب الأكثر تطرفاً بالعودة إلى إيران من منفاهم، وهي الإجراءات التي سلطت الضوء على ارتباك النظام وفشله في التعامل مع الأزمة المستمرة.

لاحقاً، وفي الأيام الأولى من شهر تشرين الثاني/نوفمبر، وقعت اشتباكات كبيرة في الجامعة بين الطلاب والجيش، ما أدى إلى مقتل اثني عشر طالباً وجرح عشرات آخرين. لكن حدث أمر غير معهود تمثل في تصوير بعض تلك الاشتباكات وبثها على التليفزيون الوطني، وردت الحكومة بتوبيخ شديد اللهجة للقادة العسكريين وللقوات المشاركة. وبالنسبة إلى الجيش المنهك والمثقل بالأعباء، ربما كانت تلك هي القشة التي قسمت ظهر البعير، فقد أمر كثير من الضباط جنودهم بالانسحاب بدلاً من الاشتباك مع المحتجين، خوفاً من انتقام رؤسائهم(٥٥).

مع بداية المرحلة الثانية، كانت الروح الثورية قد تعاظمت وانتشرت بين الإيرانيين مثل النار في الهشيم؛ فقبل آب/أغسطس، كانت الغالبية العظمى من الثوار تضم الطلاب من الطبقة الوسطى وأتباع الزعماء الدينيين. ونتيجة لإطلاق النار في السينما والمسرح، وبعد أحداث يوم الجمعة الأسود،

---

(٥٣) Fischer, *Iran: From Religious Dispute to Revolution*, p. 198.

(٥٤) Abrahamian, *A History of Modern Iran*, pp. 160-161.

(٥٥) Mirfakhraei, "The Imperial Iranian Armed Forces and the Revolution of 1978-1979," p. 304.

انضمت شريحة أكبر من السكان لتصبح داعمة لفكرة تغيير النظام، بل وكان كثير منهم على استعداد للانضمام إلى الاحتجاجات. وكان قسم كبير من هؤلاء يتمثل في العمال الذين يعملون في المصانع أو في المنشآت النفطية، والذين نظموا بدورهم إضرابات متكررة. وبعيداً عن الضرر الذي لحق بالاقتصاد الوطني جراءها، بدأت تلك الإضرابات في التأثير بشكل حقيقي في استقرار النظام. نمت المظاهرات لتصل لمئات الآلاف من المشاركين، ولذلك كان من الصعب للغاية، إن لم يكن من المستحيل، بالنسبة إلى أي جيش أن يسيطر على الجماهير، بما في ذلك القوات التي تجمع بين الحزم والتخصص في مكافحة الشغب والتعامل مع الحشود، فما بالك بالجيش الإيراني الذي لم يكن يضم ضباطاً متخصصين في مثل تلك الأمور؟!

كان تنصيب حكومة عسكرية برئاسة غلام رضا أزهري، في السادس من تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٧٨، علامة على بداية المرحلة الثالثة من الثورة؛ فقبل أسابيع قليلة فقط، لم يكن يثق الكثير من الإيرانيين في جدوى الثورة أو في إمكانية تغيير النظام، لكن في الوقت الذي احتاجت فيه البلاد إلى رئيس وزراء قوي لديه أجندة واضحة وسلسلة من الأولويات ـ مثل حاكم طهران العسكري، الجنرال غلام علي أويسي، الذي كان العديد من مؤيدي النظام يأملون في تعيينه ـ قام الشاه بتعيين أزهري، وبذلك حكم على نظامه بالنهاية. وكقائد عسكري ضعيف، يحتفظ بولاء لا شك فيه للشاه، لم يكن أزهري هو النوع الذي تحتاجه البلاد في هذه المرحلة. في الواقع، يعتقد بعض الخبراء أن انتصار المعارضة كان قد أصبح محسوماً بتعيين أزهري وحكومته[٥٦].

كان معظم الإيرانيين حينها يتوقعون أن يعطي الشاه تفويضاً مطلقاً لأزهري من أجل استعادة النظام، لكن ذلك لم يتحقق! فقد استمر الشاه في سيطرته على أزهري، ولم يعطِ مجلس الوزراء الصلاحيات التي يحتاجها لتطبيق الأحكام العرفية أو قوانين الطوارئ بشكل فعال، على الرغم من اعتقاد الكثيرين أن الحكومة العسكرية لا تزال تمتلك فرصة لوقف موجة

---

(٥٦) انظر على سبيل المثال:

Kurzman, *The Unthinkable Revolution in Iran*, p. 62.

العنف وإعادة بعض مظاهر الاستقرار. بالتأكيد، كان الشاه قادراً على أن يقدم بعض التنازلات لعزل الإسلاميين المتشددين وتقويضهم، وكان يمكنه أن يطلق يد القوات المسلحة لهجمة شديدة الوطأة عليهم، لكنه نأى بنفسه عن اتخاذ مثل هذه الخطوات المباشرة(٥٧).

حاولت حكومة أزهري وضع حد للانتفاضة بفرض رقابة موسعة على الإعلام وإغلاق بعض الجامعات والمدارس الثانوية، وحتى إغلاق البازار لبعض الوقت. وضعت الحكومة أيضاً الدبابات في الشوارع مرسلة بتهديدات للمعارضة؛ لكن جميع هذه التدابير لم تفلح سوى في إيقاف الاحتجاجات لأسابيع قليلة.

من فرنسا، دعا الخميني إلى إضراب عام يوم ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، لكن أزهري طلب من المضربين أن يعودوا إلى أعمالهم وهو ما وجد آذاناً مصغية لدى الأغلبية(٥٨). ومع ذلك، استمر الهدوء النسبي لبضعة أسابيع فقط، فقد جدد الخميني دعوته باستمرار الضغط على النظام من خلال الإضراب عن العمل واستمرار الاحتجاجات، ولتوضيح موقفه قال إن أية حكومة يعينها الشاه هي حكومة غير قانونية.

بدأت المظاهرات مرة أخرى في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر مع وعي كامل بعدم قدرة حكومة أزهري على فرض ما تريد بسبب عدم استعدادها اتخاذ إجراءات حاسمة ضد المعارضة. علاوة على ذلك، انتقل النظام لتلبية بعض مطالب المعارضة، مثل احتجاز وزراء سابقين وعدد من حكام المحافظات وفتح تحقيقات في التهم المنسوبة إليهم، إلى حد أن استدعت الحكومة الجنرال ناصري من باكستان، حيث كان قد أُرسل كسفير، من أجل محاكمته. وقد كان لهذه الاعتقالات وقعاً شديد السوء على معنويات من تبقى من أنصار الشاه.

بحلول نهاية هذه الفترة، توقف معظم الناس ـ الذين رأوا الثورة على الأرض بالفعل خلافاً للنخب السياسية ـ عن التعاون مع الحكومة بشكل

---

(٥٧) Ward, *Immortal: A Military History of Iran and Its Armed Forces*, pp. 218-219.

(٥٨) Mirfakhraei, "The Imperial Iranian Armed Forces and the Revolution of 1978-1979," pp. 306-307.

كامل. وفي الوقت نفسه تحول العنف ليصبح السمة الأكثر انتشاراً، خاصة في كانون الأول/ديسمبر، عندما انطلقت الدبابات وسط حشود المتظاهرين، ما أسفر عن مقتل ١٣٥ منهم في قزوين[٥٩].

نالت المظاهرات إذاً من عزيمة الشاه، وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر، شرع الرجل في محاولة يائسة أخيرة لإنقاذ عرشه؛ أزاح الشاه الحكومة العسكرية تودداً للمعارضة، كما أوقف العمل بالأحكام العرفية، وقام بتعيين شابور بختيار كرئيس جديد للوزراء، وكان هذا خياراً شديد الغرابة، حتى بالنسبة إلى اختيار سلفه[٦٠]؛ فبختيار، الذي عُرف بكراهية الشاه له، وعلى الرغم من معارضته طويلة الأمد للشاه، وكونه عضواً رفيع المستوى في الجبهة الوطنية التي تزعمها مصدق، إلا أنه لم يتمتع بأي دعم، سواء من الجيش أو من رجال الدين، كما افتقر تماماً إلى أي تأثير على الجماهير، ويعود ذلك جزئياً لأنه بمجرد إذعانه لدعوة الشاه وقبوله تشكيل الحكومة، تم طرده فوراً من الجبهة الوطنية.

وافق بختيار على تشكيل الحكومة بعدة شروط، أهمها مغادرة الشاه إيران «في عطلة» بمجرد أن يوافق المجلس التشريعي على حكومته، وأن يحصل على ضمانات بدعم القوات المسلحة، وفي مقابل ذلك وعد بأنه سيحكم البلاد من موقعه الجديد كرئيس للوزراء وليس كملك[٦١]. لكن لم تكن هذه التسوية مدروسة أبداً، وبدت بوادر إخفاقها لحظة أُبرمت؛ فعلى سبيل المثال، لم يُبدِ أحدٌ من كبار المسؤولين العسكريين أي قبول لتلقي الأوامر من بختيار، الذي كانوا يحتقرونه بشكل تام. وحتى على الجانب الآخر، أعلن الخميني أن من يستمعْ لبختيار ويُطِعْ له فسيكون كمن يخدم الشيطان شخصياً[٦٢].

---

(٥٩) Axworthy, *A History of Iran: Empire of the Mind*, p. 258.

(٦٠) تعتمد هذه الفقرة على:

Ward, *Immortal: A Military History of Iran and Its Armed Forces*, p. 219.

قبل أيام فقط من تنصيبه رئيساً للوزراء، كان الشاه قد قيم بختيار باعتباره «واحداً من تلك الديدان» الذين يقتاتون على الخشب في أوقات الأزمات. انظر:

Sullivan, *Mission to Iran*, p. 213.

(٦١) Abrahamian, *Iran between Two Revolutions*, p. 524.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٥٢٥.

وجاءت اللحظة التي بدأت فيها المرحلة الرابعة من الثورة يوم ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ عندما غادر الشاه وعائلته طهران للمرة الأخيرة. في اليوم التالي، وفقاً للاتفاق، صوت البرلمان بمنح الثقة لحكومة بختيار. أما أخبار رحيل الشاه فقد استُقبلت بالاحتفال العارم من قبل مئات الآلاف في الشوارع.

استمرت هذه الفترة حتى ١١ شباط/فبراير، عندما انهارت الحكومة وأعلنت القوات المسلحة استسلامها للثورة. لم يتمكن بختيار أبداً من أن يكسب ثقة القيادة العسكرية، كما اعتبره الإيرانيون ورقة التوت الأخيرة التي تمسك بها نظام الشاه، الورقة التي أظهرت أيضاً التآكل الكبير في سلطة الجيش السياسية[٦٣]. وللإنصاف، فمن الصعب أن نتصور أن أي شخص كان بإمكانه إنقاذ النظام الملكي أو أن يوقف الموجة الهادرة للثورة في هذا الوقت. ومع ذلك، بدأ بختيار في إرسال العديد من الإشارات؛ فقد أمر بحل السافاك، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، وإنهاء الرقابة الحكومية على وسائل الإعلام، ووقف بيع النفط لإسرائيل، وإلغاء عقود أسلحة تبلغ قيمتها ٧ مليارات دولار، كما طلب من المعارضة إعطاءه «مهلة» لثلاثة أشهر لإعداد انتخابات الهيئة التشريعية الجديدة التي ستقرر مصير النظام الملكي. لكن بختيار لم يتمتع بأي نفوذ سياسي، ولم يراهن على نجاحه أي طرف من المعارضة، ناهيك عن أن القيادة الفعلية لإيران في تلك المرحلة، الإمام الخميني، منع بشكل كامل التعاون مع أي حكومة يعينها الشاه. لم يتوقف آية الله حينها عن المناداة بالإطاحة بالنظام الملكي، معتبراً بختيار خائناً ببساطة لأنه قبل دعوة الشاه. وفي هذه الأثناء أيضاً تواصلت المظاهرات واسعة النطاق ضد حكومة بختيار، مطالبة بإسقاط النظام.

وقبل أيام قليلة من عودة الخميني من منفاه إلى طهران، التقى الجنرال عباس قره باغي، رئيس مجلس الدفاع الأعلى، وهو الهيئة العسكرية الأعلى، بكبار مستشاري الخميني في طهران من أجل التوصل إلى تسوية من شأنها أن تنهي العنف المتزايد في العاصمة والمدن الأخرى. لكن المعارضة لم تكن لتحصل على أي مكسب جراء التفاوض مع النظام. وفي الأول من

---

(٦٣) Ward, *Immortal: A Military History of Iran and Its Armed Forces*, p. 219.

شباط/فبراير، عندما هبطت طائرة بوينغ ٧٤٧ التابعة للخطوط الفرنسية في طهران، كان نحو خمسة ملايين إيراني يصطفون في الشوارع للترحيب بالإمام العائد على متنها(٦٤). كانت لحظة عودة الخميني هي لحظة انتصار الثورة دون شك، وحينها أدرك القادة العسكريون أنهم يلعبون في الوقت الضائع.

وفي مؤتمر صحفي عقد في الرابع من شباط/فبراير، عين الخميني مهدي بازركان، وهو باحث معروف وناشط ديمقراطي، كرئيس «فعلي» للوزراء، وهو ما خلق حالة من التداخل في المسؤوليات بين الحكومات. بحلول ذلك الوقت، لم يكن هناك أحد في طهران يأخذ حكومة بختيار على محمل الجد. وبالفعل، بدأ بازركان في التفاوض لترتيب انتقال سلمي للسلطة، لم يتفاوض مع رئيس الوزراء «الآخر»، لكنه كان يتفاوض مع ممثلي السافاك، والقيادة العسكرية، والولايات المتحدة(٦٥).

لم يدخر الخميني وقتاً بعد عودته لدعوة القوات المسلحة الإيرانية لـ «الانضمام للشعب من أجل صالح الجيش ومن أجل صالح الأمة»، كما استمر في التحذير من أنه إذا ما قررت النخب العسكرية التحرك ضد الثورة فإنه سيعلنها حرباً مقدسة ضد الجيش، وهو التهديد الذي تم التعامل معه بجدية بالغة من قبل المتدينين الكثر داخل الجيش(٦٦). ومع ذلك، فقد وقعت مناوشات خطيرة بين الثوار من جهة، والذين كانوا مدعومين من قبل المنشقين عن الجيش، والقوات الموالية للنظام، لا سيما وحدات الحرس الإمبراطوري، من جهة أخرى(٦٧).

وفي ١١ شباط/فبراير ١٩٧٩، تجمع سبعة وعشرون من الجنرالات

---

(٦٤) "1979: Exiled Ayatollah Khomeini Returns to Iran," BBC on this Day, 1950-2005, <http://news.bbc.co.uk/onthisday/hi/dates/stories/february/1/newsid_2521000/2521003.stm> (accessed on 8 January 2014).

(٦٥) Nikki R. Keddie, *Modern Iran: Roots and Results of Revolution* (New Haven, CT: Yale University Press, 2003), p. 238.

(٦٦) Mirfakhraei, "The Imperial Iranian Armed Forces and the Revolution of 1978-1979," p. 343.

(٦٧) انظر على سبيل المثال:

Keddie, Ibid., pp. 159-160.

وكبار ضباط مجلس الدفاع الأعلى لمناقشة ما يجب عليهم فعله(٦٨). كان الجميع في حالة من اليأس العميق إزاء الوضع، حتى أولئك الأكثر ولاء للشاه. حينها قام قره باغي بتذكير زملائه بأن أوامر الشاه الأخيرة كانت إبقاء الجيش موحداً، وأن يحموا استقلال إيران، ودعم حكومة بختيار. ومع ذلك، لم يكن الجنرالات راغبون في التدخل، مع إدراكهم بأن فرص نجاح أي تحرك عسكري ضد حشود الناس تظل منخفضة للغاية. اتصل قره باغي ببختيار لإبلاغه أن القوات المسلحة أعلنت الحياد، وأن الجيش لن يدعم بختيار ولا حكومة الخميني التي يرأسها بازركان. وفي الواحدة والربع صباحاً، أعلنت إذاعة طهران أن قيادة الجيش قررت بالإجماع حيادها من أجل منع المزيد من الفوضى وسفك الدماء.

فشل السياسة الخارجية الأمريكية

لم تكن العلاقات بين النظام والجيش مع دولة أجنبية، في أي من الدول التي شهدت ثورات في العصر الحديث، بهذا القدر من الأهمية كما كانت الحال في إيران؛ فمن بين الحالات التي ندرسها، لا تقترب أهمية العلاقات الخارجية لأي نظام من أهمية علاقات نظام الشاه بالخارج، ولا حتى البحرين، التي طلبت المساعدة من الخارج، وتلقتها بالفعل من أجل إخماد ثورتها عام ٢٠١١. ولذلك، فإن العلاقة بين واشنطن وطهران خلال السنة الأخيرة من الملكية هي أمر جدير بالاهتمام والذكر، إذ يساعد على تفسير التساؤلات الآتية لماذا جعلت رسائل واشنطن المتناقضة مأزق الجنرالات الإيرانيين أصعب؟ ولماذا يعتبر العديد من الخبراء لحظة الثورة الإيرانية واحدة من أفدح لحظات فشل الدبلوماسية الأمريكية؟

كان الشاه محقاً في أن يكون قلقاً بشأن وصول جيمي كارتر للرئاسة، بسبب تركيز الأخير المعلن على حقوق الإنسان، وبسبب ارتباط الشاه الوثيق بإدارتي نيكسون وفورد، وخاصة علاقته بهنري كيسنجر(٦٩). طوال فترة

(٦٨) انظر الشهادات في:
Axworthy, *A History of Iran: Empire of the Mind*, pp. 8-10, and Ward, *Immortal: A Military History of Iran and Its Armed Forces*, p. 224.

(٦٩) James A. Bill, *The Eagle and the Lion: The Tragedy of American-Iranian Relations* (New Haven, CT: Yale University Press, 1988), p. 227.

الأزمة، لم تُبدِ واشنطن أي إشارة على أن لديها خطة واضحة للتعامل مع الثورة، إذ استمرت في إرسال إشارات متضاربة إلى طهران. ولا عجب إذاً أن الشاه، وفقاً لبعض الروايات، كان «مشوشاً تماماً بشأن سياسات إدارة كارتر تجاه إيران»، إذ كان يعتقد بقوة أن حكومة الولايات المتحدة كانت تحاول إحراجه(٧٠).

بل إنه حتى اليوم الأخير من حياته، كان محمد رضا بهلوي مقتنعاً بشكل كامل بأن واشنطن كانت تقف وراء الثورة الإيرانية(٧١)! وقد عكست مشاعر الشاه الخاصة حول الولايات المتحدة، والغرب بشكل عام، مفهومين خاطئين يتبناهما الإيرانيون في أحيان كثيرة: **الأول** هو مبالغتهم في تقدير قوة حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا في التأثير المباشر في الأحداث في إيران، **والثاني** هو التقبل الواسع لنظرية المؤامرة(٧٢). فالكثير من الإيرانيين، سواء في جانب المعارضة أو النظام، يعتقدون أن واشنطن تفضل أعداءهم في الطرف الآخر، وبعد الثورة تساءل الكثيرون عن السبب الذي يجعل أمريكا تضع الخميني في السلطة، في قناعة تامة بأن لا شيء يحدث في طهران من دون رغبة الولايات المتحدة في حدوثه(٧٣). وبالمثل، آمنت النخب السياسية والعسكرية في طهران، وفي عدم فهم لآلية عمل الديمقراطيات، بأن التغطية السلبية للشاه ونظامه في بث بي بي سي تعكس رغبات الحكومة البريطانية وليست نتيجة حقائق أو تحليلات

---

(٧٠) Mirfakhraei, "The Imperial Iranian Armed Forces and the Revolution of 1978-1979," pp. 325- 326; Sullivan, Mission to Iran, pp. 151 and 156-157, and Robert L. Jervis, *Why Intelligence Fails: Lessons from the Iranian Revolution and the Iraq War* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2010), p. 32.

(٧١) أول لقاءات الشاه بعد الإطاحة به عُنونت بـ«كيف أطاحت بي الولايات المتحدة»
Now (7 December 1979),

ورد في:

Mirfakhraei, *Imperial Iranian Armed Forces*, p. 346.

انظر أيضاً مذكرات الشاه:

Mohamed Reza Pahlavi, *Answer to History* (New York: Stein and Day, 1980), p. 155.

(٧٢) Milani, *The Shah*, p. 391, and Jervis, *Why Intelligence Fails: Lessons from the Iranian Revolution and the Iraq War*, p. 32.

هناك إشارات للمؤامرات. بعضها أكثر حدة من البعض الآخر، وردت في المقابلات التي أجريتها مع إيرانيين في المنفى (نيويورك، نيسان/ أبريل ٢٠٠٩، وباريس، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١).

(٧٣) Jervis, Ibid., p. 32.

إخبارية مستقلة(٧٤).

وعلى الناحية الأخرى، في الولايات المتحدة، يُعتبر تعامل إدارة كارتر مع طهران أثناء الثورة الإيرانية نموذجاً للفشل المهين؛ فنادراً في تاريخ الولايات المتحدة ما كانت مجموعة الفاعلين الرئيسيين في توجيه الدبلوماسية الأمريكية بهذا القدر من عدم الكفاءة، خاصة أثناء أزمة حرجة ومرتبطة بشكل مباشر بالمصالح القومية للولايات المتحدة. وتؤكد مذكرات وتقارير كبار الدبلوماسيين والساسة على نهجهم المرتبك وجهلهم بالحقائق على الأرض في إيران، وعدم التدخل الجاد إلا بعد فوات الأوان، ورغبتهم في إلقاء اللوم على بعضهم البعض(٧٥).

فمثلاً، وعلى الرغم من اهتمامه المعلن بحقوق الإنسان، احتفل جيمي كارتر مع الشاه في ليلة رأس السنة الجديدة عام ١٩٧٧ وشرب نخبه قائلاً بأنه «ملك محبوب من قبل شعبه»، ووصف إيران تحت حكم الشاه بأنها «واحة من الاستقرار في واحدة من أكثر المناطق اضطراباً في العالم»(٧٦). ودعمت إدارته حينها استخدام القوة تجاه المتظاهرين، واستمرت في طمأنة الشاه باحتفاظه بدعم الولايات المتحدة حتى بعد يوم الجمعة الأسود وتنصيب الحكومة العسكرية.

ويقول بعض الخبراء إن «أحد أسباب الثورة كان الدعم الأمريكي

---

(٧٤) انظر على سبيل المثال:

Huyser, *Mission to Tehran*, pp. 50 and 58, and Buchan, *Days of God: The Revolution in Iran and Its* Consequences, p. 251.

(٧٥) انظر الأقسام المناسبة:

Zbigniew Brzezinski, *Power and Principle: Memoirs of the National Security Adviser, 1977-1981* (New York: Farrar, Straus, Giroux, 1983); Jimmy Carter, *Keeping Faith: Memoirs of a President* (New York: Bantham, 1982); Sullivan, *Mission to Iran; Huyser, Mission to Tehran, and Cyrus R. Vance, Hard Choices: Critical Years in America's Foreign Policy* (New York: Simon and Schuster, 1983).

(٧٦) Jimmy Carter, "Tehran, Iran Toasts of the President and the Shah at a State Dinner," Speech, 31 December 1977, Online by Gerhard Peters and John T. Woolley, The American Presidency Project <http://www.presidency.ucsb.edu/ws/?pid=7080>, and Eric Pace, "Shah, Seeking Modern Society, Built Police State and Offended Moslem Faithful," *New York Times*, 28/7/1980.

العشوائي وغير المشروط للنظام»[٧٧]. ويعتقد آخرون أن كارتر هو المسؤول في النهاية عن «السياسات المرتبكة وغير المسؤولة التي ساهمت في الخسارة الفادحة للدبلوماسية الأمريكية في إيران»[٧٨].

كان زبغنيو بريجينسكي، مستشار الأمن القومي في إدارة كارتر، أحد الأشخاص الأكثر عزماً على تبرئة نفسه من أي فشل بخصوص إيران، على الرغم من أنه لم يخبر الرئيس بأشياء اعتقد أنه لن يود سماعها، وأنه حتى المراحل النهائية للأزمة أراد أن يمنح الجنرالات في إيران الضوء الأخضر للقيام بانقلاب عسكري[٧٩]. لقد ساهم بريجنسكي بقوة في النظرة السائدة للعالم في ذلك الوقت، والتي تمحورت حول الاتحاد السوفياتي، كما أن تعاليه على وزير الخارجية سايروس فانس ووزارة الخارجية أحبط أي محاولة جادة لتطوير فهم وتقييم واقعي للأحداث في إيران، ربما بسبب اعتماده الكامل على اتصالاته مع آردشير زاهيدي، سفير إيران لدى الولايات المتحدة والمستشار الشخصي لمحمد رضا بهلوي والذي يرتبط بالنظام بمصالح تجارية متعددة[٨٠]. باختصار، لم يكن بريجنسكي ومجلس الأمن القومي جاهلين فقط بإدراك الوضع المعقد في إيران، لكنهم زادوا الطين بلة بتقويضهم صلاحيات السفير سوليفان والوزير فانس، مستغلين الأزمة للتحسين من وضعهم داخل الإدارة[٨١].

وفي ظل تلك الظروف، لم يكن من المستغرب أن يتلقى سوليفان رسائل متناقضة من صناع السياسة في واشنطن، الذين ـ ببساطة ـ لم يكونوا راغبين في تصديق البرقيات المستمرة التي تصلهم وتحاول تنبيههم إلى الانهيار الوشيك لنظام الشاه. وفي ضوء الانتقادات القاسية التي وجهها كارتر

---

(٧٧) انظر على سبيل المثال:

Ramazani, "Who Lost America? The Case of Iran," p. 6.

(٧٨) Bill, *The Eagle and the Lion: The Tragedy of American-Iranian Relations*, p. 257.

(٧٩) Sullivan, *Mission to Iran*, p. 204, and Huyser, *Mission to Tehran*, p. 18

ومقابلة أُجريت عبر الهاتف مع الأستاذ بيتر تشيلكوسكي من جامعة نيويورك (تشرين الثاني نوفمبر ٢٠١١).

(٨٠) Bill, Ibid., pp. 257 and 410.

(٨١) المصدر نفسه. انظر أيضاً:

Kamrava, *Revolution in Iran: The Roots of Turmoil*, pp. 40-50.

وبريجنسكي لسوليفان، يبقى من المحير العرض الذي تلقاه الأخير من الرئيس بالاستمرار في السلك الدبلوماسي بعد انتهاء مدته سفيراً في طهران(٨٢).

وفي كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٧٩، أرسل جيمي كارتر هويزر، وهو جنرال في سلاح الجو الأمريكي يتمتع بعلاقات قوية بقيادة القوات المسلحة الإيرانية، في محاولة لتحقيق الاستقرار داخل الجيش الإيراني، لمنع انشقاق الجنرالات، ولدفعهم نحو التعاون مع حكومة بختيار، لكنه لم يحقق سوى قدر ضئيل من النجاح(٨٣). وعلى الرغم من أن هويزر وسوليفان قرآ نفس برقيات البيت الأبيض، إلا أنهما فسراها بشكل مختلف تماماً(٨٤)؛ فقد اختلف الرجلان حول قدرة الجيش الإيراني على التصرف باستقلال، إذ كان يرى هويزر نظراءه في الجيش الإيراني بشكل أكثر إيجابية مما كان يراه السفير.

ما فاقم من هذه الأزمة كان إخفاق أجهزة الاستخبارات الأمريكية التي لم تستطع أن تقدم تقييماً واضحاً لحجم الأزمات في إيران(٨٥)، ففي آب/أغسطس ١٩٧٨، خلص تقرير لوكالة الاستخبارات المركزية أن إيران «ليست في وضع ثوري، أو حتى على شفا ثورة»، وفي أيلول/سبتمبر من العام نفسه توقعت وكالة الاستخبارات التابعة لوزارة الدفاع أن الشاه سيظل في السلطة لعشر سنوات أخرى على الأقل(٨٦)! وحتى وكالة الاستخبارات المركزية لم تمتلك موارد كافية لإيران، كما أنها لم تطلب مشورة الخبراء الخارجيين الذين كانت لديهم القدرة على فهم الوضع ودعم تقارير الاستخبارات. أما الافتراضات الرئيسة التي حوتها التقارير الاستخباراتية فلم يتسنَّ تأكيدُها،

(٨٢) اختار سوليفان ألا يقبل أي منصب جديد لأنه «لم يثق في حكم الرئيس خلال وقت الأزمة»، انظر:

Carter, *Keeping Faith: Memoirs of a President*, pp. 443-449; Brzezinski, *Power and Principle: Memoirs of the National Security Adviser, 1977-1981*, pp. 359 and 381, and Sullivan, Ibid., p. 287.

(٨٣) Bill, *The Eagle and the Lion: The Tragedy of American-Iranian Relations*, p. 254, and Huyser, Mission to Tehran.

(٨٤) Carter, Ibid., p. 449.

(٨٥) تعتمد هذه الفقرة على:

Jervis, *Why Intelligence Fails: Lessons from the Iranian Revolution and the Iraq War*, pp. 21-25.

(٨٦) Kamrava, *Revolution in Iran: The Roots of Turmoil*, p. 42, and Rubin, Paved with *Good Intentions: The American Experience in Iran*, p. 209.

وهو ما يفسر اقتناع مسؤولي الاستخبارات بأن نظام الشاه كان قوياً ومستقراً.

لم يفهم أحد في الحكومة الأمريكية حينها دور الدين أو أهمية الخميني كزعيم ثوري. وأخيراً، لم يُقَدِّرْ المحللون القومية الإيرانية حق قدرها، ولا العداء للولايات المتحدة الذي تتبناه المعارضة، وذلك لأنهم يربطون مثل تلك الظواهر عادة بالإرهاب. ويمكن ملاحظة أوجه القصور لدى مسؤولي المخابرات الأمريكيين بالنظر إلى المعلومات والتحليلات الأكثر دقة والتي استطاع نظراؤهم الإسرائيليون الحصول عليها(٨٧).

في النهاية، يمكن القول إن الإشارات المتضاربة التي صدرت عن وزارة الخارجية والبيت الأبيض، والنهج «الأناني» الذي تبناه بعض الساسة والمسؤولين، وغياب التقييم الجاد لخطورة الوضع لدى مجتمع الاستخبارات الأمريكي، ضمن تصرف غير كفؤ حيال الأزمة.

تشريح رد فعل الجيش

يمكن القول إنه حتى خريف عام ١٩٧٨، كان الجيش الإيراني قادراً على سحق المعارضة بسهولة نسبية إذا تلقى أمراً باستخدام كل الوسائل للقيام بذلك؛ ففي كل الأوقات التي اعتقدت فيها المعارضة أن هناك احتمالية كبيرة لأن يستخدم الجيش القوة العنيفة من دون تمييز، مثل أيام ٥ حزيران/يونيو، ٨ أيلول/سبتمبر، و٦ تشرين الثاني/نوفمبر، كان المتظاهرون يتراجعون بشكل ملحوظ(٨٨). وبمرور الوقت، اختبر الثوار صبر النظام، وأدركوا أكثر من أي وقت مضى أن الشاه لم يكن على وشك إطلاق العنان لجيشه ضدهم. في الحقيقة، تشير المصادر إلى أن محمد رضا بهلوي صرح أكثر من مرة أمام قادته بأنه لم يكن راغباً في ذبح رعاياه لإنقاذ عرشه، فقد أمرهم أن «يفعلوا المستحيل من أجل تجنب إراقة الدماء»(٨٩)! وبالنظر لحدة التوبيخ الذي تلقته قوات الأمن بعد فتح النار على المتظاهرين وبعد كل حادثة تشهد

(٨٧) Bar-Joseph, "Forecasting a Hurricane: Israeli and American Estimations of the Khomeini Revolution," pp. 718-742.

(٨٨) Mirfakhraei, "The Imperial Iranian Armed Forces and the Revolution of 1978-1979," p. 310.

(٨٩) Kurzman, *The Unthinkable Revolution in Iran*, p. 108.

عدداً كبيراً من القتلى، لم يكن من المستغرب أن تصبح تلك القوات أكثر حذراً في تعاملها مع الاحتجاجات.

المجندون والثوار

كان ولاء المجندين وضباط الصف محل شك بالنسبة إلى القادة العسكريين، الذين اعترف العديد منهم بذلك منذ وقت مبكر من الثورة، لسبب بسيط وهو الكم الهائل من القيم والاهتمامات المشتركة بينهم وبين الثوار. لاحقاً خلال الاضطرابات، قررت قيادة الجيش أن يُتلى قسم الولاء ثلاث مرات في اليوم بدلاً من مرة واحدة، لكن ذلك لم يُجْدِ نفعاً على الإطلاق؛ فقد كان الجنود أكثر عرضة لتلقي رسائل الخميني وفتاواه بالانشقاق عن الجيش والانضمام إلى جموع الثوار[٩٠]. ومثلما هو الحال مع أي مجموعة ثورية حقة، ركزت المعارضة الإيرانية الكثير من جهودها على تحييد واستمالة القوات المسلحة، ولتحقيق هذه الغاية، تضمنت تكتيكات الثوار مهاجمة حواجز الجيش، ودورياته، واستفزاز قوات الأمن لإطلاق النار على الحشود من أجل إثارة الغضب والفوضى، لكن ربما كانت إحدى التكتيكات الأكثر أهمية هي استخدام الوسائل السلمية، مثل محاولة التودد للجنود والاقتراب منهم[٩١]؛ فقد ردد المتظاهرون أمام القوات هتافات مثل: «أيها الجندي يا أخي، لماذا تقتل أخاك؟» و«الجيش جزء من الأمة»، بينما خاطبهم الخميني بقوله: «لن تعانوا من العبودية والإذلال بعد الآن، جددوا عهودكم مع شعبكم الحبيب وارفضوا الذهاب لذبح إخوانكم وأطفالهم من أجل أهواء هذه العائلة من قُطَّاعِ الطرق والفاسدين»[٩٢]. كانت عملية التودد للجنود تسير على نطاق واسع وعلى نحو فعال للغاية، فقد قام المتظاهرون، الفتيات منهم على وجه الخصوص، بوضع الزهور في فوهات البنادق وعلى العربات المدرعة، مع وعود بتوفير ملابس مدنية وأماكن للاختباء وتذاكر حافلة لمسقط رأس من يريد الانشقاق عن الجيش. كما استخدم رجال

(٩٠) Entessar, "The Military and Politics in the Islamic Republic of Iran," p. 60.

(٩١) Ward, *Immortal: A Military History of Iran and Its Armed Forces*, pp. 216-217, and Mirfakhraei, "The Imperial Iranian Armed Forces and the Revolution of 1978-1979," pp. 329-330.

(٩٢) Kurzman, *The Unthinkable Revolution in Iran*, pp. 63 and 114.

الدين، بمن فيهم الخميني، سلطتهم الروحية لتذكير الجنود بأن الانضمام إلى الثورة من واجبهم الديني، كما دعوهم للانضمام إلى الجهاد ضد الجيش الإيراني «عميل الأمريكان».

في البداية، توسل رجال الدين إلى الضباط في محاولة للفوز بدعم القادة العسكريين لقضيتهم، لكن مع مرور الوقت، ومع تأكد الجميع من أن انتصار المعارضة أصبح أمراً لا مفر منه، ازدادت عزلة الضباط أكثر فأكثر[٩٣]. علاوة على ذلك، أدرك الزعماء الدينيون أنهم بحاجة إلى توجيه رسائلهم إلى الضباط الأدنى رتبة، والذين كانوا أصغر سناً وأقل ارتباطاً بنظام الشاه من رؤسائهم؛ إضافة إلى ذلك، كان هؤلاء الضباط هم المتواصلين بشكل مباشر مع الجنود والقوات. وقد كانت المعارضة ناجحة للغاية في هذه الجهود، فخلال المظاهرات الكبرى، كان يميل قادة الوحدات للإبقاء على جنودهم بعيداً عن المتظاهرين، وأن يسحبوهم من أماكن الاشتباك، وحتى أن يأمروهم بالعودة إلى ثكناتهم، لخشيتهم من انضمام هؤلاء المجندين إلى صفوف الثوار[٩٤]، إلى الحد الذي جعل آية الله محمد حسيني بهشتي يتفاخر أمام ضابط بالسفارة الأمريكية قائلاً: «نحن نسيطر على كل من هم دون رتبة رائد»[٩٥].

وبالفعل، في تشرين الثاني/نوفمبر، كانت هناك حالات واسعة النطاق من العصيان والانشقاق بين الجنود، وهو ما كان يترجم عادة برفضهم إطلاق النار على المتظاهرين، وهي الحالات التي حظيت بتغطية إعلامية كبيرة، بل إن الجنود في بعض الحالات قاموا بقتل ضباطهم؛ ففي الحادي عشر من كانون الأول/ديسمبر، على سبيل المثال، دخلت مجموعة من المجندين مطعماً للضباط في ثكنة لافيزان شمالي طهران، وقتلوا ما لا يقل عن ١٥ من كبار الضباط، وجرحوا أكثر من ذلك بكثير[٩٦]. وبحلول كانون الأول/

---

(٩٣) Afkhami, *The Iranian Revolution: Thanatos on a National Scale*, p. 121.

(٩٤) Charles Kurzman, "Structural Opportunity and Perceived Opportunity in Social Movement Theory: The Iranian Revolution of 1979," *American Sociological Review*, vol. 61, no. 1 (February 1996), pp. 153-170.

(٩٥) Gary Sick, *All Fall Down: America's Tragic Encounter with Iran* (New York: Random House, 1985), p. 140.

(٩٦) Eisenstadt, "Iran's Islamic Revolution: Lessons for the Arab Spring of 2011," p. 3.

ديسمبر، كان معدلات الانشقاق بين الجنود قد ارتفعت لتصل إلى ما لا يقل عن ألف جندي يومياً، وبالنظر إلى حجم الجيش البالغ أكثر من ٤٠٠ ألف جندي، فقد كان الجيش قادراً على الاستمرار في هذا النزيف من القوات لعدة أشهر. وقد تميزت المرحلة الأخيرة من الانتفاضة بحملات مكثفة وناجحة من قبل الثوار لإقناع الجنود بالانشقاق.

كانت المشكلة الرئيسة هي أن الضباط أدركوا أن نسبة كبيرة من المجندين، بما في ذلك الذين اختاروا البقاء في الجيش، كانوا عملياً عديمي الجدوى كقوة قتالية محتملة ضد الثوار(٩٧)؛ فبكل بساطة، كان المجندون يتقاضون أجوراً منخفضة ويعانون من سوء المعاملة، ولذلك لم يكن هناك أسباب وجيهة بالنسبة إليهم للإذعان أمام التهديد بالمحاكمة العسكرية إذا ما رفضوا إطلاق النار على الحشود، في الوقت الذي امتلكوا فيه أسباباً كثيرة للانشقاق وللتعاطف مع مطالب الثوار، وحتى للانضمام إليهم في نهاية المطاف. ومع بداية عام ١٩٧٩، أعلنت وحدات أكثر وأكثر، خاصة من الفنيين، انشقاقها وانضمامها إلى الثوار(٩٨). وقبل أسبوع واحد من انهيار النظام، اشتكى جنرال كبير من أن القادة لا يمكنهم أن يعتمدوا على قواتهم لإبعاد المتظاهرين، ومن ثَمَّ فإن على الضباط في أحيان كثيرة أن يخوضوا قتال الشوارع بأنفسهم(٩٩).

القيادة العسكرية وسقوط النظام

لم يكن الشاه واضحاً بشأن التسلسل القيادي في نظامه، كما أنه لم يفوض سلطاته قبل مغادرته طهران، كان ذلك بسبب ابتعاده عن الأمور العسكرية في الآونة الأخيرة. وعلى ما يبدو، كان الشاه ينوي أن يتبنى قادة الجيش آلية جماعية لاتخاذ القرارات بعد رحيله(١٠٠)، وإذا كان هذا

---

(٩٧) انظر على سبيل المثال:
R. W. Apple, Jr., "Shah's Army is Showing Stresses," *New York Times*, 19/12/1978.

(٩٨) في واحدة من الحالات المعروفة، انشق ٨٠٠ من الفنيين سوياً وقاموا بالانضمام إلى الثورة في النصف الثاني من كانون الثاني/ يناير، انظر:
Axworthy, *A History of Iran: Empire of the Mind*, p. 6.

(٩٩) R. W. Apple, Jr., "A Lull in the Battle for Iran," *New York Times*, 3/2/1979.

(١٠٠) Afkhami, *The Iranian Revolution: Thanatos on a National Scale*, p.126.

صحيحاً، فإن توقع ذلك لم يكن معقولاً على الإطلاق، حيث كان الشاه قد نجح في خلق جو تغيب فيه قيمٌ مثل الثقة وروح العمل الجماعي والدعم المتبادل بين القادة؛ لذلك، بمجرد أن رحل الشاه، كان يبدو أن كبار المسؤولين عاجزون تماماً عن اتخاذ إجراءات حاسمة من تلقاء أنفسهم، كان الأمر يشبه أبناء (الجنرالات) عائلة أبوية مركزية (النظام)، يفقدون فجأة والدهم (الشاه)، الذي اعتاد أن يقوم باتخاذ جميع القرارات.

شعر الجنرالات حينها بأن الشاه قد تخلى عنهم، وكانوا في حالة من الارتباك الشديد وعدم القدرة على اتخاذ الإجراءات اللازمة في حال غيابه[١٠١]. وفي أعقاب رحيل الشاه، تصاعدت الخلافات بين كبار العسكريين، لا سيما بين الجنرال قره باغي، رئيس هيئة الأركان المشتركة، والجنرال أويسي، قائد القوات البرية. في حين تصرف قادة البحرية والحرس الإمبراطوري تماماً كما لو كانوا يقودون جيوشاً مستقلة[١٠٢]. وكان بعض الجنرالات، ومن بينهم قره باغي، يعتزمون الاستقالة، ولكن تم إقناعهم بالبقاء والتفاوض مع كبار مستشاري الخميني[١٠٣].

إذاً، لم يتمكن قادة الجيش الإيراني من التوصل لاتفاق حول أنسب رد حيال الأزمة، لم يستطيعوا تقرير ما إذا كان عليهم محاولة السيطرة على الوضع، أو السعي للوصول إلى تسوية مع الثوار. لكن الشيء الوحيد تقريباً الذي أجمعوا كلهم على الاتفاق حوله كان كارثية قرار بختيار بعودة الخميني إلى إيران؛ فقد اعتقد الكثيرون أنه إذا ما حدث أي مكروه لآية الله، فإن ذلك قد يؤدي إلى مذابح ضخمة لا يمكن احتواؤها. كان يمكن للجيش بطبيعة الحال أن يسقط طائرة الخميني، أو حتى أن يقصف المدرسة التي أقام فيها بصفة مؤقتة، لكنه اختار عدم القيام بذلك. ومع ذلك، لم يكن لدى أي منهم فكرة عما يجب القيام به إذا ما حدث شيء من هذا القبيل، لأن الجميع، بما فيهم الأكثر تشدداً من بين قادة القوات المسلحة، كانوا قد

---

(١٠١) أشكر مهران كامرافا لذكره هذه النقطة العامة، والتي أكدها أيضاً أحد الإيرانيين المنفيين الذين قابلتهم في واحدة من حواراتنا (باريس، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١).

(١٠٢) Entessar, "The Military and Politics in the Islamic Republic of Iran," p. 60.

(١٠٣) Said Amir Arjomand, *The Turban for the Crown: The Islamic Revolution of Iran* (Oxford: Oxford University Press, 1989), pp. 126-128.

أثبتوا عدم استطاعتهم، أو عدم رغبتهم، التخطيط لاستيلاء الجيش على السلطة[١٠٤]. أما بختيار، فلم يدعمه أحد تقريباً، في الواقع، لقد اعترف عدد من الجنرالات بعد الثورة أنهم كانوا على استعداد للقيام بانقلاب عسكري ضد بختيار إذا كان الشاه، الذي كان قد رحل عن إيران، أمرهم بذلك[١٠٥]. وحتى مع ذلك، لم يكن هناك أحد من القادة العسكريين المقربين من الشاه مستعداً أو مؤهلاً للاستيلاء على السلطة. الجنرال قره باغي، والذي كان أحد القادة المحتملين للاستيلاء على السلطة، كان قد اشتكى بالفعل من أنه لا يمتلك أي خبرة في التخطيط، لأن الشاه دوماً ما كان مسؤولاً عن وضع الخطط[١٠٦].

لكن حتى بعد رحيل الشاه، احتفظت غالبية الجنرالات بولائها له، على الرغم من أن بعضهم، بمن في ذلك فردوست، وقره باغي، ورئيس السافاك ناصر مقدم، قد استقبلهم الخميني و/أو بازركان، وهو ما أضر بمصداقيتهم لدى الموالين للنظام[١٠٧]. كان قره باغي يُعدّ خائناً على نطاق واسع، فقد تصالح مع الإسلاميين الذين لم يوجهوا له أية تهم، كما أن مذكراته تركت من الأسئلة أكثر من الإجابات[١٠٨].

بعد رحيل الشاه، أدرك الضباط، كبارهم وصغارهم، أنهم ربما يدفعون الثمن الأكبر نتيجة ولائهم للشاه، ولذلك فقد قرر الكثير منهم الاستقالة رسمياً، وكذلك غادر الكثيرون البلاد مع رؤيتهم مصيراً قاتماً أمام أعينهم[١٠٩].

وفي التاسع من شباط/فبراير، في قاعدة دوشان تابه الجوية، قام الفنيون بتحية الخميني بحماس احتفالاً بعودته، وهو ما أثار غضب الحرس

(١٠٤) Ward, *Immortal: A Military History of Iran and Its Armed Forces*, p. 220.

(١٠٥) انظر على سبيل المثال:
Entessar, "The Military and Politics in the Islamic Republic of Iran," p. 60.

(١٠٦) Ward, Ibid., p. 219.

(١٠٧) Manouchehr Ganji, *Defying the Iranian Revolution* (Westport, CT: Praeger, 2002), p. 29.

(١٠٨) Afkhami, *The Iranian Revolution: Thanatos on a National Scale*, p. 115, and Abbas Gharabaghi, Vérités sur la crise iranienne (Paris: La Pensée universelle, 1985),
ومن حوارات المؤلف مع معارضين إيرانيين بارزين في المنفى (باريس، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١).

(١٠٩) Zabih, *The Iranian Military in Revolution and War*, pp. 31 and 35.

الإمبراطوري المتمركزين في القاعدة نفسها. وبعد أيام قليلة من القتال الذي نشب بين المجموعتين، طلب الطرفان المدد؛ وفي الوقت الذي وافق فيه قائد سلاح الجو على توزيع الأسلحة على رجاله، انشق قائد وحدة الحرس الإمبراطوري وانضم لجانب الثوار، وبذل قصارى جهده لمنع التعزيزات من الوصول إلى رفاقه السابقين[١١٠]. أما في قاعدة فرح أباد الجوية، فقد انضم المدنيون إلى المتمردين المنشقين وقاتلوا سويةً وحدات الحرس الإمبراطوري في القاعدة، حيث أجبروهم على التراجع في نهاية المطاف. في حين قام الفنيون وغيرهم من الموظفين في الجيش بتوزيع الأسلحة على الثوار. انتشر القتال إلى مناطق أخرى في طهران، وفرض الجيش حظر التجول بعد الرابعة عصراً في جميع أنحاء المدينة، وهو ما تم إدانته فوراً من قبل الخميني، ولم يلتزم به إلا القليل. وفي الأماكن الأخرى، أمر قادة القوات المتبقية بعدم الرد على النار بالنار. وفي المحافظات، تخلى الجنود بكل بساطة عن ثكناتهم، وفي بعض الحالات، فعلوا ذلك بعد إطلاق النار على رؤسائهم من الضباط[١١١]. وفي صباح يوم ١١ شباط/فبراير، استولى المتظاهرون على جميع أقسام الشرطة في طهران، ولاحقاً استطاعوا الاستيلاء على محطة الإذاعة. وفقاً للصحف المحلية، انتهى القتال في ١٢ شباط/فبراير، مخلفاً ٦٥٠ قتيلاً وأكثر من ٢٧٠٠ جريح على مدى ثلاثة أيام من الاشتباكات.

لقد قُتل ما يصل مجموعهم إلى ١٠٠٠٠ إيراني بسبب الأنشطة الثورية من الجانبين خلال الفترة من كانون الثاني/يناير ١٩٧٨ إلى شباط/فبراير ١٩٧٩[١١٢].

إننا نرى هنا، كما سنرى في الحالات الأخرى، أن جيشاً مثل الجيش الإيراني، والذي صُمّم لخوض حروب تقليدية كبرى، لم يكن مستعداً للسيطرة على المظاهرات الضخمة، كما أن غياب قوة مناسبة لمكافحة الشغب، متخصصة في إدارة الاحتجاجات وتفريقها، ترك القوات المسلحة في موقف حرج.

---

(١١٠) Huyser, *Mission to Tehran*, pp. 281-282, and Axworthy, *Revolutionary Iran*, pp. 7-8.

(١١١) Buchan, *Days of God: The Revolution in Iran and Its Consequences*, p. 293.

(١١٢) مصدر الأرقام في تلك الفقرة هو:

Ward, *Immortal: A Military History of Iran and Its Armed Forces*, p. 225.

افتقرت القوات المسلحة الإيرانية للتدريب المناسب والعُدة للتعامل مع مثل هذه الحالات، وكانت آخر مرة استُخدم فيها الجيش للتعامل مع المتظاهرين في الشارع عام ١٩٦٣، عندما قمع تمرداً من الإسلاميين المعارضين لسياسات الشاه. ويمكن القول إن أحد العواقب غير المقصودة من تحديث الجيش الإيراني كانت خسارته قدراته المادية والنفسية للتعامل مع مهام الأمن الداخلي بشكل فعال[١١٣]؛ فخلال الاضطرابات، يميل القادة الميدانيون للعمل بين النقيضين: الحياد الكامل، والقمع الوحشي. وكثيراً ما دفعت الحشود الكبيرة القوات غير المدربة للرد العنيف، وهو ما يؤدي إلى أعداد من الوفيات والقتلى، وإلى جولات أخرى من التظاهرات وسفك الدماء، والتي بها تبدأ دورة أخرى من العنف[١١٤]. أما القادة المحليون، فقد تأثروا بموقف الجيش الذي يفتقر للمبادرة، ولذلك فقد فضلوا تبني موقف الترقب والانتظار في انتظار تعليمات رؤسائهم التي لم تأتِ أبداً.

وبهذا تحديداً وصلت أكبر جيوش المنطقة إلى نهايتها؛ فالفشل المؤسسي الذي اتسمت به قيادة الجيش الإيراني بسبب عدم القدرة وعدم الرغبة في اتخاذ قرارات مستقلة، وتدهور العلاقة بين الفروع المختلفة للجيش، والفراغ القيادي الذي لم يُملأ بعد رحيل الشاه، يتيح لنا أن نفهم بشكل أفضل إعلان الجيش حياده يوم ١١ شباط/فبراير ١٩٧٩، والذي كان بمثابة إعلان استسلام نهائي[١١٥]. وعلى ما يبدو، فقد فوجئ الجميع، حتى الخميني، بمدى السرعة التي انهار بها النظام بعد عودته[١١٦]. وغني عن القول أنه لم يكن من المتوقع بالنسبة إلى المنتصرين أن يبدوا أي قدر من الرأفة تجاه القادة العسكريين الذين لم يتمكنوا من مغادرة البلاد بعد ١١ شباط/فبراير[١١٧].

(١١٣) Mirfakhraei, "The Imperial Iranian Armed Forces and the Revolution of 1978-1979," pp. 398-399.

(١١٤) Eisenstadt, "Iran's Islamic Revolution: Lessons for the Arab Spring of 2011," p. 3.

(١١٥) Entessar, "The Military and Politics in the Islamic Republic of Iran," p. 61.

(١١٦) من مقابلة مع منفيين إيرانيين (باريس، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١).

(١١٧) تم التعامل معهم جميعاً بشكل عنيف باستثناء قره باغي، انظر:
Gregory F. Rose, "The Post-Revolutionary Purge of Iran's Armed Forces: A Revisionist Assessment," *Iranian Studies*, vol. 17, nos. 2-3 (Spring-Summer 1984), pp. 153-194.

الاستنتاج: قرار صعب

كانت شورلي محقة حين قالت إنه ليس من شأن أي انتفاضة أن تنتصر على جيش حديث يستخدم كامل قوته، لكن لحسن حظ الثوار الإيرانيين، لم يستخدم الجيش الذي واجهوه كل موارده البشرية ولا المادية لإلحاق الهزيمة بهم. فقد كان الشاه قادراً على الحفاظ على عرشه في المراحل الأولى من الأزمة مع الحد الأدنى من إراقة الدماء لو كان قد أمر الجيش والشرطة بالرد الحاسم على الاضطرابات. وهذا هو ما يؤكده أحد جنرالات السافاك الذي قال إن أجهزة الأمن «كانت قادرة على وضع حد للمظاهرات خلال أسبوع لو ترك الشاه لهم العنان»[١١٨]. وهو ما يتفق معه تشارلز كورزمان، أحد أبرز خبراء الثورة الإيرانية، الذي يعتقد أنه حتى وقت متأخر من شهر تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧٨، كان «من الصعب التنبؤ بسقوط الشاه»[١١٩]. في الواقع، لم يطالب أي من الزعماء الدينيين الكبار، باستثناء الخميني، برحيل الشاه حتى يوم الخامس من تشرين الثاني/نوفمبر، عندما تولى الخميني دفة قيادة المعارضة[١٢٠]. وعلى مدار المراحل المختلفة من الانتفاضة، حاول عدد من الجنرالات إقناع الشاه باستخدام «القبضة الحديدية»، لكنه رفض الأمر مراراً وتكراراً[١٢١]. باختصار، لم يتلقَّ الجيش أي أوامر واضحة بقمع المظاهرات والقضاء عليها بشكل نهائي.

لم يكن الشاه مدركاً طبيعة التحديات التي يواجهها نظامه، ولا حتى الدوافع التي تحرك المعارضة، وهو ما ذكره أحد كتاب سيرته الذاتية مؤخراً بالقول إن إحساس التحدي الذي نظر به الشاه في البداية إلى الحشود المتظاهرة سرعان ما تحول إلى شيء من عدم التصديق، ثم إلى حالة من الازدراء لرعاياه، وفي النهاية إلى يأس كامل أقعده عن التفكير[١٢٢]. من جانبهم، كان الثوار محقّين في فهمهم أن التنازلات التي قدمها الشاه تُعتبر

---

(١١٨) Kurzman, *The Unthinkable Revolution in Iran*, p. 108.

(١١٩) المصدر نفسه، ص١.

(١٢٠) Ramazani, "Who Lost America? The Case of Iran," p. 19.

(١٢١) Mirfakhraei, "The Imperial Iranian Armed Forces and the Revolution of 1978-1979," p. 360.

(١٢٢) Milani, *The Shah*, p. 3.

علامات ضعف، كما رفع تردد الشاه وتدابيره من معنوياتهم بقدر ما أحبطت أنصاره، لا سيما في القيادة العسكرية. وقد فسّر الشاه في مذكراته هزيمة نظامه بأنها كانت نتيجة عدم رغبته في أن يأمر بذبح شعبه.

وعلى الرغم من أن هذا التفسير قد يفاجئ المطلعين على القمع الوحشي الذي طال المعارضة في أوقات كثيرة في حكم الشاه الذي امتد لسبعة وثلاثين عاماً، إلا أنه يمكن لنا أن نعتقد أن مخاوف الشاه كانت حقيقية، على الأقل خلال تلك الفترة؛ ففي يوم ١١ كانون الثاني/يناير، أي قبل خمسة أيام من رحيله، وجه بهلوي سؤاله للجنرال هويزر قائلاً: «هل يمكنك، كقائد عام للقوات المسلحة، أن تعطي أوامر بقتل شعبك؟»[١٢٣].

الآن، نعود إلى العوامل الرئيسة الستة التي قدمناها في الفصل الأول، والتي يمكنها تفسير الدور المحوري والرئيس الذي لعبه الجيش في التأثير في النتيجة النهائية للثورة؛ وكان للتماسك الداخلي للجيش (١ ـ ١) قوة تفسيرية كبيرة في هذه الحالة. وعلى الأخص، فقد سلب الانقسامُ العميقُ بين الضباط من جهة وضباط الصف/الجنود من جهة أخرى (١. ١. س) القيادةَ العسكريةَ القوةَ اللازمة لمكافحة الثورة. أما بقية مكونات عامل تماسك الجيش فلم تكن بهذا القدر من الحسم، على الرغم من أن الفوارق في التدين داخل صفوف الجيش (١. ١. أ)، والانقسامات الجيلية فيها (١. ١. ب) أحدثت فارقاً في موقف الجنرالات.

أما ثاني العوامل أهمية فقد كان التمايز بين المتطوعين والمجندين (١ ـ ٢)، وهو ما أثبت أهميته في الحالة الإيرانية، بالنظر إلى عدم إمكانية الاعتماد على المجندين إجبارياً، وهو ما اتضح من معدلات الانشقاق العالية.

بشكل عام، أطرح في نموذجي أن عامل تعامل النظام مع الجيش، هو ثالث أهم المتغيرات (٢ ـ ١)، لكن مكوناً واحداً فقط من هذا العامل أثبت أهمية كبيرة في الحالة الإيرانية، وهو عدم تمتع الجنرالات بالاستقلال اللازم لاتخاذ القرارات (٢. ١. د).

---

(١٢٣) Huyser, *Mission to Tehran*, p. 78.
في مذكراته كتب الشاه «لا يمكن للحاكم أن يحتفظ بعرشه بأن يسفك دماء شعبه»، انظر:
Pahlavi, *Answer to History*, p. 167.

وكما وضح هذا الفصل، فإن رؤية القادة العسكريين لشرعية النظام (١ ـ ٣)، والتي عادة ما تكون رابع العوامل من حيث الأهمية، لم تحمل إلا وزناً نسبياً ضئيلاً في الحالة الإيرانية، لأنه، بالنسبة إلى الغالبية العظمى من النخب العسكرية، لم تكن شرعية النظام محل نقاش(١٢٤).

أما خامس العوامل، وهو حجم وتكوين وطبيعة المتظاهرين (٣ ـ ١)، فقد كان موضوعاً حاسماً ساهم في التأثير في موقف النخب العسكرية من الثورة. في حين لم يكن التخوف من احتمالات الغزو الأجنبي (٤ ـ ١) مثار اهتمام كبير، لأنه حتى لو قررت الولايات المتحدة غزو البلاد باستخدام قوة التدخل السريع، وقد كان احتمالاً بعيداً للغاية، فلم يكن من المتوقع أن تقف واشنطن بجانب الثوار.

«أوامر النظام للجيش» (٤ ـ ٢)، وهي من بين العوامل ذات التأثير الكبير على عملية صنع قرارات الجنرالات، لا يقع ضمن المتغيرات الستة الأكثر أهمية، لكن النموذج التفسيري الذي أتبناه لا يغفله أيضاً. وبالنظر إلى ذلك، فإن الحالة الإيرانية تصبح غير اعتيادية، لأنه لا أحد من بين قادة النظام أظهر أي قدر من السلوك الذي لا يمكن التنبؤ به والذي كان واضحاً في حالة الشاه. ويمكن القول بوضوح إن تذبذب الشاه نفسه في تعامله مع الأزمة، بين قمع المعارضة وتقديم التنازلات لها، حرم قيادة الجيش من الأوامر العسكرية الواضحة التي لا لبس فيها والتي يحتاجها القادة. ولعل القصة الأكثر دلالة فيما يتعلق بسقوط نظام بهلوي هي التي تخص لقاء رئيس الوزراء أزهري بالسفير سوليفان في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، وفي محاولة منه لشرح الصعوبة التي يواجهها في فرض القانون في البلاد قال أزهري: «عليك أن تدرك هذا، وأن تخبر به حكومتك أيضاً، هذا البلد يضيع والسبب هو المَلِكُ الذي لا يستطيع اتخاذ قرار واحد»!(١٢٥)

وعلى الجانب الآخر، فإن العوامل المجتمعية ـ خلاف ما تم ذكره

---

(١٢٤) Mirfakhraei, "The Imperial Iranian Armed Forces and the Revolution of 1978-1979," and Kamrava, *Revolution in Iran: The Roots of Turmoil*

ومقابلات المؤلف مع إيرانيين منفيين (باريس، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١).

(١٢٥) Sullivan, *Mission to Iran*, p. 212.

سابقاً بخصوص المظاهرات وطبيعتها ـ أثرت أيضاً في الجنرالات، لا سيما عوامل شعبية الانتفاضة (٣ ـ ٢)، واستراتيجية المعارضة الناجحة بالتودد للجنود (٣ ـ ٣)، والتي أفلحت في تحييد عدد كبير من المجندين وضباط الصف والضباط الصغار، بل وحتى ضمهم لصفوف الثوار. كان المجتمع الإيراني معادياً للجيش، وكان ذلك في جزء منه يعود إلى أن الجيش الإيراني، وعلى عكس طبيعة الجيوش في العديد من البلدان التي نناقشها في هذا الكتاب، كان أداة لإرهاب الدولة ضد مواطنيها، وهو ما تسبب في أن يعتبره العديد من الإيرانيين «قوات شرطة تعيش في ثكنات»[١٢٦].

أما العوامل الخارجية، فلم يكن التهديد بالتدخل الأجنبي هو الأكثر تأثيراً كما ذكرت، ولكن العلاقة الوثيقة التي تشكلت بين الجنرالات ونظرائهم من الأمريكيين، أو بين النظام والإدارة الأمريكية بشكل عام (٤ ـ ٢).

الجدول الرقم (٢ ـ ١)

إيران، ١٩٧٩ : العوامل التي أثرت في قرار الجيش تجاه الثورة

العوامل العسكرية	إيران
١.١ التماسك الداخلي للجيش	٥
الانقسامات العرقية والدينية والقبلية والمناطقية	٢
الانقسامات الجيلية: بين كبار وصغار الضباط	٣
الانقسامات بين الضباط والمجندين أو ضباط الصف	٤
الانقسامات بين وحدات النخبة والقوات التقليدية	١
الانقسامات بين الجيش، والفروع الأخرى، والأجهزة الأمنية	١
الانقسامات الاجتماعية والسياسية داخل النخب العسكرية	٠
٢.١ الجنود المحترفون مقابل المجندين إجبارياً	٦
٣.١ رؤية الجنرالات لشرعية النظام	١
٤.١ سلوك الجيش مع المجتمع في الماضي	١

(١٢٦) Kapuściński, *Shah of Shahs*, p. 61.

العوامل المتعلقة بالدولة	إيران
١.٢ تعامل النظام مع الجيش	٣
الاهتمام بالرفاهية المادية للأفراد	٢
الاهتمام بالجيش	١
طبيعة المهام المكلف بها الجيش	٢
استقلالية الجنرالات وسلطتهم في اتخاذ القرارات	٥
العدالة في تعيينات القادة	٢
وضع الجيش في المجتمع	١
٢.٢ أوامر النظام للجيش	٦

العوامل المجتمعية	إيران
١.٣ حجم وطبيعة وتكوين المظاهرات	٦
٢.٣ شعبية مطالب المتظاهرين	٤
٣.٣ محاولات التآخي والتودد للجيش	٣

العوامل الخارجية	إيران
١.٤ احتمالية التدخل الأجنبي	١
٢.٤ العلاقات الخارجية	٤
٣.٤ الانتشار الثوري	٠
٤.٤ علاقة ضباط الجيش بالخارج	٢

ملاحظات:

كُتبت العوامل الستة الأكثر أهمية بخط سميك.

المقياس (صفر ـ ٦).

صفر = غير مهم على الإطلاق أو ليس عاملاً يستحق النظر.

١ = ذو أهمية طفيفة أو هامشية. ٢ = ذو أهمية ضئيلة.

٣ = مهم إلى حد ما. ٤ = مهم.

٥ = مهم جداً. ٦ = عامل حاسم أو ذو أهمية حرجة.

ويبقى علينا أن نعترف بأن تقاعس الجنرالات الإيرانيين، والشلل المؤسسي الكامل داخل الجيش، كان من الصعب التنبؤ به بشكل صحيح، خاصة في المراحل الأولى من الانتفاضة عندما كان من الممكن أن يتم قمع الثورة بجهد قليل نسبياً. والسبب الرئيس لهذه الصعوبة يكمن في دخول عاملين مجهولين (ما لا نعرف أننا لا نعرفه) إلى المعادلة: **الأول** هو غموض الشاه، **والثاني** هو حقيقة أنه كان يعاني من مرض خطير خلال الأزمة، إلى حد أنه صار خاملاً بشكل متزايد، ثم آثر الانسحاب مع تقدم المرض[١٢٧]. من كان من الممكن أن يتوقع تردد الشاه وعدم حسمه، وهو الذي كان يُعتبر زعيماً حازماً وقوياً قبل الثورة؟ كيف كان يمكن لنا أن نعرف بمرضه في الوقت الذي لم تعرف فيه زوجته بذلك[١٢٨]؟

وتكمن أهمية هذه النقطة من سببين اثنين، **أولاً**: أنها تلفت الانتباه إلى أهمية توقيت التحليل أو التنبؤ؛ فقد كان توقع ألا يطلب الشاه من جيشه استخدام كل قوته لوقف الثورة أمراً غاية في الصعوبة قبل خريف عام ١٩٧٨. ومع مرور الوقت، واستمرار بهلوي في تردده، كان من الواضح أن جنرالات الجيش لن يقوموا باتخاذ أي إجراءات من تلقاء أنفسهم، ومن ثَمَّ أصبح التنبؤ بتقاعس الجيش أسهل من ذي قبل. **ثانياً**: وعلى الرغم من أن بعض علماء الاجتماع يكرهون الاعتراف بذلك، إلا أن التاريخ كثيراً ما يُكتب بالأفعال والتقاعس عنها وبصفات الأفراد، ولا يمكن أن نجد مثالاً أفضل لتوضيح هذه النقطة من الثورة الإيرانية، فبالنسبة إلى أولئك الذين عرفوا الشاه في وقت صحته، لا يمكنهم إلا أن يتوقعوا أنه كان ليصبح أكثر حسماً بكثير، وأقدر على التحدي من وضعه أثناء مرضه، وربما كان سيذهب في معركته إلى أبعد حد للحفاظ على عرشه.

---

(١٢٧) مقابلات مع أحد مساعدي الشاه الذي كان يقوم بلقائه شخصياً بشكل أسبوعي خلال أعوامه الأخيرة (باريس، كانون الأول/ ديسمبر). وطبقا لميرفاخرائي، فإنه حتى زوجة الشاه لم تكن على علم بأن زوجها يعاني من سرطان الغدد اللمفاوية، انظر:

Mirfakhraei, "The Imperial Iranian Armed Forces and the Revolution of 1978-1979," p. 310

يقول جيرفيس بأن الاستخبارات الأمريكية لم تكن على علم بمرض الشاه، انظر:

Jervis, *Why Intelligence Fails: Lessons from the Iranian Revolution and the Iraq War*, p. 31.

(١٢٨) Mirfakhraei, Ibid., p. 320.

ومن مقابلة للمؤلف مع أحد المقربين من زوجة الشاه، الملكة فرح (باريس، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١)

الفصل الثالث

بورما في ١٩٨٨ و٢٠٠٧

لم تكن بورما[١] سوى واحدة من الدول الأكثر عزلة في العالم حتى بدأت في تنفيذ حزمة من الإصلاحات السياسية المؤقتة عام ٢٠١٠. كانت بورما، واسمها الحالي ميانمار، واحدة من الدول القليلة العصية على الاختراق، وربما العصية على الفهم كذلك، لا يفوقها في ذلك إلا كوريا الشمالية[٢]. وعندما كان اسم «بورما» يظهر في صحف العالم، كان غالباً ما يرِد لأسباب خاطئة، مثل عجز حكام الدولة العسكريين على التعامل مع الكوارث الطبيعية بكفاءة، أو القمع الوحشي للمتظاهرين السلميين. وكما أدرك الخبراء في شؤون بورما منذ فترة طويلة، كان هذا التعتيم ينطبق بشكل أكثر حدة على الشؤون العسكرية، فلم يكن بإمكاننا أن نعرف الكثير عن القوات المسلحة البورمية، لا سيما في ضوء الحملة الإعلامية الواسعة في حقبة ما بعد ١٩٦٢[٣].

---

(١) أطلق على الدولة اسم «بورما» وليس «ميانمار»، وهو الاسم الذي قرر الجنرالات غير المنتخبين إطلاقه على البلاد عام ١٩٨٩ من دون موافقة الشعب، ولأن الحركة الديمقراطية في البلاد تفضل اسم «بورما»، حتى إذا كان الاسمان معترفا بهما دولياً. للاطلاع على النقاش حول قضية اسم البلاد، انظر:

Lowell Dittmer, "Burma vs. Myanmar: What's in a Name?," *Asian Survey*, vol. 48, no. 6 (November-December 2008), pp. 885-888.

(٢) Martin Smith, *Burma: Insurgency and the Politics of Ethnicity*, rev. and updated ed. (London: Zed Books, 1999), p. 1, and David I. Steinberg, *Burma/Myanmar: What Everyone Needs to Know*, 2nd ed. (New York: Oxford University Press, 2013), pp. 1-3.

(٣) Andrew Selth, "Known Knowns and Known Unknowns: Measuring Myanmar's Military Capabilities," *Contemporary Southeast Asia*, vol. 31, no. 2 (2009), pp. 272-295, and Andrew Marshall, *The Trouser People: A Story of Burma in the Shadow of Empire* (New York: Counterpoint, 2002), p. 155.

إذا ذُكرت الانتفاضة البورمية، فإن الخبراء سيفكرون فوراً في «ثورة الزعفران» التي اندلعت عام ٢٠٠٧، عندما تظاهر الآلاف من الرهبان، الذين هم عادة طيّعو الانقياد، ضد النظام العسكري الحاكم. وعلى الرغم من أن تسمية هذه الانتفاضة بـ «الزعفران» قد تكون خاطئة، **أولاً**، لأن ملابس الرهبان البوذيين لم تكن بلون الزعفران، بل كانت ذات لون بُني، محمرة، لكن الرغبة - المفهومة ربما - في ضم هذا الحدث إلى «الثورات الملونة» كانت وراء هذه التسمية(٤)، **ثانياً**، لم تضم أحداث عام ٢٠٠٧ بين جنباتها كل خصائص «الثورة»، بالنظر إلى أن الرهبان لم يستخدموا العنف، بل ولم يهددوا باستخدامه، كما أنهم لم يسعوا لإحداث تغيير سياسي منظم. ومع ذلك، كانت «ثورة الزعفران» صرخة و«تحدياً شعبياً من أسفل لأعلى ضد السلطة السياسية القائمة»، ومن ثَمَّ فإنها تتفق مع التعريف الذي أعتمده لمفهوم «الثورة»، والذي قمت بتوضيحه في المقدمة. لكن جنرالات بورما واجهوا التحدي الأبرز لحكمهم قبل نحو عقدين من أحداث ٢٠٠٧، عندما خرج مئات الآلاف من المتظاهرين الذين يقودهم طلاب الجامعة مهددين بالإطاحة بالنظام عام ١٩٨٨.

ولذلك فإن النموذج الرئيس الذي نتناوله في هذا الفصل، هو ما يعرف عادة بـ «انتفاضة الأربع ثمانيات»، إذ إنها بدأت يوم ٨ آب/أغسطس عام ١٩٨٨ (٨/٨/٨٨)، كما أنه أحياناً يُشار إليها باسم «انتفاضة الشعب». لكني في هذا الفصل أعرج أيضاً في تحليلي على «ثورة الزعفران»؛ فوجود حدثين متشابهين بشكل ما، يفصل بينهما عقدان من الزمن، ويقعان في نفس البلد، وفي بيئة اجتماعية وسياسية متشابهة إلى حد بعيد، يقدم فرصة جذابة للمقارنة، وهو ما لا يسمح لنا بقياس الفروق بين ردود الجنرالات في كلا الحالتين فحسب، لكن أيضاً تقييم التغيرات داخل القوات المسلحة، والتفاوت في الخصائص التنظيمية للمعارضة، وكذلك ردة فعل العالم والقوى الدولية.

كانت أسباب كلا الثورتين تكمن بالأساس في غضب الشعب المكبوت

---

(٤) لمعرفة أهمية اللون في زي الرهبان البوذيين، انظر:

Paul Nietupski, "Clothing: Buddhist Perspectives," in: William P. Johnston, ed., *Encyclopedia of Monasticism*, 2 vols. (London: Taylor and Francis, 2000), vol. 2, pp. 307-309.

وإحباطه من الديكتاتورية العسكرية، إضافة إلى سوء الإدارة الاقتصادية وفشل «طريق بورما نحو الاشتراكية»[٥]، كذلك الفساد المنظم والمنتشر على نطاق واسع، وانتهاكات حقوق الإنسان الممنهجة، ووحشية جهاز الشرطة في كثير من الأحيان. وبالنظر إلى الغموض الذي اكتنف أحوال البلاد، فسأكرس الجزء **الأول** من هذا الفصل لشرح أوضاع بورما والمراحل التي أهلت لانتفاضة ١٩٨٨، وذلك من خلال النظر في تاريخ البلاد وطبيعة نظام الجنرال ني وين. وفي الجزء **الثاني** سأقوم بتحليل الخصائص الرئيسة لانتفاضة الشعب عام ١٩٨٨، ثم سأقوم بشرح موقف الجيش منها، ثم أتبع ذلك بقسم مختصر أقدم فيه ملخصاً للتطورات السياسية والعسكرية ذات الصلة بالثورتين، والتي حدثت على مدار العقدين اللذين فصلاهما، ثم أنتقل إلى دراسة ثورة الزعفران عام ٢٠٠٧. وفي الجزء الختامي، سألخص النتائج التي توصلت إليها، وسأطرح الأسئلة عما إذا كان بإمكان المتابعين والخبراء توقع موقف الجيش، محاولاً تقييم الوزن النسبي لكل عامل من العوامل التي أثرت في قرار الجيش تجاه الانتفاضتين.

بورما قبل انتفاضة الشعب

تقع دولة بورما في جنوب شرق آسيا، وتحدها بلدان الهند والصين وبنغلاديش ولاوس وتايلند، فيما يبلغ عدد سكانها الآن أكثر من ٥٠ مليون نسمة[٦]. قام البريطانيون باستعمار بورما على ثلاث مراحل، بالتوازي مع الحروب «الأنجلو ـ بورمية» الثلاثة (أعوام ١٨٢٤ ـ ١٨٢٦، ١٨٥٢، و١٨٨٥). كانت تُدار البلاد باعتبارها امتداداً للراج أو الهند البريطانية حتى

(٥) كما شرح فينيشل وخان في مقالهما، «الطريق البورمي للاشتراكية»، فإن بورما لم تكن تمتلك اقتصادا اشتراكيا، كما لم يمتلك قادتها الرغبة، أو القدرة، على بناء مجتمع اشتراكي، انظر:
Allen Fenichel and Azfar Khan, "The Burmese Way to "Socialism"," *World Development*, vol. 9, nos. 9-10 (September-October 1981), pp. 813-824.

(٦) انظر:
Michael W. Charney, *A History of Modern Burma* (New York: Cambridge University Press, 2009).
للاطلاع على ثلاث كتب غير أكاديمية من أجل فهم تلك البلاد، يمكن المرء قراءة:
George Orwell, *Burmese Days: A Novel* (London: V. Gollancz, 1935); Emma Larkin, *Finding George Orwell in Burma* (New York: Penguin, 2005), and Thant Myint-U, *The River of Lost Footsteps: A Personal History of Burma* (New York: Farrar, Straus, and Giroux, 2008).

عام ١٩٣٧، وظلت تحت نمط تدميري - غير عادي - من الحكم الاستعماري، والذي قام بإضعاف النخب التقليدية في البلاد. لاحقاً جلبت الحرب العالمية الثانية المزيد من الشقاء على البلاد، فقد دمرت القوات البريطانية المنسحبة أغلب مرافق البنية التحتية، كما احتُلّت البلاد من قبل القوات اليابانية التي انضم إليها الجيش المحلي المناوئ للبريطانيين، والذي اعتمد ثلاثة أسماء مختلفة له بالتوازي مع مسار الحرب: جيش الاستقلال، جيش الدفاع، والجيش الوطني.

إضافة إلى ذلك، تفاقمت التوترات بين الأغلبية العرقية من البورميين من جهة، والأقليات العرقية الرئيسة من جهة أخرى، مثل التشينز، والكاشينز، والكارينز. ومن نافلة القول أن هذه التوترات لم يتم حلها أبداً!

وبعد نحو أربع سنوات من الاحتلال الياباني (١٩٤٢ - ١٩٤٥) كانت البلاد قد شهدت بعض التغييرات السياسية الجذرية من خلال تفكيك جزء من النظام البريطاني الذي عرفته البلاد أثناء الاستعمار، كذلك تشجيع التعبئة الاجتماعية، وتوفير التدريب العسكري للكثيرين من أولئك الذين سيصبحون الأكثر تأثيراً في مستقبل بورما بعد الاستقلال(٧). وفي أيار/مايو ١٩٥٤، عاد المستعمرون البريطانيون، إلا أن بورما نالت سيادتها بعد ثلاث سنوات.

يمكن النظر إلى التاريخ السياسي لبورما المستقلة في كثير من النواحي باعتباره تاريخ القوات المسلحة، أو الجيش الوطني لميانمار الذي يُعرف باسم تاتماداو (Tatmadaw). وطبقاً لدعايات الجيش فإن «الأمة لن تكون قوية إلا إذا كان الجيش قوياً»، كذلك يقدم الجيش نفسه على أنه «أبو الشعب وأمه»(٨). ومنذ الاستقلال، لم تتولَّ الحكومات المدنية إدارة البلاد إلا لفترات قصيرة متقطعة، بين ١٩٤٨ - ١٩٥٨ و١٩٦٠ - ١٩٦٢. وكما في الدول الأخرى التي يظل الجيش فيها محتفظاً بنفوذ سياسي قوي حتى أثناء وجود رئيس مدني، مثلما هو الحال في مصر وباكستان، لم تتم إزاحة قادة الجيش أبداً من مراكز السلطة. وفي الحرب العالمية الثانية، وتحديداً في

(٧) Yoshihiro Nakanishi, *Strong Soldiers, Failed Revolution: The State and Military in Burma, 1962-88* (Singapore: NUS Press, 2013), p. 45.

(٨) Steinberg, *Burma/Myanmar: What Everyone Needs to Know*, p. 102.

آذار/مارس ١٩٤٥، انحاز الجيش للحلفاء، وبدأ قائده العام أونغ سان (والد الناشطة الحائزة على نوبل للسلام، أونغ سان سو كي)، في التفاوض مع البريطانيين من أجل استقلال بورما، إلا أنه اغُتيل قبل نحو ٦ أشهر من إتمامه. قام الجيش لاحقاً بقمع الانتفاضات الشيوعية ومحاربة محاولات التمرد التي نفذتها الأقليات العرقية، ونجح في إبقاء البلاد موحدة على الرغم من التهديدات الخارجية الحقيقية في الأربعينيات والخمسينيات. ولجميع هذه الأسباب لم يكن التاتماداو هو المؤسسة الأكثر أهمية من بين مؤسسات الدولة فحسب، لكن نظر الكثيرون من الشعب البورمي إليه باعتباره حافظ وجود الدولة بالأساس.

وفي فترة ما بعد الاستقلال، كان الجيش البورمي صغيراً، سيئ التنظيم، قليل العدد والعدة. لكن بحلول انقلاب عام ١٩٦٢، كان التاتماداو بقيادة ني وين قد استطاع ضم أكثر من ١٠٠ ألف ضابط وجندي. ومنذ ذلك الحين، وبسبب محاولات إعادة الهيكلة وإضافة قطاعات جديدة، تزايد تعداد الجيش بشكل مطَّرِد ليصل إلى ١٨٤ ألف بحلول عام ١٩٨٨ مع نهاية قيادة ني وين، وذلك على الرغم من أن ميزانية الدفاع لم ترتفع بشكل كبير خلال تلك الفترة، وهذا نتيجة قبول النظام العسكري لتلقي المساعدات العسكرية الخارجية[٩]. وتجدر الإشارة إلى أن الجنرالات كانوا حذرين مع فكرة تلقي المساعدات من الخارج، وفي واقع الأمر، لقد رفضوا العديد من العروض بالمساعدات العسكرية للإبقاء على حالة حيادهم أثناء الحرب الباردة. وعلى الرغم من مشاكلها الاقتصادية، كانت بورما تصر على دفع ثمن بعض العُدة العسكرية الجديدة[١٠]. وكما هو الحال في الكثير من البلدان النامية، كان جنرالات الجيش مقتنعين تماماً بحقهم الشرعي في ممارسة السياسة، خاصة في ضوء ما اعتبروه انعدامَ كفاءةٍ وفساداً من النخب المدنية.

وفي عام ١٩٦٢ قام الجنرال ني وين بانقلاب عسكري، إذ اعتقل القيادة السياسية المدنية، وأسس لنظام عسكري استبدادي قومي كارهٍ للأجانب، حتى تمت إزاحته في انتفاضة عام ١٩٨٨. وبرر أولئك الذين

(٩) Nakanishi, Ibid., p. 217.
(١٠) أشكر أندرو سيلث بهذه النقطة.

وقفوا وراء الانقلاب موقفهم بانعدام كفاءة حكومة رئيس الوزراء يو نو، وإعلانه أن البوذية هي الدين الرسمي للدولة، من خلال قانون دين الدولة لعام ١٩٦٢، والذي قال الجنرالات إن من شأنه أن يقسم الشعب وأن يستفز الأقليات غير البوذية، وهو ما سَيُصَعِّبُ من مهمة الحفاظ على وحدة البلاد. ولذلك عمد الجيش إلى بناء نظام سياسي جديد تسيطر فيه القوات المسلحة تماماً على السياسة والاقتصاد.

لقد استطاع ني وين ومن معه أن يؤسسوا نظاماً من أقوى الأنظمة العسكرية في العصر الحديث، والذي لم يتمتع فقط بالسيطرة الكاملة على أجهزة الدولة القمعية، ولكن أيضاً بدعم شعبي حقيقي، لا سيما في وقت مبكر من حكمه[١١]. كانت قمة هرم ذلك النظام تتشكل من مجلس ثوري، يتكون من ثمانية أعضاء، جميعهم ضباط عسكريون في الخدمة، باستثناء واحد فقط، وجميعهم يتولون أكثر من منصب في الحكومة. وبطبيعة الحال، كان جميع هؤلاء الأفراد يتمتعون بثقة ني وين، الذي حكم لعقدين ونصف من الزمان، والذي ساهم في تشكيل بورما المعاصرة أكثر من أي شخص آخر. وبعد عدة أشهر من استيلائه على السلطة، أسس ني وين حزب برنامج بورما الاشتراكي (BSPP)، والذي أصبح المنظمة السياسية الرئيسة للنظام، بعد إلغاء جميع الأحزاب عام ١٩٦٤. وبشكل عام، كان جميع ضباط الجيش تقريباً يشغلون مقاعد في اللجنة المركزية للحزب. كذلك كان جميع موظفي الحكومة يخضعون لعملية تلقين سياسي من تصميم الحزب لمدة ثلاثة أشهر، إضافة إلى دورة تدريبية عسكرية؛ وسرعان ما تحولت بورما إلى نموذج مثالي للدولة الشمولية.

ظل حزب «البرنامج» حزباً يضم النخبة العسكرية والحكومية فقط حتى عام ١٩٧١، وعندها بدأ بالتحول ليصبح حزباً جماهيرياً مماثلاً لنظرائه في الكتلة الشيوعية (السوفياتية) لاحقاً. كانت عضوية الحزب شرطاً أساسياً للترقية المهنية، وللحصول على بعض الخدمات، وحتى السلع. وفي

(١١) للمزيد حول بقاء الأنظمة الديكتاتورية، انظر:
Jennifer Gandhi, *Political Institutions under Dictatorship* (New York: Cambridge University Press, 2008), pp. 163-177.

١٩٧٤، ضمن دستور البلاد المدني الجديد دوراً ريادياً للحزب في المجتمع، وقرر ني وين التخلي حينها عن منصبه العسكري ليصبح رئيساً لبورما. وكما هو الحال في أي من الدول الاشتراكية ذات الحزب الواحد، أنشأ النظام لجاناً لحزب البرنامج داخل الجيش، وكلفها بضمان التلقين العَقَدي السليم والتنفيذ الدقيق لسياسات الحزب من قبل العسكريين. ويعكس قرار ني وين بالاستمرار في رئاسة حزب البرنامج حتى عام ١٩٨٨ - على الرغم من استقالته من منصبه رئيساً للدولة في ١٩٨١ - حقيقة الدور المركزي الذي لعبه الحزب في بورما.

وخلال الفترة بين ١٩٧٤ و١٩٨٨ أصبح النظام في بورما نظاماً عسكرياً بشكل غير مباشر، أو ما يُعرف في بعض الأدبيات بـ «دولة الأمن القومي» (National Security State)، والتي تقترن فيها مصالح العسكر بمصالح البلاد، بحيث تصبح المصالح الضيقة للجيش هي التعريف الأوحد للأمن القومي في أذهان القيادات العسكرية[١٢]. باختصار، تحولت بورما لتصبح «دولة ثكنة» بحسب المصطلح الذي صاغه هارولد لازويل عام ١٩٤١[١٣]. أراد ني وين أن يخلق بورما مستقلة، قوية، موحدة، ومكتفية ذاتياً، من دون أي تبعية أو تدخل من قوى أجنبية. عملياً، كان ذلك يعني تعزيز دور القوات المسلحة في البلاد، وعدم التساهل مع أي نوع من المعارضة السياسية، والالتزام بخطة اشتراكية حازمة للسياسات الاقتصادية والتنموية. هذه الخطة انتقلت بالبلاد الغنية بالموارد في النهاية إلى كارثة اقتصادية محققة، ففي عام ١٩٨٧ سجلت الأمم المتحدة بورما كواحدة من أفقر الدول وأبطأها نمواً في العالم[١٤].

---

(١٢) انظر:

Tin Maung Maung Than, "Tatmadaw in Transition," in: V. R. Raghavan, ed., *Internal Conflicts in Myanmar: Transnational Consequences* (New Delhi: Vij Books India, 2011), p. 17.

(١٣) Harold D. Lasswell, "The Garrison State," *American Journal of Sociology*, vol. 46, no. 4 (January 1941), pp. 455-468.

(١٤) انظر:

William McGowan, "Burmese Hell," *World Policy Journal*, vol. 10, no. 2 (1993), pp. 47-56, and Carolyn Wakeman and San San Tin, *No Time for Dreams: Living in Burma under Military Rule* (Boulder, CO: Rowman and Littlefield, 2009), p. xviii.

ومرة بعد مرة، احتج المدنيون الشجعان، لا سيما الطلاب والرهبان، وتظاهروا ضد سياسات النظام العنيفة، وأقلقت المظاهرات والإضرابات العمالية الحاشدة سنوات الهدوء التي غرقت فيها البلاد. كانت دوافع معظم تلك الاحتجاجات تتمحور حول السياسات الاقتصادية، مثل ارتفاع الأسعار أو إجراءات التقشف، ولا يمنع ذلك من أن بعضها كان قد اتخذ طابعاً سياسياً واضحاً. فعلى سبيل المثال، أعقب الانقلاب العسكري عام ١٩٦٢ سلسلة من المظاهرات والاحتجاجات التي تواصلت حتى عام ١٩٦٤ على الرغم من الاعتقالات الجماعية(١٥). كما استغلت المعارضة جنازة يو ثانت (U Thant)، الأمين العام البورمي للأمم المتحدة (١٩٦١ ـ ١٩٧١)، في عام ١٩٧٤ لتنظيم احتجاجات ضد حكم ني وين (Ne Win)، الذي كان حاقداً على يو ثانت بسبب مكانته الدولية وشعبيته في البلاد، والذي أراد أن يدفن الأخير بلا أي مراسم. رد الجيش على تلك الاضطرابات بإعلان حالة الطوارئ وإعادة نشر قواته المتمركزة على حدود البلاد إلى داخل العاصمة(١٦). كانت هذه الاحتجاجات، والتي عادة ما كانت تحدث في المراكز الحضرية، تُتبع دوماً بقمع عنيف من القوات المسلحة. واستطاع الجيش خلال هذه الفترة تطوير قدراته للتعامل مع هذه الاضطرابات، إذ إنه كان في مواجهة شبه مستمرة مع المتمردين من الأقليات العرقية.

من المستحيل أن نفهم بورما من دون إدراك الدور الذي تلعبه الديانة البوذية في المجتمع(١٧)، فهناك بين ٦٠ و٧٠ بالمئة من البورميين يعتنقون الـ «ثيرافادا» البوذية، وهو الفرع الأقدم من الديانة البوذية، واسمه يعني حرفياً «مدرسة الرهبان الكبار»(١٨). وقبل الاستعمار، كان يتم التدريس الحكومي،

---

(١٥) Vincent Boudreau, *Resisting Dictatorship: Repression and Protest in Southeast Asia* (New York: Cambridge University Press, 2004), pp. 152-153.

(١٦) Andrew Selth, *Transforming the Tatmadaw: The Burmese Armed Forces since 1988* (Canberra: Strategic and Defence Studies Centre, Australian National University, 2006), p. 129.

(١٧) حول هذا الموضوع، انظر:

Richard F. Gombrich, *Theravāda Buddhism: A Social History from Ancient Benares to Modern Colombo* (London: Routledge, 2006), and Asanga Tilakaratne, *Theravāda Buddhism: The View of the Elders* (Honolulu: University of Hawaii Press, 2012).

(١٨) انظر:

= Min Naing, *National Ethnic Groups in Myanmar*. Translated by Hpone Thant Yangon: Thein

في جميع مراحل التعليم داخل المعابد البوذية. وفي مجتمع يؤمن إلى حد بعيد بالروحانية والماورائيات، استطاع الرهبان الاحتفاظ بتقدير غير عادي لدى الجمهور، لقد كانت الجماهير تقدسهم، حتى إن الواحد منهم لم يكن يمشي في ظل الراهب خشية أن يقع في المحذور وإهانته[١٩].

وفي الوقت نفسه، كان جنرالات بورما كثيراً ما يظهرون تقواهم وتدينهم من خلال المشاركة في الاحتفالات البوذية وتقديم تبرعات ضخمة للرهبان وأديرتهم[٢٠]. لكن الدعم الذي قدمته الحكومة للديانة البوذية لم يلبث أن تآكل بشكل واضح خلال الأزمات السياسية، كما بدأ في النفاد في سبيل دعم الشرعية المتداعية[٢١]. وفي سبيل ذلك بدأت الحكومة في مشروع بناء معبد بوذي ضخم، وهي المحاولة التي وصلت إلى ذروتها بأن قام ني وين شخصياً بوضع أساس البناء، وهو ما كان سمة في العصر الملكي، كما أغدق على الأديرة الموالية له بالهدايا والهبات.

وفي الوقت نفسه، حاول الجنرالات جهدهم في السيطرة على الرهبان؛ فالديانة البوذية تختلف عن المسيحية مثلاً، خاصة الكاثوليكية، في عدم وجود تسلسل هرمي صارم، ولهذا فمن الصعب أن يوضع رهبانها تحت سيطرة الدولة بشكل كامل. ومن أجل التعامل مع هذه «المشكلة»، حاول نظام ني وين إضفاء الطابع المؤسسي على المنظمات البوذية عن طريق إنشاء ما عُرف باسم «مجلس السانغا الأعلى»، والذي حاول من خلاله القيام بدور في تسجيل الرهبان الجدد وإدارة المعابد والأديرة. وكان أحد الأهداف الواضحة لني وين من خلال هذه الحملة هو محاسبة الرهبان الكبار (ساي -

---

Myint Win Press, 2000), and Nicholas Farrelly, "Discipline without Democracy: Military Dominance = in Post-Colonial Burma," *Australian Journal of International Affairs*, vol. 67, no. 3 (June 2013), pp. 313-314.

(١٩) Emma Larkin, *Everything is Broken: A Tale of Catastrophe in Burma* (New York: Penguin, 2010), p. 120.

(٢٠) Benedict Rogers, "The Saffron Revolution: The Role of Religion in Burma's Movement for Peace and Democracy," *Totalitarian Movements and Political Religions*, vol. 9, no. 1 (March 2008), p. 115.

(٢١) Stephen McCarthy, "Overturning the Alms Bowl: The Price of Survival and the Consequences for Political Legitimacy in Burma," *Australian Journal of International Affairs*, vol. 62, no. 3 (September 2008), p. 301.

آدامز) على الأنشطة السياسية التي يقوم بها الرهبان في الأديرة التي يديرونها؛ فقبل ثورة ١٩٨٨، كان العديد من الرهبان، البالغ عددهم حينها نحو ١٥٠ ألفاً، يشعرون بحقد عميق تجاه النظام، لا سيما بالتزامن مع حملة حزب البرنامج الهادفة لانتزاع السيطرة على الرهبان وإخضاع الديانة البوذية لسلطة الدولة[٢٢].

انتفاضة الشعب عام ١٩٨٨

بحلول أواخر الثمانينيات، كانت بورما قد تراجعت بشكل واضح بين جيرانها بسبب الآثار المترتبة على ربع قرن من العزلة السياسية والسياسات الاقتصادية الاشتراكية[٢٣]. وبينما كان الاقتصاد الوطني يعاني من حالة من الفوضى، بدأ بعض الأفراد الشجعان داخل النخب الحاكمة في التساؤل عن الاتجاه الذي تسير فيه البلاد. في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧، اتخذ نظام ني وين خطوتين اقتصاديتين كبيرتين، **الأولى** أنه ألغى الشراء الإجباري وقام بتحرير التجارة في تسعة من المنتجات الزراعية الرئيسة، من بينها الأرز، وهي الخطوة التي أثارت العديد من الشكوك حول الأسس التي يقوم عليها النظام الاقتصادي في البلاد[٢٤]. وأما الثانية، فقد قررت الحكومة في خطوة مفاجئة وغير منطقية أن جميع الفئات العليا من «الكيات» (عملة بورما) قد أصبحت من دون قيمة على الإطلاق، ومن دون أي فترة تمهيدية، وأحلت محلها أوراقاً نقدية جديدة. كانت النتيجة كارثية لأولئك الذين يحتفظون بمدخرات نقدية، إذ فقدوا مدخراتهم بشكل فوري! وفي المحصلة أدت هذه السياسات جميعها إلى تزايد السخط الشعبي والتوتر الذي تعزز خلال الأشهر اللاحقة.

---

(٢٢) Smith, *Burma: Insurgency and the Politics of Ethnicity*, p. 7

(٢٣) Robert H. Taylor, "Stifling Change: The Army Remains in Command," in: Robert H. Taylor, ed., *Burma: Political Economy under Military Rule* (London: C. Hurst and Co., 2001), pp. 6-7, and Renaud Egreteau and Larry Jagan, *Back to Old Habits: Isolationism or the Self-Preservation of Burma's Military Regime*, Occasional Paper; no. 8 (Paris: IRASEC, 2008), pp. 13-17.

(٢٤) Nakanishi, *Strong Soldiers, Failed Revolution: The State and Military in Burma, 1962-88*, p. 270.

ما الذي حدث؟

عادة ما تنطلق الشرارة الأولى للثورات نتيجة أحداث صغيرة نسبياً، وفي بورما كانت الشرارة التي أشعلت فتيل الانتفاضة هي مشاجرة بين بعض الشبان في مقهى بمدينة رانغون، أكبر مدن بورما، والتي تحول اسمها لاحقاً ليصبح يانغون. بالغت الشرطة في رد فعلها أثناء التعامل مع الحادث، إذ قتلت القوات طالباً، ثم رفضت الاعتذار وتحمل المسؤولية، ما أدى إلى اندلاع الصراع.

تظاهر طلاب جامعة رانغون للتكنولوجيا، الذين سرعان ما انضم إليهم زملاؤهم طلاب جامعة رانغون، محتجين على إهدار العدالة. أسفرت حملة القمع التي شنتها الحكومة ضد المتظاهرين يوم ١٦ آذار/مارس عن عشرات الضحايا، فقد قامت قوات الأمن بمطاردة الطلاب إلى بحيرة إنيا وسط رانغون، حيث غرق العديد منهم، إضافة إلى مقتل ٤١ طالباً اختناقاً حتى الموت في حافلة نقل مساجين مكتظة، كذلك تعرض عدد من الطالبات لاغتصاب جماعي من قبل الجنود فيما عُرف لاحقاً باسم «حادث الجسر الأحمر»[(٢٥)]. وفي اليوم التالي قامت السلطات باعتقال الآلاف من الطلاب وأغلقت الجامعات في محاولة لاستعادة السيطرة على الوضع.

لكن السيف كان قد سبق العذل، ولم تفلح إجراءات الحكومة في وقف الانتفاضة التي انتشرت في عاصمة بورما ومدنها انتشار النار في الهشيم. وفي الثلاثين من أيار/مايو، قام النظام بإعادة فتح الجامعات، والتي أصبحت حينها بؤراً لنشاط المعارضة. وبعد ثلاثة أسابيع من ذلك، سيّر الآلاف من الطلاب مظاهرة في العاصمة، إلا أنهم هوجموا من قبل قوات مكافحة الشغب التي بدأت مناوشات مع الطلاب قُتل على إثرها أكثر من ١٠٠ شخص، بينهم ٢٠ من جانب الحكومة[(٢٦)]. نجح الطلاب في تعطيل الحياة اليومية، لا سيما في مدينتي رانغون وماندالاي، وباستخدامهم

---

(٢٥) Christina Fink, *Living in Silence in Burma: Surviving under Military Rule*, 2nd ed. (London: Zed Books, 2010), p. 47, and Carolyn Wakeman and San San Tin, *No Time for Dreams: Living in Burma under Military Rule* (Boulder, CO: Rowman and Littlefield, 2009), pp. 115-148.

(٢٦) Vincent Boudreau, *Resisting Dictatorship: Repression and Protest in Southeast Asia* (New York: Cambridge University Press, 2004), p. 195.

الشعارات الرافضة للحكومة والمؤيدة للديموقراطية استطاعوا اجتذاب المزيد من المؤيدين لقضيتهم[(٢٧)].

وفي محاولة للتعامل مع الأزمة المتفاقمة، قرر حزب البرنامج عقد مؤتمر استثنائي في ٢٣ من تموز/ يوليو، وفيه أعلن ني وين ـ الذي كان قد بلغ من العمر ٧٨ عاماً ـ قراره المفاجئ باستقالته من منصبه رئيساً للحزب، كما اقترح إجراء استفتاء حول تأسيس نظام متعدد الأحزاب. وفي الوقت نفسه، وخشية أن يُفهم موقفه كعلامة ضعف، أصدر ني وين تحذيراً للمتظاهرين قائلاً: «عندما يضرب الجيش فإنه يضرب ليقتل»[(٢٨)]! لاحقاً، صوّت مؤتمر الحزب ضد فكرة الاستفتاء، وقام باختيار نائب رئيس الحزب، سين لوين ـ وهو أحد القادة العسكريين الذين أمروا جنودهم بإطلاق النار على الطلاب عام ١٩٦٢ ـ خليفة لني وين.

كان إعلان الأحكام العرفية وحالة الطوارئ في رانغون يوم ٣ آب/ أغسطس هو الرد السريع لسين لوين على التظاهرات، لكن ذلك لم يؤدِّ إلى الغرض أيضاً، فلم تتوقف المظاهرات، بل على العكس، ازدادت انتشاراً في المدن الكبرى وبدأت في اجتذاب المواطنين العاديين والرهبان، فضلاً عن الطلاب. إضافة إلى ذلك، شارك العديد من العمال والموظفين الحكوميين في المسيرات بعد توقفهم عن الدوام في أماكن العمل، في استجابة لنداء الطلاب بإعلان الإضراب العام يوم ٨ آب/ أغسطس ١٩٨٨ (وهو التاريخ الذي رآه بعض المنجمين مناسباً)، وهو اليوم الذي شهد نزول أكثر من مليون شخص للشوارع.

استعدت الحكومة في ذلك اليوم، الثامن من آب/ أغسطس، إذ نشرت قواتها في محاولة لاحتواء المتظاهرين الذين ازدادوا عنفاً. في البداية، أطلق الجنود النار في الهواء، ولكن عندما أثبت ذلك عدم فعاليته أمام المتظاهرين، حولوا بنادقهم مباشرة إلى صدور الحشود. وفي كثير من الحالات، لم يستسلم المتظاهرون للموت بالرصاص، لكنهم قاموا بالرد، ما

(٢٧) Kurt Schock, *Unarmed Insurrections: People Power Movements in Nondemocracies* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 2005), p. 94.

(٢٨) Mya Maung, *The Burma Road to Poverty* (New York: Praeger, 1991), p. 217.

تسبب في مقتل ٣٠ جندياً. وفي الثاني عشر من آب/أغسطس، أغلق النظام الجامعات مرة أخرى، كما استقال سين لوين من رئاسة الحزب، وهو المنصب الذي شغله لنحو أسبوعين فقط، ليحل محله الدكتور ماونغ ماونغ، وهو مدني يُعد من بين الأكثر اعتدالاً من رفاق ني وين.

لكن لم تنجح هذه التغييرات ولا قرارات ماونغ بوقف الأحكام العرفية وتحييد قوات الأمن في استرضاء المتظاهرين. لقد توقفت الحياة تماماً في العاصمة نتيجة المظاهرات، كانت المكاتب مغلقة لأن الموظفين لم يذهبوا إلى أعمالهم، كما احتل الطلاب مقر وزارة التجارة، إضافة إلى توقف المطارات ومحطات القطار عن العمل، ونتيجة لذلك فقد كان جهاز الدولة مشلولاً بالكامل بشكل فعلي. وبحلول العاشر من أيلول/سبتمبر، أعلن الجيش انفصاله عن حزب البرنامج، وهو ما أنهى وجود الحزب عملياً بالنظر إلى أن الحكومة البورمية لم تكن تحكم إلا من خلال الجيش.

وفي هذه الأثناء، استمرت الحركة المعارضة في التوسع، وتصاعد سقف مطالب المحتجين لتصبح أكثر جذرية كما هو الحال في كل الثورات، فالآن يريد الثوار إقامة ديمقراطية برلمانية. من ناحية أخرى، ظهر عدد من القيادات غير الطلابية، من بينهم يو نو، وتين أو (الرئيس السابق لهيئة الأركان العامة للجيش)، ولكن أهم من ظهروا في هذه المرحلة كانت أونغ سان سو كي، ابنة أونغ سان. ومع ذلك، لم يمتلك هؤلاء القيادات أي وسيلة للسيطرة على الحركة التي لم تتحول للمؤسسية بعد. وفي الوقت نفسه، تحولت بعض المجموعات العمالية والطلابية لتصبح أكثر عنفاً وعداءً بشكل متزايد، وبدأت العصابات في السطو على المحلات التجارية، كما بدأ السجناء في ممارسة الشغب على نطاق واسع، ووسط كل ذلك لم يكن أحد من صفوف المعارضة قادراً على تحجيم الاحتجاجات أو كبح جماح المتظاهرين.

ولهذه الأسباب، فقد حاول بعض قادة النظام ـ الذين لم يتم التأكد من أشخاصهم على وجه التحديد ـ إعادة النظام، وحاولوا دفع القوات المسلحة للقيام بانقلاب داخلي، وهو ما قام به الجنرالات في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨[٢٩]. عملية الاستيلاء على السلطة التي قادها الجنرال ساو ماونغ

(٢٩) لا يزال هناك بعض الجدل حول من أصدر الأوامر للجيش بالتدخل، انظر: =

(Saw Maung) وثان شوي (Than Shwe)، أجبرت ماونغ ماونغ على الرحيل بعد شهر في منصبه، وأسست ديكتاتورية عسكرية مباشرة تحت سلطة مجلس تم إنشاؤه حديثاً، هو مجلس استعادة النظام والقانون (SLORC)، والذي يتكون من واحد وعشرين عضواً عسكرياً برئاسة ساو ماونغ.

وعلى الرغم من أن وسائل الإعلام الأجنبية تحدثت عن هذا التحرك باعتباره انقلاباً، إلا أنه قد يكون من الأنسب أن نطلق على ما حدث ألفاظاً من قبيل: «شبه انقلاب»، أو «انقلاب ذاتي»،أو حتى «استبدال القيادة»؛ فمن الغريب بالفعل أن نرى انقلاباً عسكرياً لا تتحرك فيه الدبابات لتطوق المنشآت الحيوية ولا المناطق الاستراتيجية، ولا يقوم فيه الجيش بتعطيل الدستور، ومن دون أن يتم القبض فيه على أي من القادة السياسيين(٣٠). في الواقع، لم يستقبل أحد من المتظاهرين ذلك «الانقلاب» بالابتهاج، ففي الساعات القليلة التي تلت البث الإذاعي الذي تم الإعلان فيه عن المجلس العسكري الجديد، كانت الحركة الوحيدة في الشارع هي مسيرات الآلاف من المواطنين الغاضبين، لكن تلك المسيرات لم تستمر طويلاً. فوراً أعلنت السلطات الأحكام العرفية وفرضت حظر التجوال استمر من الثامنة مساء حتى الرابعة صباحاً. وعندما استمر المتظاهرون في الشوارع بحلول الساعة العاشرة مساء يوم ١٨ أيلول/ سبتمبر، بدأ الجنود بإطلاق طلقات تحذيرية في الهواء لتفريق المتظاهرين، وسرعان ما تحولت تلك الطلقات إلى صدور المتظاهرين. تصاعد العنف سريعاً، واستمر لبضعة أيام، وبحلول ٢١ أيلول/

Nakanishi, *Strong Soldiers, Failed Revolution: The State and Military in Burma, 1962-88, p. 14; Robert* = *H. Taylor, The State in Myanmar* (London: Hurst and Co., 2009), p. 387, and Maung Maung, *The 1988 Uprising in Burma* (New Haven, CT: Yale Southeast Asian Studies, 1999),

مذكرات الرئيس السابق الشخصية والمنشورة بعد وفاته والتي راجعها مين زين بشكل ممتاز ونُشرت تحت عنوان:

"Misremembrance of an Uprising," <http://www.burmalibrary.org/docs6/Myintzan-Maung-maung.pdf> (accessed on 6 August 2014).

طبقاً لبحث مين زين، فإن ني وين طلب من رئيس الاستخبارات السابق خين نيونت، وساو ماونغ، ثم من رئيس أركان التاتماداو، تنظيم الانقلاب وتنفيذه. رسالة بريد إلكتروني من مين زين (تموز/ يوليو ٢٠١٤).

(٣٠) Bertil Lintner, *Outrage: Burma's Struggle for Democracy* (London: White Lotus, 1990), p. 132, and Farrelly, "Discipline without Democracy: Military Dominance in Post-Colonial Burma," p. 317.

سبتمبر، كانت المذبحة قد تسببت بمقتل ٣٠٠٠ متظاهر على الأقل، وصارت رانغون هادئة كأن لم تَغْنَ بالأمس. ومع انقشاع غبار المتظاهرين ودخان الرصاص، كان عهد جديد قد بدأ.

تفسير تعامل الجنرالات مع الثورة

على العكس من الحالة الإيرانية التي ناقشناها في الفصل السابق، فإن النظام في بورما كان نظاماً عسكرياً بشكل أساسي، ولذلك فإن مناقشتنا للعوامل المتعلقة بالدولة أو الخارجية منها قد تكون موجزة وقصيرة، لأن تلك العوامل في حالة الدولة العسكرية قد لا تمتلك قوة تفسيرية عالية؛ فمن المنطقي مثلاً أن تعامل الحكومة في الأنظمة العسكرية جيشها بشكل مُرْضٍ، وكذلك الأمر بالنسبة إلى العامل الذي أطلقت عليه اسم «أوامر النظام للجيش»، فلن يكون مفيداً للغاية في تفسير ردود أفعال الجنرالات، فالجنرالات في هذه الحالة هم من يقررون كيفية التعامل مع المتظاهرين، وهم أنفسهم من يقود النظام. وعلى الرغم من أن قيادة حزب البرنامج ضمت بعض المدنيين، إلا أن قادة الجيش تمتعوا باستقلالية في اتخاذ القرارات أكبر كثيراً من تلك التي تمتع بها المدنيون. في الواقع، يمكننا بأريحية أن نقيّم تأثير العوامل المتعلقة بالدولة باعتبارها غير مؤثرة على الإطلاق «صفر» في قرارات الجنرالات، باستثناء العامل المتعلق بهيبة الجيش وتقدير الجماهير له، فيمكننا أن نعطيه قيمة نسبية «٢»، لأن قادة الجيش بالتأكيد لم يكونوا يرغبون في الانعزال عن غالبية المجتمع البورمي، وأن يفقدوا الدعم الشعبي إذا ما قاموا بالرد بعنف مفرط على الثورة.

أما بالنسبة إلى العوامل الخارجية، فعامل واحد قد يكون له دور ملموس في التأثير في الجنرالات، وهو التهديد بالتدخل الأجنبي.

لقد خشي الجنرالات في بورما، وهم القلقون دوماً من التهديدات الخارجية، من حدوث غزو محتمل، وعزز من تلك المخاوف ظهور أسطول أمريكي من خمس سفن قبالة سواحل بورما في الثاني عشر من أيلول/ سبتمبر، بهدف معلن هو إخلاء المواطنين الأمريكيين من البلاد[٣١].

(٣١) Steinberg, *Burma/Myanmar: What Everyone Needs to Know*, p. 80.

وعلى الرغم من أنه لا الولايات المتحدة ولا أي حكومة أجنبية أخرى قامت باتخاذ أي إجراءات تعزز من مخاوف النخبة العسكرية، إلا أنه من المهم القول في هذا الإطار إن تحليلنا ينصب فقط على تصورات قادة الجيش الخاصة، بغض النظر عن كونها واقعية من عدمها.

أما العوامل الخارجية الأخرى فلم تكن ذات صلة على الإطلاق، فلم تنجح الحركة الطلابية في إغراء أي من اللاعبين الدوليين الكبار لتقديم عرض بدعمهم فضلاً عن المبادرة بأي دعم ملموس.

العوامل العسكرية

لنحاول الآن قياس الوزن النسبي للمتغيرات المتعلقة بالجيش، والتي قد تكون أثرت في قرار الجنرالات في بورما للتعامل مع انتفاضة ١٩٨٨. أهم العوامل التي نبحثها هنا هي عامل وحدة الجيش، فالتاتماداو كان منظمة قوية متحدة لم يسبق أن شهدت تمرداً داخل صفوفها، إلى الحد الذي جعل بعض الخبراء يرون روح العمل الجماعي فيها هي الأقوى من بين كل الجيوش الآسيوية قاطبة (١ ـ ١)[٣٢]. هذا لا يعني أنه لم تظهر أي صراعات داخل الجيش؛ ففي الستينيات تشكلت مجموعات متصارعة داخل المستويات العليا من الجيش، ولم يكن ذلك نتيجة اختلاف في المواقف الأيديولوجية أو السياسية، ولكنه كان انقساماً حول أشخاص بعض القيادات أو بين الفروع المختلفة (مثل المخابرات الحربية من جهة والمشاة من جهة أخرى)، أو حتى على أساس مناطقي (١. ١. هـ). وفي بعض الحالات، كانت مجموعات الضباط تتشكل في الأكاديمية العسكرية أو في صفوف التدريب داخل الكلية، مثلما كان الحال في جيوش إندونيسيا وتايلاند وكوريا الجنوبية. وفي ذلك يصف أحد الخبراء التاتماداو بأنه «مجموعة من الولاءات الشخصية والمؤسسية التي تتوازن معاً بشكل دقيق»[٣٣].

---

(٣٢) انظر على سبيل المثال:

Larry Jagan, "Myanmar's Military Mindset Intensifies Internal Conflicts," in: Raghavan, ed., *Internal Conflicts in Myanmar: Transnational Consequences*, p. 223, and Farrelly, "Discipline without Democracy: Military Dominance in Post-Colonial Burma," pp. 312-326.

(٣٣) Andrew Selth, *Burma's Armed Forces: Power without Glory* (Norwalk, CT: Eastbridge, 2002), pp. 266-267.

على هذا النحو، لم تهدد تلك المجموعات الاستقرار الداخلي للقوات المسلحة، وكان من الطبيعي أن يتم التعامل مع الضباط بالتهميش أو الإبعاد من الجيش أو حتى السجن إذا ما بدرت من أحدهم بادرة توحي بالتشكيك في القيادة فضلاً عن معارضتها[٣٤]. فعلى سبيل المثال، حاول بعض الضباط اغتيال ني وين عام ١٩٧٦، وعلى الرغم من أن العملية لم تشكل تهديداً حقيقياً لحياة وين، إلا أن موجة واسعة من التطهير تبعت الكشف عنها[٣٥]. وفي عام ١٩٨٣، تعرض رئيس جهاز المخابرات العسكرية السابق الجنرال تين أو مع جهازه إلى عملية استبعاد، على الرغم من أنه كان يُعتقَد أنّ تين أو سيخلف ني وين، وعلى الرغم من أن جهاز الاستخبارات العسكرية كان قد وصل إلى حد كبير من الاستقلالية المؤسسية والسلطة داخل الجيش[٣٦]. وفي الوقت نفسه، يمكن للمرء أن يتوقع أن قدراً من الاستياء كان ينال من كبار قيادات التاتماداو، نظراً لأن العديد من هؤلاء الجنرالات حرموا من الترقية والتصعيد المؤسسي نتيجة الركود في أعلى الهرم، خاصة مع عدم تحديد سنّ للتقاعد الإلزامي، وهو ما عنى أن قيادات الجيش العليا ستظل في مناصبها بلا أي أفق للرحيل، وبلا أي أفق لمن هم دونهم.

وعلى الرغم مما سبق ذكره، إلا أنه لم يكن هناك سبب حقيقي للاعتقاد بأن الجيش البورمي قد ينقسم على نطاق واسع بشأن قرار قمع الثورة. لكني مع ذلك لا أزال أعتقد أن عامل «التماسك الداخلي» كان ذا تأثير حاسم في قرار الجنرالات لعدة أسباب. **أولاً**، كان الشغل الشاغل دوماً للقوات المسلحة البورمية هو احتمالات وجود انقسامات عميقة في التاتماداو[٣٧]، فقد كانت هناك ذكريات أليمة تسترجع تبعات التمرد الوخيمة في الأربعينيات والخمسينيات، والتي كادت تؤدي بالبلاد إلى الانهيار الشامل. وبالنظر إلى

(٣٤) Mary P. Callahan, "Myanmar's Perpetual Junta: Solving the Riddle of the Tatmadaw's Long Reign," in: Susan L. Levenstein, ed., *Finding Dollars, Sense, and Legitimacy in Burma* (Washington, DC: Woodrow Wilson International Center for Scholars, 2010), p. 63.

(٣٥) Steinberg, *Burma/Myanmar: What Everyone Needs to Know*, p. 139.

(٣٦) Win Min, "Looking Inside the Burmese Military," in: Lowell Dittmer, ed., *Burma or Myanmar? The Struggle for National Identity* (Singapore: World Scientific Publishing, 2010), p. 161.

(٣٧) اعتمدت في هذه الفقرة على تعليقات أندرو سيلث التي أوردها في رسالة بريد إلكتروني إلى المؤلف في ٥ حزيران/يونيو ٢٠١٤.

أن النظام العسكري يعتمد أساساً على قوته القهرية (والتي يمارسها من خلال الجيش في المقام الأول)، فقد كان ولاء القوات المسلحة وتماسكها يشكلان عاملاً وجودياً لاستمرار الحكم العسكري، جنباً إلى جنب مع وحدة الجيش واستقلاله وسيادته. وحتى لو كان من غير المرجح أن يحدث انقسام داخل الجيش في ١٩٨٨ (وحتى في ٢٠٠٧)، إلا أن مجرد الاحتمالية كانت مصدر قلق كبير للنظام العسكري، وهو ما يدفعنا للاعتقاد بأن أحد أهم الأسباب التي أدت بالجيش للتعامل العنيف مع المظاهرات هو أن تلك الاحتجاجات قد تسبب انقساماً داخل التاتماداو.

ومن الممكن أن يعطي هذا التفسير مصداقية لاعتقاد بعض المراقبين أن قرار الجيش بالتدخل الدموي يوم ١٨ أيلول/سبتمبر كان مرده إلى ظهور بعض الجنود بين المشاركين في المسيرة؛ في البداية كان المشاركون من الجنود هم من الطيارين الصغار الذين يخدمون في واحدة من قواعد القوات الجوية القريبة، ولكن في وقت لاحق، انضم عدد متزايد من جنود البحرية الشبان إلى التظاهرات[٣٨]. لكن هناك الكثير من المشككين في هذا الرأي، فعلى الرغم من اعترافهم بأنه قد تم الإبلاغ عن أن عدداً من أفراد البحرية والقوات الجوية قد انضموا للمتظاهرين، إلا أن أعدادهم «كانت صغيرة، بل وتافهة»[٣٩]، بحيث لا تستدعي ذلك الرد من الجيش. ومن وجهة نظرهم، فإن التوتر المجتمعي المتزايد، وظهور الطبيعة العنيفة والمتصاعدة للاحتجاجات، كانت القشة التي قصمت ظهر البعير والتي حفزت الجيش على الضرب بقبضة حديدية في الثامن عشر من أيلول/سبتمبر. ومع وضع خوف الجنرالات المَرَضي من احتمالية انقسام التاتماداو في الاعتبار، وإعادة التأكيد على أننا نقوم بتحليل تصورات الجنرالات فحسب، بغض النظر عن وجود ما يدعم تلك التصورات على الأرض بشكل واقعي، فإنني أميل للتفسير الأول.

وخلافاً للكثير من الثورات الأخرى، فإن الغالبية العظمى من منتسبي

---

(٣٨) Smith, *Burma: Insurgency and the Politics of Ethnicity*, p. 15.

(٣٩) Taylor, "Stifling Change: The Army Remains in Command," pp. 8-9.
ومن مقابلة المؤلف مع كو كو غي (رانغون، ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤).

القوات المسلحة البورمية في فروعها المختلفة، والذين كان معظمهم من المتطوعين، لم يُبدوا أي تردد بشأن إطلاق النار على المتظاهرين العُزّل في الشوارع(٤٠). لكن ما الذي يعطي أهمية لهذه النقطة بالتحديد؟ الجواب يكمن في أن هؤلاء الجنود لم يكونوا من المجندين إجبارياً، بل من المتطوعين، وعلى الرغم من أن قوانين البلاد كانت تسمح للجيش بأن يستدعي المواطنين للتجنيد الإجباري، إلا أن ذلك القانون لم يُستخدم أبداً. وحتى عام ١٩٨٨، كان الجيش مكوناً بشكل شبه كامل من المتطوعين، على الرغم من أن بعض المهنيين والمتخصصين، مثل الأطباء، تم إجبارهم على الخدمة في الجيش كنوع من أنواع سداد نفقات التعليم لحكومتهم(٤١).

تصبح المعلومة السابقة جديرة بالذكر إذا أدركنا أنه ـ على عكس معظم الجنود المتطوعين في الجيوش المحترفة ـ لم يكن الجنود المتطوعون في الجيش البورمي يتمتعون بأي مزايا، بل على النقيض من ذلك، فقد عانوا من أجور ضئيلة وأُسيئت معاملتهم بشكل روتيني مُذل. لقد كان هؤلاء الشبان يعانون بذات القدر في مجتمعهم قبل الانضمام للجيش، حتى الضباط الصغار وضباط الصف كان لديهم الكثير من الأسباب لتعزيز حالة عدم الرضا، لأنهم كذلك لم يتمتعوا بأجر كافٍ، كما أنهم كثيراً ما كانوا يتعرضون للإذلال والإهانة من قبل رؤسائهم. لكنهم مع ذلك حافظوا على ولائهم للنظام الحاكم، فكيف يمكننا فهم هذا الوضع؟

ما يفسر حالة الوحدة التي لا تُضاهى والتي تمتع بها الجيش البورمي، واستعداد جنوده لإطلاق النار على مواطنيهم، هو مزيج فعال وقوي من التركيز في التلقين العسكري على الانضباط الداخلي، والنهج الصارم لقادة الجيش في ممارسة سلطتهم، إضافة إلى الطاعة العمياء من قبل الجنود لرؤسائهم بدافع الولاء والخوف، وكذلك يسّر تعليمهم المتواضع وإيمانهم بالخرافات من مهمة قياداتهم في السيطرة عليهم. ومثله مثل أي جيش اشتراكي ناجح، استطاع التاتماداو تفعيل أجهزة إعلام ودعاية فعالة للغاية.

---

(٤٠) Taylor, Ibid., pp. 8-9, and Lintner, *Outrage: Burma's Struggle for Democracy*, p. 139.

(٤١) مقابلات للمؤلف مع مشاركين في انتفاضة ١٩٨٨ (رانغون، ١-٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤)، ورسالة بريد إلكتروني من أندرو سيلث (٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤).

وإذا ما أردنا الوصول إلى نتيجة نهائية فإنه يمكننا القول إن الجيش البورمي نجح بشكل ساحق في إقناع الضباط والمجندين وقطاعات واسعة من الشعب الذين تم تلقينهم في المدارس والجامعات بالدور المحوري للجيش في تحقيق استقلال بورما والحفاظ عليه، فضلاً عن حماية التراث البوذي، وبأن أي مؤسسة سياسية أخرى (لو وُجدت) لن تكون قادرة على أن تحلَّ محل الجيش. وعلينا في هذا السياق الاعتراف بأن هذا الإيمان العميق لم يكن نتاج الدعاية الذكية للنظام فحسب، ولكنه أيضاً كان عقيدة الكثير من المخلصين في سلك الضباط وبين المدنيين كذلك[٤٢].

يمكن فهم ذلك بوضوح إذا ما علمنا أنه في أواخر صيف عام ١٩٨٨ كان جميع ضباط الجيش وضباط الصف والجنود مقتنعين تمام الاقتناع بأن جميع المتظاهرين ليسوا مجرد خونة، بل هم شيوعيون يريدون تدمير الدولة بتوظيف لصالح دول أجنبية. كانت الدعاية التي لا تتوقف فعالة بشكل كبير في التحجيم من تأثير الحركة الطلابية على الجنود، وإقناع هؤلاء الأخيرين بعدم إمكانية الاستغناء عن الحكم العسكري، بل ودفعهم للتنديد بالفوضى والعنف الذي تمثله المعارضة.

باختصار، لقد نجح نظام بورما العسكري ـ على عكس الكثير من الأنظمة الحاكمة التي وقعت فريسة للثورات ـ في تحويل الجنود الأكثر تضرراً من النظام العسكري إلى أسلحة للقمع.

ولا يفوتنا ذكر متغير عسكري آخر، وهو رؤية القوات المسلحة للنظام الحاكم، وفي حالة بورما، وجهة نظرها في النظام العسكري (١ ـ ٣). من البديهي، كقاعدة عامة، أن الضباط وأعضاء السلك العسكري هم المستفيدون بشكل أساس من نظام الحكم ذاك، لكن في بعض الحالات قد ترغب الجيوش بشكل جدي في التخلي عن السلطة والعودة إلى ثكناتها بسبب معاناتها مما يسميه صامويل فاينر بـ «إرهاق الحكم»[٤٣]. هناك عدد غير قليل من النماذج التي يمكن استدعاؤها بسهولة إذا ما أردنا الحديث عن

---

(٤٢) أشكر أندرو سيلث على هذه الفكرة، والتي تم تأكيدها بواسطة عدد من السياسيين البورميين ونشطاء الحركة الديمقراطية في مقابلاتي معهم (رانغون، ١ ـ ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤).

(٤٣) Samuel E. Finer, *The Man on Horseback* (London: Pall Mall, 1962), pp. 190-197.

الجيوش التي قررت الانسحاب من المشهد السياسي، مثل غانا في ١٩٦٩، وكوريا الجنوبية وتشيلي في أواخر الثمانينيات. ومع ذلك، لم يُظْهِرْ جنرالات بورما أي نية لتسليم السلطة في هذه المرحلة، كما ظهر بشكل واضح في الانتخابات التي عُقدت عام ١٩٩٠، واتسمت بحرية نسبية، والتي لم يكن حظ المرشحين المدعومين من قبل الجيش فيها جيداً للغاية! وفي سياق مثل ذلك، لم تكن احتمالية التخلي عن السلطة واردة أمام نخب الجيش للنظر فيها أصلاً!.

العوامل المجتمعية

واصلت المظاهرات نموها إلى أن بلغت أعداد المتظاهرين في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٨٨ مئات الآلاف في رانغون وحدها، وإلى ملايين في جميع أنحاء البلاد. لقد أربكت الحشود الهائلة حينها القيادة السياسية، وعلى الرغم من أن النظام واجه من قبل عدداً من الاحتجاجات، إلا أنه لم يكن أيٌّ منها بهذا الشكل؛ فقد خرج الناس هذه المرة في انتفاضة شعبية يقودها الطلاب، ولم يعرف الجيش مثلها في ربع قرن من الحكم العسكري. من ناحية أخرى، كان الجنرالات قلقين للغاية إلى حد استدعاء الجنود الذين خدموا سابقاً على حدود البلاد في قتال المتمردين، فقد رأى قادة الجيش أن هؤلاء الجنود سيكونون أكثر ليناً إذا ما تعلق الأمر بإطلاق النار على المتظاهرين، وأقوى مناعة ضد محاولات التودد التي قد يبديها لهم المتظاهرون، فهؤلاء الجنود كانوا غير متعلمين في الغالب، فضلاً عن انتمائهم لمناطق ريفية بعيدة عن المدن الكبرى. ولذلك فإن حجم المظاهرات كان هو العامل الأهم في التأثير في قرارات الجنرالات، إضافة إلى العامل الذي تم ذكره سابقاً والمتعلق بخشيتهم من تصدع الجيش.

وعلى الرغم من أن حركة المعارضة استطاعت إحراز العديد من الإنجازات، لا سيما التأكيد على قدرتها على حشد أعداد كبيرة للانضمام للتظاهرات المناهضة للنظام، إلا أنها لم تكن قريبة حتى من أن تشكل تهديداً حقيقياً للجيش. لقد شارك متظاهرون من العديد من شرائح المجتمع البورمي في الفعاليات المناهضة للنظام، لكن حركة المعارضة وقياداتها من الطلاب لم يكونوا قادرين على جذب شريحتين رئيستين للمشاركة، الأولى

هي شريحة الفلاحين والمزارعين، والذين يشكلون الكتلة الحرجة للشعب في بورما؛ إضافة إلى الأقليات العرقية في البلاد، وهم الذين تمرسوا على مدار السنوات التي سبقت في حرب العصابات وتمتعوا بتنظيم داخلي متماسك وجيد. إضافة إلى ذلك، لم تحقق المعارضة سوى نجاحات محدودة في اجتذاب الرهبان البوذيين، والذين كان لمشاركتهم الواسعة إن حدثت أن تضفي على المظاهرات بُعداً رمزياً لا يُقدّر بثمن. لقد ساعد بعض الرهبان المتظاهرين - من خلال تنظيم لجان شعبية بمجرد تخلي الشرطة والجيش عن مهامهم - في فرض النظام والقانون، ومع ذلك، كان العديد من الأديرة والمعابد خارج نطاق الانتفاضة، ربما لسبب جزئي هو استطاعة النظام فرض سيطرته على تلك الأديرة وكبار الرهبان. كذلك ساهم العنف الذي قام به بعض المتظاهرين بتحييد قطاع كبير من السكان. وكما هو الحال في عدد من السياقات الثورية المختلفة، مثلما حدث في بولندا في ١٩٨٠ - ١٩٨١، وفي سوريا بعد اندلاع الثورة في آذار/مارس ٢٠١١، بدا الشعب البورمي مرهقاً للغاية بفعل الفوضى وعدم الاستقرار، ووصل معظمهم إلى حالة من الإجهاد الثوري، وباتوا يتطلعون إلى استئناف حياتهم حتى لو كانت في ظل استمرار نظام الحكم العسكري.

ومثلما رأينا في بعض الحالات مثل الحالة الإيرانية، فإن محاولات التودد والتآخي من قبل المتظاهرين قد تفلح في اجتذاب شرائح من القوات المسلحة، لكن الوضع كان مختلفاً في بورما، فلم يستطع المتظاهرون تجنيد عدد كبير من الجنود، ناهيك بالطبع عن قيادات الجيش. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن نقول إنه حتى إذا ما فكر عدد من الأفراد العسكريين في الانتقال إلى معسكر الثوار، فإنهم على الأرجح فكروا أيضاً في المنافع الشخصية التي قد يحصلون عليها إذا ما هُزم النظام العسكري، وهو ما قد يوقفهم عن تأييد الثورة. ومع تحول الحركة الثورية للعنف، قتل المتظاهرون عدداً من عملاء المخابرات العسكرية، إضافة إلى محاكمة وإعدام الأفراد - الذين اشتبه الثوار في كونهم من المحرضين - أمام «المحاكم الشعبية»، كذلك قاموا بإحراق مركز للشرطة، وقتلوا الضباط الذين حاولوا الفرار من النيران، وحتى تأليف عدد من القصص الوهمية حول عمليات اغتصاب قام بها الجنود

لحشد الرأي العام ضد النظام[٤٤].

كان من الواضح إذاً أن الطلابَ عديمو الخبرة تماماً فيما يتعلق بالتعامل مع السلطات[٤٥]؛ لقد رفض الطلاب بشكل أرعن قبول عدد من التنازلات التي قدمها ماونغ ماونغ، والتي كانت لتُعتبر مكاسب مؤقتة، رافضين أي بديل عن الرحيل الفوري للجيش ونخبته الحاكمة، وهو ما كان حدوثه بعيد المنال. علاوة على ذلك، استمر المتظاهرون في تحدي ومضايقة الجنود الذين انسحبوا من الشوارع في ٢٤ آب/أغسطس، وكذلك لم تدرك القيادات الطلابية الخطوات الخاطئة التي اتخذها النظام، ومن ثَمَّ فلم يستطيعوا استغلالها لصالح الثورة، وهو الخطأ الذي لا يقل أهمية عن سابقيه.

وعلى الرغم من محاولاتهم العديدة، لم يستطع الطلاب توحيد قيادات الحركة في مجلس واحد يمكنه تنظيم لجان الإضراب وتوجيه الثورة بشكل عام، بل على العكس، انتهت بعض تصرفات قيادات المعارضة إلى تعميق الانقسامات داخل صفوفها؛ فعلى سبيل المثال، عندما أعلن يو نو حكومة الظل ونصب نفسه رئيس الوزراء الشرعي في البلاد في ٢٦ آب/أغسطس، فشل قادة معارضة آخرون، مثل أونغ سان سو كي، في التوحد خلفه وتقديم الدعم الذي كان في أشد الحاجة إليه، بل وطلبت من الجماهير في خطاب ألقته في معبد شويداجون الشهير في رانغون في اليوم نفسه بالاستمرار في دعم الجيش، مضيفة «إنني أشعر بانتماء حقيقي للجيش، وليس ذلك بسبب مشاركة والدي في تأسيس القوات المسلحة، لكن لأنني تربيت كطفلة على أيدي الجنود والضباط، ولذلك فلن أتمنى أبداً أن يحدث انقسام داخل الجيش الذي بناه والدي ورفاقه»[٤٦].

---

(٤٤) Schock, *Unarmed Insurrections: People Power Movements in Nondemocracies*, p. 96; Nakanishi, *Strong Soldiers, Failed Revolution: The State and Military in Burma, 1962-88*, p. 273, and Boudreau, *Resisting Dictatorship: Repression and Protest in Southeast Asia*, p. 201, footnote no. 46 and p. 205.

(٤٥) مقابلات للمؤلف مع قيادات طلابية من ثورة ١٩٨٨ (رانغون، ١ و ٣ أكتوبر ٢٠١٤).

(٤٦) Aung San Suu Kyi, "Speech to a Mass Rally at the Shwedagon Pagoda, August 26, 1988," in: Aung San Suu Kyi, *Freedom from Fear and Other Writings* (New York: Penguin, 1995), p. 195, and Josef Silverstein, "Aung San Suu Kyi: Is She Burma's Woman of Destiny?," *Asian Survey*, vol. 30, no. 10 (October 1990), pp. 1007-1019.

باختصار، كانت الحركة الطلابية بارعة في حشد الدعم الجماهيري ولكنها كانت أقل قدرة ومهارة في توجيه هذا الدعم لتحقيق النتائج السياسية المرجوة.

وفي نهاية المطاف، فإن أهم سبب لفشل ثورة ١٩٨٨، كما تقول كريستينا فينك، هو قدرة النظام على «استعادة السيطرة لأن الجنرالات استطاعوا توجيه الأوامر لعدد كافٍ من ضباطهم وجنودهم وضمان طاعتهم وولائهم. وعلى الرغم من أن هناك من الجنود من انضم إلى الحركة أو رفض إطلاق النار، كان هناك الكثيرون الذين كانوا مستعدين للاستمرار في الجيش وتنفيذ الأوامر التي يتلقونها بالحرف الواحد»[٤٧].

عقدان بين ثورتين

حتى يمكننا فهم المناخ السياسي الذي ظهرت فيه «ثورة الزعفران» عام ٢٠٠٧، سنكون بحاجة إلى فهم كيف ولماذا تطورت الحياة السياسية وطبيعة الحكم العسكري وحركة المعارضة في التسعة عشر عاماً التي فصلت بين الثورتين. ويهدف هذا القسم من الفصل إلى الإجابة عن تلك الأسئلة.

كانت ثورة ١٩٨٨ بالنسبة إلى القيادة الجديدة للمجلس العسكري الحاكم (مجلس استعادة النظام والقانون) إشارة على ظهور تهديد جديد لحكمهم، وهو الشعب والمواطنون. هؤلاء المواطنون اعتبرهم المجلس أعداء محتملين[٤٨]، ولذلك فقد رد المجلس العسكري على هذا التهديد عن طريق إنشاء نظام أشد قسوة وأكثر شمولية، وأقل قدرة على صياغة التفاهمات وتقديم التنازلات من سابقه؛ فقد قام الجنرالات بتعليق دستور عام ١٩٧٤ وإلغاء جميع المؤسسات السياسية التي تشكلت في عصر حزب البرنامج، كما أحكم المجلس العسكري قبضته على المجال العام من خلال طرائق عديدة، منها قيامه بسن قوانين تحظر أي تجمعات يفوق عددها ثلاثة

(٤٧) Fink, *Living in Silence in Burma: Surviving under Military Rule*, p. 59.

(٤٨) Christina Fink, "The Moment of the Monks: Burma, 2007," in: Adam Roberts and Timothy Garton Ash, eds., *Civil Resistance and Power Politics: The Experience of Non-Violent Action from Gandhi to the Present* (Oxford: Oxford University Press, 2009), pp. 361-362, and Nakanishi, *Strong Soldiers, Failed Revolution: The State and Military in Burma, 1962-88*, p. 293.

أشخاص، كما قام الجنرالات بتأسيس نظام رقابة صارم، وبإيقاف وسائل الإعلام التي تمتعت بحرية نسبية خلال ١٩٨٧ و١٩٨٨، وحافظوا على نمط دعائي فج في وسائل الإعلام، ومثل أي نظام عسكري، فقد قاموا باضطهاد نشطاء المعارضة الذين قرروا البقاء في بورما. وفي ١٩٩٢، استقال سو ماونغ، لأسباب صحية كما أُعلن حينها، وخلفه جنرال متشدد آخر هو ثان شوي، والذي ترأس المجلس العسكري، الذي أُعيدت تسميته في ١٩٩٧ ليصبح «مجلس الدولة للسلام والتنمية» حتى عام ٢٠١١.

كذلك كان حكم المجلس العسكري إيذاناً ببدء عملية تجديد لدماء كبار الضباط في الجيش، فقد بدأ الضباط الأصغر سناً في استبدال الضباط الذين رافقوا ني وين. وعلى الرغم من تمتّع الحكومة العسكرية دوماً بزعيم واحد لا ينازَع على السلطة (ني وين، سو ماونغ، ثان شوي)، إلا أن التنافس بين الجنرالات لم يختفِ تماماً[٤٩]؛ فقد ظهر الصراع على السلطة بين قيادات الجنرالات بشكل متكرر، وشهد عام ٢٠٠٤ تجلي الصراع بشكل واضح عندما قيل بأن رئيس الوزراء ورئيس المخابرات السابق تشين نيونت، يهدد منصب ثان شوي. كان نيونت ينتمي إلى العِرْق الصيني، ويجيد التحدث بالإنكليزية، وكان براغماتياً، عُرف بانفتاحه للحوار مع المعارضة، واستعداده للقيام ببعض الإصلاحات السياسية المحدودة، وأثار بذلك حفيظة معظم قيادات المجلس العسكري. كانت لحظة النهاية بالنسبة إلى تشين نيونت عندما أطلق عليه زعماء صينيون لقب «دينغ شياو بينغ في بورما»[٥٠]، في إشارة إلى الزعيم الصيني الثوري الذي حكم البلاد بعد ماو تسي تونغ، وهو ما قرر بعده المجلس العسكري في بورما محاكمة نيونت وإبقاءه تحت الإقامة الجبرية في منزله حتى ٢٠١٢.

استمرت التوترات بين فروع الجيش المختلفة ـ لا سيما المشاة والاستخبارات ـ في الظهور من آن لآخر حتى عام ٢٠٠٤، عندما تمت محاكمة غالبية منتسبي جهاز الاستخبارات العسكرية الذين كانوا من أنصار

---

(٤٩) David C. Williams, "Cracks in the Firmament of Burma's Military Government: From Unity through Coercion to Buying Support," *Third World Quarterly*, vol. 32, no. 7 (2011), p. 1208.

(٥٠) Egreteau and Jagan, *Back to Old Habits: Isolationism or the Self-Preservation of Burma's Military Regime*, pp. 35-36.

تشين نيونت وإعفاؤهم من مناصبهم[٥١]. كذلك نما الانقسام الدائم بين جنرالات الجيش الذين يخدمون في العاصمة، من جهة، وبين القادة الذين يخدمون في المدن الأصغر والقادة المحليين، ومن بينهم هؤلاء الذين قاتلوا في المناطق الحدودية. وبحلول عام ٢٠٠٧، كان كبار الضباط قد أطاحوا بشكل عملي بكل الضباط الكبار الذين يُحتمل أن يؤيدوا أي عملية إصلاح.

في أيار/مايو ١٩٩٠، وبشكل مفاجئ، قرر النظام عقد انتخابات حرة وتعددية، إذ قام حزب الوحدة الوطنية، وهو الحزب الذي خلف حزب البرنامج، بتمثيل النظام في تلك الانتخابات. وفي المقابل، قادت أونغ سان سو كي الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية كممثل رئيس للمعارضة، وهو الكيان الذي تشكل في انتفاضة ١٩٨٨. ولا يسع المرء إلا أن يتساءل عن السبب الذي دفع النظام العسكري في تلك المرحلة لتنظيم انتخابات حرة نسبياً، ما الذي كان من الممكن أن يجنيه النظام من وراء ذلك؟ الإجابة البسيطة هي أن النظام العسكري كان مقتنعاً بقدرته على سحق المعارضة اعتماداً على استطلاعات الرأي، وهو ما سيعزز من شرعيته ويرفع من أسهمه الشعبية حال حدوثه[٥٢]. التفسير الأهم لتفكير الجيش والنخبة الغنية والفاسدة بهذا الاتجاه هو انفصالهم الكامل عن الشعب المقهور وغالبيته الفقيرة، والذين تتاح لهم الفرصة للمرة الأولى بالتعبير عن خياراتهم السياسية بحرّية.

لكن في نهاية المطاف عانى حزب الوحدة الوطنية من هزيمة مذلة، حيث استطاع الفوز بـ ٢١,٩ بالمئة فقط من نسبة الأصوات، ما أهله للحصول على ١٠ مقاعد فقط في البرلمان، والذي يتكون من ٤٩٢ مقعداً. على الجانب الآخر، استطاع حزب الرابطة الوطنية أن يحصل على نحو من

(٥١) Min, "Looking Inside the Burmese Military," p. 158.

(٥٢) انظر:

McCarthy, "Overturning the Alms Bowl: The Price of Survival and the Consequences for Political Legitimacy in Burma," p. 302, and Taylor, "Stifling Change: The Army Remains in Command," p. 10.

كانت نتائج الانتخابات مثار دهشة بالغة للنخب السياسية في بورما فقط لأنهم لم يكونوا على اطلاع بمدى رفض الشعب لنظامهم السياسي. ولا يسع المرء إلا أن يقارن جهلهم بقادة الحزب الشيوعي البولندي الذين لم يصدقوا هزيمتهم الثقيلة في صناديق الاقتراع في حزيران/يونيو عام ١٩٨٩.

٥٢,٥ بالمئة من الأصوات، و٣٩٢ مقعداً في البرلمان، فيما تقاسمت عشرات الأحزاب، والتي يمثل معظمها الأقليات في البلاد بقية المقاعد. لكن مجلس الدولة للسلام والتنمية أعلن رفضه قبول النتائج، وأصدر أوامره باعتقال نشطاء الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية. وإذا ما قلنا بأن النظام كان معزولاً عن مواطنيه في ١٩٩٠ فقد أصبح أكثر اغتراباً وعزلة بحلول ٢٠٠٥، عندما قررت الحكومة نقل العاصمة إلى نايبيداو ـ وهي المدينة التي خُططت بشكل هزلي لتكون العاصمة الجديدة ـ على بُعد أكثر من ٢٤٠ ميلاً شمال رانجون. وكانت العاصمة الجديدة قد بُنيت بتكلفة هائلة، تمثل جيباً إدارياً معزولاً، ربما لرسم صورة عن صعوبة قلب نظام الحكم في حال دخول غزاة أجانب للبلاد.

كذلك أدركت النخب السياسية حينها الاستياء العميق الذي ينتاب عموم السكان جراء مستويات المعيشة المنهارة، ولذلك فقد قرروا استبدال النموذج الاقتصادي الاشتراكي بنموذج أكثر انفتاحاً وأكثر توجهاً نحو السوق. كان الأثر المباشر للسياسة الجديدة هو اتساع نطاق الفساد إلى حد غير مسبوق، وتزايد استغلال الموارد الطبيعية للبلاد من الأخشاب والأحجار الكريمة والذهب وتصديرها لتحقيق مكاسب شخصية لأفراد القيادة العسكرية العليا وأُسَرِهم. ويفسر هذا الأمر بشكل جزئي أسباب مواصلة الاقتصاد ركوده، إذ كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٦ يماثل أقل من نصف نظيره في بنغلاديش أو لاوس(٥٣). وفي هذا الإطار يجدر ذكر أن ملايين البورميين كانوا قد هجروا من البلاد عقب انتفاضة ١٩٨٨ بسبب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السيئة، حيث مضى الفقر جنباً إلى جنب مع انعدام كفاءة الحكومة، والتي قيست كفاءتها بنسبة ٢,٤ بالمئة في ٢٠٠٥ بحسب بيانات البنك الدولي، وهي النسبة الأصغر من بين ١١ دولة في جنوب شرق آسيا، نسبة أصغر بكثير من تلك التي في كمبوديا (١٤,٨ بالمئة)، ولاوس (١٢ بالمئة)، ناهيك بالطبع عن بلدان مثل سنغافورة

---

(٥٣) Callahan, "Myanmar's Perpetual Junta: Solving the Riddle of the Tatmadaw's Long Reign," p. 40, and Daniel Pepper, "Aftermath of a Revolt: Myanmar's Lost Year," *New York Times*, 5/10/2008.

(٩٩,٥ بالمئة) أو ماليزيا (٨٠,٤ بالمئة)[٥٤].

إضافة إلى ذلك، تجدر ملاحظة عدد من التطورات التي حدثت داخل الجيش بين عامي ١٩٨٨ و٢٠٠٧، منها مضاعفة أفراد القوات المسلحة إلى ما يقرب من ٤٠٠ ألف، وكذلك أخضع الجيش العُدة ومنشآت التدريب لبرنامج تحديث شامل، ومن ذلك أيضاً إدراك قيادة الجيش أنها تحتاج إلى قوة أكبر، ليس فقط لمواجهة التحديات المحتملة من قبل القوى الخارجية، ولكن أيضاً لقمع الاضطرابات الداخلية، كذلك ارتفعت معدلات الإنفاق العسكري بشكل ضخم، مع العلم أنه من الصعب تقدير أرقام الميزانيات بشكل دقيق[٥٥]، وهو ما سمح للجيش برفع أجور الضباط وزيادة امتيازاتهم. فكما هو الحال في معظم الجيوش التي تعمل تحت إمرة ديكتاتوريات، فقد كانت الترقيات تتم بناء على الولاءات الشخصية لا الكفاءة والجدارة المهنية، وكانت النتيجة المنطقية لذلك، حتى وإن لم تكن مقصودة، هي توسع الجيش، لكن بمعايير مهنية أقل، وهو ما يتبعه زيادة في العقوبات التأديبية، وانهيار في معنويات الجنود.

خلال تلك الفترة أيضاً قام النظام بفرض حصص على زعماء البلدات والقرى كان يتعين عليهم ملؤها، وعادة لم يكن اختيار هؤلاء الزعماء من قراهم أو مدنهم للأشخاص الأفضل أو الأذكى للتوظيف في الجيش[٥٦]. قامت قيادة الجيش كذلك باتخاذ عدد من التدابير التي توسع من الشريحة التي تصلح للانضمام للجيش، مثل السماح بضم الأطفال بدءاً من عمر الخامسة عشرة، وبعد عدة حالات، انتشرت أخبار أو شائعات تتحدث عن ضم أطفال، أو حتى عن قيام بعض أفراد الجيش باختطاف أطفال لضمهم للقوات المسلحة. وكذلك تم فرض العديد من القيود على الأفراد الذين يرغبون في الانسحاب من الجيش[٥٧]. وعلى الرغم من ذلك، من المهم

(٥٤) ورد في:
Daniel Kaufman, Aart Kraay, and Massimo Mastruzzi, *Governance Matters IV: Governance Indicators for 1996-2004*, Policy Research Paper; no. 3630 (Washington, DC: World Bank, 2005).

(٥٥) Selth, *Transforming the Tatmadaw: The Burmese Armed Forces since 1988*, p. 11.

(٥٦) من مقابلة للمؤلف مع جنرالات متقاعدين (رانغون، ٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥).

(٥٧) Selth, Ibid., p. 50.

للغاية ملاحظة أن الجيش لم يُفعّل التجنيد الإجباري الذي يسمح به الدستور، وحتى في دستور ٢٠٠٨ الجديد تم الإبقاء على تلك المادة، والتي يُفترض أن تستخدمها الحكومة كخيار متاح في حالات الطوارئ العامة[(٥٨)].

وبغض النظر عن تضخيم حجم القوات المسلحة، قام الجنرالات أيضاً بتعزيز قدرات أجهزة الشرطة والاستخبارات لخدمة النظام ضد أي محاولة عصيان مدني في المستقبل[(٥٩)]. إضافة إلى ذلك، وضع مجلس الدولة العديد من منظمات المجتمع المدني، والتي كان بعضها حديث التأسيس تحت سيطرته، مثلما فعل مع جمعية اتحاد التنمية والتضامن عام ١٩٩٣، لخدمة احتياجات الجيش ودعم سياساته[(٦٠)]. ونظراً للأعداد الكبيرة لمنتسبي تلك الجماعات، فقد أثبتت السيطرة عليها أنها مفيدة للمجلس العسكري كوسيلة للتحكم في قطاعات أوسع من السكان. أما بخصوص تمرير الأخبار السيئة للقيادة، فلم يختلف جنرالات بورما عن زملائهم في العديد من الدول الاستبدادية الأخرى. وفي مقابل هذه الميزة الأخيرة، تزايد ابتعاد الجنرالات والقيادات العليا عن واقع الشعب على الأرض.

ثانياً، أجبرت الحاجة على نقل الجنود من مناطق التمرد الحدودية إلى المدن لقمع انتفاضة ١٩٨٨ الجنرالات على إدراك أهمية حل نزاعاتهم مع الأقليات العرقية أو ترسيخها؛ ونتيجة لذلك، فقد نجح الجنرالات في الوصول إلى حلول تفاوضية، الواحد تلو الآخر، والتوصل إلى اتفاقات وقف إطلاق نار شملت منح درجات مختلفة من الحكم الذاتي لأكثر من ١٧ منظمة عرقية مسلحة. أما الفائدة الجانبية لهذه الاتفاقيات فتمثلت في استطاعة المجلس العسكري تأمين طرق التجارة، وهو ما سهّل من عملية تصدير ثروات البلاد لصالح النخبة الغنية، وهو **ثالث** أهم التطورات المرتبطة

---

(٥٨) Susanne Prager Nyein, "Expanding Military, Shrinking Citizenry, and the New Constitution in Burma," *Journal of Contemporary Asia*, vol. 39, no. 4 (2009), pp. 638-648, ورسالة بريد إلكتروني من أندرو سيلث للمؤلف (١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤).

(٥٩) Andrew Selth, "Myanmar's Police Forces: Coercion, Continuity, and Change," *Contemporary Southeast Asia*, vol. 34, no. 1 (2012), pp. 53-79.

(٦٠) Steinberg, *Burma/Myanmar: What Everyone Needs to Know*, pp. 103-104.

بالجيش خلال تلك المرحلة(٦١). وبشكل أوضح، فقد سارت عملية التحرير الاقتصادي بالتوازي مع تزايد الأنشطة الربحية للجيش. قام الجيش بزيادة حصته في الاقتصاد الوطني عن طريق - على سبيل المثال لا الحصر - بناء شركات يديرها الجيش، أو يقف خلفها الجيش، وخصخصة بعض المرافق مثل الكهرباء. كما أسس الجنرالات عدداً من الشركات القابضة الكبرى، والتي امتلكت وأدارت عدداً من الشركات الصغيرة والمتوسطة المعفاة من الضرائب بشكل كامل. كانت الشركة القابضة لاتحاد ميانمار، وهي إحدى أكبر الشركات القابضة، تمتلك ٥١ شركة أصغر بحلول ٢٠٠٧(٦٢). أما ما ساهم في اتساع رقعة الفساد بشكل كبير فقد كان ثقافة الحصانة والإفلات من العقاب والإغراءات المتزايدة لضباط الجيش، وهو الأمر الذي لم يكن بهذه الفجاجة أثناء حكم ني وين.

وعلى مستوى العلاقات الخارجية لبورما، فقد شهدت تغييرات كبيرة في الفترة بين الثورتين كذلك؛ فعلى سبيل المثال كان تركيز الغرب على بورما قد تزايد، وللغرابة فإنه يمكن ملاحظة ذلك من خلال إيقاف المساعدات الاقتصادية والبدء في تطبيق مجموعة من العقوبات ضد الحكومة العسكرية. كذلك فقد حصلت أونغ سان سو كي على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٩١، ومنها أصبحت محط اهتمام وسائل الإعلام الغربية فضلاً عن المؤسسات الدبلوماسية والسياسية؛ وكما صاغها أحد الخبراء، فإنه «لم يستطع أي شخص غير أمريكي أن يؤثر في مواقف الولايات المتحدة تجاه بلد ما بقدر ما فعلت أونغ سان سو كي تجاه بورما»(٦٣). لذلك فقد تحولت أنظار المجلس العسكري على مضض تجاه الصين والهند وتايلاند للحصول على الدعم ولإيجاد فرص اقتصادية وتجارية جديدة. وفي المقابل، فإن تلك

---

(٦١) Callahan, "Myanmar's Perpetual Junta: Solving the Riddle of the Tatmadaw's Long Reign," p. 42.

(٦٢) Maung Aung Myoe, *Building the Tatmadaw: Myanmar Armed Forces since 1998* (Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 2009), p. 176.

من بين ٥١ شركة، امتلكت الشركة القابضة لاتحاد ميانمار ٣٥ منهم بشكل كامل، منها ٩ شركات تمتلك فيها الشركة القابضة أغلبية الأسهم، و٧ شركات تمتلك فيها الشركة نسبة من الأسهم.

(٦٣) David I. Steinberg, "Aung San Suu Kyi and U.S. Policy toward Burma/Myanmar," *Journal of Current Southeast Asian Affairs*, vol. 29, no. 3 (2010), pp. 35-59.

الدول، إضافة إلى الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) التي انضمت إليها بورما عام ١٩٩٧، ارتأت فائدة تجارية وفرصاً اقتصادية في التقارب مع نظام الجنرالات. وفي مسعاها للاستفادة من الفرص التي تقدمها بورما، قامت تلك الدول بزيادة الدعم الإقليمي للنظام العسكري(٦٤)؛ فقد كانت دول الآسيان حذرة في التسعينيات وبدايات الألفية الجديدة من أن تصبح بورما «ذراعاً جديداً للصين في المنطقة»، لكن تلك الدول كانت قد استهانت بقدرات المجلس العسكري الحاكم، الذي استطاع أن يتلاعب بالقوى الإقليمية عن طريق استغلال تنافساتها وخلافاتها لصالحه(٦٥).

في المحصلة، يمكن القول إن النظام العسكري أصبح أقوى كثيراً بعد عقدين من ثورة ١٩٨٨. وفي الوقت نفسه، استمرت أزمات المعارضة، ليس فقط لأنها فشلت في التوصل لأجندة مشتركة، لكن لأنها تفككت أكثر وأكثر في أعقاب الثورة؛ وتجلى ذلك بأوضح ما يكون في انتخابات ١٩٩٠، عندما شارك ٩٣ حزباً في الزج بمرشحيهم للبرلمان. لاحقاً، استطاع المجلس العسكري بنجاح عزل قادة حركة المعارضة من خلال وضعهم تحت الإقامة الجبرية أو الزج بهم في السجون وفي معسكرات الاعتقال. بل إن زعيمة المعارضة الأكثر شهرة ورمزية، أونغ سان سو كي، أمضت معظم الفترة من ١٩٨٨ وحتى ٢٠١١ قيد الإقامة الجبرية. من ناحية أخرى، لم تنجح الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية ـ وهي المنظمة التي أسستها سو كي ـ في ضم أفرقاء المعارضة تحت راية واحدة، ربما لعدم استعداد أي من قيادات المعارضة لتقديم التنازلات. بل إن أونغ سان سو كي نفسها تلقت قدراً كبيراً من الانتقادات بسبب عدم بذلها جهوداً كافية لتوحيد المعارضة، واستمرارها في إحاطة نفسها برجال ثمانينيين ضمن اللجنة التنفيذية المركزية للرابطة، والذين غالباً ما يُشار إليهم باسم «الأعمام»! فلم يكن هؤلاء قادرين على التواصل مع النظام أو التوصل إلى حلول وسط، ولا حتى قادرين على حشد قوى المعارضة والحصول على دعم الشباب.

واصل المجلس العسكري كذلك خلال تلك المرحلة جهوده المضنية

---

(٦٤) Farrelly, "Discipline without Democracy: Military Dominance in Post-Colonial Burma," p. 323.

(٦٥) أشكر مين زين لطرحه هذه النقطة.

للسيطرة على الرهبان البوذيين، وفي إقناع الشعب بتدينه الشديد. وفي إطار محاولاتهم لتعزيز شرعيتهم، وبإثبات صلتهم المباشرة بالماضي، أحيا الجنرالات عدداً من الاحتفالات المرتبطة بالملوك القدماء، ولم تخلُ هذه المحاولات من طرافة أو غرابة أحياناً، مثل إعلان الجنرال ساو ماونغ أمام الشعب بأنه هو التجسد الجديد لأحد أعظم ملوك بورما، وهو الملك كيانزيتا (١٠٣٠ ـ ١١١٣) الذي حكم البلاد في القرن الحادي عشر الميلادي(٦٦). وفي الوقت نفسه، واصل المجلس العسكري بنسختيه (مجلس استعادة النظام والقانون، وخليفته مجلس الدولة للسلام والتنمية) ضَغْطَهُ على رؤساء الأديرة للانضمام إلى لجان سانغا الدينية، والتي تسيطر عليها الدولة، وهي اللجان التي كانت مهمتها الرقابة والإشراف على أنشطة أديرتهم. كذلك استمر النظام في القبض على الرهبان، من كان منهم صعب المراس أو غير مستعد للاستجابة لأوامر النظام، واحتجازهم بشكل روتيني، وحتى فرض بعض التضييقات على الأديرة التي ينتسبون إليها كنوع من الابتزاز لتلك الأديرة ولإجبارها على كبح جماح المشاكسين من الرهبان.

وظهر التضييق الذي يتم على الأديرة ومحاولة ابتزازها عام ١٩٩٦، عندما اتهمت وزارة الشؤون الدينية المعارضة باختراق السانغا لدعم قضيتها ولارتكاب أعمال تخريبية ضد الحكومة(٦٧). وللإنصاف، فقد فضّل الجنرالات استخدام الجزرة على العصا في تعاملهم مع الرهبان، إذ زعموا بفخر أنهم حرّاس الدين، وأعلنوا دعمهم للتراث البوذي وللديانة البوذية عبر بناء المعابد ومنح الهبات والهدايا لمنتسبيها. ولذلك يصبح من المثير للسخرية أن تنطلق «ثورة الزعفران» من تحت عباءات الرهبان الذين ثاروا ضد الجنرالات والحكم العسكري.

---

(٦٦) Daniel Chirot, *Modern Tyrants: The Power and Prevalence of Evil in Our Age* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996), p. 309.

للقراءة عن الملك كيانزيتا، انظر:

G. E. Harvey, *History of Burma: From the Earliest Times to 10 March 1824* (London: Frank Cass and Co., 1925), pp. 23-44.

(٦٧) McCarthy, "Overturning the Alms Bowl: The Price of Survival and the Consequences for Political Legitimacy in Burma," p. 304.

ثورة الزعفران عام ٢٠٠٧

شكّل تنامي الفقر والأزمات الاقتصادية المتكررة دافعاً لانطلاق بعض المظاهرات المعزولة خلال صيف ٢٠٠٧، لكن إعلان النظام في الخامس عشر من آب/أغسطس، من دون سابق إنذار، عن زيادة قدرها ٥٠٠ بالمئة في أسعار المحروقات - حتى وإن كان له ما يبرره في أذهان متخذيه من تخفيف مشكلة التضخم النقدي(٦٨) - كان السبب المباشر لحدوث الانتفاضة التي جلبت عشرات الآلاف من الناس إلى الشارع! كان ذلك حتى حينه أكبر احتجاج للمعارضة في بورما منذ انتفاضة ١٩٨٨. وعلى الرغم من أن تلك الثورة فشلت هي الأخرى، إلا أنها كانت البذرة التي أثمرت الحرية التي جاءت بعد ثلاث سنوات. وإذا ما أردنا أن نرسم خطاً زمنياً لثورة الزعفران فسنبدأه مع إعلان الحكومة رفع أسعار الوقود في الخامس عشر من آب/أغسطس وسينتهي بقمع المجلس العسكري للتظاهرات بين ٢٦ و٢٨ أيلول/سبتمبر، ويمكننا تقسيمه إلى ثلاث مراحل.

المرحلة الأولى: ١٥ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر

كانت الزيادة المفاجئة في سعر الوقود ضربة قوية لفقراء بورما، وغالبية البورميين كانوا من ضمن هؤلاء الفقراء(٦٩)؛ فقد رفعت تلك الزيادة من أسعار مواصلاتهم وطعامهم والكهرباء التي كانت تنتج من مولدات متفرقة تعمل بالغاز. ونتيجة لذلك، تقلصت قدرة المنازل في بورما على التبرع بالمواد الغذائية للأديرة، وهو ما سبب مشكلة وجودية لمئات الآلاف من الرهبان البوذيين. علاوة على ذلك، كان الفقراء الذين لا يملكون قوت أولادهم، يذهبون بهم إلى الأديرة لإطعامهم، وهي مهمة لم يعد الرهبان قادرين على أدائها. وبحلول التاسع عشر من آب/أغسطس، كان اليأس قد بلغ بالناس مبلغه، ما دفع أعداداً منهم للنزول إلى الشوارع. بدأت

(٦٨) Callahan, "Myanmar's Perpetual Junta: Solving the Riddle of the Tatmadaw's Long Reign," p. 42.

(٦٩) لمعرفة صورة عن الحياة اليومية في بورما، انظر: Donald M. Seekins, "Myanmar in 2008: Hardship, Compounded," *Asian Survey*, vol. 49, no. 1 (2009), pp. 166-173, and Maggie Lemere and Zoe West, eds., *Nowhere to Be Home: Narratives from Survivors of Burma's Military Regime* (San Francisco, CA: McSweeney's, 2011).

التظاهرات صامتة وصغيرة في رانغون. كان نشطاء المعارضة المخضرمون يقفون وراء تنظيم معظم هذه الاحتجاجات. وفي المقابل، لم تألُ السلطات جهداً في تحديد هؤلاء النشطاء والقبض عليهم، خاصة في الليل، على أمل إيقاف المظاهرات(٧٠).

المرحلة الثانية: ٥ ـ ٢١ أيلول/ سبتمبر

في الخامس من أيلول/ سبتمبر، وبينما أخذت الاحتجاجات على ارتفاع الأسعار في الخفوت، نظم عدة مئات من الرهبان في بلدة باكوكو المركزية مسيرة سرعان ما انضم إليها أهالي البلدة المحتجون على ارتفاع الأسعار. ورداً على ذلك، تحركت ميليشيا شبه مسلحة مدعومة من الحكومة تُدعى سوان آر شين (وتعني: الرجال الأقوياء)، وقامت بالاعتداء على العديد من الرهبان، في حين قامت قوات الأمن بإطلاق الرصاص المطاطي على المتظاهرين، حيث وردت تقارير غير مؤكدة عن مقتل شخص واحد. ومن شديد الأهمية هنا التأكيد على أنه في مجتمع متدين مثل المجتمع البورمي، يغدو الاعتداء على رهبان بوذيين سلميين عملاً قاسياً مرفوضاً بشكل كامل، بل ومثيراً للاشمئزاز. وبعد خمسة أيام، تم الإعلان عن تشكيل «تحالف جميع رهبان بورما»، حيث بدأ في صياغة عريضة على الإنترنت انتشرت بسرعة إلى الأديرة في جميع أنحاء البلاد. قدمت العريضة أربعة مطالب رئيسة للمجلس العسكري الحاكم، وهي الاعتذار عن حادث باكوكو، وإلغاء قرار رفع أسعار المحروقات، والإفراج عن جميع السجناء السياسيين بمن فيهم أولئك الذين تم احتجازهم ضمن الاحتجاجات الأخيرة، وأخيراً بدء حوار مباشر مع القوى الديمقراطية؛ وقام الرهبان بتحديد موعد نهائي للاستجابة لتلك المطالب في ١٧ أيلول/ سبتمبر(٧١).

في ذلك اليوم قام الرهبان ـ الذين كانوا ينتظرون اعتذار النظام من دون جدوى ـ بقلب أطباق الصدقات خاصتهم ظهراً على عقب، في إشارة مهينة

---

(٧٠) Andrew Selth, "Burma's "Saffron Revolution" and the Limits of International Influence," *Australian Journal of International Affairs*, vol. 62, no. 3 (September 2008), p. 282.

(٧١) McCarthy, "Overturning the Alms Bowl: The Price of Survival and the Consequences for Political Legitimacy in Burma," p. 308.

إلى أنهم لن يقبلوا بعد الآن الحصول على أي تبرعات من أفراد القوات المسلحة أو من أسرهم، وبالنسبة إلى البوذيين فإن رفض الرهبان صدقاتهم يُعدّ أمراً يقلل من شأنهم. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، الذي شهد الذكرى التاسعة عشرة لاستيلاء الجيش على السلطة، جاب الرهبان في العديد من المدن والقرى الشوارعَ في تكرار لما حدث في باكوكو، منددين بالنظام وسياساته.

لقد فعل الرهبان ذلك وسط أمطار غزيرة، وهم لا يرتدون سوى عباءاتهم وأحذيتهم الخفيفة، وهو مشهد لم يحتج الكثير من البورميين الأتقياء غيرَه كي يتعاطفوا مع الرهبان بشكل كامل[(٧٢)]. وفوراً بدأ المزيد من المواطنين في الانضمام إلى الرهبان لحمايتهم من بطش السلطات. لاحقاً طالب تحالف رهبان بورما جميع الأديرة بالانضمام إليه في مقاطعة العسكريين وأسرهم، وعلى الرغم من أن بعض تلك الأديرة أحجمت عن الانضمام للمعارضة، لا سيما بسبب اعتمادها بشكل كليّ على تبرعات الجماهير[(٧٣)]، هذه الأديرة كوفئت لاحقاً بهبات سخية من قبل المجلس العسكري لرفضها الانضمام إلى المحتجين. أما أجهزة الدولة القمعية فلم تظهر الكثير من العنف في التعامل مع المحتجين، فلم تفعل أكثر من تصوير المتظاهرين الذين سُمح لهم بالاستمرار في تظاهراتهم.

المرحلة الثالثة: ٢٢ ـ ٢٨ أيلول/سبتمبر

يظهر الفارق بين المرحلتين الثانية والثالثة أساساً في حجم المظاهرات؛ ففي المرحلة الثالثة، انضم مئات الآلاف من المواطنين إلى التظاهرات في جميع أنحاء بورما، أما الفارق الثاني فتمثل في عزم النظام المتزايد على القضاء على تلك التظاهرات. في الثاني والعشرين من أيلول/سبتمبر، خرج عشرات الآلاف من الرهبان والمتعاطفين معهم من المعارضة في شوارع رانغون، مطالبين ليس بالإصلاح السياسي والاقتصادي فحسب، بل وبإسقاط النظام العسكري ذاته[(٧٤)]. في ذلك اليوم، خرج نحو ٥٠٠ راهب من بين

(٧٢) Fink, *Living in Silence in Burma: Surviving under Military Rule*, pp. 102-103.

(٧٣) McCarthy, Ibid., p. 308.

(٧٤) Selth, "Burma's "Saffron Revolution" and the Limits of International Influence," p. 283.

الحشود، وسُمح لهم لسبب غير مفهوم بتجاوز الحواجز العسكرية وبالوصول إلى منزل أونغ سان سو كي لزيارتها، وحينها حضرت سو كي إلى البوابة الخارجية للمجمع السكني الذي تقيم فيه لمخاطبتهم، وكانت تلك هي المرة الأولى التي تظهر فيها بشكل علني خلال الأربع سنوات التي سبقت الاحتجاجات، وساهم وجودها ودعمها في إذكاء حماس المتظاهرين(٧٥). وعندما وصل عدد المتظاهرين في رانغون إلى خمسين ألف شخص، بدأ بعضهم في حمل لافتات الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وترديد شعاراتها، وحينها بدأ النظام في فقدان رباطة جأشه الملحوظة حتى ذلك الوقت. وفوراً، دعا الجنرال ثورا مينت موانغ، وزير الشؤون الدينية، السانغا لإصدار أوامره لجميع الرهبان بالعودة إلى أديرتهم وحظر جميع الأنشطة السياسية؛ لكنْ لم تُجْدِ هذه التعليمات نفعاً في ثَنْي الرهبان عن مطالبهم. كذلك اتهم الجنرال الرابطة الوطنية، والحزب الشيوعي (الذي لم يكن له عملياً أي تأثير في الأحداث)، والعملاء الأجانب، والإعلام الأجنبي (هيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي، وصوت أمريكا على وجه الخصوص) بالتحريض على الاحتجاج. وفي الخامس والعشرين من أيلول/ سبتمبر نشرت الصحيفة القومية «**ضوء ميانمار الجديد**» عدة أوامر حكومية، لم تكن فعالة في معظمها، تتمحور حول أمر الرهبان بإنهاء نشاطهم السياسي، وحظر القيام بالمزيد من المظاهرات. وفي ذلك اليوم أيضاً، فرض النظام حظر التجوال، وبدأ حملة اعتقال واسعة النطاق للمحتجين، كما قام بحصار الأديرة(٧٦).

انتظر المجلس العسكري لنحو أسبوع قبل أن يلجأ إلى العنف على نطاق واسع، إذ بدأت حملة القضاء على المظاهرات بشكل كامل يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر، عندما اعتدى جنود الجيش، وشرطة مكافحة الشغب، وبلطجية «الرجال الأقوياء» على المتظاهرين العُزَّلِ من الرهبان ومؤيديهم، وقاموا باحتجاز مئات منهم. كانت مكبرات الصوت تحملها شاحنات تابعة

(٧٥) Rogers, "The Saffron Revolution: The Role of Religion in Burma's Movement for Peace and Democracy," p. 116.

(٧٦) McCarthy, "Overturning the Alms Bowl: The Price of Survival and the Consequences for Political Legitimacy in Burma," p. 309.

للجيش تمر آمرة الناس بالابتعاد عن الشوارع، والانصياع لحظر التجوال الذي أعلن عنه مؤخراً، كما أعلنت عن حظر التجمعات. أطلق الجنود في البداية طلقات تحذيرية في الهواء، لكن عندما رفض المتظاهرون التفرق، قام الجنود بتوجيه بنادقهم نحو صدور الشعب. احتاج الجيش إلى ثلاثة أيام لاستعادة النظام في رانغون وبقية أنحاء البلاد. وفي الوقت نفسه، داهمت وحدات من الجيش أكثر من خمسين ديراً، كما قامت باعتقال الرهبان ممن تزعموا الاحتجاجات، وترحيل آلاف آخرين إلى قراهم(٧٧). أما زعيم تحالف الرهبان، يو جامبيرا، رئيس أحد الأديرة البالغ من العمر ٢٨ عاماً، فقد اعتُقل ووجهت إليه تهمة الخيانة العظمى، وحُكم عليه لاحقاً بالسجن ثمانية وستين عاماً، إلا أنه أُفرج عنه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢(٧٨).

في النهاية، يمكن القول إن نظام مجلس الدولة للسلام والتنمية، حافظ على الكثير من ضبط النفس مقارنة بما كان عليه الحال في ١٩٨٨، علماً بأن التحدي الذي واجهه النظام في ٢٠٠٧ كان أكثر تواضعاً بكثير مما واجهه الجيش في ثورة الأربع ثمانيات. لا يمكننا الآن التأكد من أرقام الضحايا بشكل مستقل، لكن مصادر متعددة تشير إلى مقتل ٣١ شخصاً، بينهم مصور صحفي ياباني، و«اختفاء» ٧٤ شخصاً، لكن نشطاء ومؤسسات صحفية أجنبية تشير إلى أرقام أعلى كثيراً من ذلك(٧٩).

تفسير رد فعل الجيش

هل كان رد فعل الجنرالات على الثورة مثيراً للاستغراب؟ إن أهم نقطة تتعلق برد فعل الجيش على ثورة الزعفران هي أنه «على الرغم من الادعاءات بوجود انشقاقات داخل النظام، لم يكن هناك أي تردد أو خلاف بشأن كيفية

---

(٧٧) Fink, "The Moment of the Monks: Burma, 2007," p. 366.

(٧٨) "Myanmar: Monk Receives 68 Years in Prison," Amnesty International, 3 October 2008, <http://www.amnestyusa.org/pdfs/UGambiraCaseSheet.pdf> (retrieved on 28 May 2014).

(٧٩) Peter A. Coclanis, "The Myanmar Moment? Why Washington Made Its Move," *World Affairs*, vol. 174, no. 5 (January-February 2012), p. 91; Boudreau, *Resisting Dictatorship: Repression and Protest in Southeast Asia*, p. 210, and Wakeman and San Tin, *No Time for Dreams: Living in Burma under Military Rule*, p. xviii.

التعامل مع الانتفاضة» كما يقول الخبير في شؤون بورما أندرو سيلث[٨٠]. ومثلما حدث في ثورة ١٩٨٨، كانت أهم العوامل التي أثرت في رد فعل المجلس العسكري الحاكم هي، أولاً: تماسك الجيش الوطني، وثانياً: حجم المظاهرات، أو بتعبير أفضل، حقيقة أن هناك مظاهرات بالأساس.

للحقيقة، كان النظام في ٢٠٠٧ أقوى منه قبل عقدين، ولم يكن حتى معرضاً لنفس خطر السقوط، بسبب اختلاف عوامل كثيرة يمكن رصدها والتنبؤ بها إلى حد بعيد. والأهم من ذلك، أنه في حين لم يدعم أي عضو في قيادة التاتماداو استخدام العنف ضد الرهبان العُزّل، إلا أنه لم يكن أحدٌ منهم مستعداً للتخلي عن السلطة. من ناحية أخرى، فقد كان كبار الضباط هم كبار مسؤولي الدولة، وكانت القوات المسلحة محترفة ومهنية. ومرة أخرى كان الثوار غير قادرين على إقناع الجنود بدعم قضيتهم، ربما كان ذلك بسبب إدراك الجنود أن عاقبة الانشقاق ستكون وخيمة في حال فشلت الثورة. وبشكل واقعيّ، كانت فرص الفشل أعلى كثيراً من فرص النجاح[٨١].

كان سلك الضباط في الجيش أكثر تماسكاً منه قبل عقدين من الزمان حين حدوث الثورة الأولى، كما تمتع منتسبوه برواتب أعلى، وبعُدة وأسلحة أفضل. لكن قيادة الجيش كانت تتخوف من الآثار السلبية على الجنود (١ - ٢) من تهديد الرهبان بمقاطعة الجيش. هؤلاء الجنود كانوا في معظمهم، إضافة إلى قادتهم، من البوذيين المتدينين[٨٢]. وعلى الرغم من ذلك التدين، إلا أن التلقين والتدريب والعقيدة العسكرية والمخاوف من العقاب المتوقع إذا ما لم تُطَع الأوامر، كلها كانت مؤثرة في قرار الجنود النهائي بتوجيه بنادقهم نحو صدور الناس. إضافة إلى ذلك، كان معظم الجنود الذين أُمروا بالتعامل مع المتظاهرين قد تم جلبهم من وحدات المشاة التي اختُبرت في

---

(٨٠) Selth, "Burma's "Saffron Revolution" and the Limits of International Influence," p. 283.

(٨١) Zoltan Barany, "Armies and Revolutions," *Journal of Democracy*, vol. 24, no. 3 (April 2013), p. 74,

ومقابلات مع مشاركين في الانتفاضة (رانغون، ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤).

(٨٢) McCarthy, "Overturning the Alms Bowl: The Price of Survival and the Consequences for Political Legitimacy in Burma," p. 309.

ميدان القتال بالفعل، والتي لا يُشك في ولائها لقيادة الجيش. ومع ذلك، شكّل القمع العنيف للرهبان، الذين يحظون باحترام كبير بين المواطنين، لحظة تأسيسية للعلاقة بين الدولة والمجتمع في بورما، إذ مثّل أقوى تهديد لما تبقى من شرعية للمجلس العسكري(٨٣).

وبشكل فعليّ، في حين أصبح النظام أقوى مما كان عليه قبل عقدين، إلا أن الزمن مرّ على المعارضة كي يجعلها أضعف (٣ ـ ١). وبالنظر إلى قوة أجهزة القمع في بورما وتوحدها خلف الجنرالات، فلم يكن ممكناً على المعارضة النجاح في مسعاها من هذه الانتفاضة، لا سيما بسبب أخطائها الكثيرة التي يصعب تجاهلها. وكما أشرت آنفاً، لم ينضم جميع الرهبان للاحتجاجات. ومع الوضع في الاعتبار أن التقديرات كانت تشير إلى أن عدد الرهبان يتجاوز ٤٠٠ ألف ليصل إلى نصف مليون(٨٤)، ندرك بأن قطاعاً صغيراً فقط من الرهبان هم الذين شاركوا بحمية في هذه الثورة. وعلى الرغم من أن المتظاهرين الذين انضموا إلى الرهبان شملوا الطلاب وأعضاء الرابطة الوطنية للديمقراطية والمتعاطفين معهم، إلا أن المعارضة لم تكن قادرة على الاستفادة من اثنتين من الكُتل الضخمة من المؤيدين المحتملين للثورة ضد النظام: ذوي الياقات الزرقاء من العمال والفلاحين. علاوة على ذلك، لم تكن هناك قيادة موحدة أو مُعترف بها لتلك الحركة الثورية، كما غاب عنها التنسيق على نطاق واسع، فقد بدت الاحتجاجات في الغالب عشوائية وغير مخطط لها على الإطلاق؛ بل إن الرابطة الوطنية نفسها كانت عامل تشتيت للمعارضة، إذ لم يستطع الشباب الالتزام بالديناميات الداخلية، والتي تشبه شكلاً من أشكال «المركزية الديمقراطية» مثلما نجدها في الأحزاب اللينينية. الآن نحن في ٢٠٠٧، وبعد ما يقرب من عشرين عاماً، ما زالت الرابطة

---

(٨٣) Steinberg, *Burma/Myanmar: What Everyone Needs to Know*, p. 138, and Shaazka Beyerle and Cynthia Boaz, "Saffron Revolution: The Power of Nonviolence," *New York Times*, 18/10/2007.

(٨٤) هناك تقديرات تشير إلى أعداد أقل، انظر:

Rogers, "The Saffron Revolution: The Role of Religion in Burma's Movement for Peace and Democracy," p. 116;

وهناك أيضاً تقديرات تشير إلى أعداد أعلى، انظر:

Callahan, "Myanmar's Perpetual Junta: Solving the Riddle of the Tatmadaw's Long Reign," p. 32.

الوطنية للديمقراطية تفتقر إلى استراتيجية متماسكة، كما أنها غير قادرة على تنويع أساليبها أو تطويرها، ولا تتمتع بأي وسيلة ضغط لإجبار الجنرالات على الجلوس إلى طاولة المفاوضات، وهو ما يعني في النهاية أن فرص إسقاط النظام أو تقويض سلطة الدولة لم تكن واقعية أبداً[(٨٥)].

أما فيما يتعلق بالتكنولوجيا، فقد اختلفت «ثورة الزعفران» عن الانتفاضة السابقة بشكل جذري؛ فالمواطن البورمي لم يعد مضلَّلاً، ولم يكن مستعداً لتصديق التقارير الكاذبة التي تبثها وسائل الإعلام المملوكة للدولة أو الشائعات التي يستطيع الجنرالات أن يتملصوا منها؛ فلأول مرة كان المصدر الرئيس للمعلومات هو أشرطة الهواة وفيديوهاتهم، إذ كان يمكن رؤية صور واضحة من قمع النظام لمواطنيه، والتي صورها مواطنون عاديون باستخدام أجهزتهم المحمولة أو كاميراتهم الصغيرة قبل بثها على الإنترنت. لقد أدرك النظام حينها فقط قوة هذه التكنولوجيا الجديدة، لكن كان ذلك بعد فوات الأوان، وبعد أن انتشرت تلك المقاطع على نطاق واسع. ولمنع المزيد من الضرر أوقف المجلس العسكري الإنترنت يوم ٢٨ أيلول/ سبتمبر، ولم تُستَعد الخدمة إلا بعد أسبوع[(٨٦)].

ومن المفارقات أنه على الرغم من أن الانتفاضة في ٢٠٠٧ كانت أصغر بكثير مما تم في ثورة الشعب عام ١٩٨٨، إلا أنها اجتذبت قدراً أكبر كثيراً من الاهتمام الدولي[(٨٧)]. ومن المفارقات أيضاً أن «ثورة الزعفران» قد اجتذبت الاهتمام الدولي بعد أن قمع الجيش الثوار بالفعل. على المستوى الدولي، أعلن اللاعبون الكبار، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والاتحاد الأوروبي، عن فرض بعض العقوبات والقيود على بورما، أما

---

(٨٥) لقراءة تحليلات حول فشل المعارضة وقصورها، انظر:

Min Zin, "Opposition Movements in Burma: The Question of Relevancy," in: Levenstein, ed., *Finding Dollars, Sense, and Legitimacy in Burma*, pp. 77-94, and Simon Shen and Paul Chi-yuen Chan, "Failure of the Saffron Revolution and Aftermath: Revisiting the Transitologist Assumption," *The Journal of Comparative Asian Development*, vol. 9, no. 1 (2010), pp. 31-57.

(٨٦) Mridul Chowdhury, "The Role of the Internet in Burma's Saffron Revolution," (Berkman Center for Internet and Society at Harvard University- September 2008), pp. 1-17.

(٨٧) Selth, "Burma's "Saffron Revolution" and the Limits of International Influence," p. 284.

القوى الإقليمية الأقوى، مثل الصين والهند، فقد اكتفت بالإعراب عن قلقها والتأكيد على أنها تراقب الوضع(٨٨)، بسبب رغبتها الكبيرة في إتمام استثماراتها في بورما، والمرتبطة بتزايد نفوذ النخبة العسكرية في البلاد. لكن في كل الأحوال، لا تبدو تلك القوى مؤثرة جداً، فبحسب ما يقوله أحد خبراء بورما المخضرمين: «من المستبعد أن يتخذ الجنرالات قراراتهم بناء على مشورة أو حتى تهديدات المسؤولين الأجانب، فالحكومة العسكرية تبدو منيعة ضد المؤثرات الخارجية»(٨٩).

الاستنتاج

بعد أن درسنا الثورة الإيرانية الناجحة في الفصل السابق، رأينا انتفاضتين فاشلتين في هذا الفصل. وبشكل سطحيّ، يمكن القول إن الجيش البورمي يماثل نظيره الإيراني، لكن مع التدقيق والبحث العميق، يظهر أن الجيشين مختلفان بشكل كبير، وحتى المقارنة السطحية للمعارضة الإيرانية إبان الثورة ستؤكد كونها مختلفة تماماً عن الحركة الطلابية في بورما عام ١٩٨٨، وحتى المعارضة عام ٢٠٠٧.

لكن ما يفرق جنرالات بورما بشكل شديد الوضوح عن الإيرانيين هو أنهم كانوا بالفعل حُكّاماً في بلادهم. وعلى الرغم من أن الجنرالات في رانغون، ولاحقاً في نايبيداو، لم يكونوا محصنين ضد الانقسامات، إلا أنه من المهم أن هذه الانشقاقات لا تتمحور حول خلافات جذرية في رؤية كل من الجنرالات للعالم، ولكنها كانت تتمحور حول شخصيات هؤلاء الجنرالات، والذين لم يكن أحد منهم مستعداً للتهوين من شأن التزام الجيش بالحفاظ على النظام، ومن ثَمَّ قمع المعارضة عند الضرورة. وهذا كان السبب الرئيس في أن قرارات الجنرالات بالدفاع عن مواقعهم في الدولة لم تكن مثار استغراب أو دهشة على الإطلاق. إضافة إلى ذلك، كان الجيش

---

(٨٨) انظر:

"Faced with Myanmar Protests, China Reaffirms Nonintervention," Inquirer.net (25 September 2007), and "World Urges Restraint amid Myanmar Protests," Agence France-Presse (25 September 2007).

(٨٩) Mary P. Callahan, "Endurance of Military Rule," in: Levenstein, ed., *Finding Dollars, Sense, and Legitimacy in Burma*, p. 67, and Selth, Ibid., p. 289.

البورمي على قدر كبير من المهنية والخبرة القتالية، نظراً لانخراطه في معارك طويلة الأمد ضد المتمردين من الأقليات العرقية.

ثمة عامل مهم آخر جاء في صالح الحكومة العسكرية، وهو تمتعها ـ خاصة في ١٩٨٨ ـ بتأييد متجذر في قطاعات رئيسة من المجتمع البورمي. لقد كان النظام بارعاً في التلاعب بغالبية الشعب البورمي من غير المتعلمين والفقراء، الذين طالما اعتقدوا بصدق دعايات الجيش بشأن حماية استقلال البلاد والتمسك بالوحدة الوطنية ومحاربة الشيوعيين والأقليات المعادية والحفاظ على البوذية. إن التعامل العنيف مع الرهبان وإهانتهم عام ٢٠٠٧، قد أثار تساؤلاً حول هذا الادعاء الأخير، ودفع إلى تآكل شرعية النظام.

أما من ناحية الجوانب التي اشتركت فيها الأزمتان الإيرانية والبورمية فيمكن القول إنها تتمحور حول استعداد الجنود لقمع المدنيين العُزّل، وحملات التلقين التي يصممها الجيش لمنتسبيه، وكذلك مستويات التعليم المنخفضة التي اشترك فيها الجنود في كلا الجيشين.

الجدول الرقم (٣ ـ ١)

بورما، ١٩٨٨ و٢٠٠٧: العوامل التي أثرت في قرار الجيش تجاه الثورة

العوامل العسكرية	بورما ١٩٨٨	بورما ٢٠٠٧
١.١ التماسك الداخلي للجيش	٦	٤
الانقسامات العرقية والدينية والقبلية والمناطقية	٠	٠
الانقسامات الجيلية: بين كبار وصغار الضباط	١	١
الانقسامات بين الضباط والمجندين أو ضباط الصف	٢	٢
الانقسامات بين وحدات النخبة والقوات التقليدية	٠	٠
الانقسامات بين الجيش، والفروع الأخرى، والأجهزة الأمنية	٢	٢
الانقسامات الاجتماعية والسياسية داخل النخب العسكرية	٢	٢
٢.١ الجنود المحترفون مقابل المجندين إجبارياً	٤	٢
٣.١ رؤية الجنرالات لشرعية النظام	٠	٠
٤.١ سلوك الجيش مع المجتمع في الماضي	١	١

العوامل المتعلقة بالدولة	بورما ١٩٨٨	بورما ٢٠٠٧
١.٢ تعامل النظام مع الجيش	٠	٠
الاهتمام بالرفاهية المادية للأفراد	٠	٠
الاهتمام بالجيش	٠	٠
طبيعة المهام المكلف بها الجيش	٠	٠
استقلالية الجنرالات وسلطتهم في اتخاذ القرارات	٠	٠
العدالة في تعيينات القادة	٠	٠
وضع الجيش في المجتمع	٢	٢
٢.٢ أوامر النظام للجيش	٠	٠

العوامل المجتمعية	بورما ١٩٨٨	بورما ٢٠٠٧
١.٣ حجم وطبيعة وتكوين المظاهرات	٦	٦
٢.٣ شعبية مطالب المتظاهرين	٤	٤
٣.٣ محاولات التآخي والتودد للجيش	٣	٢

العوامل الخارجية	بورما ١٩٨٨	بورما ٢٠٠٧
١.٤ احتمالية التدخل الأجنبي	٣	٠
٢.٤ العلاقات الخارجية	٠	٠
٣.٤ الانتشار الثوري	٠	٠
٤.٤ علاقة ضباط الجيش بالخارج	٠	٠

ملاحظات:

كُتبت العوامل الستة الأكثر أهمية بخط أسود

المقياس (صفر ـ ٦)

صفر = غير مهم على الإطلاق أو ليس عاملاً يستحق النظر.

١ = ذو أهمية طفيفة أو هامشية. ٢ = ذو أهمية ضئيلة.

٣ = مهم إلى حد ما. ٤ = مهم.

٥ = مهم جداً. ٦ = عامل حاسم أو ذو أهمية حرجة.

من المؤكد أن مهمة جنرالات بورما في قمع المعارضة كانت أيسر كثيراً من مهمة زملائهم في طهران؛ فأحد الأشياء المفاجئة التي تعلمناها من هذا الفصل هو عدم قدرة المعارضة البورمية على وضع استراتيجية عمل وتوحيد أو حتى تنسيق الأنشطة، وتطوير القدرة على تقديم التنازلات، وإيجاد سبل لاستغلال نقاط ضعف النظام. ببساطة، بالنسبة إلى جيش قوي ومتماسك مثل التاتماداو، لم يمثل الحراك في بورما أي تحدٍّ كبير، سواء في عام ١٩٨٨ أو في عام ٢٠٠٧. في الواقع، فإن الانتفاضة الأخيرة ضمت أعداداً أصغر بكثير من سابقتها، وكانت أقل عنفاً في وسائلها، مما سمح للجيش بممارسة قدر أكبر من ضبط النفس أثناء تخطيطه لقمعها.

وخلافاً لمتظاهري طهران، فشل الطلاب والرهبان في بورما بشكل واضح في إقناع الكتلة الحرجة من الجنود بالانشقاق عن القوات المسلحة. لكن تشابهاً مهماً بين إيران وبورما يتمثل في قرار الزعماء الدينيين بالابتعاد عن النظام أو حتى بالتدخل المباشر بمعارضته، وهو ما يدعم نظرية جودوين وسكوكبول من أن مثل هذه القرارات تؤثر بشكل كبير في قدرة الحكام المستبدين على الحفاظ على شرعيتهم السياسية[٩٠]؛ ففي إيران لم يستطع نظام الشاه بناء تلك الشرعية من جديد أبداً، بينما استوعب الجنرالات المؤسسة الدينية قدر الإمكان، حتى وإن عارضوا توجهات الرهبان المخالفين للنظام.

في النهاية، إنه لا ينبغي لأي من الخبراء في الشأن البورمي أن يستغربوا رد فعل الجيش على الثورة في البلاد، فكما قالت شورلي: لن يكون للثورة أي فرصة للنجاح إذا كان الجيش على استعداد لاستخدام كل موارده لقمعها؛ وفي بورما كان الجنرالات مستعدين تماماً لفعل ذلك، وقد ساعدتهم المعارضة في ذلك بفشلها المتكرر. خلاصة القول، إن معركتَي الجيش البورمي في ١٩٨٨ و٢٠٠٧ كانت أسهل ما يمكن!.

---

(٩٠) Jeff Goodwin and Theda Skocpol, "Explaining Revolutions in the Contemporary Third World," *Politics and Society*, vol. 17, no. 4 (December 1989), pp. 488-509.

الفصل الرابع

الصين وأوروبا الشرقية، ١٩٨٩

سنتناول في الفصلين القادمين الانتفاضات، أو حالات تغيير النظم في عدد من الدول التي انتقلت فيها عدوى الثورات من عاصمة مُحاصرة إلى أخرى. منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، كان الاتحاد السوفياتي يسيطر اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً على دول شرق أوروبا الست: بلغاريا، تشيكوسلوفاكيا، ألمانيا الشرقية، المجر، وبولندا، وبشكل ما على رومانيا كذلك. وعلى الرغم من أن هيمنة الاتحاد السوفياتي كانت شاملة في العقد الأول بعد الحرب، إلا أنه لاحقاً تنوعت التوجهات والمقاربات السياسية في كل دولة على حدة في الوقت الذي بدأت فيه قبضة موسكو بالارتخاء؛ أصبحت بولندا والمجر، خاصة الأخيرة، أكثر ليبرالية بالتزامن مع محاولة قيادات البلدين اختبار صبر السوفيات، وشهدت كلا الدولتين انتفاضات شعبية كبرى (بولندا في أعوام ١٩٥٦، ١٩٧٠ ـ ١٩٧١، ١٩٧٦، ١٩٨٠ ـ ١٩٨١، والمجر في عام ١٩٥٦)، وهو ما كانت له تبعات سياسية هامة وذات أثر بعيد.

أما بقية الدول الشيوعية الأربع فقد استمرت في الالتزام بالخط المحافظ الذي رسمته موسكو، مع احتفاظ كل دولة بخصائص مميزة لكل منها؛ فقد قرر قادة تشيكوسلوفاكيا على سبيل المثال تبني مسار شديد السلطوية بعد ما عُرف بـ «ربيع براغ» عام ١٩٦٨، وانتهت حركة الإصلاح التي طالبت بـ «اشتراكية ذات وجه إنساني» بغزو حلف وارسو للبلاد[1]. أما

(١) كان حلف وارسو الذي تأسس عام ١٩٥٥ هو الكتلة الشيوعية التي أنشئت كمعادل لحلف شمال الأطلسي (الناتو). فبالإضافة إلى الاتحاد السوفياتي ودول شرق أوروبا الست التي تناولناها في هذا الفصل، كانت ألبانيا عضواً في الحلف حتى انسحابها رسمياً عام ١٩٦٨.

ألمانيا الشرقية فقد علقت في مسار محافظ طوال فترة الحرب الباردة، وكان قادتها مدركين تمام الإدراك لإغراءات الحرية والديمقراطية التي تلمع على مرمى حجر منهم. بلغاريا ورومانيا من جانبهما، لم تشهدا أي نشاطات معارضة تستحق الذكر، وكلاهما تمسكا بالخط المحافظ كذلك، وكان الاختلاف بين كلا الدولتين يتمحور في قرب الأولى لموسكو وولائها المستمر، على عكس الأخيرة التي تعددت أزماتها.

مع نهاية الستينيات، بدأ الاتحاد السوفياتي في تأسيس نظام عسكري متعدد الأوجه للتحكم في كل تلك الدول باستثناء رومانيا، وفي ذلك النظام كانت جيوش دول أوروبا الشرقية تخدم المصلحة اللينينية الماركسية والسوفياتية لا المصالح الوطنية؛ فقد أسس الاتحاد السوفياتي قواعد لعشرات الآلاف من جنوده في تشيكوسلوفاكيا (١٩٦٨ ـ ١٩٩١)، وألمانيا الشرقية (١٩٤٥ ـ ١٩٩٣)، والمجر (١٩٤٥ ـ ١٩٩١)، وبولندا (١٩٤٥ ـ ١٩٩٣)، ورومانيا (١٩٥٤ ـ ١٩٥٨)[٢]، وكانت تلك القواعد غالباً ما يتم تأسيسها بالقرب من قواعد الجيوش الوطنية، بهدف رئيس هو ضمان ولائها. ولذلك فلا يمكن اعتبار دول شرق أوروبا في تلك المرحلة دولاً مستقلة بشكل فعليّ، ربما باستثناء رومانيا. لقد فُرضت الشيوعية على شعوب تلك الدول حرفياً بأسنة الرماح السوفياتية، كما لم يطل أمد الحكم الاشتراكي إلا بالقهر السوفياتي.

وفي الثمانينيات حاولت مشاريع بحثية عديدة قياس مدى إمكانية الاعتماد على جيوش حلف وارسو[٣]، لكن النتائج اختلفت من دولة إلى أخرى، ولم يتفق الباحثون على الدوام بشأن الاستنتاجات التي توصلوا إليها. بشكل عام، كان الجميع متشككين في رغبة جيوش شرق أوروبا

(٢) Sergiu Verona, *Military Occupation and Diplomacy: Soviet Troops in Romania, 1944-1958* (Durham, NC: Duke University Press, 1991), pp. 122-141.

(٣) انظر على سبيل المثال:

A. Ross Johnson, Robert W. Dean, and Alexander Alexiev, *East European Military Establishments: The Warsaw Pact Northern Tier* (Santa Monica, CA: Rand, 1980); Iván Völgyes, *The Political Reliability of the* Warsaw Pact Armies: The Southern Tier (Durham, NC: Duke Press Policy Studies, 1981), and Teresa Rakowska-Harmstone [et al.], *Warsaw Pact: The Question of Cohesion* (Ottawa: Department of National Defence, 1986).

المكونة من المجندين القسريين في الدفاع عن الأنظمة ما بعد السلطوية التي لم تتمتع بأي شعبية إذا ما واجهت ثورات أو انتفاضات شاملة. كانت تلك الانتفاضات يتم قمعها بوساطة الجيش السوفياتي أو قوات حلف وارسو أو بالتهديد المباشر أو غير المباشر بالتدخل العسكري، وهذا تحديداً هو سبب أهمية صعود ميخائيل غورباتشوف على رأس الهرم السياسي السوفياتي بالنسبة إلى سكان شرق أوروبا.

ففي السنة التي شهدت صعوده على رأس الحزب الشيوعي السوفياتي، أدرك غورباتشوف ووزير خارجيته إدوارد شيفردنادزه باستحالة استمرار الوضع القائم في دول أوروبا الشرقية كما هو عليه[٤]. وفي اللحظة التي بدأ فيها غورباتشوف بإصلاحاته، لم يعد قادة الحزب الشيوعي في دول أوروبا الشرقية قادرين على تبرير رفضهم للإصلاحات في دولهم، أو استخدام التهديد السوفياتي بالتدخل العسكري كذريعة لاستمرار سلطاتهم. وبعدما أعلن غورباتشوف رسمياً أن الاتحاد السوفياتي لن يتدخل في شؤون تلك الدول، كان البساط قد سُحب من تحت أقدام الديكتاتوريين في برلين الشرقية وبراغ وصوفيا. وفي اللحظة التي أدركت فيها المعارضة أن أفرادها لن يتم دهسهم من قبل الدبابات السوفياتية في الشوارع، صعّدت فوراً من خطابها المنادي بالإصلاحات، واثقة من أن جيوش دولها التي تتشكل من المواطنين المجبرين على الخدمة لن تقوم بإطلاق النار على مواطنيها. النتيجة كانت سقوطاً سريعاً لأنظمة تلك الدول في ستة أشهر فقط بعد إعلان غورباتشوف.

في المقابل، كانت جمهورية الصين الشعبية دولة اشتراكية مستقلة ذات سيادة كاملة. وبحلول نهاية الثمانينيات، كان قد مر عقد على انطلاق دينغ شياو بينغ في سياساته التي تبنت الإصلاح الاقتصادي ونمطاً من الليبرالية

---

(٤) تم اقتباس كلمات عضو اللجنة المركزية البولندية ميجيزلاف راكوفسكي في:

David Pryce-Jones, *The War that Never Was: The Fall of the Soviet Empire, 1985-1991* (London: Weidenfeld and Nicholson, 1995), p. 211, and Mark Kramer, "Beyond the Brezhnev Doctrine: A New Era in Soviet-East European Relations?," *International Security*, vol. 14, no. 3 (Winter 1989-1990), pp. 25-67.

الاجتماعية، وكانت قد أثرت بشكل إيجابي في حياة مئات الملايين من الصينيين. وفي ذلك الوقت كان دينغ قد بدأ أيضاً، ولكن بحذر أكبر، عملية تحديث للقوات المسلحة الصينية. ومع ذلك، لم تشهد الصين سوى إصلاحات سياسية محدودة، بل على العكس، لم يكن لعملية التحديث التي شهدتها دول بولندا والمجر والاتحاد السوفياتي أي أثر سوى تنبيه نخب الحزب الشيوعي الصيني بما يمكن أن يحدث، وعلى العكس، قد أعطت المزيد من القوة والأمل للمفكرين والطلاب الراغبين في الإسراع من وتيرة الإصلاحات ومداها.

لقد خصصت جزءاً كبيراً من هذا الفصل لدراسة ثورتين حقيقيتين، إحداهما قُدّر لها النجاح فيما فشلت الأخرى: في رومانيا والصين.

وعلى الرغم من الفوارق الظاهرة بين البلدين، إلا أن الأسباب الرئيسة في اندلاع ثورتيهما تتشابه في الكثير؛ فلم تسمح الديكتاتوريات العسكرية في الدولتين بأي قدر من الإصلاح السياسي، لكن المتظاهرين من جانبهم طالبوا بالمزيد من الحرية، والديمقراطية. لكن ثمة اختلاف جذري بين أسباب ثورتي رومانيا والصين يتمثل في الاقتصاد؛ ففي الوقت الذي كان فيه الاقتصاد الصيني يتحسن بشكل حقيقي، كان المتظاهرون محبطين من اتساع رقعة الفساد والتضخم الذي كان أثراً جانبياً من آثار سياسات دينغ الإصلاحية؛ أما في رومانيا، فقد كانت الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في تدهور مستمر، وهو ما سكب الزيت على نار الغضب الشعبي.

يتطلب تقسيم اهتمامنا بين الحالتين الرئيستين لدينا قدراً كبيراً من التفصيل في العرض، لكنه في النهاية سيقدم لنا فرصة عظيمة للمقارنة. ولكي نقوم بفهم ديناميكية الانتشار الثوري ودور الجيوش السوفياتية الخمسة الأخرى في ما كان، بشكل أو بآخر، عمليةَ تغيير سلمي للنظام، سنقوم بضم تلك الدول لتحليلنا، حتى لو كان عرضنا لها سيتم بشكل مجتزأ، ولذلك سنقوم بتتبع زمني لثورات شرق أوروبا والصين بحيث نبدأ بالانتقال السلس للسلطة في بولندا، وننتهي بالثورة الرومانية.

بولندا والمجر

لم تشهد كلٌّ من بولندا والمجر أي شكل عنيف من الثورة، بل كان انتقالاً سلمياً للسلطة تم التفاوض حوله بعناية، لتنتقل السلطة من النخب الشيوعية إلى ما بعد الشيوعية. في الحقيقة، لم يكن هناك أي تدخل للجيش، ولا حتى للشرطة في تلك الأحداث التي غيرت من وجه تلك المنطقة. كان الانطلاق الأول لتلك العملية في آب/أغسطس عام ١٩٨٨، أي بعد خمس سنوات من إلغاء الأحكام العرفية التي كانت قد أجبرت حركة التضامن على الاختفاء والعمل تحت الأرض. حينها أعلن وزير الداخلية تشيسلو كيزجاك بدء محادثات مع مجموعات المعارضة. كانت هناك ثلاثة أسباب رئيسة لرغبة قيادات حزب اتحاد العمال البولنديين الحاكم في بدأ ما سُمي بمفاوضات المائدة المستديرة، والتي كانت تهدف لوضع إطار لإجراء انتخابات حرة جزئياً. **أولاً**، فشلت السياسات الإصلاحية التي تبناها الجنرال فويتشك ياروزلسكي - رئيس بولندا وزعيم الحزب الشيوعي - في تحسين الاقتصاد، وذلك بسبب رفض قطاعات واسعة من الشعب البولندي لها، إضافة إلى افتقار النظام للشرعية، وللظروف الاقتصادية الصعبة. **ثانياً**، كانت المعارضة قد تعافت بشكل كبير بحلول عام ١٩٨٨، وقامت بتنظيم موجات متتالية من الإضرابات التي شلّت البلاد وأشارت إلى استعداد العمال البولنديين لتحدي النظام. **ثالثاً**، كان غورباتشوف قد أعلن عن اعتقاده بأهمية القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية في دول شرق أوروبا، والتي كانت قد أصبحت عبئاً اقتصادياً متزايداً على موسكو وحِملاً سياسياً أكبر من أن يحتمله السوفيات بحلول تلك المرحلة؛ وفي ذلك الإطار، زار غورباتشوف وارسو في تموز/يوليو ١٩٨٨ وأقنع ياروزلسكي بأن المصالحة مع المعارضة ليست ممكنة فحسب، بل ومحبذة أيضاً(٥).

لاحقاً، أدهشت نتائج الانتخابات التي عُقدت في حزيران/يونيو ١٩٨٩ القيادة الشيوعية، كما فعلت الانتخابات البورمية مع الجنرالات في ١٩٩٠، بل وحتى فاجأت تلك النتائج أنصار حركة التضامن، فقد فازت المعارضة

---

(٥) Charles Powers, "Gorbachev Visit Sparks Hopes for "Renewal" in Poland," *Los Angeles Times*, 11/7/1988.

بكل مقعد نافست عليه إلا واحداً[٦]! وبعد شهرين من ذلك، أصبح مستشار حركة التضامن تاديوس مازوفيتسكي رئيساً للوزراء، ليبدأ انتقال بولندا نحو الديمقراطية.

لم يكن هناك أي خطر حقيقي من أن يتم استخدام القوات المسلحة ضد المعارضة في ١٩٨٩؛ فبعد الجولة الأولى من الانتخابات، خشي البعض أن تقوم المحكمة العليا بإبطال النتائج، لكن ياروزلسكي سمح للعملية الانتخابية بأن تأخذ مجراها وأعلن التزامه واحترامه لنتائجها. وفي كل الأحوال، لم يكن الجيش البولندي كمؤسسة معارضاً للإصلاحات السياسية[٧]، بل يتفق الخبراء على أن الجيش كان ليرفض توجيه سلاحه ضد الشعب لو طُلب منه ذلك[٨]؛ ففي ١٩٨٨ - ١٩٨٩ كان الجيش يتمتع بتماسكه من دون أية انقسامات داخلية عميقة. كان ياروزلسكي حتى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١، عندما أصبح سكرتير حزب العمال، يتمتع بسلطة هائلة داخل القوات المسلحة، وعلى حد تعبير رئيس الحزب السابق إدوارد جيريك (١٩٧٠ - ١٩٨٠) فقد قام ياروزلسكي «بترتيب القوات المسلحة كيف شاء»، وقام بإدارة شؤون القوات المسلحة بشكل منفصل عن تدخل الحزب[٩]. بيد أن ياروزلسكي بدأ في فقدان دعم الكثيرين داخل سلك الضباط بحلول تلك المرحلة[١٠].

فبعد قيامه بقمع حركة التضامن، خسر الجيش الكثير من هيبته في المجتمع، على الرغم من أن معظم البولنديين ظلوا يثقون في الجيش أكثر

(٦) Zoltan Barany and Louisa Vinton, "Breakthrough to Democracy: Elections in Poland and Hungary," *Studies in Comparative Communism*, vol. 23, no. 2 (Summer 1990), pp. 191-212.

(٧) من مقابلة مع البروفيسور جيرزي فياتر (وارسو، ٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢). وللمزيد حول تدخل القوات المسلحة البولندية، انظر:

Jerzy Wiatr, *The Soldier and the Nation: The Role of the Military in Polish Politics, 1918-1985* (Boulder, CO: Westview Press, 1988), and Andrew A. Michta, *Red Eagle: The Army in Polish Politics, 1944-1988* (Stanford, CA: Hoover Institution Press, 1989).

(٨) مقابلات مع جيرزي فياتر، والجنرال ستانيسلوف كوزيج (وارسو، ٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢)، والبروفيسور جيرزي إيزنر (وارسو، ٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢).

(٩) اقتُبست كلمات جيريك في:

Janusz Rolicki, *Edward Gierek: Przerwana dekada* (Warsaw: BGW, 1990), p. 187.

(١٠) مقابلات مع الجنرال كوزيج وضابطين رفيعين آخرين طلبا عدم الإفصاح عن هويتيهما.

بكثير من ثقتهم في قوات الشرطة أو جنود الأمن. كان المواطنون في تلك المرحلة لا يزالون ينظرون إلى الجيش باعتباره الضامن لعملية الانتقال السلمي للسلطة[11]. كان الجيش من المجندين الإجباريين، وكان غالبيتهم العظمى يشعرون بخيبة الأمل من النظام الشيوعي مثلما كان يشعر باقي المجتمع. وفي عام ١٩٨٩، كان يتمركز في بولندا أكثر من ٣٠ ألفاً من جنود الاتحاد السوفياتي، والذين لم يكن احتمال تدخلهم يتردد من قبل أي طرف[12]. في الواقع، واصلت موسكو تشجيع التوصل إلى تسوية سياسية سلمية من دون التدخل والتأثير في التطورات، وهو الموقف الذي سنرى أنه كان متسقاً مع بقية مواقف القيادة السوفياتية في كل دول أوروبا الشرقية طوال ١٩٨٩.

وفي المجر، كانت نهاية النظام الاشتراكي أقل دراماتيكية، فلم تكن هناك إضرابات ولا توترات اجتماعية ولا حتى مظاهرات كبيرة ضد النظام[13]؛ كان الحدث الرئيس الذي شهدته البلاد في ١٦ حزيران/يونيو هو مراسم إعادة دفن عدد من «شهداء ثورة ١٩٥٦»، والتي أشرفت عليها القيادة الإصلاحية من حزب العمال الاشتراكي المجري، وحضرها أيضاً زعماء المعارضة الرئيسون، فضلاً عن ٢٥٠ ألفاً من المواطنين، في ساحة الأبطال في بودابست. وفي تلك المرحلة أكد آخر وزير دفاع شيوعي فرينك كارباتي للحكومة أن الجيش سيظل موالياً للنظام، لكن القيادة العليا كانت تدرك بكل وضوح أن الاشتراكية قد وصلت إلى نهايتها في المجر. في الواقع، كان جنود وزارة الدفاع قد داهموا مخازن الأسلحة لميليشيات الحرس العمالي، وهي مجموعات شبه عسكرية كان قوامها أكثر من ٦٠ ألف شخص، وكان

---

(١١) من مقابلات مع فياتر، كوزيج، والكولونيل المتقاعد سلافومير زيفانسكي (وارسو، ٤ و ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢).

(١٢) من مقابلة مع وزير الدفاع البولندي السابق جان باريس (أوستن، ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢).

(١٣) لشهادة مفصلة، انظر:

Rudolf L. Tőkés, *Hungary's Negotiated Revolution: Economic Reform, Social Change, and Political Succession* (New York: Cambridge University Press, 1996).

ولقراءة شهادة ملخصة، انظر:

Zoltan Barany, "The Bankruptcy of Hungarian Socialism," *Südost-Europa*, vol. 38, no. 4 (April 1989), pp. 191-213.

النظام يراها باعتبارها خط الدفاع الأخير له، كانت تلك المداهمات بهدف التأكد من أن أعضاء تلك الميليشيا لن يتصرفوا بشكل غير حكيم في اليوم الذي يصدر فيه قرار حلها[١٤]. وفي ذلك اليوم، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩، والذي شهد الذكرى الثالثة والثلاثين لثورة ١٩٥٦، تم إعلان جمهورية المجر، ليحل محل اسم «الجمهورية الشعبية» الذي يسم الأنظمة الشيوعية.

وعقب ذلك القرار لم يفكر أحد قيادات الحزب الشيوعي أو جهاز الحكومة بجدية في قرار نشر القوات المسلحة أو ميليشيا الحرس العمالي في الشوارع لإنقاذ النظام. وعلى كل حال، لم يكن من المتصور بالنسبة إلى الجنود المجريين أن يستخدموا أسلحتهم ضد شعبهم، ولا حتى في ١٩٥٦، فقد كانت قوات حلف وارسو من جيش تشيكوسلوفاكيا الذي أرسله ميلوس جاكيس، هي من تطوعت لوضع حد لحركة الإصلاح في المجر[١٥].

لقد أراد جان فوجتيك ـ الرجل المسؤول عن الأمور الفكرية في الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي ـ من زملائه في بودابست أن يتحركوا بطريقة أكثر حسماً، لكن نظيره في الحزب الشيوعي المجري، جانوس بيرسيز، أجاب بأن «الدرس الأساسي الذي يمكن استخلاصه من تاريخ الاشتراكية هو أن الحل العسكري ليس حلاً؛ فقد كان الجيش البولندي هو الأفضل بين دول الكتلة الشيوعية، وكنا سعداء عندما أعلن ياروزلسكي الأحكام العرفية في ١٩٨١، لكنه مع قوته لم يكن قادراً على الحل»[١٦].

في المحصلة، ما كان يمكن لعملية الانتقال السياسي في بولندا أو المجر أن تكون أقل عنفاً مما كانت عليه؛ ففي نهاية المطاف، اجتمع التزام الأنظمة بالتغيير السلمي مع إصرار موسكو على عدم تدخل الاتحاد السوفياتي، إضافة إلى موافقة كبار الضباط في وارسو وبودابست؛ وفي الأخير، لم يتوقع الكثيرون أن تطلق تلك الجيوش النار على مواطنيها لحفظ النظام السياسي المفلس وغير الشرعي في ١٩٨٩.

---

(١٤) Tőkés, Ibid., p. 362.

(١٥) مقابلة مع الكولونيل بيتر دياك (بودابست، ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠).

(١٦) ورد في:

Pryce-Jones, *The War that Never Was: The Fall of the Soviet Empire, 1985-1991*, p. 228.

الصين

كما هو الحال في العديد من الثورات، بدأت الاضطرابات في الصين كمظاهرة عفوية؛ إذ ذهب عدة مئات من طلاب جامعة العلوم السياسية والقانون إلى ميدان تيانانمين في وسط بكين لوضع إكليل من الزهور على قبر الأمين العام للحزب الشيوعي الإصلاحي هو ياوبانغ، والذي كان قد حوكم بعد دعمه لتظاهرات الطلاب في ١٩٨٧، وتوفي في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٨٩. تحول تكريم ياوبانغ إلى حركة من أجل الديمقراطية، تمثلت في سبعة أسابيع من التظاهرات المستمرة والإضراب عن الطعام، والتي انتهت بشكل عنيف بقمع جيش التحرير الشعبي الصيني يومي ٣ و٤ حزيران/يونيو.

كان معظم المتظاهرين الذين خرجوا في بداية الاحتجاجات ينتمون إلى جامعتي بكين وبكين للمعلمين، لكن سرعان ما انضم إليهم آخرون من مختلف الكليات. في الواقع، أسس طلاب من واحد وعشرين مؤسسة تعليمية مختلفة رابطة «الطلاب المتحدين» بعد عدة أيام من بدء التظاهرات لتنسيق أنشطتهم[(١٧)]. جنباً إلى جنب مع الطلاب، شارك عمال ومهنيون ورجال أعمال، وحتى العسكريون وأعضاء الحزب، في التظاهرات في أوقات مختلفة. في الرابع من أيار/مايو، على سبيل المثال، هللت الجموع لمجموعة من المتظاهرين الذين ينتمون للجنة الإعلام والدعاية المركزية في الحزب الشيوعي الذين رفعوا لافتات تقول بأنهم من الآن فصاعداً، لن ينشروا إلا الحقيقة[(١٨)]! وفي ١٧ أيار/مايو، انضم مجموعة من إداريي الجيش الذين يرتدون ملابسهم المموهة لمظاهرة ضخمة تسير في شارع تشانغ المطل على ميدان تيانانمين ليدعموا الطلاب الذين يهتفون: «يسقط الفساد» و«نطالب بالديمقراطية»[(١٩)]. وعلى الرغم من أن معظم الفعاليات تركزت في بكين، إلا أن الاحتجاجات انتشرت إلى العديد من المدن الأخرى كذلك.

---

(١٧) Ezra F. Vogel, *Deng Xiaoping and the Transformation of China* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2011) p. 604.

(١٨) Kenneth Lieberthal, *Governing China: From Revolution through Reform* (New York: Norton, 1995), p. 141.

(١٩) Timothy Brook, *Quelling the People: The Military Suppression of the Beijing Democracy Movement* (New York: Oxford University Press, 1992), p. 39.

وكما هو متوقَّع مع مرور الوقت، أصبحت مطالب الطلاب أكثر جذرية؛ فالحركة التي بدأت مع تكريم هو ياوبانغ تحولت بسرعة إلى انتقاد الفساد المستشري وارتفاع معدلات التضخم، اللذين اعتُقد أنهما نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي تبناها دينغ شياو بينغ. أصبحت مطالب المحتجين أكثر جرأة، بما في ذلك مطالبتهم في نهاية المطاف بإصلاحات سياسية مثل حرية الصحافة وحرية التجمع. في الأساس، كان هدف الطلاب يتمحور حول الضغط على النظام لتنفيذ إصلاحات ديمقراطية، لكن طوال وقت الثورة اعتمد الطلاب خطاباً أخلاقياً، و«أرعبت لهجتهم غير العنيفة والممعنة في مثاليتها قادة الصين الذين أدركوا خطورتهم»[٢٠].

جاءت أول استجابة من النظام يوم ٢٦ نيسان/ أبريل، بعد بضعة أيام فقط من بدء طلاب الجامعات حملتهم لمقاطعة الفصول الدراسية. لم يكن خطاب الحزب الشيوعي الصيني تصالحياً بأي شكل من الأشكال. وقد وصلت رؤية النظام تلك إلى الجماهير عبر افتتاحية صحيفة الشعب اليومية، التي كتبها رئيس مجلس الدولة لي بينغ، ثاني أكبر قادة الحزب الشيوعي؛ ادعى المقال أن التظاهرات تهدف لخلق الفوضى، ونقل تحذيراً شديد اللهجة للمتظاهرين، مؤكداً أن «عدداً ضئيلاً ممن يحركون المظاهرات لديهم أجندات خفية»، وأنهم «يستغلون حماس الطلاب الصغار» وحزنهم لرحيل الرفيق ياوبانغ لينشروا الشائعات بهدف تسميم عقول الجماهير وإرباكهم[٢١]. لكن خطاب الحزب الذي أُريدَ به التهديد حفّز الطلاب على الاستمرار وشد من عزمهم للمُضيّ قدماً في الإضرابات.

من المهم القول أيضاً إن موقف قيادة الحزب الشيوعي لم يكن موحداً بشأن الاحتجاجات؛ ففي الوقت الذي تابعت فيه معظم قيادات الحزب التظاهرات بقلق وتوتر، أعلن قيادي واحد ـ مثلما فعل «هُو» في ١٩٨٧ ـ دعمه للطلاب ورفضه لقانون الطوارئ الذي كان إعلانه بداية الحملة الوحشية ضد المتظاهرين؛ فقد ظهر جاو جيانغ ـ زعيم الجناح الإصلاحي في الحزب ـ في التليفزيون الوطني يوم الرابع من أيار/مايو ليعرب عن تعاطفه مع مطالب الطلاب، وفوراً تحول إلى بطل لهم!

(٢٠) Andrew Scobell, "Why the People's Army Fired on the People: The Chinese Military and Tiananmen," *Armed Forces and Society*, vol. 18, no. 2 (Winter 1992), p. 197.

(٢١) Brook, Ibid., p. 29.

فقد اعتبر جيانغ أن لهجة المقال الذي نُشر في جريدة الشعب حادة وهجومية بشكل غير ملائم، كما ناشد قيادات الحزب من المحافظين أن يتبنوا خطاباً أكثر انفتاحاً وتصالحاً مع المتظاهرين؛ لكن طرحه تم رفضه تماماً! وفي ١٩ أيار/مايو قام جاو بزيارة الطلاب المتظاهرين في ميدان تيانانمين بصحبة لي بينغ الذي كان قد رفض أن يقابل الطلاب عقب جنازة «هو» - وخاطبهم بعيون دامعة محاولاً إقناعهم بالتخلي عن إضرابهم عن الطعام والحفاظ على حياتهم. لقد رأى جاو بوضوح ما لم يره الآخرون، ففي المحصلة، جعل احتلال ميدان تيانانمين والإضرابات عن الطعام من مهمة الطلاب مهمة انتحارية ووضعهم في مواجهة صفرية (Zero-Sum) مع النظام، و«من ثَمَّ، أصبح الاصطدام أمراً لا مفر منه»[٢٢]. وفي اليوم نفسه، قادت مواقف جاو المؤيدة للطلاب والرافضة بشكل مبدئي للتعامل العنيف معهم إلى إبعاد الرجل عن قيادة الحزب ووضعه قيد الإقامة الجبرية لما تبقى من حياته[٢٣].

أما الآخرون الذين تساءلوا حول جدوى استخدام العنف ضد المتظاهرين، ومن بينهم ثمانية جنرالات متقاعدين قاموا بنشر خطاب في صحيفة بشنغهاي يوم ٢٠ أيار/مايو، وهو اليوم الذي أُعلنت فيه الأحكام العرفية، فقد أرسل إليهم دينغ شياو بينغ ضباطاً كباراً لإقناعهم بقرار الحزب بشكل مباشر ولتغيير رأيهم، ولقد نجحوا في مهمتهم بالفعل. في الأيام اللاحقة، خفف الجنرالات من معارضتهم، ربما لأن كل ما أرادوه كان أن تتم استشارتهم وأن يشعروا بأهميتهم في الحزب[٢٤]. وفي جميع الحالات، وبعد أن خسر جاو معركته ضد دينغ والقادة المتشددين، لم يكن هناك من حل سوى القمع الشامل للحركة المؤيدة للديمقراطية.

---

(٢٢) Kurt Schock, *Unarmed Insurrections: People Power Movements in Nondemocracies* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 2005), p. 214.

(٢٣) توفي جاو في ٢٠٠٥، وللمزيد حول آرائه، انظر:

Ziyang Zhao, *Prisoner of the State: The Secret Journal of Premier Zhao Ziyang* (New York: Simon and Schuster, 2009).

(٢٤) انظر:

Andrew J. Nathan and Perry Link, eds. *The Tiananmen Papers*, compiled by Zhang Liang (New York: Public Affairs, 2001), pp. 264-265; Scobell, "Why the People's Army Fired on the People: The Chinese Military and Tiananmen," p. 200, and David Shambaugh, *Modernizing China's Military: Progress, Problems, and Prospects* (Berkeley, CA: University of California Press, 2002), p. 24.

من ناحية أخرى، فقد انتهى الأمر بالرئيس السوفياتي غورباتشوف ليكون مشاركاً في الأحداث في الصين بشكل غير مباشر، بسبب زيارته التي كان مخططاً لها بين ١٥ و١٧ من أيار/مايو؛ فالزيارة التي استغرق الإعداد لها وقتاً طويلاً بهدف رأب الصدع بين الحزبين الشيوعيين في البلدين، لم يكن لها أن تأتي في وقت أسوأ بالنسبة إلى الصينيين، فقد أصبحت لاحقاً بمثابة إهانة دبلوماسية لهم.

لم يستطع الصينيون المخاطرة بإفساد الزيارة عن طريق القمع الوحشي للمتظاهرين، كما لم يتمكنوا من استضافة الزعيم الروسي في ميدان تيانانمين والذي كان أمراً معتاداً بالنسبة إلى كل الضيوف الكبار. ومما زاد الطين بلة أن المتظاهرين استغلوا وجود غورباتشوف ليصعدوا من حدة احتجاجاتهم، ولذلك لم يكن غريباً أن يصل عدد المحتجين يومي ١٧ و١٨ أيار/مايو إلى أكثر من مليون شخص وأن يبدأ طُلاب آخرون إضراباً عن الطعام[٢٥]. وفي المقابل، أنهت المظاهرات المستمرة وفشل لي بينغ في إقناع الطلاب بالتراجع من احتمالية الحل السلمي بالنسبة إلى النظام بشكل حاسم.

بحلول نهاية شهر أيار/مايو، تحولت الاحتجاجات إلى حركة شعبية، يسيطر عليها المفكرون والطلاب، حركة كان ماو تسي تونغ ليفخر بها لو رآها، إلا أنها كانت موجهة ضد الحزب الذي قاده[٢٦]. انتشر المتظاهرون في أكثر من ١٠٠ مدينة كبرى، وفي الكثير من تلك المدن كان بعض عمال المصانع يشاركون المتظاهرين، لكنَّ عدداً قليلاً نسبياً من العمال كانوا ينضمون إلى المتظاهرين بسبب استيائهم من حالة الفوضى المتفاقمة. وعندما كان العمال ينضمون، كانوا ينضمون كأفراد، وليسوا كأعضاء في مجموعات أكبر، بسبب سيطرة الدولة على الشركات التي كانوا ينتمون إليها[٢٧]. وفي

(٢٥) Dingxin Zhao, *The Power of Tiananmen: State-Society Relations and 1989 Beijing Student Movement* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 2001), p. 171, and Nathan and Link, eds., *The Tiananmen Papers.*

(٢٦) Vogel, *Deng Xiaoping and the Transformation of China*, p. 621, and Andrew G. Walder and Gong Xiaoxia, "Workers in the Tiananmen Protests: The Politics of the Beijing Workers' Autonomous Federation," *Australian Journal of Chinese Affairs*, no. 29 (January 1993), pp. 1-29.

(٢٧) Andrew G. Walder, "The Political Sociology of the Beijing Upheaval of 1989," *Problems of Communism*, vol. 38, no. 5 (September-October 1989), pp. 30-40.

النهاية، اتفق دينغ ورفاقه المقربون ـ وهم ستة رجال وامرأة واحدة ممن لهم باع طويل في الحزب الشيوعي الصيني، والذين كان يُشار إليهم عادة باسم «الكبار الثمانية» ـ على أنه لن يوقف حالة الفوضى تلك سوى إعلان الأحكام العرفية ونشر الجيش الصيني للتعامل مع المتظاهرين. وجدير بالذكر هنا أن دينغ كان، مثله في ذلك مثل ماو، قد تخلى طوعاً عن معظم مناصبه داخل الحزب، ومن ضمن تلك المناصب كان لقبه كرئيس للجنة العسكرية المركزية في الحزب، وهي اللجنة المسؤولة عن أجهزة النظام القمعية بأكملها؛ بيد أن تلك اللجنة كانت تُدار بوساطة نائب رئيسها، يانغ شانغ كون، والذي كان لوقت طويل أحد قيادات الحزب وضمن أقرب المقربين لدينغ.

في ١٩ و٢٠ أيار/مايو، طُلب من عدة وحدات في قيادة بكين العسكرية أن ينتقلوا إلى المدينة، وفي الثالث والعشرين من أيار/مايو، دخلت وحدات كبيرة من جيش التحرير الشعبي الصيني ومن قوات الأمن الأخرى إلى بكين. كان دينغ ورفاقه واثقين تمام الثقة في جنودهم إلى حد أنهم لم يحتاجوا إلى إعطائهم أوامر حول كيفية التعامل إذا ما جوبهوا بمقاومة من قبل المتظاهرين، كما أنهم لم يقدموا لهم أي خرائط لتخطيط مسارات بديلة وسط الحشود(٢٨). وكما تبين لاحقاً، واجه الجنود حشوداً ضخمة من المواطنين العاديين الذين عطلوهم عن أداء مهمتهم، فقد بدأ العديد من المواطنين في محاولات التودد للجنود المبتدئين والمرتبكين! وكما اعترف «لي» لاحقاً، فإن الجنود لم يمتلكوا لا غازاً مسيلاً للدموع، ولا رصاصاً مطاطياً، ولا أي نوع من العتاد المخصص لمكافحة الشغب، فضلاً عن عدم حصولهم على أي تدريب للتعامل مع ذلك الوضع(٢٩). بسرعة أدرك قادة الحزب فشل العملية وقاموا بسحب جنودهم من المدينة يوم ٢٦ أيار/مايو.

وفي الثاني من حزيران/يونيو، وصفت قيادة الحزب الشيوعي الاحتجاجات بأنها «شغب للثورة المضادة»؛ فقد قامت القيادة بالادعاء كذباً بأن المتظاهرين كانوا مسلحين وأنهم قاموا بسفك الدماء، وحينها أصدرت

---

(٢٨) Vogel, Ibid., p. 619.

(٢٩) Brook, *Quelling the People: The Military Suppression of the Beijing Democracy Movement*, p. 7.

أوامرها للجنود بالتحرك إلى وسط المدينة(٣٠). في المرة الثانية، كان مجيء الجيش إلى الميدان بهدف واضح لا لبس فيه: إخلاء «تيانانمين» باستخدام كل الوسائل الضرورية، بما في ذلك استخدام الذخيرة الحية ضد الشعب. وانتظاراً لأوامر البدء في تنفيذ العملية، تمركز ما بين ١٥٠ ألفاً و٣٥٠ ألفاً من الجنود في ضواحي بكين. هذه المرة، تم جلب الجنود من جميع الأراضي الصينية بهدف إحباط محاولات المتظاهرين للتودد والتآخي مع الجنود الذين يمثلون أكثر من نصف المجموعات المكونة للجيش الصيني. بدأ الجنود الذين كان معظمهم يرتدون الزي العسكري في دخول المدينة بمساعدة آخرين في ملابس مدنية بهدف تسهيل عملية التسلل لقلب المدينة، بدؤوا في التحرك داخل بكين قبل أيام من اندلاع العنف، إلى حد أن بعضهم كان قد بدأ في التحرك في ٢٧ أيار/مايو. كان معظم الجنود الذين يرتدون ملابس مدنية غير مسلحين، وتم إحضار أسلحتهم في وقت لاحق بوساطة شاحنات. وبعد أن عرف السكان المحليون بعض المجندين الذين يرتدون ملابس مدنية، بدؤوا يسخرون منهم ويقومون بإذلالهم، بل وحتى ضربوا بعضهم في الأيام التي سبق الهجوم على المتظاهرين(٣١). في ذلك الوقت كان المتظاهرون يهتفون ويكتبون على الجدران: «لا تخونوا الشعب»، «لا تثقوا في الحكومة الفاسدة»، «هل يخاف جيش الشعب من الشعب؟» في محاولة لإقناع القوات الزاحفة بالتراجع(٣٢). كما حاول المتظاهرون مخاطبة الحس الوطني والمسؤولية التاريخية لدى الجنود، هاتفين: «إذا رفعت يديك على شعبك، فالتاريخ لن يتركك، ستبقى مُداناً على مر العصور»؛ وكما اتضح فيما بعد، لم يُجْدِ أيٌّ من ذلك نفعاً(٣٣).

وفي وقت متأخر من الثالث من حزيران/يونيو، تم تركيب مكبرات الصوت في جميع أنحاء وسط المدينة، والتي دعت المواطنين مراراً وتكراراً

---

(٣٠) Nathan and Link, eds., *The Tiananmen Papers*, pp. xxxviii-xxxix.

(٣١) Zhao, *The Power of Tiananmen: State-Society Relations and 1989 Beijing Student Movement*, p. 201, and Andrew Jacobs, "Q & A: Chen Guang on the Soldiers Who Retook Tiananmen Square," *New York Times*, 2/6/2014.

(٣٢) Philip J. Cunningham, *Tiananmen Moon: Inside the Chinese Student Uprising of 1989* (Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2009), p. 245.

(٣٣) Minzhu Han, ed., *Cries for Democracy: Writing and Speeches from the 1989 Chinese Democracy Movement* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1990), pp. 261-262.

للعودة إلى منازلهم وإخلاء الميدان. عندما بدأ إطلاق النار، حلت مشاعر الغضب والإحباط محل القيم التي التزم بها المدنيون من ضبط النفس وحتى الانضباط في التعامل مع المتظاهرين الذي تمسك به العسكريون[٣٤]. كان العديد من الجنود الذين شاركوا في عملية فض الاعتصام يبلغون الثامنة عشرة أو التاسعة عشرة من أعمارهم، ولم يكونوا قد تلقوا أي تدريب على مكافحة الشغب أو على كيفية التعامل مع الجماهير الغاضبة. كانت النتيجة أن القوة المفرطة للقوات المهاجمة خرجت عن السيطرة، إذ استهدف الجنود المارة الأبرياء، والدراجات الهوائية، والعاملين في المجال الطبي، والمدنيين الذين يشاهدون ما يحدث من نوافذهم في المباني القريبة. أما النتيجة الأخرى لانعدام حرفية الجنود وانضباطهم فتمثلت في ارتفاع معدل الإصابات والوفيات الناجمة عن النيران الصديقة[٣٥]. في النهاية، تحدثت الحصيلة الحكومية النهائية لعدد القتلى عن ٣٣١ قتيلاً، لكن المراقبين الخارجيين قدروا العدد بين ٩٠٠ و٣٠٠٠ قتيل، لكن لم تُتح لاحقاً أية أرقام يمكن الاعتماد عليها[٣٦].

هل كان يمكن توقع رد فعل الجيش؟

لنعد إذاً إلى إطارنا التحليلي لكي نجيب عن الأسئلة التي من شأنها أن تساعدنا في معرفة ما إذا كان رد فعل الجيش الصيني قابلاً للتوقع أم لا.

العوامل العسكرية

في الجيش الصيني، كما في كل الجيوش، يقع التماسك الداخلي (١ ـ ١) على رأس الأهداف الجوهرية؛ ففي كل الجيوش الشيوعية، كان يتم تدعيم الوحدة الداخلية وتقويتها بوساطة شبكة معقدة من المؤسسات العسكرية

(٣٤) Andrew Scobell, *China's Use of Military Force: Beyond the Great Wall and the Long March* (New York: Cambridge University Press, 2003), p. 158.

(٣٥) Scobell, "Why the People's Army Fired on the People: The Chinese Military and Tiananmen," p. 202.

(٣٦) Lieberthal, *Governing China: From Revolution through Reform*, p. 142.

مصدر رقم الثلاثة آلاف الذي ذكره السفير السويسري هو الصليب الأحمر الصيني، انظر:

Brook, *Quelling the People: The Military Suppression of the Beijing Democracy Movement*, p. 155.

والحزبية؛ فقد كانت سيطرة الحزب الشيوعي الصيني ـ والذي جاءت معظم قياداته من خلفية عسكرية حيث خاضوا الحرب ضد القوميين وانتصروا فيها عام ١٩٤٩ ـ على الجيش هي أهم سمة في العلاقات المدنية العسكرية في الصين. فقد كان معظم القادة العسكريين عام ١٩٨٩ قد انضموا إلى الحزب أثناء أو قبل الحرب الأهلية، وبذلوا الغالي والرخيص من أجل بناء النظام الشيوعي، وكانوا على مدار أربعة عقود هم المستفيدين الأوائل من وجوده، ولهذه الأسباب فقد كان من غير المنطقي أن ينقلب هؤلاء القادة على الجيش بسبب مظاهرات طلابية. ومنذ البداية، كانت علاقة الجيش بالحزب علاقة تكافلية، كان الطرفان مفيدين لبعضهما البعض، اخترق الحزب مؤسسات الجيش من أعلاها إلى أسفلها عن طريق ثلاث منظمات رئيسة، وهي التي ضمنت خضوع الجيش لسلطة الحزب: المفوضون السياسيون، ولجنة نظام الحزب، ونظام فحص الانضباط(٣٧).

لم يرتبط رد فعل الجيش على الاحتجاجات بشكل كبير بعامل التماسك المؤسسي، فمكونات مثل الانقسامات الدينية والعرقية، أو الخلافات بين الوحدات أو الأسلحة المختلفة، أو حتى الفوارق السياسية والاجتماعية بين النخبة العسكرية، كلها لم تكن ذات صلة بقرار الجيش. كما أن الانقسامات بين كبار الضباط وصغارهم لم تكن معتادة، باستثناء بعض الحالات القليلة. لكن ربما يكون العامل الأكثر أهمية نسبياً هو الخلافات بين سلك الضباط من جهة والمجندين قسرياً من جهة أخرى. ومع ذلك، نجح الضباط السياسيون في الجيش في عزل الجنود ـ لا سيما هؤلاء الذين شاركوا في الهجوم الثاني على المتظاهرين ـ عن المعلومات المستقاة من مصادر خارجية، وقاموا بإقناعهم بأن المتظاهرين يريدون إسقاط الحزب وأن نجاحهم سيعني المزيد من الفوضى(٣٨).

---

(٣٧) James Mulvenon, "China: Conditional Compliance," in: Muthiah Alagappa, ed., *Coercion and Governance: The Declining Political Role of the Military in Asia* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2001), p. 323, and Ellis Joffe, "Party-Army Relations in China: Retrospect and Prospect," *China Quarterly*, no. 146 (June 1996), pp. 299-314.

(٣٨) Chien-wen Kou, "Why the Military Obeys the Party's Orders to Repress Popular Uprisings: The Chinese Military Crackdowns of 1989," *Issues and Studies*, vol. 36, no. 6 (November-December 2000), pp. 148-149.

لكن حقيقة أن الجيش الصيني، مثله في ذلك مثل كل الجيوش الشيوعية، كان مكوناً من المجندين قسرياً، أثرت في قرار الجيش، خاصة بالنظر إلى بعض النقاط التنظيمية والتي من الممكن أن تُعد هامشية أو غير مهمة في جيش من المتطوعين، لكنها ستكون ذات أهمية بالغة إذا ما تعلق الأمر بعدد ضخم من المجندين.

وفقاً للتقارير، فإن هناك ما يقارب ٤٠٠ مجند (وهي نسبة تقع بين ٠,١١ بالمئة و٠,٢٦ بالمئة من تعداد الجنود المشاركين في العملية) قد تم الإبلاغ عن اختفائهم بحلول نهاية العملية، والذين ربما يكونون قد انشقوا عن الجيش. كذلك كان هناك بعض الجنود الذين انضموا إلى الطلاب وقاموا بترديد هتافات معادية للنظام، والذين ظهروا في يوم ٢٣ أيار/مايو[٣٩]. لكن أبرز حالات التخلي عن المسؤولية، أو ما يمكن تسميتها بالتقصير في أداء المهمة، لم تكن من مجندين، بل كانت حادثة الجنرال شو كينشيان، ابن أحد القادة العظام للجيش الصيني؛ فقد تذرع الجنرال بقدمه المكسورة والتي لم تتعافَ بعد لكي لا يقود جنوده في الجيش الثامن والثلاثين والذي كان مرابطاً في باودينغ، على بعد ٧٥ ميلاً تقريباً جنوبي بكين. كان كينشيان قد تم تحذيره من أن عقوبة مخالفة الأوامر ستكون محاكمة عسكرية، لكنه لم يذعن لتلك الأوامر في النهاية. في آخر الأمر، حوكم كينشيان، وجُرد من رتبته، وعضوية الحزب، وتصريح إقامته في بكين، وحُكم عليه بالسجن لخمس سنوات[٤٠]. وبعد التعامل مع الثورة، صدر تقييم الجيش الصيني لأداء جنوده في العملية، إذ خلص إلى أن ٩٢ بالمئة من الجنود أبدوا التزاماً جيداً بمعايير الحزب ونظامه أثناء التعامل مع المتظاهرين، كما أن معظم من تم انتقاد أدائهم من الجنود أثناء العملية تم توبيخهم فحسب من دون توجيه أي تهم، وهو ما يوحي بأن مخالفاتهم كانت

(٣٩) Scobell, "Why the People's Army Fired on the People: The Chinese Military and Tiananmen," p. 199, and Gerrit W. Wong, "Tiananmen: Causes and Consequences," *Washington Quarterly*, vol. 13, no. 1 (1990), pp. 79-95.

(٤٠) Nathan and Link, eds., *The Tiananmen Papers*, p. 213, and John Garnaut, "How Top Generals Refused to March on Tiananmen Square," Sydney Morning Herald, 4/6/2010.

يذكر غارنوت جنرالين آخرين، كوين جيويل و هي يانران، لكن شهادته لم تؤكد بعد.

هامشية(٤١). إذاً، وعلى الرغم من وجود عدد قليل من حالات العصيان، لم تنشق وحدة واحدة من الحزب الشيوعي أو من الجيش الصيني خلال عملية قمع المتظاهرين، كما أن الغالبية الساحقة من الجنود والضباط قاموا بتنفيذ الأوامر حتى لو أُثيرت بعض الشكوك والتساؤلات حول مهنيتهم في المراحل النهائية من العملية.

ولذلك فإنني أعتقد أن أهم الأسباب التي دفعت الجيش لقمع المتظاهرين بدلاً من الانضمام لهم هو اقتناع الجنود الكامل بشرعية نظام الحزب الشيوعي، حيث تمتع بدعم الغالبية العظمى من السكان، وبتأييد جميع أفراد القوات المسلحة تقريباً. لا يمنع ذلك من أن هناك مئات الآلاف الذين شاركوا في بعض المظاهرات، لكن المشاركين في تلك التظاهرات من غير الطلاب كانوا ينادون بإجراء إصلاحات سياسية، وليس أبداً بإسقاط النظام.

على أي حال، مثّل المتظاهرون نسبة صغيرة من سكان الصين البالغ تعدادهم ١,٢ مليار نسمة. وتبرز الأهمية المطلقة والنسبية لسيطرة الحزب على القوات المسلحة وثقة هذه القوات في قيادته هو المقتطف التالي من محادثة أُجريت في اجتماع بمقر قيادة الحزب الشيوعي يوم ١٧ أيار/مايو، حيث طالب جاو بمزيد من الأناة في التعامل مع المحتجين، لكن زملاءه لم يتفقوا مع ما يقول، إذ أصر دينغ على ما يبدو بأنه قد حان وقت تدخل الجيش:

«إن الجيش يقف خلفي» يقول دينغ، فيقول جاو: «لكن الشعب يقف ورائي أنا»، ليرد عليه دينغ مستهزئاً: «إذاً ليس وراءك أحد»(٤٢)!

كان رد دينغ المباشر والصادم متسقاً تماماً مع إحدى بديهيات السياسة الشيوعية التي تقول بأولوية القوة على «الأشخاص الفانين» داخل الدولة، أو كما قال ماو في جملته الشهيرة: «إن السلطة السياسية تنبع من فوهة

---

(٤١) Shambaugh, *Modernizing China's Military: Progress, Problems, and Prospects*, pp. 24-25.

(٤٢) ورد في:

Brook, *Quelling the People: The Military Suppression of the Beijing Democracy Movement*, p. 41.

البندقية». وبمجرد أن تحولت المظاهرات من مجرد الإزعاج لتصبح تهديداً لاستقرار النظام، لم يتردد دينغ أو قيادة الحزب العليا في اللجوء إلى الجيش، كما أنهم لم يفكروا مرتين، لأنهم يدركون تماماً أنهم يتمتعون بدعم الجنرالات.

العوامل المتعلقة بالدولة

إذا ما أردنا إدراك أهمية العوامل المتعلقة بالدولة في الحالة الصينية، فإن علينا أن نفهم طبيعة الدولة الشيوعية من حيث إنها دولة الحزب الواحد، يكون فيها الحزب الشيوعي لاعباً سياسياً أهم كثيراً من جهاز الدولة نفسه، وحتى ذلك الجهاز يُدار بشكل كامل من قبل أعضاء الحزب الشيوعي الذين يخضعون تماماً لأوامره (٢ ـ ١). فكيف إذاً يمكن للمرء أن يقيّم تعامل الحزب مع الجيش في صيف ١٩٨٩؟

في نهاية الثمانينيات خضع جيش التحرير الشعبي الصيني لحملة تحديثية بهدف إنتاج منظمة أكثر شباباً وأصغر حجماً وأفضل إعداداً وبهيكلية أكثر كفاءة. كانت هذه الإصلاحات في جزء منها استجابة لتطوراتٍ نظر إليها الحزب بشيء من القلق، لكنها في النهاية كانت نتيجة للتحولات الاقتصادية التي قام بها دينغ؛ ففقدت القوات المسلحة والخدمة العسكرية بعضاً من بريقها في الوقت الذي كان فيه الاقتصاد المدني يتنامى، مع المزيد من الفرص الاقتصادية التي بدأت في الظهور أمام الشعب، إضافة إلى ارتفاع معدلات الفساد داخل القوات المسلحة[٤٣]. ونظراً لإعادة تنظيم هيكلية الجيش، اضطر ما يقرب من مليون عسكري لترك الخدمة، وكان الكثير منهم غير راضين عن وضعهم الجديد.

---

(٤٣) قلصت إصلاحات دينغ العسكرية من المميزات الاجتماعية والاقتصادية لمن هم في الخدمة، إلى حد أن بعضهم بحلول عام ١٩٨٨ كانوا يشتكون من صعوبة الحصول على زوجة، انظر:
Far Eastern Economic Review (18 August 1988),

ورد في:

Kou, "Why the Military Obeys the Party's Orders to Repress Popular Uprisings: The Chinese Military Crackdowns of 1989," p. 43, and June Teufel Dreyer, "Deng Xiaoping and Modernization of the Chinese Military," *Armed Forces and Society*, vol. 14, no. 2 (Winter 1988), pp. 215-231.

كذلك جعل التضخم السريع الذي رافق إصلاحات دينغ الاقتصادية من حياة الجنود وغيرهم ممن يعتمدون على دخل ثابت أكثر صعوبة من ذي قبل. كذلك تأثر الجنود سلباً بانخفاض حصة الجيش من الموازنة العامة، إذ انخفضت حصة الجيش من ١٧,٢ بالمئة عام ١٩٨٠ إلى ٧,٥ بالمئة عام ١٩٨٨، وأخيراً تسببت زيادة الاعتماد داخل الجيش على المحسوبية والعلاقات الشخصية في الترقيات والمزايا إلى استياء عدد من كبار الضباط[٤٤].

باختصار، واجه الجيش بعض الصعوبات، لكن ليس هناك ما يكفي من الأدلة لدعم الادعاء بحدوث انقسام واسع في صفوفه[٤٥]. علاوة على ذلك، كان الجيش الصيني لا يزال يتمتع بالتقدير كواحدٍ من أكثر المؤسسات الصينية احتراماً على الإطلاق (٢. ١. و).

بشكل واضح، لم يكن بعض الضباط والجنود سعداء بأوامر قيادة الحزب لهم بقمع المتظاهرين، حتى وإن كانت تلك الأوامر بعد أسابيع من الفوضى. ومع ذلك، لم يكن نوع تلك المهمة (٢. ١. ج) «غير مناسب» في دولة شيوعية، حيث كان يعتبر تدخل الجيش في الشؤون السياسية ولإدارة أمور الأمن الداخلي أمراً طبيعياً تماماً ومفهوماً[٤٦]؛ بل إن مهامَّ مثل حماية النظام القائم والأمن الداخلي كانت دوماً بعضاً من المهام الرئيسة لجيش التحرير الشعبي الصيني، مثل كل جيوش الأنظمة الشيوعية.

لكن قضية واحدة كانت الأكثر تأثيراً في تفاعل الجنرالات الصينيين مع الأزمة، وهي كما أشرنا سابقاً، عدم تلقيهم أوامر واضحة قبيل أول نشر للقوات في بكين؛ فقد كتب جون توفيل دراير قائلاً بأنه بدا الجنود الذين تحركوا داخل المدينة وحولها يوم ٢٣ أيار/مايو في حالة من التردد حيال القيام بأية تدابير ضد الطلاب[٤٧]. كان ترددهم نابعاً من حقيقة أنهم لم يكن لديهم أوامر واضحة، كما أن معظمهم لم يكن لديه حتى ذخيرة حية، إضافة

(٤٤) June Teufel Dreyer "China after Tiananmen: The Role of the Military," *World Policy Journal*, vol. 6, no. 4 (Fall 1989), p. 649.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٦٤٨.

(٤٦) Shambaugh, *Modernizing China's Military: Progress, Problems, and Prospects*, p. 16.

(٤٧) Dreyer "China after Tiananmen: The Role of the Military," p. 647.

إلى أنهم كانوا محاطين بالمتظاهرين من كل مكان، إذ حاول العديد من هؤلاء التودد إلى الجنود بحماس لضمهم إلى الحركة المعارضة(٤٨).

ولذلك لا عجب من أن هؤلاء المجندين ـ ومعظمهم من شباب الأرياف الأقل تعليماً وثقافة من طلاب الجامعات المتظاهرين، والذين لم يمشِ معظمهم في شوارع مدينة كبيرة من قبل، ناهيك بالتدرب على القتال في واحد ـ لم يكونوا مترددين فحسب تجاه فكرة إطلاق النار على المتظاهرين، ولكنهم لم يكونوا مستعدين على الإطلاق لما كانوا على وشك التعامل معه في ميدان تيانانمين(٤٩).

ففي بداية الاضطرابات، كان غالبية قادة الجيش غير واضحين حول ما تعنيه المظاهرات، إذ لم يكن لديهم معلومات دقيقة، بل وحتى إنهم قاموا بتشكيل «مجموعات قراءة» لمحاولة الخروج بتقييم صحيح للأحداث مع استمرارهم في دعم الحزب. وفي محاولة منه لتفادي الارتباك المتنامي بين القادة، سرعان ما بدأ النظام في إطلاع ضباط الجيش بداية من النقباء وحتى الجنرالات بخطورة تلك الاحتجاجات ونتيجتها من زيادة الاضطراب، ومن ثَمَّ فإن فرض الأحكام العرفية وحتى التدخل العسكري قد أصبح ردَّ فعلٍ ضرورياً لاستعادة النظام. لكن ربما كان يانغ شانغ كون هو الأكثر رضاء عن النتيجة النهائية، فقد قال بثقة يوم ١٣ أيار/مايو إن «التفكير داخل الجيش يسير جنباً إلى جنب مع اللجنة المركزية للحزب، واللجنة العسكرية المركزية. لن تصل دعوات الاحتجاج إلى الضباط والجنود في الجيش»(٥٠).

---

(٤٨) انظر على سبيل المثال:

Gerald Segal and John Phipps, "Why Communist Armies Defend Their Parties," *Asian Survey*, vol. 30, no. 10 (October 1990), p. 962, and Andrew Jacobs and Chris Buckley, "25 Years Later, Details Emerge of Army's Chaos before Tiananmen Square," *New York Times*, 2/6/2014.

(٤٩) Vogel, *Deng Xiaoping and the Transformation of China*, p. 620; Brook, *Quelling the People: The Military Suppression of the Beijing Democracy Movement, p. 7, and Louisa Lim, The People's Republic of Amnesia: Tiananmen Revisited* (New York: Oxford University Press, 2014), pp. 10-28.

(٥٠) Nathan and Link, eds., *The Tiananmen Papers*, p. 149.

مع استمرار التظاهرات أسبوعاً بعد آخر، ومع تصاعد الاضطرابات، ومع تحول الطلاب ليصبحوا أكثر تشدداً وأكثر تمسكاً بمطالبهم، بدت غالبية القيادات على استعداد كامل لإيقاف الفوضى بأي شكل. استطاعت التظاهرات حشد مئات الآلاف من الصينيين في كل أنحاء البلاد فيما اعتُبر تحدياً غير مسبوق لنظام الحزب الشيوعي، وهو ما صدم القيادة العسكرية التي أرادت العودة سريعاً لنمط الحياة الطبيعية. لم يكن سلوك الجيش وتعامله مع المجتمع عاملاً مهماً في الأحداث بالنسبة إلى الجنرالات، مع التأكيد على احترام الشعب للجيش الصيني، لكن مستوى الدعم الشعبي الذي حصل عليه الطلاب في المناطق الحضرية، إضافة إلى قدرتهم على الاختلاط بالمجندين وكسب تعاطفهم، كان عاملاً مقلقاً للجنرالات، ما دفعهم للتعامل مع الأزمة[٥١].

وكما أشرنا في السابق، فقد كانت زيارة غورباتشوف للصين داعمة بشكل ما للحركة الديمقراطية. كان القادة السياسيون والعسكريون الصينيون ينظرون إلى إصلاحاته في الاتحاد السوفياتي بقلق بالغ، وعارضوا تماماً سياسة «دعه يعمل، دعه يمر» التي تبناها في أوروبا الشرقية. شعر الصينيون بالتهديد من انهيار الحكم الشيوعي في بولندا والمجر ومن تأثير ذلك الانهيار على الطلاب، وحتى على شرعية استمرار الحكم الشيوعي في الصين. ومن المفارقات أن يوم الرابع من حزيران/يونيو، اليوم الذي بدأ فيه القمع في بكين، هو اليوم الذي شهد أول انتخابات حرة نسبياً في بولندا[٥٢]. لقد تحدث بعض المحللين عن أن أحد الأسباب التي دفعت دينغ ولي ويانغ لاستخدام وسائل عنيفة لقمع الانتفاضة كان الخوف من التغييرات في أوروبا الشرقية[٥٣]. وفي المقابل، تقول ماري ساروت بأن القمع الدموي

---

(٥١) Lim, Ibid., pp. 12-13.

(٥٢) Xinbo Wu, "China: Security Practice of a Modernizing and Ascending Power," in: Muthiah Alagappa, ed., *Asian Security Practice: Material and Ideational Influences* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1998), p. 126.

(٥٣) M. E. Sarotte, "China's Fear of Contagion: Tiananmen Square and the Power of the European Example," *International Security*, vol. 37, no. 2 (Fall 2012), p. 161.

للمتظاهرين في تيانانمين ساعد غورباتشوف على الشروع في مسار الانتقال السياسي السلمي في الاتحاد السوفياتي(٥٤).

لكن عدداً من الخبراء أكدوا أن تدخل الجيش لم يكن أمراً محسوماً منذ البداية؛ ففي كتاب صدر عام ١٩٩٠، قال المؤرخ لي فيغون إنه في نهاية أيار/مايو كانت النتيجة النهائية للاحتجاجات غير معروفة(٥٥). فقد كانت المدرسة الفكرية التي يمثلها فيغون تعتقد أن إحجام قلة صغيرة من الجنود والقادة وترددها عن التعامل العنيف مع المتظاهرين يمثل مؤشراً على أن رد فعل النظام الصيني على الثورة لم يكن واضحاً منذ البداية للجميع. كما أشار محللون آخرون إلى أن الجيش الصيني عانى من انقسامات داخلية أثناء الانقسامات التي شهدها الحزب الشيوعي، مثلما حدث أثناء الثورة الثقافية عام ١٩٦٧ أو في أعقاب ولاية ماو عام ١٩٧٦، ولكن في كلتا الحالتين كانت أغلبية الجيش مؤيدة للفصيل المهيمن داخل الحزب(٥٦). ومن ثَمَّ، يقول هؤلاء الخبراء، بالنظر إلى أن الحزب لم يكن موحداً في المراحل المتقدمة من ثورة ١٩٨٩، يصبح التوقع بأن الجيش قام بقمع المظاهرات من دون نقاشات داخلية حادة غير منطقي.

ولذلك فإن السلمية المطلقة التي تمسك بها الطلاب، وحقيقة أن الجيش الصيني كان من المجندين قسرياً، وبالنظر للآثار السلبية لإصلاحات دينغ الاقتصادية على الجيش ومنتسبيه، وتزايد شعبية الاحتجاجات في المناطق الحضرية، وقلق الجميع من التدخل العنيف ضد المظاهرات، كلها عوامل يجب التفكير فيها ملياً.

---

(٥٤) M. E. Sarotte, 1989: *The Struggle to Create Post-Cold War Europe* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2009), p. 17.

هذه الفرضية يعارضها قبول غورباتشوف بقيام أفراد الأمن والجيش السوفياتي بقتل الثوار في ليتوانيا ولاتفيا وفي أماكن أخرى عام ١٩٩١، بعد عدة أشهر فحسب من حصوله على جائزة نوبل للسلام. انظر أيضاً:

Anatol Lieven, *The Baltic Revolution: Estonia, Latvia, Lithuania, and the Path to Independence* (New Haven, CT: Yale University Press, 1994).

(٥٥) Lee Feigon, *China Rising: The Meaning of Tiananmen* (Chicago, IL: Ivan R. Dee, 1990), p. 221.

(٥٦) Segal and Phipps, "Why Communist Armies Defend Their Parties," pp. 960-961.

ومع ذلك، فقد كان جيش التحرير الشعبي الصيني جيش الحزب الشيوعي قبل أي شيء آخر، ومن الأهمية بمكان أن ندرك التناقض الصارخ مع حالات أوروبا الشرقية، من حيث تمتع الجيش في الصين بدعم الغالبية العظمى من المواطنين العاديين.

وفي ذلك، يَدين قادة الجيش الصيني بوضعهم الاجتماعي المتميز للحزب، الذي كانوا جميعهم تقريباً أعضاء فيه، وعندما جاءت الأوامر واضحة من قيادة الحزب، لم تَبْدُ الأغلبية مترددةً بشأن تنفيذ الأوامر. في نهاية المطاف، فإن أي محلل على اطلاع بالوضع كان ليدرك أن الجيش الصيني سيستخدم القوة لحماية النظام، فبعد كل شيء، كان الجيش هو النظام!

وبالنظر إلى السياق التاريخي والوضع السياسي، فإن «فشل حركة الرابع من حزيران/يونيو كان أمراً لا مفر منه»، كما كان تدخل الجيش لقمعها لا مفر منه كذلك[٥٧]. وكما أوجز أورفيل شيل، أحد خبراء الصين المخضرمين، بعد أكثر من ربع قرن على انتهاء الأحداث، فإن الافتراض بأن النظام «لن يعيد هذا المارد مرة أخرى إلى قمقمه هو افتراض شديد السذاجة»[٥٨].

ألمانيا الشرقية

في أوائل خريف عام ١٩٨٩، كان قادة جمهورية ألمانيا الديمقراطية (ألمانيا الشرقية)، العازمون على الاحتفال بالذكرى الأربعين لتأسيس دولتهم، خائفين من أن يكون هذا الاحتفال هو الأخير. كان لديهم العديد من المخاوف، فإضافة إلى التطورات في بولندا والمجر والاتحاد السوفياتي، كان قادة ألمانيا الشرقية مرتعبين من نزوح مواطنيهم إلى ألمانيا الغربية[٥٩]. وكما كان الحال في بكين قبل خمسة أشهر، فإن زيارة غورباتشوف إلى برلين

(٥٧) Zhang Liang in: Nathan and Link, eds., *The Tiananmen Papers*, p. xi.

(٥٨) في لقاء أورفيل شيل مع شارلي روز في برنامج على قناة بي بي إس الأمريكية بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لأحداث تيانانمين (٤ حزيران/يونيو ٢٠١٤).

(٥٩) Albert O. Hirschman, "Exit, Voice, and the Fate of the German Democratic Republic," *World Politics*, vol. 45, no. 2 (January 1993), pp. 173-202.

الشرقية لحضور الاحتفالات شكلت منعطفاً مهماً في الأزمة؛ فقد أزعج غورباتشوف قادة حزب الوحدة الاشتراكي الحاكم من خلال مطالبتهم بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية، كما أن حضوره شخصياً عزز من قوة المعارضة[٦٠].

كانت الاضطرابات التي أدت إلى إسقاط الشيوعية في ألمانيا الشرقية قد تجلت من خلال سلسلة من المظاهرات السلمية والمنظمة بشكل جيد، والتي نمت باطراد في كبرى المدن الرئيسة مثل لابزيغ، دريسدن، وبرلين الشرقية. في برلين الشرقية، مثلاً، وبالكاد بعد أن غادرت طائرة غورباتشوف مدرج المطار يوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر، انتشر حوالى ١٦ ألفاً من الشرطة (وليس الجيش) للسيطرة على عشرات الآلاف من المتظاهرين، حيث اعتقلوا منهم أكثر من ألف شخص، بناء على أمر من وزير الدولة إريك ميلك، والذي صرخ في جنود الشرطة: «أخضِعوا هؤلاء الخنازير»[٦١]! كذلك نشرت السلطات وحدات من الجيش الشعبي الوطني جنباً إلى جنب مع الشرطة، وميليشيا العمال في دريسدن يوم ٩ تشرين الأول/أكتوبر. كانت الأوامر تتلخص في تفريق المسيرة من دون استخدام القوة المميتة، ولكن حجم المظاهرة فاجأ السلطات، وكشف ضعف قدرات الشرطة ووحدات الجيش[٦٢]. معترفاً بالوضع، أصدر قائد الشرطة تعليماته لقواته من دون استشارة قيادته بالتراجع وعدم مواجهة المتظاهرين. في اليوم التالي، قام عشرون ممثلاً للمعارضة بلقاء عمدة دريسدن فيما اعتُبر أول بادرة رسمية للحوار بين نظام ألمانيا الشرقية والشعب.

كانت المظاهرات تنطلق في لايبزيغ يوم الإثنين من كل أسبوع، وكانت أكثر التظاهرات أهمية هي تلك التي حدثت في التاسع من تشرين الأول/

(٦٠) Jeffrey Gedmin, *The Hidden Hand: Gorbachev and the Collapse of East Germany* (Washington, DC: American Enterprise Institute, 1992), and Martin McCauley, "Gorbachev, the GDR, and Germany," in: Gert-Joachim Glaener and Ian Wallace, eds., *The German Revolution of 1989* (Oxford, UK: Berg, 1992), pp. 172-191.

(٦١) Charles S. Maier, *Dissolution: The Crisis of Communism and the End of East Germany* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1997), p. 148.

(٦٢) Gareth Dale, *The East German Revolution of 1989* (Manchester: Manchester University Press, 2006), p. 21.

أكتوبر(٦٣). توعدت السلطات بعدها برد فعل قوي، وجهزت مجموعات كبيرة من القوات التي تنتمي للشرطة ولأمن الدولة (ستاسي)، ولميليشيات العُمال، و١٥٠٠ جندي من الجيش للتعامل مع المظاهرات(٦٤)، بل وقامت بتوزيع الذخيرة الحية عليهم.

لكن الوضع لم يتصاعد أكثر من ذلك، إذ كان السبب في نزع فتيل المواجهات هو ما قامت به «مجموعة الست» في لايبزيغ. تكونت مجموعة الست من ثلاثة مسؤولين متوسطي المستوى في الحزب، وثلاثة من المثقفين والشخصيات البارزة في المجتمع الفكري في المدينة، من بينهم كورت مازور، العازف الشهير في أوركسترا المدينة. طلب المسؤولون في الحزب أن تصدر قيادة الحزب تعليماتها بتجنب العنف، لكنهم لم يجدوا آذاناً مصغية في برلين الشرقية، فتوجهوا بثقلهم للمثقفين، وسويةً أصدروا نداءً من أجل الحوار والسلام، وهو النداء الذي تم توزيعه على رجال الدين في المدينة وتكرر بثه مراراً في محطات الإذاعة المحلية. وبمجرد أن أدركت قوات الأمن أن مسؤولي الحزب لا يريدون الانجرار إلى العنف، أصدروا أوامرهم لمرؤوسيهم بما يتسق مع ذلك التوجه(٦٥). أما في برلين الشرقية، وبعد نجاح التجربة، حاول إيغون كرينز، نائب رئيس الحزب إريك هونيكر وآخر زعيم لألمانيا الشرقية، أن ينسب فضل التوصل إلى حل سلمي لنفسه، لكنه لم يستطع خداع أحد، فالجميع كان يعلم أنه وافق على مقترح مجموعة الست بعد ظهوره للعلن أصلاً.

وفي ليلة الثامن من تشرين الأول/أكتوبر، قامت قوات الشرطة فعلياً بتسليم السلطة للمتظاهرين، بدلاً من أن يتبنوا حلاً مثل الذي قامت به الصين

(٦٣) Ekkehard Kuhn, *Der Tag der Entscheidung: Leipzig, 9 Oktober 1989* (Berlin: Ullstein, 1992), and Susanne Lohmann, "The Dynamics of Informational Cascades: The Monday Demonstrations in Leipzig, East Germany, 1989-91," *World Politics*, vol. 41, no. 1 (October 1994), pp. 42-101, esp. 57-84.

(٦٤) M. E. Sarotte, *The Collapse: The Accidental Opening of the Berlin Wall* (New York: Basic Books, 2014), p. 53.

(٦٥) Steven Pfaff, *Exit-Voice Dynamics and the Collapse of East Germany: The Crisis of Leninism and the Revolution of 1989* (Durham, NC: Duke University Press, 2006), p.183.

في تيانانمين قبل أشهر(٦٦). وفي السابع عشر من تشرين الأول/أكتوبر، أي بعد أربعة أيام فقط من قراره حظر استخدام العنف ضد المتظاهرين، أقالت قيادة الحزب إريك هونيكر وعينت كرينز بدلاً منه. وفي التاسع من تشرين الثاني/نوفمبر، قامت سلطات ألمانيا الشرقية بفتح بوابات سور برلين. وفي أقل من ١١ شهراً، كانت جمهورية ألمانيا الشرقية قد انحلت بشكل غير رسمي، وتوحدت ألمانيا.

ففي نهاية المطاف، لا بد للحل السياسي المتشدد من قوة عسكرية موثوقة وحازمة إذا ما أردنا لهذا الحل النجاح(٦٧)، ولم يكن جيش ألمانيا الشرقية نموذجاً لتلك القوة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩، على الرغم من اعتقاد الكثير من الخبراء أن جيش ألمانيا الشرقية هو الجيش الأكثر موثوقية ضمن دول حلف وارسو، بالنظر إلى وضع النظام ككل، وجهده لعقود في تلقين جنود الجيش القيم الماركسية اللينينية، إضافة إلى علاقات الجيش الوثيقة بالقوات السوفياتية التي تحتل البلاد. ربما كان من الممكن لجيش ألمانيا الشرقية أن يصبح أفضل من بقية جيوش الكتلة الشرقية في أي سيناريو يتضمن حرباً خارجية(٦٨)، لكن المقارنة مع بقية جيوش الكتلة الأخرى بأدائها الضعيف والملاحظات الخطيرة بشأن أوضاعها لا تجعل من جيش ألمانيا الشرقية سوى الأقوى بين الضعفاء. إضافة إلى ذلك، فإن استعداد جنود ألمانيا الشرقية للتعامل العنيف مع المظاهرات السلمية كان أمراً مشكوكاً فيه، خاصة في ظل جو سياسي مرتبك ومشحون مثل الذي كانت ألمانيا الشرقية تشهده في ذلك الوقت؛ لكن لماذا؟!

لم يكن قرار نظام ألمانيا الشرقية بعدم استخدام القوة العسكرية المميتة ضد المتظاهرين أمراً محسوماً منذ البداية(٦٩)، فأحد الأسباب المهمة التي

---

(٦٦) Corey Ross, *The East German Dictatorship: Problems and Perspectives in the Interpretation of the GDR* (New York: Oxford University Press, 2002), p. 130.

ولعرض مفصل لأحداث لايبزيغ انظر:

Sarotte, Ibid., pp. 46-82.

(٦٧) Dale, *The East German Revolution of 1989*, p. 16.

(٦٨) مقابلة مع الجنرال المتقاعد جورغ شونبوم (كلينماخنو، ألمانيا، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١).

(٦٩) Sarotte, *The Collapse: The Accidental Opening of the Berlin Wall.*

يعزى إليها تردد الجيش في سفك دماء مواطنيه هو الانقسام الحادث داخل المكتب السياسي للحزب الاشتراكي حول مسألة القوة، ومع مرور الوقت، نما عدد المتشككين في جدوى استخدام تلك القوة ضد المتظاهرين. وعلى الرغم من أن هونيكر، وكرينز، جنباً إلى جنب مع زعيم رومانيا نيكولاي تشاوشيسكو، كانوا من بين سياسيي أوروبا الشرقية القلائل الذين رحبوا بالتعامل العنيف في ساحة تيانانمين، إلا أن قطاعاً كبيراً من نخبة الحزب الاشتراكي في ألمانيا الشرقية كان قد عبر عن خشيته من أن تبعات «الحل الصيني» إذا ما تم تطبيقه في بلادهم قد تكون خطيرة وغير متوقعة، وقد تؤدي إلى المزيد من تقويض سلطتهم(٧٠). بعبارة أخرى، لم يكن هناك اتفاق حول كيفية التعامل مع الأزمة، وهو شرط لا غنى عنه من أجل ضمان اتساق كامل داخل الجيش حيال استخدام القوة. في النتجية، لم يُعْطِ قادة الحزب تعليمات واضحة للجنرالات، لأنهم لم يستطيعوا التوصل لتلك الأوامر فيما بينهم.

فوجئت السلطات أيضاً بحجم الاحتجاجات وإصرار المتظاهرين؛ فعلى الرغم من النصائح العنيفة التي وجهها ميلك لجنوده، والتي ذكرناها آنفاً، إلا أنه اعترف لهونيكر في وقت لاحق قائلاً: «نحن لن نستطيع أن نضرب مئات الآلاف من الناس»(٧١)! علاوة على ذلك، كان كبار قادة الشرطة والجيش مدركين تماماً للتردد الذي تعاني منه صفوفهم(٧٢)؛ فقد عبر ضباط الجيش علناً عن استيائهم من الوضع الذي وجدوا أنفسهم فيه، فمن جهة كانوا مجبرين على التعامل مع المتظاهرين السلميين، ومن جهة أخرى كان عليهم أن يقودوا جنودهم الذين يفضلون المخاطرة بأن تتم محاكمتهم عسكرياً والسجن على أن يطيعوا رؤساءهم بإطلاق النار على مواطنيهم؛ باختصار، كانوا يشعرون بأنهم مجبرون على تنفيذ مهام الحزب القذرة(٧٣). أيضاً، عبّر

---

(٧٠) Padraic Kenney, *A Carnival of Revolution: Central Europe 1989* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2002), pp. 257-258.

(٧١) ورد في:

Segal and Phipps, "Why Communist Armies Defend Their Parties," p. 964.

(٧٢) مقابلة مع الجنرال المتقاعد ويرنر فون شيفين (جيلتو-شويلوزي، ألمانيا، ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١)، و

Dale, *The East German Revolution of 1989*, pp. 21-22.

(٧٣) Dale, Ibid., p. 178.

العديد من الجنود عن تعاطفهم مع المتظاهرين، ولم يكن غريباً أن يكون الجنود الذين لمحوا آباءهم وإخوتهم أو معارفهم بين الحشود هم الأكثر تردداً وارتباكاً. علاوة على ذلك، كان جميع الذكور الذين شاركوا في المظاهرات من سن الخامسة والعشرين وحتى الستين قد خدموا في الجيش بأنفسهم، وفهموا المأزق الذي وجد الجنود أنفسهم فيه، ولذلك فقد توقع البعض منهم أن يقوم الجنود بإطلاق الرصاص الحي عليهم(٧٤). لكن في النهاية، انشق الآلاف من المجندين وانضموا إلى النازحين من ألمانيا الشرقية إلى الغربية، ولم يكن هناك أي إطلاق نار على المتظاهرين.

لكن لم يكن لهذا الهدوء في التعامل مع المتظاهرين أن يستمر من دون تعاون الجنود السوفيات الـ ٣٨٠ ألفاً والمتمركزين في ألمانيا الشرقية؛ فقد تصرف الجنرال بوريس سنيتكوف، رئيس القوات السوفياتية في ألمانيا الشرقية، بناء على أوامر صارمة من موسكو ومن السفير السوفياتي في ألمانيا الشرقية، إذ حافظ على قواته في ثكناتها، فقد كان الكريملين عازماً على تجنب أي تدخل في الأحداث الجارية في ألمانيا الشرقية، ولذلك أمر قواته بعدم الرد في أي حال من الأحوال، حتى في حالات الاستفزاز الشديد(٧٥).

بلغاريا

تولى تودور جيفكوف منصبه كأمين عام للحزب الشيوعي البلغاري عام ١٩٥٤، ولخمسة وثلاثين عاماً، استطاع الرجل أن يحيط نفسه بمساعدين ليسوا على قدر عالٍ من الكفاءة، إلا أن ولاءهم لم يكن محل شك أبداً. وعلى الرغم من ذلك، بحلول منتصف عام ١٩٨٩ بدأ جيفكوف في فقدان الدعم داخل المكتب السياسي للحزب، لعدة أسباب، أولاً، كان الاقتصاد يتدهور بسرعة، ثانياً، كان جيفكوف مرتبكاً بشأن ما يحدث في أوروبا

---

(٧٤) مقابلة مع العقيد الدكتور غيرهارد ب. جروس، والدكتور روديغر وينتزكي في مكتب أبحاث التاريخ العسكري الألماني (بوستدام، ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١).

(٧٥) ورد في:

Pryce-Jones, *The War that Never Was: The Fall of the Soviet Empire, 1985-1991*, p. 275, and Jörg Schönbohm, *Two Armies and One Fatherland: The End of the Nationale Volksarmee*, translated by Peter and Elfi Johnson (Providence, RI: Berghahn, 1996), pp. 17-19.

الشرقية، خاصة مع رفضه القاطع إجراء أي إصلاحات بأي شكل؛ وأخيراً، كان هناك العديد من المقربين منه، والذين يطمحون في خلافته بعد أن بلغ ٧٨ عاماً، قد راقبوا بقلق بالغ الصعود السريع والاستثنائي لابنه فيلاديمير في الهرم القيادي للحزب. وكما سنرى في الفصل الأخير، فإن التوريث نادراً ما يكون مقبولاً في الجمهوريات من هذا النوع. وفي العاشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩، بعد بضع ساعات فقط من سقوط جدار برلين، تم إسقاط جيفكوف في انقلاب عسكري/مدني قاده وزير خارجيته بيتر ملادينوف.

ما الدور الذي لعبه الجيش في الإطاحة بجيفكوف؟ على مدى عقود، كان دوبري زوروف الذي شغل منصب وزير الدفاع لفترة طويلة هو أحد أقرب قيادات الحزب لجيفكوف، كان زوروف يسيطر أيضاً على الجيش الشعبي البلغاري بشكل كامل، ومن ثَمَّ فإن الحصول على دعمه كان له أهمية قصوى بين الانقلابيين[٧٦]. من جانبه، لم يوافق زوروف على الإطاحة بصديقه القديم وضمان عدم إبدائه أي مقاومة فحسب، بل أكد أنه سيخبر جيفكوف أنه إن لم يستقل طواعية فسيكون هناك قرار من المكتب السياسي للحزب بعزله من منصبه[٧٧]. لكن رد فعل ميلادينوف الغريزي على المظاهرة الحاشدة الأولى التي وقعت في العاصمة يوم ١٤ كانون الأول/ديسمبر أظهر أن تغييراً حقيقياً لم يحدث بعد استقالة جيفكوف؛ فقد ظهر ملادينوف، الذي كان يواجه حينها شبح الثورة، أمام الكاميرا داعياً إلى استخدام الدبابات ضد المتظاهرين[٧٨]، ولحسن الحظ، لم يأخذ أحد من الجنود أوامره على محمل الجد، فقد بقيت الدبابات في ثكناتها، ونظمت بلغاريا انتخابات تعددية حرة ونزيهة في حزيران/يونيو ١٩٩٠.

كان قادة الحزب في بلغاريا حريصين للغاية على الحصول على مباركة غورباتشوف لانقلابهم باعتبارهم أقرب حلفاء موسكو في المنطقة؛ وفي قمة

---

(٧٦) Zoltan Barany, *Soldiers and Politics in Eastern Europe, 1945-90* (London: Macmillan, 1993), pp. 156-157,
ومقابلة مع فيلتزار شالامانوف، وزارة الدفاع (صوفيا، ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩).
(٧٧) مقابلة مع الكولونيل فاليري راتشيف (صوفيا، ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩).
(٧٨) Vesselin Dimitrov, *Bulgaria: The Uneven Transition* (London: Routledge, 2002), p. 37,
ومقابلة مع لوبومير إيفانوف (صوفيا، ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩).

حلف وارسو التي انعقدت في بوخارست في تموز/يوليو ١٩٨٩، أخبر ملادينوف الرئيس السوفياتي بخطة الحزب للإطاحة بجيفكوف، لكن الرد الذي حصل عليه كان شيئاً من قبيل «هذا شيء يخصكم، عليكم أن ترتبوا كل شيء بأنفسكم!» ولم يكن هذا الرد هو آخر ما يأمل ملادينوف في الحصول عليه. وفي أواخر تشرين الأول/أكتوبر، عندما بدأ جيفكوف بإدراك خطورة موقفه، طلب من الكريملين عقد اجتماع عاجل، إلا أن غورباتشوف رفض مقابلته مذكراً إياه بحياد الاتحاد السوفياتي تجاه التغييرات داخل الحزب، ومؤكداً على أنه لن يتدخل(٧٩).

تشيكوسلوفاكيا

في كانون الثاني/يناير من عام ١٩٨٩، حُكم على فاتسلاف هافيل بالسجن لمدة تسعة أشهر بسبب نشاطاته المعارضة. وفي التاسع والعشرين من كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٨٩، أصبح فاتسلاف رئيساً لتشيكوسلوفاكيا بإجماع أعضاء برلمان البلاد. بحلول أواخر الثمانينيات، أصبحت البلاد عالقة في دوامة سياسية واقتصادية ومجتمعية، إذ لم يترك الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي لنفسه أي مجال لتأييد شعبي أو شرعية حقيقية. وكما هو الحال في ألمانيا الشرقية، كان المسمار الأخير في نعش النظام الشيوعي متمثلاً في المظاهرات السلمية التي جذبت أعداداً متزايدة من الناس في ساحة فينسيسلاوس التاريخية في براغ، وعلى الرغم من أن كل التظاهرات كانت قد نظمت بوساطة طرف واحد هو «المنتدى المدني»، والذي كان ائتلافاً لقوى المعارضة، إلا أن أهم تلك المظاهرات حدثت يوم ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، وهو اليوم الأكثر اختلافاً، لأن قوات الشرطة ووحدات مكافحة الإرهاب المدربة تدريباً خاصاً هاجمت المتظاهرين الذين كان يفوق عددهم ٥٠ ألفاً بشراسة واعتقلت عدة مئات من بينهم، معظمهم من الطلاب. إلا أن وحشية قوات الأمن لم تؤتِ أُكلها، بل على العكس، فقد دفعت المزيد من المواطنين للتظاهر، وعززت من إصرار المتظاهرين الذين

(٧٩) Victor Sebestyen, *Revolution 1989: The Fall of the Soviet Empire* (New York: Pantheon, 2008), pp. 364-365.

نظموا إضراباً عاماً بعد عشرة أيام من ذلك الهجوم[٨٠].

لكن نقطة التحول مع ذلك كانت في مظاهرة يوم ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر في ميدان فينسيسلاوس، حيث شارك أكثر من ٢٠٠ ألف من العمال والطلاب والمواطنين العاديين الذين لم يعتد النظام منهم أن يشاركوا في أية احتجاجات ضده. في ذلك اليوم، خرجت مظاهرات كبيرة أيضاً في المدن الكبيرة الأخرى، مثل برنو وأوسترافا. وبحلول الخامس والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر، عندما ارتفع العدد في ساحة فينسيسلاوس لأكثر من ٥٠٠ ألف، كان المشاركون من العمال قد وصلوا إلى أعداد ضخمة، ولذلك لم يتعجب أحد، اللهم إلا أنصار النظام المخلصين، من مشاركتهم الواسعة في الإضراب العام الذي تم تنظيمه بعد يومين من ذلك التاريخ[٨١].

لكن على مدار تلك المظاهرات، لم يتم نشر الجيش ضد المتظاهرين، لأنه لم يكن أحدٌ في القيادة يعتقد أن الجنود والضباط كانوا ليطيعوا أوامر الحزب إذا ما تعلقت بإطلاق النار على المحتجين. أما السبب الآخر فكان الانقسام الداخلي الحاصل في قيادة الحزب، مثلما اختلف الرفاق في ألمانيا الشرقية؛ فقد دعا متشددون في القيادة، مثل ميلوس جاكس، السكرتير العام للحزب الشيوعي، وجان فوجتيك، أحد القيادات الفكرية في الحزب، وسكرتير الحزب الشيوعي في براغ وزعيم ميروسلاف ستيبان أن يكون هناك رد فعل قوي من الشرطة، إلا أن عدداً من رفاقهم عارضوا ذلك بشكل حاد[٨٢].

كذلك طرح وزير الدفاع ميلان فاتسلافيك احتمالية وجود «حل عسكري»، وقد أصدر أوامره يوم ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر باحتمالية التدخل العسكري، وطالب قيادة الحزب بأن تضع الميليشيات والجيش الشعبي

(٨٠) Harald Wydra, "Revolution and Democracy: The European Experience," in: John Foran, David Lane, and Andreja Zivkovic, eds., *Revolution in the Making of the Modern World* (London: Routledge, 2008), p. 37.

(٨١) المصدر نفسه، و Roger D. Petersen, *Resistance and Rebellion: Lessons from Eastern Europe* (New York: Cambridge University Press, 2001), pp. 249-253.

(٨٢) مقابلة مع فاسيل هوداك (براغ، ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٩).

التشيكوسلوفاكي في حالة تأهب(٨٣). وكما اتضح فيما بعد، كان ذلك تهديداً أكثر منه موقفاً عقلانياً من فاتسلافيك، فلم يؤمر أي جندي أن يتحرك من موقعه خلال ما عُرف لاحقاً باسم «الثورة المخملية»(٨٤).

سقط النظام الشيوعي بشكل واقعي يوم ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر عندما أعلن فاتسلافيك على شاشة التليفزيون الوطني أن الجيش لن يتدخل ضد المحتجين. وبالنسبة إلى أي متابع للجيش التشيكوسلوفاكي، لم يكن ذلك التصريح مثار دهشة على الإطلاق، إذ يتفق معظم الخبراء على أن الغالبية العظمى من جنود الجيش لم يكونوا ليطلقوا النار على مواطنيهم العزل، خاصة في وقت متأخر نسبياً مثل ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، عندما كان واضحاً أن النظام الشيوعي يتجهز للوداع(٨٥). وفي اليوم نفسه، قرر الأمين العام للحزب ميلوس جاكس إصدار أوامره لميليشيا الشعب (وهي ميليشيا تتكون من نحو ٢٠ ألفاً من المخلصين للحزب، والذين كان معظمهم من العمال) بالتدخل والهجوم على المتظاهرين، إلا أن الميليشيا رفضت بشكل قاطع(٨٦).

ربما يكون الجيش التشيكوسلوفاكي بالفعل هو أقل جيوش حلف وارسو قوة وموثوقية(٨٧)، فمعروف عن ذلك الجيش انخفاض حماسه للقتال، إلا أن روح جنوده المعنوية وحتى تقدير الشعب للجيش كان قد انهار تماماً بعد ربيع براغ عام ١٩٦٨، وبشكل عام كانت غالبية السكان تنظر للجيش بشكل من اللامبالاة وعدم الاهتمام(٨٨). ونظراً لانخفاض أعداد الشبان المؤهلين

---

(٨٣) Jeffrey Simon, *NATO and the Czech and Slovak Republics: A Comparative Study in Civil-Military Relations* (Boulder, CO: Rowman and Littlefield, 2004), p. 10.

(٨٤) مقابلة مع رئيس الوزراء التشيكوسلوفاكي ماريان كالفا (أوستن، تكساس، ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٢).

(٨٥) Petersen, *Resistance and Rebellion: Lessons from Eastern Europe*, p. 254.

(٨٦) مقابلة مع د. بروكوب توميك. معهد التاريخ العسكري (براغ، ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢)

(٨٧) Johnson, *Dean, and Alexiev, East European Military Establishments: The Warsaw Pact Northern Tier*, pp. 134-177, and Barany, *Soldiers and Politics in Eastern Europe, 1945-90*, pp. 140-166.

(٨٨) مقابلة مع بروكوب توميك، انظر أيضاً:

Condoleezza Rice, *The Soviet Union and the Czechoslovak Army, 1948-1983: Uncertain Allegiance* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984), pp. 157-217.

والراغبين في الانضمام للجيش، فقد تم تقليص المدة التدريبية في الكليات العسكرية بشكل متكرر. وكما هو الحال في كل الأنظمة الشيوعية، كان الجيش التشيكوسلوفاكي يخدم الحزب الشيوعي، وليس الدولة، وبعد ١٩٦٨، أصبح اسم هذا الحزب مرادفاً للقمع والفساد والخضوع الذليل للاتحاد السوفياتي.

أما من جانبه، فلم يتدخل غورباتشوف أبداً في انهيار الشيوعية في تشيكوسلوفاكيا، ولذلك فقد أدرك قادة الحزب عدم فائدة طلب دعمه لإنقاذ حكمهم، بل إن مسؤولاً كبيراً في الكريملين أبلغ جاكس بشكل رسمي أن عليه ألا يتوقع أي مساعدة عسكرية أو سياسية من موسكو[٨٩]. ومثلما فعلت في ألمانيا الشرقية، أحجمت القوات السوفياتية في تشيكوسلوفاكيا عن التدخل، وأوقفت جميع أنشطة جنودها، البالغ عددهم ٧٥ ألفاً، خلال الاضطرابات لتجنب الظهور بمظهر المنحاز لأي طرف.

رومانيا

كانت ثورة رومانيا التي وقعت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ استثناء لقاعدة سلمية تغيير الأنظمة في أوروبا الشرقية؛ فقد شهدت البلاد حالة من الفوضى التي عادة ما تميز التحركات الثورية، ونتيجة لذلك، لا تزال هناك العديد من القضايا المتعلقة بالثورة، والتي ترتبط بأحداث معينة أو بمشاركة القوات المسلحة، لا تزال غير واضحة تماماً، ومن المرجح أننا لن نعرف أبداً ما حدث بالضبط خلال تلك الفترة، فهناك عشرات الكتب التي كُتبت عن الثورة الرومانية، وبعض منها كُتب مباشرة عقب انقشاع دخان الثورة، وبعضها كُتب بوساطة أشخاص لديهم حسابات شخصية ومصلحة في تعميم رؤيتهم للأحداث. لكن واحدة من أكثر الشهادات مصداقية والتي كُتبت بالإنكليزية ظهرت في كتاب بيتر سياني - دافيس (Peter Siani-Davies) **ثورة رومانيا في ديسمبر ١٩٨٩** (*The Romanian Revolution of December 1989*) وهو عمل مضنٍ أعاد فيه الكاتب بناء أحداث الثورة لحظة بلحظة، وقام فيه

(٨٩) مقابلة مع ماريان كالفا.

بتحليل عميق لديناميات الثورة وتفاعلاتها[٩٠]. وحتى دافيس يعترف بسهولة بأن هناك العديد من الأحداث التي لا نعرفها والتي من المرجح أننا لن نعرفها أبداً على وجه اليقين، لكنه يقدم تحليلاً معقولاً وتقييماً للشهادات المختلفة وللدراسات ولمذكرات المشاركين في الثورة.

ما الذي حدث؟

كانت رومانيا في نهاية الثمانينيات ديكتاتورية شيوعية متفردة في العديد من النواحي، إلى حد أن كاتباً رومانياً وصفها بأنها «إثيوبيا الأوروبية»[٩١]. ومنذ بداية الثمانينيات، كانت الكهرباء والطعام قد تم تحديدهما بنسب محددة للمواطنين في معظم أنحاء البلاد، كما كانت أجهزة الشرطة السرية والرقابة على المواطنين قد تغولت في المجتمع لتصبح الأسوأ في أوروبا. كانت الغالبية العظمى من الرومانيين تعيش حياة يائسة هادئة، ولكن أجهزة النظام الدعائية كانت تؤكد لهم طوال الوقت أنهم محظوظون ليكونوا أحياء ليشهدوا «العصر الذهبي» للبلاد في ظل القيادة الحكيمة لنيكولاي تشاوشيسكو. كان ذلك الديكتاتور المدّعي قد أسس نظاماً سلطانياً وقف على قمته، يُعبد فيه مثلما كانت تُعبد شخصيات مثل ماو في الصين أو ستالين في روسيا. كان نظام تشاوشيسكو شديد القمع والفعالية إلى حد أنه لم تنجح أي حركات معارضة في التأسيس طوال مدة حكمه، ولا حتى أن تتم طباعة منشورات سرية مناهضة للشيوعية طوال تلك الفترة[٩٢]. ففي رومانيا «لم تكن هناك أي علاقة بين الحاكم والمحكوم سوى الكراهية العميقة المستعدة

(٩٠) Peter Siani-Davies, *The Romanian Revolution of 1989* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2007).

وللنقاشات النظرية، انظر:

Steven D. Roper, "The Romanian Revolution from a Theoretical Perspective," *Communist and Post-Communist Studies*, vol. 27, no. 4 (December 1994), pp. 401-410, and Richard Andrew Hall, "Theories of Collective Action and Revolution: Evidence from the Romanian Transition of December 1989," *Europe-Asia Studies*, vol. 52, no. 6 (September 2000), pp. 1069-1093.

(٩١) Nestor Ratesh, *Romania: The Entangled Revolution* (Westport, CT: Praeger, 1991), p. 7.

(٩٢) Daniel Chirot, *Modern Tyrants: The Power and Prevalence of Evil in Our Age* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996), esp. pp. 236-258, and Anneli Ute Gabnyi, *The Ceausescu Cult: Propaganda and Power Policy in Communist Romania* (Bucharest: Romanian Cultural Foundation Publishing House, 2000).

للانفجار في أقرب فرصة ممكنة»[٩٣].

جاءت تلك الفرصة تسعى يوم ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، ففي ذلك اليوم تجمع الآلاف من الرومانيين من أصل مجري في شوارع وسط مدينة تيميشوارا غرب البلاد للاحتجاج على طرد القس المعارض لازلو توكيس. سرعان ما انضم إلى تلك التظاهرات المواطنون من أصل روماني، وأخذت المظاهرة سريعاً شكلاً مناهضاً للنظام. في البداية، كانت تعليمات تشاوشيسكو لأنصاره في تلك المنطقة بالسماح للاحتجاج بالمضي قدماً. ربما كان الرجل يتوقع أن يتلاشى الاحتجاج مع الوقت، لكن العكس بالتحديد هو ما حدث، فقد نمت التظاهرات على مدار اليومين التاليين. كما قامت عناصر من الشرطة السرية التي يخشاها الجميع بالتحريض على أعمال عنف ونهب لبعض المباني العامة لتكون ذريعة لعمليات القمع التي تلت ذلك[٩٤]. استخدمت وحدات الجيش وقوات الأمن الأخرى قنابل الغاز المسيل للدموع ومدافع المياه ضد المتظاهرين في هذه المرحلة، لكن في السابع عشر من كانون الأول/ديسمبر، أمر تشاوشيسكو الجيش والشرطة بقمع الاحتجاجات بالذخيرة الحية، وهو ما تم بالفعل. قُتل عشرات الأشخاص غير المسلحين الذين كانوا يتظاهرون بسلمية، ومع ذلك، استمرت المظاهرات، واستمر إطلاق النار من قبل قوات الأمن.

لقد ارتكب تشاوشيسكو ثلاثة أخطاء استراتيجية قاتلة كان لها أكبر الأثر في إسقاطه وإسقاط نظامه، وهي أخطاء مليئة بالدروس والعبر لمن أراد أن يقمع ثورة بنجاح:

أولاً: بسبب ثقته في سيطرة قوات الأمن على الأوضاع في تيميشوارا، لم يجد تشاوشيسكو حرجاً في أن يغادر البلاد في زيارة رسمية إلى طهران يوم ١٨ كانون الأول/ديسمبر، لكن عندما عاد بعد يومين كانت الاضطرابات

(٩٣) Trond Gilberg, *Nationalism and Communism in Romania: The Rise and Fall of Ceaușescu's Personal Dictatorship* (Boulder, CO: Westview Press, 1991), p. 270.

(٩٤) اعترف بذلك وزير الداخلية الأسبق تودور بوستيلنيكو بعد القبض عليه في آذار/مارس ١٩٩٠، انظر:

Titus Suciu, Reportaj cu sufletul la gură (Timișoara: Editura Facla, 1990), and documents last accessed on 10 August 2014 at <http://www.dosarelerevolutiei.ro>.

قد امتدت إلى جميع أنحاء البلاد، وصار صعباً للغاية بالنسبة إليه أن يسيطر على روح الثورة التي غلبت على الشعب. وبحلول ذلك الوقت أيضاً، كانت بعض وحدات الجيش قد انضمت إلى الثورة، في حين كان بعض القادة قد عادوا بقواتهم إلى ثكناتها، خوفاً من أن يفلح المتظاهرون في التودد إلى الجنود وضمهم إلى الثورة أو حتى أن يحصل المتظاهرون على أسلحة الجيش. (الدرس الأول: لا تقلل من خطر التهديد الذي تشكله المظاهرات، قم بتركيز كل طاقتك في التعامل مع الأزمة حتى يتم حلها بشكل كامل).

ثانياً: غافلاً عن السرعة التي يمكن أن تتحول بها الحشود التي قد تبدو مؤيدة له إلى مجموعات رافضة لحكمه، دعا تشاوشيسكو إلى مسيرة جماهيرية لدعم نظامه بعد يوم واحد من عودته من إيران (في ٢١ كانون الأول/ديسمبر)، وأمام حشد كبير في وسط بوخارست، ألقى الديكتاتور باللوم على أجهزة التجسس الإمبريالية واتهمها بالتحريض على الاضطرابات في رومانيا، كما أعلن عن بعض التدابير في محاولة منه لتهدئة المعارضين، منها، على سبيل المثال إعلانه عن زيادة ١٠ بالمئة في الحد الأدنى للأجور، وهو القرار الذي كان قد أقره قبل شهر[٩٥]. وبحلول ذلك الوقت، كان تشاوشيسكو بعيداً كل البعد عن الحقيقة وعن نبض الرومانيين العاديين في الشوارع، ولم تكن دعاية النظام عن «التهديد السوفياتي» تحتل أي مساحة في العقل الجمعي للرومانيين، إلى حد أن الرجل لم يكن مدركاً أن قواعده القديمة التي بنى عليها شرعيته قد انهارت تماماً. وسرعان ما أججت كلماته، والتي تم بثها على التليفزيون الوطني، مشاعر الغضب لدى المواطنين وتحولت المظاهرة المؤيدة له إلى رافضة له ولنظامه، وأطلقت موجة احتجاجات جديدة لم تتعافَ منها القيادة الرومانية ولا الحزب الشيوعي أبداً. اندلعت اشتباكات عنيفة بين الشرطة والمتظاهرين الشباب (الذين قُتل منهم ثلاثة عشر)، كما خرجت احتجاجات عفوية في جميع أنحاء العاصمة. أثناء ذلك حاولت قوات الأمن إخلاء الشوارع باستخدام الذخيرة

(٩٥) للاطلاع على الصور ومقاطع الفيديو الحقيقية لهذا الحدث وبقية أحداث الثورة، انظر الوثائقي الذي أخرجه:
Harun Farocki and Andrei Ujică, dirs., *Videograms of a Revolution* (Film-1992)

الحية ضد المدنيين، وبين عشية وضحاها، قتلت قوات الأمن قبل صباح الثاني والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر أكثر من ٣٥ شخصاً. ومع ذلك، عندما بدأت الأخبار ترد عن حالات انشقاق أو خلافات داخل المؤسسة العسكرية، بدأت الحشود بالتودد والتقرب للقوات هاتفين: «الجيش معنا!» وهو الهتاف الذي كان في جزء منه محاولة استراتيجية من المتظاهرين لتحقيق وقوف الجيش معهم بالفعل. عند هذه النقطة، تم سحب الدبابات من وسط المدينة، فقد آتت محاولات التآخي مع الجنود تلك ـ والتي رأيناها في إيران والصين وكذلك قبل بضعة أيام في تيميشوارا ـ أُكلها؛ فقد أمر الجنرالات قواتهم بالانسحاب وإعادة تقييم الوضع الجديد. ولم تُنشر الدبابات مرة أخرى في رومانيا ضد الشعب (الدرس الثاني: لا تقمْ بعمل المعارضة نيابة عنهم من خلال خلق فرصة للتعبئة الجماهيرية).

ثالثاً: بدافع من اعتقاده بأن شخصاً ما عليه أن يدفع ثمن الفوضى الممتدة من بوخارست إلى بقية البلاد، قام تشاوشيسكو بارتكاب أكبر أخطائه بتوجيه اللوم إلى وزير دفاعه الجنرال فيسيلي ميليا؛ وطبقاً لأحد مساعدي تشاوشيسكو، فعندما واجه الأخير وزير دفاعه رد عليه قائلاً إنه «بحث في القانون العسكري والدستور ولم يجد فيهما فقرة واحدة تبرر أن يطلق جيش الشعب النار على شعبه»[٩٦]. وخلال دقائق من ذلك، كان وزير الدفاع قد فارق الحياة، إما برصاص الحرس الخاص لتشاوشيسكو أو أنه انتحر بنفسه. وبمجرد أن أعلن النظام عن انتحاره في صباح الثاني والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر، تحول ميليا في التو إلى شهيد الثورة. وفي تلك اللحظة، كان جميع قادة الجيش الذين كانوا لم يحسموا أمرهم حول كيفية التعامل مع الثورة قد قرروا التخلي عن تشاوشيسكو والانضمام إلى معارضيه[٩٧]. الدرس الثالث: (تعلم ألا تخلق الشهداء الذين قد يوحدوا الناس، خاصة القوات المسلحة، حتى لو كان من غير المحتمل أن يصبحوا كذلك)!

---

(٩٦) انتشرت ملاحظة ميليا على نطاق واسع في الإعلام الروماني، مثلاً هنا:
Adevarul: 14/1/1990, and 6/2/1990, and *Romania Libera:* 16/1/1990, and 20/1/1990.
وأود أن أشكر لاري واتس من أجل هذه النقطة (مراسلة إلكترونية في ١٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣).

(٩٧) Sebestyen, *Revolution 1989: The Fall of the Soviet Empire*, p. 389.

وفي محاولة يائسة أخيرة، حاول تشاوشيسكو مواجهة المتظاهرين من شرفة مبنى اللجنة المركزية للحزب في الثاني والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر، لكن الجماهير أسكتته. لاحقاً، هرب تشاوشيسكو مع زوجته إلينا من بوخارست وانتهى بهم المطاف إلى قاعدة مدفعية مضادة للطائرات في تارغوفيسته، حيث تم التحفظ عليهما واحتجازهما. في غضون ذلك، اشتدت حدة القتال بين قوات الأمن على اختلاف أجهزتها وبين المتظاهرين في شوارع بوخارست، حتى بعد الإعلان عن حكومة انتقالية جديدة، وتشكيل جبهة الخلاص الوطني. وبعد نقاش محتدم، وصلت قيادة جبهة الخلاص الصاعدة إلى استنتاج مفاده أن التصفية السريعة لتشاوشيسكو ستجبر قوى الثورة المضادة على الاستسلام وإلقاء أسلحتها، ومن ثَمَّ، وقف إراقة الدماء. وهذا تحديداً هو ما تم فعله، فبعد محاكمة سريعة لنيكولاي وإلينا تشاوشيسكو، أُعدم الزوجان بشكل غير رسمي رمياً بالرصاص عشية عيد الميلاد، بعد عشرة أيام من احتفال أتباع القس توكيس بالعيد.

وبمجرد أن أعلنت جبهة الخلاص الوطني عن مقتل تشاوشيسكو، بدأت أصوات إطلاق النار في الخفوت. ومع ذلك، لم يتوقف القتال كلياً حتى السادس من كانون الثاني/يناير ١٩٩٠. وما حدث في هذه الأثناء كان غريباً بعض الشيء، انضمت وحدات مختلفة من قوات الأمن (مثل الجيش والحرس والميليشيات) إلى مجموعات من المواطنين المسلحين الذين أعلنوا أنهم يقاتلون إرهابيين قد بيتوا النية لاختطاف الثورة أو القفز عليها، لكن الحقيقة أنه لم يكن من الواضح أبداً من يقاتل من، أو من هم الإرهابيون تحديداً!

نتيجة لذلك، حدث أن تم إطلاق النار على الأشخاص من ذوي البشرة الداكنة (باعتبارهم إرهابيين عرباً أو من الغجر)، أو من يتحدثون بلغة أجنبية (مثل المجريين)، أو من يرتدون ملابس «مشبوهة» ويسيرون على مقربة من المبنى الذي من المفترض أن يضم إرهابيين، وفي معظم الأحيان كان يتم إطلاق النار على الأشخاص الذين تواجدوا في المكان الخطأ في الوقت الخطأ. وفقاً لزعيم جبهة الخلاص إيون إليسكو، كان هؤلاء الإرهابيون قليلي العدد، ولا يمكن تمييزهم من بين عموم السكان. وفي المقابل، فقد صرح سيلفيو بروكان، وهو عضو قيادي في جبهة الخلاص الوطني، بأن

هؤلاء الإرهابيين هم أربعة آلاف قناص ينتمون للنخبة من بين الجهات الأمنية الذين تدربوا على حروب العصابات. ولكن من يعرف بروكان يعرف أيضاً أن كلماته لا يمكن أن تؤخذ على عواهنها بلا تأكيد من طرف مستقل، وبطبيعة الحال ما كان لهذا التأكيد أن يحصل(٩٨) على الرغم من أن كتاباً نُشر بوساطة المدعي العسكري السابق أكد بشكل لا لبس فيه أن الإرهابيين كانوا من أفراد الجهات الأمنية(٩٩). وعلى كل حال، فإن أحداث العنف واسعة النطاق التي وقعت بين ٢٢ كانون الأول/ديسمبر و٦ كانون الثاني/يناير لا يمكن فهمها بشكل واضح إلا إذا وُضعت في سياقها وفي الجو العام الذي سادت فيه البهجة برحيل الديكتاتور، والمشوب بالخوف والشك والشائعات والانهيار العام للنظام السياسي والاجتماعي، والذي شهد تآكلاً حقيقياً لجميع القيود المفروضة على سلوك المواطنين. في ذلك الجو من الفوضى، كانت المهمة الأولى للقيادة الجديدة هي إعادة النظام العام(١٠٠).

كيف تصرف الجيش؟ وهل كان توقّع رد فعله ممكناً؟

كانت أولى بذور فكرة الحكم الذاتي في رومانيا قد زُرعت من قبل موسكو بعد أن انسحبت قوات الاتحاد السوفياتي من البلاد عام ١٩٥٨، وكان واحد من أوضح تجلياتها هو قرار تشاوشيسكو بعد عقد من ذلك بعدم مشاركة جنود بلاده ضمن قوات حلف وارسو الغازية لتشيكوسلوفاكيا. في المقابل، كان الجيش الروماني، خلاف بقية جيوش شرق أوروبا، مستقلاً عن القيادة السوفياتية، حيث كانت له عقيدته العسكرية والدفاعية الخاصة، كما احتفظ بسمعته كجيش للدفاع الوطني وليس كيد حديدية للنظام

---

(٩٨) Siani-Davies, *The Romanian Revolution of 1989*, pp. 149-165, and Ratesh, Romania: The Entangled Revolution, pp. 58-61.

للمزيد حول صدقية بروكان، انظر:

Pryce-Jones, *The War that Never Was: The Fall of the Soviet Empire, 1985-1991*, p. 340.

(٩٩) Dan Ioan, *Teroriştii din '89: Probe prezentate şi comentate de un fost şef al Procuraturilor Militare* (Bucharest: Lucman, 2012).

(١٠٠) Siani-Davies, Ibid., p. 119, and Farocki and Ujică, dirs., *Videograms of a Revolution* (Film-1992).

الشيوعي[١٠١]. وفي زمن الثورة، كانت أجهزة الدولة القسرية التي يتحكم بها تشاوشيسكو تتكون من ١٤٠ ألف جندي في الجيش، منهم ٩٥ ألفاً من المجندين، إضافة إلى قوات الحرس الوطني شبه العسكرية، والتي انتمى إليها الكثير من الرومانيين، إلا أن قوامها الصلب كان يتكون من قرابة ١٢ ألف شخص، كذلك القوات تحت إمرة وزارة الداخلية (قوات الأمن التابعة للشرطة والتي يخشاها الجميع Securitate والبالغ عددها ما يفوق ٣٨ ألف جندي، والميليشيات أو الشرطة العادية والتي تتكون من ٣٢٥٩٥ جندياً، وأخيراً قوات حرس الحدود وقوامها ١٥ ألف جندي)[١٠٢].

كان هناك عدد من كبار جنرالات الجيش غير راضين عن السياسات الخارجية والعسكرية التي تبناها تشاوشيسكو، فقد كان الأخير قد أثار استياء بعضهم بحرمانهم من فرصة التعاون مع نظرائهم بسبب ضعف مشاركة رومانيا في حلف وارسو[١٠٣]، كذلك كان الكثير من كبار الضباط، وحتى صغارهم، قد تم تحطيم روحهم المعنوية بسبب القدرة القتالية المتواضعة للجيش وعقيدته المتمثلة في شعار «حرب كل الشعب»، والذي لم يؤكد على القوة العسكرية للجيش مقابل تأكيده على المشاركة الشعبية واسعة النطاق في الدفاع عن الوطن[١٠٤]. وبررت هذه العقيدة القتالية إبقاء ميزانيات الدفاع منخفضة. في الواقع، لقد تم تجميد تلك الميزانيات في معظم حقبة الثمانينيات. كما أن مساحة كبيرة من أوقات المجندين كان يتم استهلاكها لا للتدريب ولا للأعمال القتالية، ولكن لأعمال البناء والزراعة، حيث كان المجندون يُستخدمون من قبل الدولة باعتبارهم أيدٍ عاملة مجانية. وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة، ظاهرة مشاركة العسكريين في مهام ليس لها علاقة بالجيش، ميزت جيوش العديد من الدول الاشتراكية، إلا أن مدى هذه الظاهرة كان أوسع بكثير في رومانيا. علاوة على ذلك، طالب تشاوشيسكو

(١٠١) Larry L. Watts, "Civil-Military Relations: Continuity or Exceptionalism?," in: Henry F. Carey, ed., *Romania Since 1989: Politics, Economics, and Society* (Lanham, MD: Lexington Books, 2004), p. 523.

(١٠٢) Siani-Davies, Ibid., p. 36.

(١٠٣) المصدر نفسه، ص٤٠.

(١٠٤) William E. Crowther, ""'Ceausescuism" and Civil-Military Relations in Romania," *Armed Forces and Society*, vol. 15, no. 2 (Winter 1989), pp. 207-225.

بأن تصبح وحداته العسكرية مكتفية ذاتياً وأن تنتج طعامها بنفسها. بشكل عملي، كان ذلك يعني أن العديد من وحدات الجيش ستضاعف من حصتها من مزارع الدجاج والخنازير، ولم يكن غريباً أن تحيط بوحدات الجيش سحابة من الروائح الكريهة الناتجة عن تلك المزارع، وليس من الصعب أن نتخيل أثر ذلك الأمر على الاحترام المهني الذي كان من المفترض أن يتمتع به الضباط الرومانيون(١٠٥). كذلك لم يكن العسكريون المحترفون سعداء بالحد الأدنى من الرواتب والعلاوات الذي يحصلون عليه، فضلاً عن احتياجاتهم الأساسية التي كانوا يعانون في الإيفاء بها، خاصة بالمقارنة مع أولئك المنتمين للجهات الأمنية(١٠٦).

وعلى الرغم من أن بعض كبار قادة الجيش كانوا يفضلون سقوط نظام تشاوشيسكو، إلا أن معظم الضباط كانوا مترددين من إقحام أنفسهم في ثورة أطلقها من اعتبروهم «حفنة من المثقفين والشعراء المجانين»(١٠٧). ووفقاً للجنرال نيكولاي ميليتارو، والذي تم تعيينه وزيراً لدفاع جبهة الخلاص الوطني في السادس والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر، فإن فكرة الإطاحة بتشاوشيسكو كانت قديمة إلى حد أن عدداً من كبار المسؤولين العسكريين كانوا يفكرون في الإطاحة بالديكتاتور منذ منتصف السبعينيات، وقد تم التخطيط لمحاولة انقلاب فاشلة عام ١٩٨٤، وحتى إنه كانت هناك خطة للإطاحة بتشاوشيسكو حيث قُرر لها أن تُنفذ في شباط/ فبراير ١٩٩٠، إلا أن الثوار سبقوا المتآمرين(١٠٨).

ومثلما كان الحال في الصين، فلم يكن معظم الجنود مدربين بشكل جيد لإتمام مهمتهم على أكمل وجه، ولذلك فقد تسببت النيران الصديقة في نسبة كبيرة من الوفيات والإصابات أثناء الثورة، والتي وصلت أعدادها إلى

---

(١٠٥) من مقابلات مع مجندين سابقين في الجيش الروماني (ميونخ، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١، بوخارست، آذار/ مارس ١٩٩٥، كلوج وسيبلو، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩).

(١٠٦) Siani-Davies, *The Romanian Revolution of 1989*, p. 39, and Dennis Deletant, *Ceaușescu and the Securitate: Coercion and Dissent in Romania, 1965-1989* (London: C. Hurst and Co., 1996).

(١٠٧) تم اقتباس الشاعر ميرسيا دينيسكو في:

Martin Rady, *Romania in Turmoil: A Contemporary History* (London: I. B. Tauris, 1992), p. 106.

(١٠٨) Ratesh, *Romania: The Entangled Revolution*, p. 93, and Siani-Davies, Ibid., p. 40.

١١٠٤ قتيل (منهم ٤٩٣ في بوخارست)، و٣٣٥٢ جريحاً (منهم ٢٢٠٠ في بوخارست). وفي واحدة من الحالات الأكثر شهرة، فتح الجنود من حراس المطار الدولي في أوتوبيني بالقرب من بوخارست النار على شاحنة جلبت تعزيزات لهم، فتسببوا في مقتل أربعين جندياً وثمانية مدنيين، حيث اعتقدوا انتماءهم لـ «الإرهابيين»، وذلك بسبب انعدام التواصل الأساسي بين الوحدات المختلفة[١٠٩]. ووفقاً لفالنتين جابرياليسكو (Valentin Gabrielescu)، رئيس لجنة التحقيق في مجلس الشيوخ، والتي بحثت في العنف وأعمال القتل الحادثة أثناء الثورة، فإن معظم الضحايا كانوا من المدنيين. يقول جبرياليسكو: «علق العديد من الأبرياء في تبادل إطلاق النار بين الجنود المذعورين والمدنيين الذين يطلقون النار على الإرهابيين. وكما حدث مع الجيش والشرطة، كان هناك الآلاف من المدنيين المسلحين والذين تحت وطأة الشائعات الكاذبة والمبالغة في التهويل من المخاطر، أطلق الجميع النار على الجميع.. لقد كانت فوضى»![١١٠].

كان معظم الرومانيين يحتفظون بتقدير عالٍ لجيشهم، خاصة عندما يضعون الجيش في مقارنة مع الميليشيات والأجهزة الأمنية، إذ نادراً ما يشارك الجيش في القمع الداخلي. كان الجيش مؤسسة وطنية ومكوناً عضوياً في المجتمع وليس منفصلاً عنه، كذلك كان على ضباط الجيش أن يصطفوا في طوابير الانتظار للحصول على السلع والخدمات مثلهم مثل أي شخص آخر، في تناقض حادٍّ مع المزايا التي تمتع بها زملاؤهم في جيوش أوروبا الشرقية الأخرى، والذين كان لبعض منهم متاجر خاصة للتسوق. بعبارة أخرى، لم يكن هناك أي انفصال بين القوات المسلحة والشعب في رومانيا، فمعظم الذكور من المتظاهرين كانوا قد خدموا في الجيش، ولذلك فقد أدركوا حجم الضغط الواقع على الجنود المكلفين بالتعامل معهم، ولذلك فلم يكن غريباً أن نرى تحرك المتظاهرين بصدق لاحتضان الجنود من قوات الجيش، وللتآخي معهم، فلم يكن يتوقع أحد من هؤلاء المتظاهرين أن يعمد

(١٠٩) "Crimele Revoluţiei: Masacrul de la Otopeni," *Aciduzzul*, 17/12/2009, <http://www.badpolitics.ro/crimele-revolutiei-masacrul-de-la-otopeni-adevarul> (accessed on 25 September 2013), and <http://www.waymarking.com/waymarks/WMEPC5_Otopeni_Airport_Massacre_Otopeni_RO> (accessed on 25 September 2013).

(١١٠) ورد في:

Sebestyen, *Revolution 1989: The Fall of the Soviet Empire*, pp. 394-395.

الجنود إلى أسلحتهم لإنقاذ نظام تشاوشيسكو، وعندما أطلق بعض الجنود النار في حالات نادرة، كان المتظاهرون عاجزين عن التصديق[١١١].

نعم، أطلقت بعض وحدات الجيش النظامي النار على المتظاهرين في الأيام الأولى من الثورة في مدن مثل تيميشوارا، كلوج، وأماكن أخرى[١١٢]، لكن الحصول على إجابات للأسئلة مثل متى حدث ذلك؟ أو كم عدد تلك الحالات؟ يبقى صعباً للغاية، بسبب رئيس هو العديد من الشائعات التي كانت تنشرها الميليشيات والأجهزة الأمنية والجيش، والذين كان يلقي كل طرف منهم باللوم على الآخرين في حوادث إطلاق النار على المدنيين. ومع ذلك، تؤكد مصادر عديدة أنه إما أن الجيش لم يطلق النار على الشعب، أو أن هؤلاء الذين أطلقوا النار كانوا من المنتسبين للأجهزة الأمنية في رداء الجيش الوطني[١١٣]. ويكاد يكون مستحيلاً على الباحث إثبات أي من تلك الادعاءات، لكن يمكن للمرء أن يقول بثقة إن الغالبية العظمى من كبار ضباط الجيش والوحدات التابعة لهم كانوا قد أعلنوا عن دعمهم للثورة بحلول الثاني والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر، وهتف الكثير منهم بحماس: «الجيش يقف مع الشعب»![١١٤].

وخلافاً لبقية دول أوروبا الشرقية، لم يكن لموسكو أي سلطة على الحزب الشيوعي الروماني أو نخب البلاد العسكرية، ولذلك فقد كان تأثيرها في الثورة الرومانية في غاية التواضع؛ كانت العلاقات «فاترة» بين بوخارست وموسكو إذا ما أردنا استخدام ألطف الكلمات، وكان وصول زعيم سوفياتي

---

(١١١) مقابلات مع تيودور رويلوك وكريستيان موريسانو من معهد العلوم السياسية والدفاع والتاريخ العسكري (بوخارست، ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩)، وأندريا بارتوسين من أديفارول (أوستن، تكساس، ٢٩ آب/ أغسطس ٢٠٠٠).

(١١٢) Larry L. Watts, "The Romanian Army in the December Revolution and Beyond," in: Daniel N. Nelson, ed., *Romania after Tyranny* (Boulder, CO: Westview Press, 1993), p. 106.

(١١٣) انظر على سبيل المثال:

Andrei Codrescu, *The Hole in the Flag: A Romanian Exile's Story of Return and Revolution* (New York: Avon Books, 1991), p. 195; Rady, *Romania in Turmoil: A Contemporary History*, p. 95, and Sebestyen, Revolution 1989: The Fall of the Soviet Empire, pp. 388 and 394.

(١١٤) انظر على سبيل المثال:

George Galloway and Bob Wylie, *Downfall: The Ceauşescus and the Romanian Revolution* (London: Futura, 1991), p. 151.

إصلاحي للسلطة خبراً مفجعاً لستاليني عتيد مثل تشاوشيسكو؛ فعندما زار غورباتشوف رومانيا عام ١٩٨٧ وألقى ببعض التلميحات بخصوص سياسات بوخارست التمييزية ضد الأقليات العرقية في رومانيا، تجاهل تشاوشيسكو تلك التلميحات ولم يرد عليها أبداً[١١٥]. كما كان تشاوشيسكو شديد الاستياء من التغييرات في أوروبا الشرقية، إلى حد أنه اقترح تدخل حلف وارسو في بولندا عندما علم بتشكيل حكومة التضامن في آب/ أغسطس ١٩٨٩[١١٦]. ومن المفارقات أن موسكو كانت أكثر رفضاً للتدخل في رومانيا حتى من واشنطن، على الرغم من أن الشائعات التي تقول إن الولايات المتحدة كانت تفضل تدخلاً عسكرياً من قوات حلف وارسو في بولندا هي ادعاءات غير صحيحة[١١٧]. فقد تم إبلاغ سفير الولايات المتحدة في الاتحاد السوفياتي جاك إف ماتلوك بوساطة وزارة الخارجية أن وزير الخارجية جيمس بيكر يشعر بالقلق من أن أي تدخل محتمل لموسكو في رومانيا، حتى وإن كان مبرراً لإجلاء المواطنين السوفيات مثلاً، سيؤثر بشدة في التفاهمات التي توصل إليها جورج بوش الأب وغورباتشوف في اجتماعهما الذي تم في مالطا في وقت مبكر من كانون الأول/ ديسمبر في ذلك العام. وكان ذلك التفاهم يقضي بأن الاتحاد السوفياتي لن يتدخل في شرق أوروبا، وبأن الولايات المتحدة لن تستغل التغيرات السياسية الحادثة هناك. يقول ماتلوك: «لقد كنا واعين تماماً بأنه ليس في استطاعة أي تدخل أن يمنع تشاوشيسكو من مصيره المحتوم، ولذلك فقد أبلغت بأوامر لأوضّح أنه إذا ما اتسع نطاق العنف في رومانيا وهدد المواطنين السوفيات، فإن

---

(١١٥) Vladimir Tismaneanu, *Stalinism for All Seasons: A Political History of Romanian Communism* (Berkeley, CA: University of California Press, 2003), p. 227.

(١١٦) المصدر نفسه، ص ٢٢٩، و

Kramer, "Collapse of East European Communism," 197-198.

(١١٧) انظر على سبيل المثال:

Siani-Davies, *The Romanian Revolution of 1989*, p. 188; Constantin Sava and Constantin Monac, Revoluţia română din Decembrie 1989 retrăită prin *documente şi mărturii* (Bucharest: Axioma, 2001), pp. 337-340; Ioan Scurtu, *The Romanian Revolution of December 1989 in International Context* (Bucharest: Redacţia Publicaţiilor pentru Străinătate, 2009), and Svetlana Savranskaya, Thomas S. Blanton, and Vladislav Martinovich Zubok, *The Peaceful End of the Cold War in Eastern Europe, 1989* (Budapest: Central European University Press, 2010), pp. 90-91.

بوش لن يرى محاولات إنقاذ هؤلاء المواطنين مخلة بتفاهمات مالطا»[١١٨].

لذلك، عندما أورد الصحفيون أن وزير الخارجية السوفياتي شيفرنادزه يعارض بشكل قاطع «فكرة واشنطن الغبية» بقيام الاتحاد السوفياتي بغزو رومانيا، والتي قال إنها «ستجعل من تشاوشيسكو شهيداً»، لم يكن وزير الخارجية قد حصل على معلومات دقيقة حول نوايا الولايات المتحدة من قبل مرؤوسيه، وعلى الأرجح من قبل نائبه إيفان أبويموف[١١٩].

لكن هل كان التنبؤ بموقف الجيش تجاه الثورة الرومانية ممكناً؟ يمكن القول إن الأمر بنظري كان «صعباً إلى حد ما»؛ فلم يكن من السهل على المحللين أن يتوقعوا بثقة قرار الجيش بالانضمام إلى الثورة. **أولاً**، لم تكن الكثير من المعلومات متاحة في الغرب عن رومانيا، ويرجع ذلك جزئياً إلى ما ذكرناه سابقاً من القمع الشامل للمعارضة والحجب الكامل لمنشوراتها تحت حكم تشاوشيسكو، إضافة إلى الدعاية الكاذبة واسعة الانتشار لنظامه. **ثانياً**، يجب أن نقف أمام حقيقة أن الجيش ـ وليس فقط قوات الأمن ـ قد وجهوا أسلحتهم إلى صدور المواطنين العزل في الأيام الأولى للثورة، إذ كيف يمكن لنا أن نفسر ذلك؟ الجواب يكمن إذا ما نظرنا في عدة عوامل، مثل: وحشية النظام الروماني، وانعدام أنشطة المعارضة في المجتمع ما جعل الجنود مرتابين بشدة أمام التظاهرات، لا سيما مع التلقين المكثف الذي يتعرضون له أثناء خدمتهم، وأخيراً ارتباك السلطات في أيام الثورة الأولى. يجب علينا أن ننظر أيضاً إلى أن القادة الذين أصدروا أوامرهم للجنود بإطلاق النار على المتظاهرين كانوا هم أنفسهم ضحية للتلاعب الإعلامي والمعلومات الخاطئة التي يتم إبلاغهم بها من قبل رؤسائهم في بوخارست.

ومن الواضح أن هؤلاء الذين نقلوا أوامر تشاوشيسكو إلى ضباط القوات المسلحة فعلوا ذلك على مضض! ولم يكن علينا أن ننتظر سوى

---

(١١٨) رسالة بريد إلكتروني من السفير ماتلوك (١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤) ومحادثة للمؤلف معه (أوستن، تكساس، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤).

(١١٩) انظر على سبيل المثال:

Ambassador Ion Bucur, "The Possible Soviet Intervention in Romania," in: *The History of 1989*, Item no. 204, <http://chnm.gmu.edu/1989/items/show/204> (Accessed 23 January 2014).

بضعة أيام لنرى أن الغالبية الساحقة من القادة العسكريين قد تحولوا لمواجهة النظام. لقد حاول عدد من الجنرالات في الجيش الروماني جهدهم لتجنب إطلاق النار على المتظاهرين، فعلى سبيل المثال، قام نائب وزير الدفاع فيكتور ستانكوليسكو بتجبير قدمه اليمنى ووضعها في الجبس كي يتجنب الظهور في مقرات الجيش والتعرض لأوامر تشاوشيسكو(١٢٠)، ويمكن للمرء أن يتساءل عما إذا كان ستانكوليسكو قد اقتبس هذه الخدعة من الجنرال في الجيش الصيني شو كينشيان. وغالباً فقد انتحر الجنرال ميليا بالفعل(١٢١). ونحن الآن نعلم أنه بحلول ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر كان دعم الجيش للثورة أمراً لا جدال فيه.

يمكنني القول إن العديد من العوامل التي أقترح دراستها في إطاري التحليلي تشير إلى أن الجيش الروماني لم يكن ليعمد إلى إنقاذ النظام. كان هناك انقسام كبير ومهم بين الجيش والقوى الأمنية، كذلك لم يكن المجندون القسريون يحظون بمعاملة جيدة من قبل النظام، وهو ما جلب إليهم احتقار المواطنين على نطاق واسع. علاوة على ذلك، كانت الثورة مدعومة شعبياً بشكل كبير، كما أنها كانت حاشدة وسلمية ومعبرة عن المجتمع. وبلا شك، كان الجيش يمثل قطاعاً طولياً من المجتمع. ولم يكن من المحتمل أن يحدث أي تدخل أجنبي لصالح نظام تشاوشيسكو. لكن ربما يجب القول إنه بالنظر إلى السياق وحيرة الجميع حول ماهية «الإرهابيين»، فلم يكن من المستغرب أن الجيش قد استغرق عدة أيام للتيقن من أن الثورة لا يحركها عملاء أجانب. كذلك تأثر قرار الجنرالات بشكل طفيف بعلاقات رومانيا الخارجية، فبحلول ١٩٨٩ كانت معظم حكومات العالم «العاقلة» قد وصلت إلى مرحلة من تجنب التعامل مع ديكتاتورية تشاوشيسكو، اللهم إلا عدداً من حلفاء رومانيا غير المرغوب فيهم من بلدان الشرق الأوسط. لكن ربما كان العامل الأهم أمام الجنرالات هو المصير الذي شهدته الأنظمة الشيوعية

---

(١٢٠) ستانشوليسكو، الذي كان شخصية محورية في هروب تشاوشيسكو من مبنى اللجنة المركزية في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩، تم استجوابه بدقة لاحقاً:
Dinu Săraru with Victor Atanasie Stănculescu, *Generalul Revoluției cu piciorul în ghips* (Bucharest: Rao, 2005).

(١٢١) طبقا لستانشوليسكو، فإن التقريرين الجنائي والطبي قالا إن الوفاة بسبب الانتحار، انظر:
Galloway and Wylie, *Downfall: The Ceaușescus and the Romanian Revolution*, p. 144.

الأخرى في المنطقة[١٢٢]. ولذلك يمكن القول في النهاية إنه على الرغم من أن دعم الجيش للثورة لم يكن أمراً حتمياً ولا سهل التوقع، إلا أنه لم يكن مفاجئاً.

الاستنتاج: ما سبب الاختلاف الكبير في ردود أفعال الجيوش؟

لا يمكن القول إن دول بولندا والمجر وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا قد شهدت ثورات بالمعنى الحرفي للكلمة؛ فقد شهد أول بَلَدين انتقالاً سلمياً تفاوضياً للسلطة لم تُطلق فيه رصاصة واحدة، وفي ألمانيا الشرقية نشر قادة الجيش قواتهم على نطاق محدود جنباً إلى جنب مع وحدات الأمن والشرطة، لكن لم يتم إطلاق النار على المواطنين في أي مرحلة أثناء الحراك، أما في تشيكوسلوفاكيا، فلم يتحرك الجنود من ثكناتهم على الإطلاق، بينما لم يكن هناك أي دليل على أن أحداً فكر في استدعاء الجيش البلغاري، ربما إلا عبر تهديد بيتر ملادينوف، والذي تم التقاطه من قبل مصورٍ متأهب.

بشكل عام، كانت جميع تلك الجيوش مؤسسات متماسكة نسبياً، كما كان يتم التعامل معها بشكل جيد عموماً من قبل الأنظمة الشيوعية. ومع ذلك، فقد كانت تلك الأنظمة تفتقر تماماً للشرعية الشعبية. إضافة إلى ذلك، كانت المظاهرات حاشدة وسلمية وممثلة لشرائح المجتمع المختلفة، وحظيت بشعبية كبيرة. ومن المهم أيضاً الإشارة إلى أنه في البلدين اللذين كانت فيهما القيادة السياسية مستعدة لنشر الجيش ضد المواطنين في ألمانيا الشرقية، وبشكل أقل جدية في تشيكوسلوفاكيا، كان هناك انقسام حادّ حول هذه المسألة، ومن ثَمَّ لم تكن من فرصة أمام القادة لإصدار أوامر ملزمة لقواتهم ولا لبس فيها. علاوة على ذلك، كانت جميع تلك الجيوش تتكون من المجندين قسرياً، وتشارك هؤلاء المجندون جميعاً في حالة من خيبة الأمل واليأس من الاشتراكية التي اعترت شعوب المنطقة في أواخر الثمانينيات. باختصار، كان توقع عدم تدخل الجيوش لقمع ثورات مواطنيهم

(١٢٢) Hall, "Theories of Collective Action and Revolution: Evidence from the Romanian Transition of December 1989".

في وقت مبكر من عام ١٩٨٩ أمراً شديد اليسر في حالات بولندا والمجر، وسهلاً إلى حد ما بالنسبة إلى تشيكوسلوفاكيا، وكان ذلك التوقع يشكل تحدياً أمام المحللين لشؤون ألمانيا الشرقية وبلغاريا.

أما جيشا الصين ورومانيا فقد وصلا إلى قرارهما بطريقة مختلفة تماماً، وفي النهاية وجّها أسلحتهما إلى صدور مواطنيهما. في البداية، كان جيش التحرير الشعبي الصيني متردداً بعض الشيء في قمع الطلاب بعنف في ساحة تيانانمين، ولكن عندما صدرت الأوامر بذلك، نفذ الجنود من دون نقاش. وفي رومانيا على الرغم من ذلك، انضم الجيش للثورة بعد أن أطلق بضعة مجندين النار على المحتجين. إذاً كيف يمكن لنا تفسير هذه الاختلافات؟

أولاً وقبل كل شيء، أطاع الجنود أوامر قيادة الحزب باستثناءات بسيطة لا تُذكر. ومن المهم أن ندرك أن الجنود الصينيين قد التزموا بالفعل الأوامر خلال انتشارهم الأول في ١٩ ـ ٢٠ أيار/مايو، ولكن المشكلة كانت أن دينغ شياو بينغ ورفاقه كانوا قد قللوا من حجم الأزمة، وتوقعوا أن يتوقف المتظاهرون فوراً بمجرد أن تتم مواجهتهم بقوات الجيش غير المسلحة تقريباً. بعبارة أخرى، كانت العملية بمثابة كارثة، لكن ليس بسبب أداء الجيش، بل بسبب سوء تقدير القادة المدنيين. وفي المقابل، قاتل نظراؤهم الرومانيون في النهاية دفاعاً عن الثورة. ولكن تشابهاً مثيراً للاهتمام يمكن ملاحظته بين الجيشين، فقد كان كلٌّ من الجيش الصيني والروماني غير مؤهل بشكل مهني للتصدي لعملية التعامل مع الحشود وتفريقهم، إذ لم يتم إيكال مثل هذه المهام إليهم من قبل.

وقد يعتقد المرء بأن دينغ ورفاقه في الصين كانوا صبورين إلى حد ما، فقد قاموا باتخاذ قرارهم بتأنٍ وروية، كما أنهم تأكدوا من أن قادتهم قد فهموا بشكل صحيح حقيقة تلك المظاهرات، واهتموا ببناء توافق حول قرارهم حتى مع استعدادهم لتهميش بعض المعارضين، ولم يعلنوا الأحكام العرفية إلا عندما تأكدوا أن المظاهرات تهدد استقرار نظامهم. وعلى النقيض من ذلك الوضوح والقوة في اتخاذ القرار على الجانب الصيني، اتسم رد فعل القيادة الرومانية والحزب الشيوعي بالمبالغة والارتباك الشديد، وبالأخطاء الاستراتيجية الفادحة لتشاوشيسكو.

الجدول الرقم (٤ ـ ١)

الصين ورومانيا، العوامل المؤثرة في قرارات الجيوش تجاه الثورات

العوامل العسكرية	الصين	رومانيا
١.١ التماسك الداخلي للجيش	٣	٤
الانقسامات العرقية والدينية والقبلية والمناطقية	٠	١
الانقسامات الجيلية: بين كبار وصغار الضباط	٢	١
الانقسامات بين الضباط والمجندين أو ضباط الصف	١	١
الانقسامات بين وحدات النخبة والقوات التقليدية	٠	٠
الانقسامات بين الجيش، والفروع الأخرى، والأجهزة الأمنية	٠	٥
الانقسامات الاجتماعية والسياسية داخل النخب العسكرية	٢	٠
٢.١ الجنود المحترفون مقابل المجندين إجبارياً	٣	٣
٣.١ رؤية الجنرالات لشرعية النظام	٦	٥
٤.١ سلوك الجيش مع المجتمع في الماضي	٠	٠

العوامل المتعلقة بالدولة	الصين	رومانيا
١.٢ تعامل النظام مع الجيش	٢	٥
الاهتمام بالرفاهية المادية للأفراد	٢	٤
الاهتمام بالجيش	٣	٤
طبيعة المهام المكلف بها الجيش	٢	٤
استقلالية الجنرالات وسلطتهم في اتخاذ القرارات	٠	٣
العدالة في تعيينات القادة	٠	٢
وضع الجيش في المجتمع	٠	٣
٢.٢ أوامر النظام للجيش	٣	١

العوامل المجتمعية	الصين	رومانيا
١.٣ حجم وطبيعة وتكوين المظاهرات	٥	٥
٢.٣ شعبية مطالب المتظاهرين	٣	٣
٣.٣ محاولات التآخي والتودد للجيش	٣	٣

العوامل الخارجية	الصين	رومانيا
١.٤ احتمالية التدخل الأجنبي	٠	١
٢.٤ العلاقات الخارجية	١	١
٣.٤ الانتشار الثوري	٣	٤
٤.٤ علاقة ضباط الجيش بالخارج	٠	١

ملاحظات:

كُتبت العوامل الستة الأكثر أهمية بخط سميك

المقياس صفر ـ ٦

صفر = غير مهم على الإطلاق أو ليس عاملاً يستحق النظر.

١ = ذو أهمية طفيفة أو هامشية.

٢ = ذو أهمية ضئيلة.

٣ = مهم إلى حد ما.

٤ = مهم.

٥ = مهم جداً.

٦ = عامل حاسم أو ذو أهمية حرجة.

الأهم من ذلك هو التفاوت بين شرعية النظام واحترام الجماهير للقادة بشكل عام، وتقديرهم للقوات المسلحة على وجه الخصوص. فقد اعتبرت الغالبية العظمى من الصينيين أن الحزب الشيوعي هو الكيان الشرعي الوحيد المؤهل لحكم الصين[١٢٣]، ويمكن أن نعزو استعداد الجيش الصيني لطاعة

(١٢٣) انظر على سبيل المثال: =

الأوامر يومي ٣ و٤ حزيران/يونيو إلى الاحترام والولاء اللذين كان القادة العسكريون يكنونهما لدينغ على المستوى الشخصي. وخلافاً للقادة السياسيين في أوروبا الشرقية عام ١٩٨٩، كان يُنظر لدينغ باعتباره أحد قادة الرعيل الأول والجيل المؤسس لجمهورية الصين الشعبية، بما لديه من خبرة واسعة في الشؤون العسكرية. وعلى العكس من ذلك، فإن معظم الرومانيين، بما في ذلك المنتسبين للجيش، كانوا ينظرون إلى النظام الشيوعي وزعيمه تشاوشيسكو باحتقار بالغ. ويعكس هذا الحس الشعبي من نقص لشرعية النظام ـ والتي تتلاشى تماماً مع اندلاع الثورات ـ تشابهاً واضحاً بين دول أوروبا الشرقية الاشتراكية وإيران في زمن الشاه[١٢٤]. وعلى العكس من هونيكر، وجاكس، وزيفكوف، وقادة بولندا والمجر الشيوعيين، رفض تشاوشيسكو التراجع والاستسلام، فقد كان الرجل بعيداً كل البعد عن حقيقة الحياة التي يعيشها المواطن الروماني بعد ربع قرن من حكمه، وعلق تماماً بأوهامه الشخصية، وهو ما يظهر بوضوح في محاكمته الصورية من عدم رؤيته لحقيقة أن التاريخ كان على وشك أن يتجاوزه تماماً[١٢٥]. وحده تشاوشيسكو بجانب معمر القذافي يتشاركان انعدام الرؤية الذي تمثّل في عدم اقتناعهما أنهما قُتلا بوساطة أبناء شعبيهما. لكن ذلك ربما لا يكون مفاجئاً إلى هذا الحد، فكما كتبت ميغ جرينفيلد في صحيفة **واشنطن بوست** في ذلك الوقت: «لقد قتل تشاوشيسكو نفسه. لقد اختنق بغطرسته وجشعه وصعوده السهل إلى قمة جبل السلطة المطلقة.. لم يكن الرجل مدركاً لما يحدث حوله حتى بعد أن كان يواجه كتيبة الإعدام»[١٢٦].

بالطبع كانت هناك اختلافات في العوامل المجتمعية التي أثرت في

Jie Chen, Yang Zhong, and Jan William Hillard, "The Level and Sources of Popular Support for = China's Current Political Regime," *Communist and Post-Communist Studies*, vol. 30, no. 1 (March 1997), pp. 45-64, and Cheng Chen, "Institutional Legitimacy of an Authoritarian State: China in the Mirror of Eastern Europe," *Problems of Post-Communism*, vol. 52, no. 4 (July-August 2005), pp. 3-13.

(١٢٤) Daniel Chirot, "What Happened in Eastern Europe in 1989?," in: Daniel Chirot, ed., *The Crisis of Leninism and the Decline of the Left: The Revolutions of 1989* (Seattle: University of Washington Press, 1991), p. 20.

(١٢٥) Ion Mihai Pacepa, *Red Horizons: The True Story of Nicolae and Elena Ceaușescus' Crimes, Lifestyle, and Corruption* (Washington, DC: Regnery, 1990), pp. 427-438.

(١٢٦) Meg Greenfield, *Washington* (New York: Public Affairs, 2001), p. xiii.

قرارات الجنرالات تجاه الثورات في رومانيا والصين؛ فعلى الرغم من أن الحركة الطلابية قامت بحشد أكثر من مليون شخص، إلا أنها لم تتمتع بدعم غالبية سكان الصين(١٢٧). وفي المقابل، لم يكن هناك أي شك حول الدعم الشعبي الهائل للثورة في رومانيا. علاوة على ذلك، ففي الوقت الذي كان فيه معظم المتظاهرين في ميدان تيانانمين وغيره من ميادين الصين يطالبون بتغييرات في سياسة الحزب والنظام وتعزيز لإصلاحات دينغ، إلا أن أحداً من المتظاهرين في رومانيا لم يكن يفكر في أي شيء سوى الإطاحة بالنظام.

كذلك ظهرت أهمية العوامل الخارجية بشكل كبير في الاضطرابات التي درسناها في هذا الفصل؛ فخلاف الصين، وإلى حد ما رومانيا، لم تكن بقية تلك الدول مستقلة بالمعنى الحقيقي للكلمة، ومع ذلك، فقد تغير ذلك الأمر مع تأكيد ميخائيل غورباتشوف الواضح على عدم التدخل في شؤون دول شرق أوروبا، وسوف يكون من الصعب تجاهل تأثير هذه السياسة، إذ أزال غورباتشوف بذلك التهديد العسكري السوفياتي للقوات الرابضة في أوروبا الشرقية والتي كانت ضمان بقاء الأنظمة الشيوعية فيها لأكثر من أربعة عقود؛ كذلك ألهمت زيارات غورباتشوف إلى بكين وألمانيا الشرقية المحتجين وشدت من أزرهم، كما مهد الزعيم السوفياتي الطريق للمعارضة الديمقراطية عن طريق رفضه المستمر دعم المستبدين في تلك الدول.

لعب الانتشار الثوري أيضاً دوراً مهماً، حيث قام بتهدئة بعض المتطرفين في أنظمة مثل ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا، لكنه أثر في الاتجاه المعاكس تماماً في الصين ورومانيا؛ فبعدما رأى تشاوشيسكو ودينغ ما حدث لرفاقهما، كانا مستعدين لبذل كل ما بوسعهما لتجنب أن يلقيا مصير القادة الشيوعيين ولحماية أنظمتهما. تعكس النتائج المتباينة في نهاية المطاف أثر اختلاف الأحكام التي يصدرها الجنود والمواطنون حيال شرعية الأنظمة.

(١٢٧) Jiping Zuo and Robert D. Benford. "Mobilization Processes and the 1989 Chinese Democracy Movement," *Sociological Quarterly*, vol. 36, no. 1 (January 1995), pp. 131-156, and Guobin Yang, "Achieving Emotions in Collective Action: Emotional Processes and Movement Mobilization in the 1989 Chinese Student Movement," *Sociological Quarterly*, vol. 41, no. 4 (September 2000), pp. 593-614.

الفصل الخامس

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ٢٠١١ (الربيع العربي)

اشتعلت الثورات التي شهدتها عدة دول في العالم العربي مع إشعال بائع الخضار المتجول، محمد البوعزيزي، نفسه بعد أن أهانه معاون في الشرطة البلدية في البلدة التونسية المهمشة سيدي بوزيد، وفي غضون أيام تحولت احتجاجات العشرات إلى مظاهرات حاشدة أطاحت برؤوس أنظمة لم تتغير قبل ذلك بعقود. في البداية، انتشرت الاضطرابات في جميع أنحاء تونس، ولاحقاً انتقلت إلى عدد من الدول القريبة من حدود تونس، ثم أبعد وأبعد إلى كل أنحاء المنطقة. وفي غضون أشهر كان الغضب الشعبي قد أعاد تقسيم الخارطة السياسية للعالم العربي. بحلول نهاية ٢٠١١ كان قد أطيح بأربع ديكتاتوريات في مصر وتونس وليبيا واليمن. أما الديكتاتورية الخامسة، سوريا، فقد تحول فيها النزاع بين النظام والمعارضة إلى حرب أهلية إذا ما صحت تسميتها كذلك، لا تزال مستعرة حتى كتابة هذه السطور (في حزيران/يونيو ٢٠١٥). ولم تصل تلك الاضطرابات الدموية إلا إلى واحدة فقط من بين ثماني ممالك عربية، هي مملكة البحرين، حيث استطاعت السلطات القضاء على تحدي الإطاحة بالنظام بسهولة.

حظيت جيوش الجمهوريات العربية منذ الستينيات والسبعينيات باهتمام خاص من قبل علماء السياسة، ولم يكن ذلك مفاجئاً؛ فعلى الرغم من كل شيء، كان قادة تلك الجمهوريات من العسكريين السابقين جاؤوا إلى السلطة بعد انقلابات عسكرية ناجحة. لكن تلك الأبحاث التي ترصد القوات المسلحة العربية انحسرت تماماً على مدار الأربعين سنة الماضية. كانت أنظمة تلك الدول تعيش غالباً حالة من الركود السياسي، كما تحولت

جيوشها التي لا يُشك في ولائها لزعمائها لتصبح أداة وجزءاً لا يتجزأ ضمن أجهزة الدولة القمعية. وهكذا، لم يبْدُ للباحثين السياسيين ودارسي شؤون الشرق الأوسط أن هناك حاجة ملحة لدراسة دور تلك الجيوش السياسي. ويمكن القول بأريحية إن الفكرة السابقة كانت أحد الأسباب الرئيسة التي فشلت بسببها أجهزة الاستخبارات الغربية في التنبؤ بالثورات، وفي ارتباكها وحيرتها الشديدين جراء الانهيار المدوي والسريع لأنظمة حسني مبارك ومعمر القذافي وزين العابدين بن علي وعلي عبد الله صالح. ببساطة، لم تكن أنظمتهم بذلك الرسوخ التي كانت تبدو عليه.

كان التعتيم الهائل والظلام الإعلامي الذي عاشت فيه تلك الدول وجيوشها سبباً رئيسياً في أن أُخذ الباحثون والمحللون على حين غرة بالثورات، فقد كان جمع المعلومات الموثوقة عن أجهزة الجمهوريات العربية وجيوشها أمراً في غاية الصعوبة. يمكن فهم ذلك إذا ما قرأنا كتاب **الديمقراطية اليمنية** لواحدة من الأكاديميين الغربيين القلائل الذين يمكن وصفهم بالخبرة في الشأن اليمني، إذ في خلال ثلاث صفحات تصف القوات المسلحة اليمنية أو الشؤون العسكرية للبلاد بعبارات مثل أنها «محل خلاف كبير»، وأنها «محاطة بالسرية»، وأن «الإحصاءات التي يخبرنا بها الجيش غير دقيقة بشكل فاضح»، وأن الجيش اليمني «غامض للغاية»، وأنه «كيان مجهول»، وأما بالنسبة إلى الأرقام الدقيقة «فمن المستحيل الحصول عليها»[1]؛ ومن الصعب ألا نتعاطف مع محنة الباحثين مثل سارة. فحتى وقت قريب، ظهرت القوات المسلحة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باعتبارها أداة مكرسة بشكل كامل لخدمة الأنظمة الاستبدادية التي تخدمها، وبسبب الضعف في دراسة تلك الجيوش، لم يعتقد الكثيرون أن تلك الجيوش كانت تعصي زعماءها السياسيين.

في هذا الفصل، سيتمحور تركيزنا الأساسي حول دور الجيوش في الدول العربية الست التي شهدت اضطرابات دموية، وهي: البحرين، مصر، ليبيا، سوريا، تونس، واليمن. وبغض النظر عن نموذج البحرين ـ وهي

(١) Sarah Phillips, *Yemen's Democracy Experiment in Regional Perspective: Patronage and Pluralized Authoritarianism* (New York: Palgrave Macmillan, 2008), pp. 69-71.

المملكة الصغيرة التي تقع على الخليج العربي - تشترك بقية البلدان في الأنظمة الشمولية الاستبدادية التي تحكمها، تحت سيطرة طاغية لا تحدّه حدود ولا يقف أمام رغبته أحد، نتحدث هنا عن أشخاص مثل مبارك والقذافي وزين العابدين بن علي وبشار الأسد وعلي عبد الله صالح. ومن أجل فهم الاختلافات بين تلك الدول الست - والدول الأخرى التي شهدت حراكاً للمعارضة ولكن على نطاق أضيق، أو برد فعل هادئ من قبل النظام لم يتسبب في سفك للدماء - سأقوم بتوسيع مجال بحثي لتقديم دراسة موجزة لأوضاع مملكتين عربيتين أخريين، هما المغرب وسلطنة عُمان. ولأننا نحتاج إلى دراسة عدد أكثر من الحالات في هذا الفصل، سنضطر إلى أن نقدم بحثاً أقل عمقاً لكل حالة مما فعلنا في الفصول السابقة، ولكني في المقابل آمل أن يكون ما سنجنيه من شمولية الرصد والتحليل والمقارنة أكثر أهمية مما سنخسره من تفاصيل كل حالة.

كانت الأسباب المباشرة لهذه الثورات مختلفة بالطبع في كل دولة عن الأخرى، إلا أن «تأثير الدومينو» لا يمكن أن تخطئه العين؛ فقد قفزت الثورة من دولة إلى أخرى ابتداء من تونس إلى العديد من دول المنطقة التي تجمعها بها لغة ودين[٢]. أما عن الأسباب الخفية والكامنة فلم تكن تختلف كثيراً بين دول المنطقة؛ فقد كانت الغالبية الساحقة من المواطنين ساخطة بشدة، بسبب مزيج مقزز من الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فلم تنعم الأنظمة السياسية التي بدت حينها قوية وباطشة على شعوبها بالحقوق والحريات الأساسية، مثل حرية التعبير أو التجمع أو الحركة أو تكوين الجمعيات والمنظمات أو حتى المشاركة السياسية الحقيقية. وفي بعض الحالات، كانت تلك الدول تمتلك تاريخاً طويلاً من قوانين الطوارئ، وبطبيعة الحال لم تكن هناك أي فرصة لانتخابات حرة ونزيهة. كذلك تجلى الفساد وانعدام كفاءة تلك الأنظمة في الهاوية الاقتصادية السحيقة التي كانت تهوي فيها تلك البلدان، التي تميزت من جانبها بارتفاع معدلات البطالة،

(٢) Roger Owen, "The Arab "Demonstration" Effect and the Revival of Arab Unity in the Arab Spring," *Contemporary Arab Affairs*, vol. 5, no. 3 (July-September 2012), pp. 372-381, and Kurt Weyland, "The Arab Spring: Why the Surprising Similarities with the Revolutionary Wave of 1848?," *Perspectives on Politics*, vol. 10, no. 4 (December 2012), pp. 917-934.

خصوصاً بين الشباب، حتى ذوي الشهادات العليا منهم، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، واتساع الهوة بين النخبة السياسية والاقتصادية المحدودة والتي تزداد غنى، في مقابل الفقر المتزايد لعشرات الملايين في جميع أنحاء المنطقة.

كان التمييز يتم على أساس الجنس والدين والقبيلة وعضوية الحزب والطبقة الاجتماعية والاقتصادية، وكان ذلك حدثاً يومياً بالنسبة إلى معظم مواطني تلك الدول[٣]. باختصار، كانت هناك أسباب عديدة تدفع الناس للانضمام للانتفاضات ضد الأنظمة إذا ما اشتعلت الشرارات.

مؤخراً، حاول بعض المتابعين الساعين إلى إيجاد المشتركات بين الثورات العربية أن يشيروا إلى أن الثورات فشلت في البلدان التي صدرت فيها الأوامر للجنود بإطلاق النار، فيما نجحت في الدول التي لم يأمر حكامها بإطلاق النار على مواطنيهم[٤]. لكن هذا الاستنتاج خاطئ تماماً، ففي الدول الست التي شهدت وقوع أعمال عنف واسعة، كان كل زعيم يأمر الجيش أو مؤسساته الأمنية بقمع الاحتجاجات بالقوة، بما في ذلك القوة القاتلة، وفي بعض الحالات أطاع الجنرالات زعماءهم السياسيين، وفي حالات أخرى قالوا لا، لأنهم رأوا أن تغيير النظام قد يكون الخيار الأفضل بالنظر لمصالحهم الخاصة، وربما مصالح بلادهم أيضاً. ويمكننا في ذلك الإطار تجميع الدول الثماني محل الدراسة في أربع فئات محددة تنقسم باختلاف تعامل الجيش (ونحن هنا لا نتحدث عن وحدات النخبة أو الحرس الرئاسي أو قوات الأمن) مع الثورات؛ فقد أيد الجيش الثورة في تونس ومصر، وحدثت انشقاقات ضخمة في جيشي ليبيا واليمن، أما في سوريا والبحرين فقد وجهوا أسلحتهم إلى صدور المتظاهرين، وأخيراً لم يتدخل جيشا المغرب ولا سلطنة عُمان على الإطلاق في العملية السياسية في بلادهم ولا في التعامل مع الحراك الحاصل؛ فكيف نفسر هذا التفاوت في ردود الفعل؟

---

(٣) انظر على سبيل المثال:

Jason Brownlee, Tarek Masoud, and Andrew Reynolds, *The Arab Spring: Pathways of Repression and Reform* (New York: Oxford University Press, 2015), pp. 40-63.

(٤) انظر على سبيل المثال:

Simon Sebag Montefiore, "Every Revolution Is Revolutionary in Its Own Way," *New York Times*, 26/3/2011.

من وقف مع الثوار: تونس ومصر

هناك اختلافات جذرية بين مصر وتونس من حيث الخطوات التي قادت قادة الجيش إلى قرارهم بدعم الثوار، وتشابك العوامل التي أثرت في قراراتهم وتعقيدها، ومن ثَمَّ قدرتنا على التنبؤ بتلك القرارات. لكن مع ذلك، وصلت الدولتان إلى نفس النتيجة، إذ تركت الجيوش قادة الدول يسقطون بدلاً من أن يوجهوا بنادقهم نحو صدور المتظاهرين العُزّل.

تونس

انطلقت موجة الثورات العربية من تونس في منتصف كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠١٠، وعندما صار واضحاً للجميع أن قوات الشرطة والأمن ليست مستعدة ولا قادرة على إيقاف المظاهرات التي تنتشر في البلاد انتشار النار في الهشيم، قرر الرئيس زين العابدين بن علي إطلاق مؤيديه من الحرس الرئاسي وحتى البلطجية ضد المحتجين. كان قرار استخدام القوة المميتة ضد المتظاهرين السلميين قراراً بنقل المظاهرات إلى مرحلة أخرى أكثر عنفاً؛ ففي اللحظة التي أدرك فيها بن علي أن قوات الأمن ليست قادرة على السيطرة على المتظاهرين، أمر رئيس أركان الجيش رشيد عمار بنشر قواته في الشوارع لسحق الثورة. وعلى الرغم من أنه حتى تلك اللحظة لم يقم الجيش بأي دور إيجابي في الوقت الذي كان يرى فيه قتل الشرطة للمتظاهرين، رفض رشيد عمار الأوامر ونشر جنوده ليكونوا بمثابة درع بشري بين قوات الأمن والمتظاهرين، ومن ثَمَّ إنقاذ الثورة وإجبار زين العابدين على الرحيل[(٥)]. لماذا قرر عمار التصرف بتلك الطريقة؟ ولماذا اختار الجيش الوقوف بجانب المتظاهرين؟ نظرة أعمق على العلاقات المدنية العسكرية في تونس ستكشف لنا كيف أن هذا القرار يجب ألّا يكون مفاجئاً على الإطلاق.

---

(٥) طبقاً لبعض المحللين، كان العامل الحاسم الذي أقنع الجنرال بالقيام بما فعل هو انشقاق حارس رشيد عمار الشخصي. وأود شكر يزيد صايغ لإبرازه هذه النقطة في رسالة بريد إلكتروني (٢١ شباط/ فبراير ٢٠١٤). ووجدت أيضاً وجهة نظر معارضة، موضحة هنا:

Alejandro Pachon, "Loyalty and Defection: Misunderstanding Civil-Military Relations in Tunisia during the "Arab Spring"," *Journal of Strategic Studies*, vol. 37, no. 4 (August 2014), pp. 508-531 unpersuasive.

العوامل العسكرية

كان الحبيب بورقيبة، رئيس تونس الأسبق وسلف بن علي، قد تعمد إبقاء الجيش بمنأى عن السياسة على مدى ثلاثة عقود حكم فيها البلاد بين ١٩٥٧ و١٩٨٧، بل ومنع الجنود من الانضمام إلى الحزب الحاكم وحرمهم من حق التصويت. وعلى الرغم من أن الجيش تدخل بدعوة من الحكومة عامي ١٩٧٨ و١٩٨٤ لاستعادة النظام بعد اضطرابات مجتمعية، إلا أن قادة الجيش لم يكونوا سعداء بتولي مهام الشرطة، وكانوا سرعان ما يأمرون رجالهم بالعودة إلى ثكناتهم فور انتفاء الحاجة لوجودهم في الشوارع بعد انتهاء الأزمات(٦). ولم يغير بن علي ـ خريج الأكاديمية العسكرية الذي أطاح ببورقيبة في انقلاب أبيض عام ١٩٨٧ ـ من تموضع الجيش بعيداً عن السياسة(٧). وخلافاً لمعظم القوات المسلحة في دول شمال أفريقيا، لم يحاول الجيش التونسي القيام بأي انقلاب، ولم يشارك قط في اتخاذ القرارات السياسية، كما أنه لم يكن أداة في عملية «البناء الوطني»، ولا حتى كان جزءاً من خطط التنمية الاقتصادية؛ فقد حرص بن علي على إبقاء جيشه صغيراً ـ (يتكون من قرابة ٣٠ ألف عنصر، في تناقض واضح مع أعداد وزارة الداخلية التي بلغت ٤٩ ألف شخص إضافة إلى أكثر من ٣٠ ألف مخبر للشرطة) ـ مهمشاً، محدود الميزانية، تنحصر مهامه في حراسة الحدود(٨).

وبشكل ملحوظ، لم يعانِ الجيش التونسي من أي نوع من الانقسامات الداخلية. بشكل عام، كان الضباط ينحدرون من الساحل، وفي مقابل ذلك التجانس النسبي، كان يتم تجنيد الجنود من جميع أنحاء البلاد(٩). وتعتبر القوات المسلحة التونسية مؤسسة وطنية على نطاق واسع، وهذا خلافاً

---

(٦) L. B. Ware, "The Role of the Tunisian Military in the Post-Bourgiba Era," *Middle East Journal*, vol. 39, no. 1 (Winter 1985), pp. 27-47.

(٧) بعد وصوله إلى السلطة بنحو شهر واحد، أقال بن علي سبعة وعشرين من رفاقه في الأكاديمية العسكرية والذين كانوا يعرفون الكثير عنه، وعين أربعة آخرين كسفراء كي يبقيهم بعيداً عن البلاد. من مقابلات للمؤلف مع ضباط تونسيين كبار متقاعدين (تونس، ٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١).

(٨) Ware, Ibid., p. 39.

أود شكر يزيد صايغ لتوضيح الأرقام المتعلقة بوزارة الداخلية (رسالة بريد إلكتروني، ٢١ شباط/ فبراير ٢٠١٤).

(٩) المصدر نفسه، ص ٣٨-٣٩.

لأجهزة مثل حرس الرئاسة والشرطة أو بقية المؤسسات الأمنية. وكان هناك عدد من الأجهزة الأمنية التي تقع تحت سيطرة وزارة الداخلية وتُعد هي المؤسسات الرئيسة المنافسة للجيش.

العوامل المتعلقة بالدولة

كانت تونس في عهد بن علي دولة بوليسية. وكما هي الحال في الكثير من الأنظمة السلطوية الأخرى، كان الجيش التونسي قد وجد نفسه محاطاً بأجهزة أمنية أكثر ثراء في الميزانية، وأعمق تأثيراً في السياسة، وتخضع تماماً لوزارة الداخلية. ولذلك لم يكن من المستغرب أن نلحظ استياء الجيش تجاه المؤسسات المنافسة له، لا سيما وزارة الداخلية وعمودها الفقري من القوات المسماة بالحرس الوطني والمدربة تدريباً عالياً، والتي تتكون من أكثر من ١٢ ألف جندي يتمتعون بالعديد من المميزات التي لا يتمتع بها جنود الجيش، إلى حد أنهم حصلوا على زيادة في الميزانية تفوق ميزانية الجيش بأكملها بأكثر من ٥٠ بالمئة. يمكن إدراك ضعف الموارد المخصصة للجيش إذا ما علمنا أن ميزانية مشتريات الجيش كانت تبلغ ٧٠ مليون دولار، وهي الميزانية الأدنى في العالم العربي[(١٠)].

وعلى الرغم من افتقاده للتمويل الكافي، إلا أن عدم انشغال الجيش التونسي بالسياسة كان سبباً رئيسياً في أن ينضم إلى قائمة أكثر الجيوش العربية مهنية واحترافية. وبسبب مخصصاته الضئيلة وازدراء ضباطه الواضح للفساد المستشري في مؤسسات الرئاسة، لم يكن للجيش أي مصلحة في بقاء النظام، ولم يجد قادته مبرراً لإطلاق النار على مواطنيهم من أجل الحفاظ في النهاية على رئاسة بن علي. من جانبه سمح زين العابدين لميليشياته بالهجوم على المتظاهرين وبنهب الممتلكات مع تمتعهم بحصانة كاملة، وهو ما أثار غضب ضباط الجيش الذين حافظوا على مهنيتهم طوال وقت الأزمة[(١١)]. وبمجرد أن وجد بن علي نفسه مضطراً إلى اللجوء لجنوده كملاذ أخير، كان قد حُسم

---

(١٠) Clement Henry and Robert Springborg, "The Tunisian Army: Defending the Beachhead of Democracy in the Arab World," *Huffington Post*, 26/1/2011.

(١١) Steve Coll, "The Casbah Coalition: Tunisia's Second Revolution," *The New Yorker* (4 April 2011), p. 38.

مصيره؛ فوفقاً لبعض التقارير، كان الجنرال رشيد عمار هو من أقنع بن علي بالرحيل بعد أن أخبر الثوار أن الجيش هو ضامن نجاح الثورة(١٢).

العوامل المجتمعية

سرعان ما انتشرت الاحتجاجات الأولية التي اندلعت لإدانة ما حدث لمحمد بوعزيزي في كل أنحاء تونس، وتحولت إلى مظاهرات حاشدة بمشاركة شريحة طولية من المجتمع، ولم تفلح خطابات بن علي التصالحية في تهدئة المتظاهرين مع سقوط العشرات منهم قتلى جراء عنف الشرطة وميليشيات النظام. لم تخرج المظاهرات أبداً عن حيز السلمية، على الرغم من أن بعض المتظاهرين لم يستقبلوا وحشية قوات الأمن مستلقين على ظهورهم في سكون!

لا توجد دولة عربية أخرى غير تونس كان فيها الجيش على هذا البُعد من النظام الحاكم، بل إن الأمر في تونس كان قد وصل إلى أن مصطلحاً مثل «La Grande muette» الفرنسي، والذي يعني «الصامت الكبير» كان يُستخدم لوصف موقف الجيش من البُعد عن الشؤون العامة(١٣). كذلك استطاع الجيش أن يحافظ على صورة إيجابية للغاية لدى الشعب التونسي، والذي كان يخدم شبابه بشكل إلزامي لمدة عام في ذلك الجيش، كما أنهم لم ينظروا إلى القوات المسلحة كجزء من الجهاز القمعي لنظام بن علي(١٤).

كذلك لم يكن هناك شك بشأن شعبية الثورة؛ ففي عهد بن علي، الذي بلغ ربع قرن تقريباً، ازداد الاستقطاب في المجتمع وتقلصت شريحة المستفيدين من سخاء العصابة الحاكمة وفسادها، وتضاعف الاستياء جراء ذلك لدى غالبية التونسيين. وكما كان الحال في جمهوريات عربية أخرى، كانت مسألة التوريث حاضرة في تونس، وهي الدولة الذي كان رئيسها بورقيبة أول رئيس عربي ينصب نفسه زعيماً مدى الحياة في ١٩٧٥، وفيها

---

(١٢) "Tunisie: L'Armée qui a laché Ben Ali," *Le Monde*, 16/1/2011.

(١٣) Derek Lutterbeck, "Arab Uprisings, Armed Forces, and Civil-Military Relations," *Armed Forces and Society*, vol. 39, no. 1 (January 2013), p. 34.

(١٤) Risa Brooks, "Abandoned at the Palace: Why the Tunisian Military Defected from the Ben Ali Regime in January 2011," *Journal of Strategic Studies*, vol. 36, no. 2 (April 2013), p. 214.

كانت زوجة الرئيس ليلى الطرابلسي مكروهة للغاية ويتحدث الجميع عن أن عينيها مسلطتان على الرئاسة. وفي ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، تحول الإضراب العام الذي شل البلاد إلى احتفالات مبهجة بهروب بن علي إلى المملكة العربية السعودية.

العوامل الخارجية

من أجل إضفاء قدر من التوازن على العلاقات المهنية الوثيقة التي تطورت بين الأجهزة الأمنية التونسية ونظيرتها الفرنسية، أرسل بن علي قطاعاً كبيراً من ضباط جيشه للتدرب في الولايات المتحدة، حيث كانوا عرضة لبعض البرامج التدريبية التي تناولت مبادئ العلاقات المدنية العسكرية في الدول الديمقراطية. كذلك كانت نسبة كبيرة من ضباط الجيش التونسي قد تعاملوا مع نظراء لهم غربيين، لا سيما الأمريكيين منهم، وقد تحصلوا من ذلك على فرص للاستفادة الهنية من علاقاتهم معهم[(١٥)].

مصر

على الرغم من أن الجنرالات في مصر اختاروا أيضاً مسار دعم الثورة، إلا أن طريقهم لاتخاذ هذا القرار لم يكن أبداً بوضوح ولا بصراحة الطريق الذي سار فيه قادة الجيش التونسي؛ فلأسبوعين ونصف من بداية الانتفاضة في مصر قامت النخبة العسكرية المصرية بحساب رهاناتها. كان قادة الجيش يتحركون بهدوء لتعزيز موقفهم في السلطة، وفي ذات الوقت كانت بعض وحدات الجيش تحتجز المتظاهرين في مقرات المخابرات وتقوم بالاعتداء عليهم أو على الأقل بتمكين الشرطة وأجهزة الأمن الأخرى من رقابهم. لم تطلق قوات الجيش النار على الشعب في تلك المرحلة، ومع ذلك لم يقوموا بمنعهم من احتلال ميدان التحرير في قلب القاهرة[(١٦)]. كانت مقاومة قوات الأمن المركزي وجنود وزارة الداخلية قد انهارت في ٢٨ كانون الثاني/ يناير،

---

(١٥) من مقابلات للمؤلف مع عقداء جيش متقاعدين (تونس، ٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١). انظر أيضاً: المصدر نفسه، ص ٢١٤-٢١٥.

(١٦) Elisabeth Bumiller, "Egypt Stability Hinges on a Divided Military," *New York Times*, 5/2/2011, and Scott Shane and David D. Kirkpatrick, "Military Caught Between Mubarak and Protesters," *New York Times*, 11/2/2011.

وحاول النظام الرد بنشر قوات الجيش. انتشر الضباط والجنود في دباباتهم وناقلات الجند في القاهرة والمدن الكبرى، وكان مسار الأحداث يشير إلى أن حسني مبارك قد بدأ في فقدان السيطرة(١٧).

وعندما هاجم رجال الأمن وأفراد موالون لحسني مبارك المتظاهرين يوم ٢ شباط/فبراير فيما عُرف بعدها بموقعة الجمل، لم يعد للنظام أي رصيد لدى شعبه، واستنتج قادة الجيش حينها حتمية فشل محاولات مبارك في التعامل مع الجماهير باستخدام العصا والجزرة، مرة بإعلانه عن بعض التنازلات مثل أنه لن يسعى لإعادة انتخابه مرة أخرى ولا لأن يكون ابنه جمال خلفاً له في الرئاسة، ومرة برفع وتيرة القمع بتنسيق نظامه ٢ شباط/فبراير. كذلك أدرك الجيش أن تزايد العنف والفوضى سيضر أكثر ما يضر بشرعيته ونفوذه بين الجماهير، وبدا حينها أن الجيش بأكمله ليس مستعداً للدفاع عن النظام، بما في ذلك قوات الحرس الجمهوري المكلفة بحماية الرئيس اختارت ألا تقف أمام انهيار النظام. وبذلك، في ١٠ شباط/فبراير، اتفق المجلس الأعلى للقوات المسلحة بضباطه التسعة عشر على أن ديكتاتوراً قديم الطراز يبلغ من العمر ٨٢ عاماً، بلا أفق ولا رؤية ولا خليفة مقبول، لا يستحق الدفاع عنه، وفي اليوم التالي، أعلن الجيش السيطرة على البلاد، وأجبر مبارك على إعلان تنحيه، ثم التوجه إلى منفاه الداخلي الاختياري في شرم الشيخ(١٨).

العوامل العسكرية

يُعد الجيش المصري واحداً من أقوى جيوش المنطقة من حيث تماسكه الداخلي، إذ لا تعاني القوات المسلحة المصرية من انشقاقات عرقية ودينية ملموسة. وعلى الرغم من أن هناك أقلية مسيحية كبيرة في مصر، إلا أن عدداً قليلاً من الأقباط كانوا يختارون السلك العسكري باعتباره مساراً مهنياً،

---

(١٧) Steven A. Cook, *The Struggle for Egypt: From Nasser to Tahrir Square* (New York: Oxford University Press, 2012), p. 285.

(١٨) David E. Sanger, "When Armies Decide," *New York Times*, 19/2/2011, and Holger Albrecht and Dina Bishara, "Back on Horseback: The Military and the Political Transformation in Egypt," *Middle East Law and Governance*, vol. 3, nos. 1-2 (2011), pp. 19-20.

ومن المحتمل أن يكون ذلك بسبب «السقف الزجاجي» الذي يشعر به الأقباط في مصر، والذي يحد من ترقياتهم في القوات المسلحة بسبب الدين، ولذلك لم تكن العلاقات بين المسلمين والمسيحيين في الجيش مصدراً للتوتر[١٩]. وكما هو الحال في العديد من الجيوش الأخرى، كان صغار الضباط مستائين من الامتيازات الواسعة التي يحصل عليها الضباط في المناصب العليا[٢٠]. ومع ذلك، فإن الشبكة المعقدة من المصالح والولاءات يمكنها أن تفسر السبب وراء احتفاظ القوات المسلحة بتماسكها خلال الاضطرابات[٢١]. وكما كان الحال في تونس، لم يكن الانقسام الأكبر داخل الجيش، بل بين الجيش من جهة ووزارة الداخلية ومؤسساتها الأمنية من جهة أخرى؛ فقد كان النفوذ السياسي المتنامي لوزارة الداخلية قد طغى على نفوذ وزارة الدفاع الأقوى والأكثر تأثيراً بشكل تاريخي على المشهد السياسي المصري[٢٢].

بشكل عام، يستند الجيش المصري على التجنيد الإلزامي، وتكون مدة الخدمة في الجيش ثلاث سنوات بالنسبة إلى الأميين أو هؤلاء الذين اكتفوا بالتعليم الإلزامي، ولا تخضع النسبة الأكبر من هؤلاء الجنود لأي قدر من التدريب، فعادة ما يخرج الأمّي من الجيش مثلما التحق به، ويخدم معظم هؤلاء كحراس أمام بعض منشآت الدولة خلال فترة خدمتهم في الجيش. أما هؤلاء الذين أكملوا تعليمهم الثانوي على الأقل، فعادة ما يخدمون لمدة سنة واحدة في الجيش. وعادة ما ينظر معظم المجندين في الجيش، سواء كانوا متعلمين أم لا، إلى مدة بقائهم في الجيش باعتبارها «محنة مؤسفة، لكنها مؤقتة!»[٢٣]. ويمثل المجندون الملتحقون بالجيش كل مناطق البلاد بشكل ما، وهو ما يساعد على تأكيد الصورة الذهنية للجيش كمؤسسة وطنية حقيقية.

---

(١٩) مقابلات سرية مع نشطاء مسيحيين مصريين (القاهرة، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤).

(٢٠) مقابلات سرية مع عسكريين مصريين (القاهرة، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤).

(٢١) Philippe Droz-Vincent, "The Military Amidst Uprisings and Transitions in the Arab World," in: Fawaz A. Gerges, ed., *The New Middle East: Protest and Revolution in the Arab World* (New York: Cambridge University Press, 2014), pp. 189-190.

(٢٢) Imad Harb, "The Egyptian Military in Politics: Disengagement or Accommodation?," *Middle East Journal*, vol. 57, no. 2 (Spring 2003), pp. 269-90.

(٢٣) Hazem Kandil, *Soldiers, Spies, and Statesmen: Egypt's Road to Revolt* (London: Verso, 2012), p. 234.

وتُعد القوات المسلحة المصرية كمؤسسة ضخمة وقوية ويتمتع قادتها بسلطات واسعة لاتخاذ القرار. كان وزير الدفاع والإنتاج الحربي في الفترة من أيار/مايو ١٩٩١ حتى آب/أغسطس ٢٠١٢، المشير محمد حسين طنطاوي، هو رفيق مبارك وصديقه لعقود، ما سمح له بإدارة الجيش من دون أي تدخل. كذلك كان رؤساء فروع الجيش، فضلاً عن قائد الحرس الجمهوري، قد خضعوا لفحص مبارك ووصلوا إلى مناصبهم بموافقته. ومع ذلك، يثير المحللون منذ فترة طويلة أسئلة حول مدى احترافية القوات المسلحة المصرية؛ فطبقاً لاثنين من الخبراء «لا يمكن اعتبار الجيش المصري قوة احترافية حقيقية مثلما يراه الكثيرون، فالجيش متضخم بشكل غير عملي، كما أن ضباطه مدللون، تم تسمينهم على عين مبارك وبرعايته. تدريبات الجيش ليست بالكفاءة المطلوبة، وصيانة معداته غير جيدة، ولا تزال القوات المسلحة تعتمد على الولايات المتحدة بشكل كبير في الحصول على التمويل والدعم اللوجستي»[٢٤].

ولاحظ آخرون أن الجيش كان يشهد انخفاضاً مستمراً في مستواه الفكري والاجتماعي، ويرجع ذلك جزئياً إلى انخفاض مرتبات القوات المسلحة عن رواتب القطاع الخاص، وبذلك لم يعد الانضمام للجيش خياراً وظيفياً جيداً بالنسبة إلى شباب الطبقة الوسطى. علاوة على ذلك، كان يتم حرمان أبناء الطبقة العاملة أو الطبقات ذات الدخل المنخفض من التقدم للمدارس العسكرية بسبب التكلفة العالية أو التحيز الواضح ضدهم في تلك المؤسسات[٢٥].

العوامل المتعلقة بالدولة

كانت القدرة على توقع موقف الجيش المصري تجاه المتظاهرين أقل

---

(٢٤) Clement Henry and Robert Springborg, "A Tunisian Solution for Egypt's Military: Why Egypt's Military Will Not Be Able to Govern," *Foreign Affairs* (21 February 2011), <http://www.foreignaffairs.com/print/67290>; Yezid Sayigh, "Above the State: The Officers' Republic in Egypt," *Carnegie Papers* (Carnegie Endowment for International Peace, Washington, DC, 1 August 2012), and Kandil, Ibid.

(٢٥) Elisabeth Bumiller, "Egypt's Stability Hinges on a Divided Military," *New York Times*, 5/2/2011,

بالإضافة إلى مراسلات إلكترونية مع يزيد صايغ (٢١ شباط/فبراير ٢٠١٤).

من القدرة على توقع موقف نظيره التونسي لأسباب عدة؛ بداية، تمتعت القوات المسلحة المصرية بالعديد من المزايا التي لم يصل إليها الجيش التونسي، حتى مع تزايد نفوذ وزارة الداخلية المصرية داخل النظام. كذلك ظل الجيش المصري هو حجر الأساس في قاعدة دعم مبارك، والذي خدم سابقاً كقائد للقوات الجوية، كما أنه لم يتعرض لأي انتقادات من قوى المعارضة أو وسائل الإعلام. إضافة إلى ذلك، كانت القوات المسلحة المصرية مثل معظم المؤسسات الأمنية في المنطقة العربية، مؤسسة شديدة السرية لا يعرف عنها معظم الناس إلا القليل جداً، تماماً كما عبر عنه ناشط مصري من أن «الجيش المصري صندوق أسود، لا أحد يعلم ما يجري بداخله»[٢٦].

من جانبهم، كان جنرالات الجيش قادرين على تعويض التراجع في نفوذهم السياسي بالمشاركة الاقتصادية المتنامية في كل القطاعات، بداية من الأثاث المنزلي وحتى إنتاج العتاد العسكري، مروراً بالزراعة والسياحة. من المستحيل الحصول على أرقام مؤكدة بشأن اقتصاد الجيش أو حصته في اقتصاد البلاد، لكن وفقاً لبعض التقارير الحديثة، يمتلك الجيش ما نسبته ٨٧ بالمئة من أرض مصر، وأكثر من ثلث قطاع الأعمال فيها[٢٧]. وتذهب إيرادات هذه المشاريع مباشرة إلى خزينة الجيش وتُصرف بالكامل من دون رقابة الدولة. ويمكننا أن نلمس أهمية الجانب التجاري في الجيش بالإشارة إلى أن طنطاوي لم يرأس وزارة الدفاع فقط، بل إنها ارتبطت بوزارة الإنتاج الحربي كذلك. من ناحية أخرى، تربّح ضباط الجيش مباشرة من تدخل الجيش في مجال الأعمال من خلال الرواتب العالية نسبياً، إضافة إلى المعاملة التفضيلية التي حصل عليها منتسبو الجيش في مجالات الرعاية الطبية والإسكان والنقل. وأدت جميع هذه الموارد إلى زيادة استقلال المؤسسة العسكرية عن النظام السياسي. ولا يمكن أن ننسى أن القوات المسلحة كانت تجني سنوياً ١,٣ مليار دولار كمساعدات عسكرية مباشرة من الولايات المتحدة.

---

(٢٦) Wendell Steavenson, "On the Square: Were the Egyptian Protesters Right To Trust the Military?," *New Yorker* (28 February 2011), p. 38.

(٢٧) Maikel Nabil Sanad, "How Egypt's Conscription Generates Unemployment and Refugees," *Huffington Post*, 15/9/2014, <http://www.huffingtonpost.ca/maikel-nabil-sanad/egypt-refugees_b_5818444.html#es_share_ended> (accessed on 22 October 2014).

فلماذا إذاً أحجم الجيش المصري عن إنقاذ نظام مبارك؟

أولاً، احتقرت النخب العسكرية جمال مبارك، نجل الرئيس وخليفته المتوقع. كرجل أعمال، ترأس جمال قطاعاً يمكن تسميته بـ «رجال أعمال الدولة»، والذين قاموا باستغلال وضع عائلة مبارك ومنصب جمال في الحزب الحاكم من أجل الاستفادة من الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية التي قام بها النظام في العقد الماضي(٢٨). **ثانياً**، أبدى الضباط قلقاً متزايداً بخصوص استبعاد الشباب، وتصاعد التشدد الإسلامي، وتفاقم المشكلات الاقتصادية. **ثالثاً**، لم يكن جنود الجيش المصري سعداء برؤية النظام يميل أكثر وأكثر إلى القطاع الشرطي والأمني في مصر، والذي يبلغ عدد منتسبيه إلى ما لا يقل عن ١,٤ مليون شخص. وأخيراً، كان المجندون المصريون بحكم خلفياتهم الاجتماعية جزءاً من المجتمع المصري، ولذلك فقد أدرك الجنرالات أنهم إذا ما كانوا على استعداد لإصدار أوامر بإطلاق النار على المتظاهرين، فإن كثيراً من الضباط والمجندين من المحتمل أن يرفضوا الانصياع لمثل هذه الأوامر. ولسوء الحظ، فإن هذه النقطة الأخيرة لم تنطبق بشكل كبير على مجندي الأمن المركزي، الذين قاموا بإطلاق النار وقتل العديد من المتظاهرين.

يمكن للمرء أن يقول إن المجندين المنتمين إلى الأمن المركزي عادة ما يأتون من خلفيات فقيرة وريفية كما أنهم عادة ما يكونون أقل شأناً من الناحية العلمية والثقافية من مجندي الجيش، ولذلك فهم أكثر عرضة للتلقين المباشر والاستماع لسرديات قادتهم، وهم من ثَمَّ على استعداد أكبر لطاعة الأوامر وتوجيه بنادقهم نحو صدور المحتجين(٢٩).

العوامل المجتمعية

في مصر كما هي الحال في تونس، نجح مزيج وسائل التواصل الاجتماعي بالبث الفضائي في تحويل الاحتجاجات الصغيرة نسبياً، والتي

(٢٨) Steavenson, Ibid., p. 43.

(٢٩) Mohamad Adam and Sarah Carr, "Brute Force: Inside the Central Security Forces," *Egypt Independent*, 11/11/2012, <http://www.egyptindependent.com/news/brute-force-inside-central-security-forces> (accessed on 11 August 2014).

خرجت ظهر يوم ٢٥ كانون الثاني/ يناير إلى مظاهرات واسعة النطاق، معربة عن رفض المزيد والمزيد من المصريين لنظام مبارك. واصل مئات الآلاف من المواطنين الذين يمثلون كافة شرائح المجتمع في التظاهر يوماً بعد الآخر، وعندما بدت عربات الجيش أمام الناس، بدأ المتظاهرون في تقديم الزهور للجنود واعتلاء الدبابات واتخاذ الصور بصحبة أفراد الجيش في الشوارع. «الجيش والشعب إيد واحدة»، انتشر هذا الهتاف بين الحشود الذين كان معظمهم على استعداد كامل للثقة في المجلس العسكري[(٣٠)]. ومع التقارب بين المواطنين وأفراد الجيش المنتشرين في الشوارع، تزايد التباعد بين هؤلاء الأخيرين والجنرالات في مقرات القيادة الذين ينادون بإطلاق النار على المتظاهرين[(٣١)].

وفي مجتمع لا يحترم فيه المواطنون معظم مؤسساتهم، كان الجيش ـ في مرحلة ما قبل الربيع العربي ـ قد احتفظ بمكانة عالية بين المصريين؛ فعلى سبيل المثال، قال جورج إسحاق، زعيم حركة كفاية المعارضة، في مظاهرة بميدان التحرير أوائل شباط/ فبراير: «أؤمن أن الجيش سيقوم بحمايتنا»، وأضاف: «نحن نثق تماماً في الجيش، فلا نعرف من هو أهل للثقة إلا الجيش!»[(٣٢)] كان المصريون مثل التونسيين يحترمون الجيش لأنه لم يكن جزءاً من أجهزة أمن مبارك التي كانت مهمتها تتمثل في قمع الجماهير.

العوامل الخارجية

على الرغم من أن أي دولة أجنبية لم تفكر بجدية في التدخل بمصر،

---

(٣٠) Lin Noueihed and Alex Warren, *The Battle for the Arab Spring: Revolution, Counter-revolution and the Making of a New Era* (New Haven, CT: Yale University Press, 2012), p. 109, and Wael Ghonim, *Revolution 2.0: The Power of the People Is Greater than the People in Power: A Memoir* (New York: Houghton Mifflin, 2012), p. 215.

من المهم الإشارة إلى أنه بحلول تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١، وعندما بدأت قوات الجيش والشرطة في قمع المتظاهرين بوحشية، توقف هؤلاء الذين كانوا ينادون «الجيش والشعب إيد واحدة»، وبدأوا في الهتاف «الجيش والشرطة إيد واحدة!»، للمزيد، انظر:

Kandil, *Soldiers, Spies, and Statesmen: Egypt's Road to Revolt*, p. 234.

(٣١) Cook, *The Struggle for Egypt: From Nasser to Tahrir Square*, p. 287.

(٣٢) Steavenson, "On the Square: Were the Egyptian Protesters Right to Trust the Military?," p. 38.

انظر أيضاً مقابلات المؤلف مع متظاهري ٢٠١١ (القاهرة، ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤).

إلا أن الانتشار الثوري كان عاملاً مؤثراً في مسار البلاد. بالطبع، كان جنرالات الجيش في القاهرة متأثرين بشدة بعلاقاتهم بالدول الأجنبية، خاصة بالولايات المتحدة، وهناك أدلة تشير إلى أنه عندما قررت إدارة أوباما التخلي عن مبارك باعتبار أنه لم يعد «كنزاً استراتيجياً»، أبلغ الأمريكيون قادة الجيش المصري مباشرة بـ «ضرورة عدم إطلاق النار على المتظاهرين»[٣٣]. وكما ذكر أحد المنظمين لمظاهرات ٢٥ كانون الثاني/يناير، فقد كانت تطورات ما يحدث في تونس تُناقش بشكل موسع ومستمر على مواقع التواصل، وقد أورد استطلاع للرأي أن ٨٦ بالمئة من بين من أجابوا على الاستطلاع أيدوا تغطية المظاهرات على وسائل الإعلام الرئيسة، حتى لو كانت وسائل الإعلام تلك مترددة في ذلك[٣٤]. كذلك هز حجم المظاهرات وأعداد المشاركين فيها، فضلاً عن سقوط بن علي، جنرالات القاهرة[٣٥].

وعلى الرغم من أن عدداً من الضباط المصريين قد تلقوا تعليماً في بعض الدول الغربية، إلا أن الكوادر التي اختيرت للتدريب كانت تحت سيطرة النظام بشكل أكبر بكثير مما كانت عليه الحال في تونس. في الواقع، لم يكن هناك أي جيش عربي أكثر انغلاقاً على العالم الخارجي من الجيش المصري؛ فعلى سليل المثال، لم يُسمح للضباط المصريين بالتواصل عبر البريد الإلكتروني مع رفاقهم الذين يتدربون في الولايات المتحدة، كما لم توظف وزارة الدفاع المصرية مدنياً واحداً في أي منصب ذي أهمية[٣٦].

---

(٣٣) انظر:

Gerges, ed., *The New Middle East: Protest and Revolution in the Arab World*, p. 17.

انظر أيضاً:

Helene Cooper and Mark Landler, "White House and Egypt Discuss Plan for Mubarak," *New York Times* (3 February 2011), and Ryan Lizza, "The Consequentialist: How the Arab Spring Remade Obama's Foreign Policy," *New Yorker* (2 May 2011), pp. 44-55.

(٣٤) Ghonim, *Revolution 2.0: The Power of the People Is Greater than the People in Power: A Memoir*, pp. 131-32.

(٣٥) Philip Marfleet, "Never "One Hand": Egypt 2011," in: Mike Gonzalez and Houman Barekat, eds., *Arms and the People: Popular Movements from the Paris Commune to the Arab Spring* (London: Pluto, 2013), p. 166.

(٣٦) مراسلات إلكترونية مع روبرت سبرونغبورغ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢)، ومقابلات مع ضباط جيش مصريين في كلية البحرية للدراسات العليا (مونتراي، كاليفورنيا، تموز/يوليو ٢٠٠٨)، وفي جامعة الدفاع الوطنية (واشنطن العاصمة، كانون الثاني/يناير ٢٠١٣).

يمكن القول إن المستوى العام للمهنية كان منخفضاً بشدة بين صفوف الجيش المصري، وليس من المرجح أن يكون التدريب الذي تعرض له بعض الضباط بالخارج قد ترك أثراً في الضباط المصريين أكثر مما فعل مع رفاقهم التونسيين.

الاستنتاج

من أكثر من ناحية، لا يمكن مقارنة خلفية الجيش التونسي وتاريخه بنظيره المصري؛ فالجيش التونسي، الصغير نسبياً، والمكون من الفقراء والقادة المهمشين سياسياً، والذي لم يشارك أبداً في العملية السياسية، كان قد جمع كل المتناقضات مع الجيش المصري. ومع ذلك، وصل الجيشان إلى نفس القرار بشأن الثورات في أوائل عام ٢٠١١، حتى لو كان ذلك عبر مسارات مختلفة. لم يشكل التماسك الداخلي للجيش مصدر قلق لجنرالات أي من الجيشين، بيد أن التباين بين العسكريين ووزارة الداخلية كان مهماً في السياقين، وخاصة السياق التونسي. كذلك كانت حقيقة أن كلا الجيشين تألف أساساً من المجندين إجبارياً ذات اعتبار مهم، وكذلك رؤية الجنرالات لتآكل شرعية نظامي بن علي ومبارك. أيضاً كان تعامل النظام مع الجيش عاملاً مهماً تأثر به الجنرالات في تونس والقاهرة، وربما تأثر به الجنرالات في الأولى بشكل أشد، خاصة فيما يتعلق بالأجور المنخفضة نسبياً والتي كان يحصل عليها الضباط في تونس. كان الجنرالات المصريون أكثر قلقاً بشأن تناقص نفوذهم السياسي مقابل صعود وزارة الداخلية، وتزايد قلقهم مع طلب النظام من الجيش التدخل للسيطرة على المظاهرات، وهي المهمة الأساسية لقوات الأمن المركزي التابعة للداخلية. إضافة إلى ذلك، كانت المشاركة الشعبية واسعة النطاق، وحجم المظاهرات وتكوينها ذات أثر كبير في الجنرالات في كلا البلدين، فيما لم يكن التخوف من التدخل الأجنبي حاضراً في الحالتين، إلا أن ضباط الجيش المصري كانوا أكثر حساسية لردود الفعل الدولية على الأحداث، رد الولايات المتحدة على وجه الخصوص[٣٧].

(٣٧) Jeremy M. Sharp, "Egypt: Background and U.S. Relations," (Washington, DC: Congressional Research Service, June 2014) (7-5700, RL33003), pp. ii and 11.

من انقسم حول دعم الثورة: ليبيا واليمن

على الرغم من أن اليمن تبدو أكثر فقراً من ليبيا الغنية بالنفط، إلا أن البلدين تشاركا في العديد من أوجه الشبه، بما في ذلك مستويات التنمية المؤسسية المنخفضة ـ إذ لم تكن هناك أي مؤسسة عامة في كلا البلدين ـ وارتفاع مستويات الفساد بشكل مذهل. فطبقاً لما قاله أحد المصادر، فإن الحكومة في صنعاء «تجعل من نظام كرزاي في أفغانستان يبدو كما لو كان نموذج حكم مثالي»[٣٨]. وليبيا لم تكن تختلف كثيراً، فلم تمتلك البلاد دستوراً منذ عام ١٩٥١، كما أنها لم تمتلك رئيساً للدولة بشكل رسمي (فقد كان لقب القذافي، الأخ القائد على ما اعتبره عشيرة كبيرة)، كما أن برلمانها كان صورياً، واستنزف القذافي على مدار عقود كل المؤسسات الحكومية بما فيها الجيش من أجل تعزيز نظامه المبني على شخصه فقط[٣٩]. وخلافاً لمصر وتونس، تمثل الانتماءات القبلية أهمية كبرى في اليمن وليبيا، فكان صالح والقذافي يضعان أهم المناصب السياسية والأمنية والعسكرية في أيدي أبناء قبائلهم وأقربائهم، وكلاهما اختار من أبنائه وأبناء إخوته من يرأس أجهزة أمنية مختلفة ووحدات عسكرية خاصة. وفي ليبيا على وجه التحديد، مثلت عوائد النفط رافداً حيوياً سمح للقذافي بالإنفاق بسخاء من أجل الإبقاء على جمود الحياة السياسية في ليبيا[٤٠]. وفي اليمن، حاول صالح تعزيز ولاء أتباعه ببعض الامتيازات والإعفاءات والتي شملت تراخيص تأسيس الشركات الكبرى والأعمال.

وبعد فترة وجيزة من بدء الاحتجاجات قرر صالح إلغاء الضرائب، ورفع من دعم المواد الغذائية، وتعهد بزيادة أجور الموظفين، والأهم من ذلك أنه وعد بعدم تمديد حكمه مرة أخرى بعد ٢٠١٣، ولا بالسماح لابنه أحمد، قائد قوات الحرس الجمهوري بخلافته. لكن الحشود التي تكونت في البداية

---

(٣٨) Dexter Filkins, "After the Uprising: Can the Protestors Find a Path between Dictatorship and Anarchy?," *New Yorker* (11 April 2011), p. 42.

(٣٩) Wolfram Lacher, "Libya after Qadhafi: State Formation or State Collapse?," SWP Comments, no. 9 (March 2011), pp. 1-8, <http://www.swp-berlin.org/fileadmin/contents/products/comments/2011C09_lac_ks.pdf>.

(٤٠) Dirk Vandewalle, "Libya's Uncertain Revolution," in: Peter Cole and Brian McQuinn, eds., *The Libyan Revolution and Its Aftermath* (New York: Oxford University Press, 2015), p. 23.

وغالبها من الطلاب لم ترضَ بهذه التنازلات، وطالب الجميع صالحاً بالاستقالة فوراً. لاحقاً أدى العنف المتصاعد، وخاصة مقتل ٥٢ متظاهراً على يد قوات الأمن في ١٨ آذار/مارس، إلى إذكاء غضب المتظاهرين ثم إلى انقسام القوات المسلحة. أما القذافي فقد كان رد فعله الأولي على التظاهرات هو إطلاق العنان لميليشياته المتعددة والمنظمات العسكرية وشبه العسكرية ضد المعارضين، حتى مع محاولة حكومته تقديم بعض التنازلات الهامشية، مثل تسهيل الائتمان العقاري، في محاولة لمنع انتشار الاضطرابات[٤١].

في كلا الدولتين انقسم الجيش تجاه النظام؛ إذ قررت قطاعات ووحدات من الجيش النظامي ـ فضلاً عن أفراد القوات الخاصة والميليشيات والوحدات العسكرية الأخرى المرتبطة بالقبيلة أو بالعائلة الحاكمة ـ دَعْمَ النظام، في حين قررت بقية الوحدات والأفراد إما الانقلاب ضد النظام أو الانشقاق عن الجيش والتخلي عن البزة العسكرية بالمرة. وبحلول منتصف عام ٢٠١١، كان البلدان يعيشان حالة حرب أهلية، بجيوش منقسمة، ونتائج غير محسومة للصراع. ويمكن القول إن الوضع في اليمن كان أكثر تعقيداً بسبب أربعة نزاعات متزامنة شهدتها البلاد في نفس الوقت: **أولاً**، تمرد الحوثيين في الشمال، **ثانياً**، الحركة الانفصالية الجنوبية، والتي تعود جذور خلافاتها إلى عقود ماضية لم تنتهِ بتوحيد البلاد عام ١٩٩٠، **ثالثاً**، محاولات الحكومة في تحجيم تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، والذي كان ينشط في جنوب البلاد، **ورابعاً**: الصراع الطائفي بين متطرفي السلفيين ضد المعتدلين من السنة والشيعة على حد سواء.

وفي كل من اليمن وليبيا ـ وكما هي الحال في معظم الحروب الأهلية ـ ساعدت القوى الخارجية في تحديد النتيجة؛ ففي ليبيا، قلب قصف حلف شمال الأطلسي (الناتو) الموازين لصالح المعارضة. أما في اليمن، فقد تمكن وسطاء مجلس التعاون الخليجي من إقناع صالح بالاستقالة من الرئاسة وبدء الاستعدادات لإجراء انتخابات جديدة. وفي كلتا الحالتين، كان يمكن

---

(٤١) Wolfram Lacher and Ahmed Labnouj, "Factionalism Resurgent: The War in the Jabal Nafusa," in: Cole and McQuinn, Ibid., p. 262.

توقع الانقسامات داخل القوات المسلحة بسهولة من قبل المهتمين ومن هم على دراية بشؤون السياسة والمجتمع والجيش في ليبيا واليمن.

العوامل العسكرية

في كل من ليبيا واليمن، كانت المؤسسة العسكرية تتكون من قسمين رئيسيين، الأول هو الجيش النظامي، في مقابل عدد من المؤسسات شبه العسكرية الأخرى[٤٢]. لكن لم تكن هذه المؤسسات على اتصال منتظم ببعضها البعض. وبشكل نظري، كانت مهمة الجيش النظامي تتمثل في الدفاع عن حدود البلاد، في حين كان من المفترض أن تقوم قوات الأمن بحماية النظام، أما عملياً فقد كانت مهمة الحفاظ على النظام هي المهمة الأساس لجميع مكونات المؤسسة العسكرية. وعلى خلاف الجيشين المصري والتونسي، كانت القوات المسلحة في اليمن وليبيا بعيدة كل البعد عن المؤسسية والمهنية، وتعتمد بشكل كامل على رغبات الديكتاتور الحاكم. وبعبارة أخرى، لأن القذافي وعلي عبد الله صالح وصلا إلى السلطة عن طريق انقلابات عسكرية، فقد عملا على إنشاء منظمات شبه عسكرية داخل الجيش، وجعلا من جميع تلك المنظمات يتجسس كل منها على الأخرى، وأدركا تماماً أن غياب ذلك «التوازن» سيعني الإطاحة بهما فوراً[٤٣]. نتيجة لذلك، فقد كان واضحاً أن بناء جيش وطني أو موحد على الأقل لم يكن أبداً في صالحهم. كان الهدف الرئيس لقادة الدولتين هو بقاء نظاميهما، ولذلك فقد كان الحفاظ على مؤسسة عسكرية ممزقة تتجسس قطاعاتها على بعضها البعض، أمراً ضرورياً لتحييد القيادات العسكرية والتقويض من سلطتهم لاتخاذ القرارات.

تمثلت أكبر خسائر نظام صالح في انشقاق اللواء علي محسن الأحمر،

(٤٢) لدراسة معمقة للحالة الليبية، انظر:
Dirk Vandewalle, *A History of Modern Libya* (New York: Cambridge University Press, 2006), pp. 147-149.

(٤٣) للمزيد حول تكتيكات «الحماية من الانقلابات» انظر:
James T. Quinlivan, "Coup-Proofing: Its Practice and Consequences in the Middle East," *International Security*, vol. 24, no. 2 (Fall 1999), pp. 131-165, and Holger Albrecht, "The Myth of Coup-Proofing Risk: and Instances of Military Coups d'état in the Middle East and North Africa, 1950-2013," *Armed Forces and Society*, vol. 41, no. 4 (October 2015), pp. 659-687.

رجل صالح المقرب وحليفه طويل الأمد الذي ميز نفسه وسط قادة الجيش من خلال قتاله الانفصاليين الحوثيين في الشمال. ومع انشقاقه، انضم إلى الأحمر عشرات آخرون من جنرالات الجيش، بمن فيهم الجنوبي عبد الله القاضي، والذي تمت تنحيته بسبب رفضه استخدام القوة ضد المتظاهرين السلميين(٤٤). وعلى الرغم من إصرار وزير الدفاع على ولاء الجيش لصالح، قرر العديد من الجنود الانشقاق تماماً عن الجيش أو الانضمام إلى قوات الأحمر أو إلى حشود المعارضة. وللإبقاء على سلطته، اعتمد صالح على الحرس الجمهوري الأفضل من حيث التدريب والعتاد، والأمن المركزي، ووحدات النخبة في الجيش، والذين ظلوا محتفظين بولائهم لصالح. كان واضحاً أن الجيش قد انقسم تماماً. خلال الاضطرابات، نشبت حروب بالوكالة بين أذرع الجيش ووحداته المختلفة، فطبقاً للشائعات، كان اللواء الأحمر على خلاف مرير مع أحمد علي صالح، الابن الأكبر للديكتاتور، والذي كان يرأس الحرس الجمهوري(٤٥).

ولم يختلف ما حدث مع القذافي كثيراً، فقد شهدت قواته انقسامات عميقة أيضاً. فبسبب شكه في ولائهم، قام القذافي بتنحية نسيبه عبد الله السنوسي من منصبه كرئيس للمخابرات، ووضع أبو بكر يونس جبر، أحد قيادات الجيش، قيد الإقامة الجبرية فوراً مع بدء الثورة(٤٦). وعلى الرغم من ذلك، انشقت وحدات الجيش والقوات الجوية الرابضة في بنغازي وطبرق أو بالقرب منهما، بشكل كلي أو جزئي، في حين انشقت قطاعات واسعة من الوحدات المتمركزة في الكفرة ومصراتة والجبل الغربي والزاوية(٤٧). وفي العديد من تلك الحالات كان العسكريون المتقاعدون هم أول من انضم إلى

(٤٤) Tom Finn, "Yemen Showdown Looms as Army Loyalties Divide," *Guardian*, 21/3/2011.

(٤٥) Noueihed and Warren, *The Battle for the Arab Spring: Revolution, Counter-revolution and the Making of a New Era*, pp. 198-199.

(٤٦) Lacher, "Libya after Qadhafi: State Formation or State Collapse?," p. 4.

(٤٧) رسالة بريد إلكتروني للمؤلف من ولفرام لاتشر، الخبير في شؤون شمال أفريقيا بالمعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية، برلين (٢٥ أيار/ مايو ٢٠١١). كذلك هناك شهادة هامة حول مراحل الثورة وكيف استجمعت الثورة المضادة قواها، انظر:

Lacher and Labnouj, "Factionalism Resurgent: The War in the Jabal Nafusa," pp. 262-272.

الثوار. ومن أجل تعويض النقص الناتج عن انشقاق قواته، جلب القذافي (بحسب تقارير) الآلاف من المرتزقة من دول الساحل الأفريقي وأوروبا وأمريكا اللاتينية[٤٨]. أما الجنود الذين واصلوا حتى النهاية بجانب القذافي، فقد أكدوا أن قياداتهم أبلغتهم بأنهم يحاربون إرهابيين أجانب وليسوا معارضين من مواطنيهم[٤٩].

لقد عكست الانقسامات في القوات المسلحة الليبية واليمنية على حد سواء واقع مجتمعاتهما المليء بالأحقاد عميقة الجذور. وعلى الرغم من أن أواصر القبيلة والقرابة لم تستطع التغلب على كل تلك الخلافات، إلا أنها ـ كما تظهر لنا حادثة اللواء الأحمر ـ أثبتت أهميتها في تحديد مواقف الجيش. وقد لاحظ العديد من الخبراء ما كان يحدث في كلا البلدين من مراجعة مستمرة للتوازن القبلي، لأن الولاءات لم تكن دوماً مضمونة بشكل كامل، كما أنها كانت عرضة للتحولات المفاجئة وغير المتوقعة[٥٠]. كذلك لعبت النزعة المناطقية دوراً كبيراً في تشكيل هويات المواطنين؛ فإذا كان المرء من طرابلس أو من بنغازي فقد يؤثر ذلك بشكل كبير في موقفه تجاه النظام. إضافة إلى ذلك، كان الترهيب بالإكراه أو الترغيب بالرشوة مثلاً أمرين لازمين للإبقاء على ولاءات الجنرالات أو من هم دونهم من العسكريين، لأنه كما ظهر في العديد من حالات الانشقاق، كانت قطاعات كبيرة من القوات المسلحة تحتفظ بشكوك عميقة حول شرعية الأنظمة.

أيضاً، لم تشهد القوات المسلحة في ليبيا ولا في اليمن أي محاولة لتحويل الجيش إلى مؤسسة حقيقية؛ ففي عام ١٩٧٨، استلزمت رغبة القذافي

---

(٤٨) Ashish Kumar Sen, "Libyan Rebels: Colombian Female Snipers Fighting for Gadhafi," *Washington Times*, 12/4/2011, and Wolfram Lacher, "Regional Repercussion of Revolution and Civil War in Libya," in: Muriel Asseburg, ed., *Protest, Revolt, and Regime Change in the Arab World* (Berlin: Stiftung Wissenschaft und Politik, 2012), p. 47.

(٤٩) C. J. Chivers, "Captive Soldiers Tell of Discord in Libyan Army," *New York Times*, 13/5/2011.

(٥٠) انظر على سبيل المثال:

Luis Martinez, *The Libyan Paradox* (New York: Columbia University Press, 2007), pp. 98-101; Florence Gaub, "The Libyan Armed Forces between Coup-Proofing and Repression," *Journal of Strategic Studies*, vol. 36, no. 2 (April 2013), p. 232, and Michael Knights, "The Military Role in Yemen's Protests: Civil-Military Relations in the Tribal Republic," *Journal of Strategic Studies*, vol. 36, no. 2 (April 2013), p. 273.

في توسعة نطاق الجيش الاعتماد على التجنيد، وقد استمر ذلك بالفعل حتى نهاية الثمانينيات، وعلى الرغم من ذلك يعبر أحد كبار الخبراء الغربيين في شؤون ليبيا بأنه غير متأكد من وجود مشروع قانون للتجنيد في السنوات القليلة التي سبقت سقوط النظام(٥١).

أما في اليمن، وخلال عهد صالح الطويل، فقد تم اعتماد التجنيد الإجباري، ثم إلغاؤه، ثم اعتماده من جديد في أواخر العقد الأول من الألفية الجديدة، لكن في غالب الأمر لم يكن يتم تطبيق التجنيد على اليمنيين بشكل عادل أو حتى بشكل مستمر(٥٢). وفي هذا السياق، تتضاءل الانقسامات بين المجندين والمتطوعين من جهة في مقابل الانقسامات على أسس هوياتية قبلية أو مناطقية، فضلاً عن الانقسامات بين الجيش النظامي والميليشيات المختلفة.

العوامل المتعلقة بالدولة

منذ أن استولى العقيد معمر القذافي على السلطة في انقلاب أبيض عام ١٩٦٩، حاول زملاؤه من ضباط الجيش الإطاحة به أربع مرات (كان آخرها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣)، لذلك لم يكن من المستغرب ما فعله القذافي من تهميش الجيش وتخفيض موارده ومخصصاته منذ بداية التسعينيات، خاصة بعد اشتباهه في ضلوع الجيش في محاولة انقلاب، وأيضاً هزيمته في الحرب مع تشاد بين ١٩٨٧ و١٩٨٩(٥٣). اعتقد القذافي أن الأولوية تكمن في بناء قوات نخبة وميليشيات موازية للجيش، يؤسسها ويقودها أقرباؤه. وطبقاً لما قاله أحد الضباط الكبار في الجيش الليبي، لم يكن هناك اهتمام حقيقي بحالة الجيش أو أوضاع العسكريين، لكن كل أبواب الجحيم كانت تُفتح إذا ما علم القذافي بوجود شخص معارض له

---

(٥١) انظر:

Kenneth M. Pollack, *Arabs at War: Military Effectiveness, 1948-1991* (Lincoln: University of Nebraska Press, 2002,

ومقابلة مع ولفرام لاتشر (برلين، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١).

(٥٢) Zoltan Barany, *The Soldier and the Changing State: Building Democratic Armies in Africa, Asia, Europe, and the Americas* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2012), p. 328.

(٥٣) John L. Wright, *Libya, Chad, and the Central Sahara* (London: C. Hurst, 1989).

داخل المؤسسة العسكرية[٥٤]. كان الجيش الليبي بذلك أكثر الجيوش العربية «تسييساً» إن صح التعبير، وأضعفها من حيث معنويات جنوده، لا سيما مع التغيير السريع للقادة، ودوائر السلطة المتداخلة، وغياب التقييمات على أساس الكفاءة. ومع ذلك، فقد كان بعض الضباط الكبار قادرين على استخدام مناصبهم لاختلاس الأموال جراء صفقات الأسلحة وغيرها من المشروعات المتعلقة بالتسليح[٥٥]. وفي اليمن، كان علي عبد الله صالح يعامل الضباط الكبار بشكل جيد، حيث تتم مكافأتهم من النظام من خلال طرق متعددة، وربما كانت إحدى أهم تلك الطرق هي المؤسسة الاقتصادية العسكرية التي ظهرت في منتصف الثمانينيات، وتمت إعادة تسميتها بـ «المؤسسة الاقتصادية اليمنية» في ١٩٩٩، وقد ازدهرت تلك المؤسسة ككيان مستقل يشرف عليه ضباط الجيش، حيث كانت مصدراً رئيساً للدخل بالنسبة إلى صالح نفسه وعدد كبير من قيادات جيشه[٥٦].

وفي كلا الدولتين، كانت رؤية النخب العسكرية لشرعية النظام نابعة في المقام الأول من انتماءاتهم القبلية، وثانياً من مواقف قياداتهم، والتي كانت من جانبها معتمدة على ما إذا كانت تلك القيادات تنتمي إلى العشيرة التي يفضلها الديكتاتور أم لا. ففي تلك المجتمعات المنقسمة على نفسها، والتي تفتقر لوجود أي مؤسسات سياسية قوية، تصبح هوية الشخص بصفته جندياً أو أحد أفراد المؤسسة العسكرية، أقل أهمية بكثير من هويته كابن لقبيلته أو عشيرته. وعلى الرغم من أن صالح والقذافي على حد سواء قاما بفعل ما بوسعهما من أجل تدعيم الولاءات القبلية، إلا أنه من المؤكد أنهما لم ينجحا في مساعيهما[٥٧].

---

(٥٤) Jon Lee Anderson, "King of Kings: The Last Days of Muammar Qaddafi," *New Yorker* (7 November 2011), p. 52.

(٥٥) David S. Sorenson, "Civil-Military Relations in North Africa," *Middle East Policy*, vol. 14, no. 4 (Winter 2007), pp. 109-110.

(٥٦) Victoria Clark, *Yemen: Dancing on the Heads of Snakes* (New Haven, CT: Yale University Press, 2010), pp. 122-123, and Paul Dresch, *A History of Modern Yemen* (New York: Cambridge University Press, 2000), p. 208.

(٥٧) Vandewalle, "Libya's Uncertain Revolution," p. 19.

العوامل المجتمعية

بشكل عام، لم يحتفظ أفراد القوات المسلحة بتقدير مجتمعي كبير، سواء في اليمن أو في ليبيا، كما أنهم نادراً ما كانوا يُستخدمون كأدوات للقمع الداخلي. أدرك الناس ذلك، فمهنياً لم يكن أفراد الجيش مميزين أبداً، لا نتحدث هنا عن تميز الجيش بشكل عام فقط، بل عن حوادث فشل محددة يعرفها الجميع[٥٨]. في اليمن، لم يكن الجيش قادراً على مواجهة الحوثيين، أو حتى على وضع الصراعات الأخرى تحت السيطرة. كذلك كان الفساد المستشري يؤثر على الجنود، والذين كانوا يبيعون أسلحتهم لأعدائهم المفترضين أو حتى ينضمون إليهم إذا ما وُجد المقابل المناسب[٥٩]. كذلك كان الضعف المهني للجيش الليبي قد انكشف بشكل فاضح بعد الإهانة التي لحقته جراء الهزيمة أمام القوات التشادية الضعيفة أصلاً[٦٠]! وليس هناك سبب يدفعنا للاعتقاد بأن أداء الجيش الليبي قد تحسن منذ ذلك الحين، على الرغم من أن العديد من وحدات النخبة كانت قد خاضت معاركها خلال الحرب الأهلية بكفاءة وفقاً للتقارير، مع العلم أن ذلك كان ضد معارضين غير مدربين وغير مؤهلين من حيث العدد والعُدة[٦١].

هناك سبب آخر أيضاً لضعف تقدير الجماهير لجيشي ليبيا واليمن، وهو أنه كان من المعتاد أن يقرر الجنود، أو حتى وحدات بأكملها، الفرار من

---

(٥٨) Adam C. Seitz, "Ties That Bind and Divide: The "Arab Spring" and Yemeni Civil-Military Relations," pp. 50-67, and Marieke Brandt, "The Irregulars of the Sa'ada War: "Colonel Sheikhs" and "Tribal Militias" in Yemen's Huthi Conflict (2004-2010)," pp. 105-122, both in: Helen Lackner, ed. *Why Yemen Matters: A Society in Transition* (London: Saqi Books, 2014), and Tim Dunne and Jeff Gifkins, "Libya and the State of Intervention," *Australian Journal of International Affairs*, vol. 65, no. 5 (2011), pp. 515-529.

(٥٩) انظر على سبيل المثال:

Sheila Carapico, *Civil Society in Yemen* (New York: Cambridge University Press, 1998), p. 78, and Sarah Phillips, *Yemen's Democracy Experiment in Regional Perspective: Patronage and Pluralized Authoritarianism* (New York: Palgrave Macmillan, 2008), p. 70.

(٦٠) Sam C. Nolutshungu, *Limits of Anarchy: Intervention and State Formation in Chad* (Charlottesville: University of Virginia Press, 1996), pp. 218-223, and Dresch, *A History of Modern Yemen*, pp. 147-148.

(٦١) Gaub, "The Libyan Armed Forces between Coup-Proofing and Repression," p. 221.

الجيش إذا ما تم وضعهم في مواجهة حقيقية. كانت مشكلة الفرار تلك تمثل معضلة حقيقية في صراعات اليمن، وبشكل أقل في الصراع الليبي مع تشاد، لكنها أصبحت عاملاً رئيساً في الحروب التي أعقبت ثورات الربيع العربي، فقد كان انشقاق الجنرالات الكبار جنباً إلى جنب مع الجنود تحت إمرتهم غالباً ما يؤدي إلى سحق معنويات الجنود المتبقين ويحد من قدرتهم على الاستمرار في القتال(٦٢).

المتغيرات الخارجية

كان المد الثوري قد انتشر سريعاً إلى ليبيا واليمن منذ وقت مبكر من عام ٢٠١١، لكن المظاهرات الضخمة التي اندلعت في اليمن لم تثر دهشة المتابعين للدولة التي لم تعرف الاستقرار والهدوء لفترة طويلة قبل ذلك. وفي المقابل، لم يتوقع معظم الخبراء أن تكون ليبيا التي تقبع تحت حكم ديكتاتور مختل عقلياً هي الدولة الثالثة التي تشهد حراكاً كبيراً بعد تونس ومصر(٦٣). في اليمن، شارك بعض الضباط، على عكس رفاقهم في ليبيا، في دورات تدريبية داخل البلاد وخارجها، ما جعلهم عرضة للتعامل مع الضباط الغربيين، لا سيما من بريطانيا والولايات المتحدة. لاحقاً، دعم معظم هؤلاء الضباط علي عبد الله صالح، فقد رأوا أن استمراره في الحكم، مع منهجه المعلن بمكافحة الإرهاب، سيكون حلاً أفضل من أي من البدائل الأخرى الأكثر ضبابية(٦٤).

وبعد أشهر من القتال، كان ثوار ليبيا الذين يعانون من سوء التنظيم والتدريب غير قادرين على السيطرة على طرابلس وغيرها من معاقل القذافي غرب ليبيا، حتى مع استمرار الدعم الحربي من قبل قوات حلف الناتو. وفي ١٥ تموز/يوليو ٢٠١١، انضمت الولايات المتحدة إلى أكثر من ثلاثين دولة في الاعتراف الرسمي بالقيادة الجديدة لليبيين، والمتمثلة في المجلس الوطني

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٢٧٩، و
Knights, "The Military Role in Yemen's Protests: Civil-Military Relations in the Tribal Republic," p. 18.

(٦٣) مقابلة المؤلف مع وولفرام لاتشر (برلين، ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١).

(٦٤) مقابلات سرية للمؤلف مع ضباط غربيين في المنامة ومسقط والدوحة (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢).

الانتقالي، باعتباره الحكومة الشرعية في ليبيا. ومع ذلك، ظهر القذافي مصمماً على القتال واستطاع أن يصمد حتى أواخر آب/أغسطس، مع التأكيد على أن حملة القصف كانت قد رفعت من معدل فرار جنوده وانشقاقهم[٦٥]. ونظراً لتجربته الطويلة في خلق الأعداء وتحييد الأصدقاء، لم يستطع القذافي أن يكسب أي دعم، حتى من أصدقائه في جامعة الدول العربية[٦٦].

في الوقت نفسه تقريباً، كان الوضع في اليمن لا يزال غير محسوم؛ ففي حزيران/يونيو، انتقل الرئيس صالح إلى السعودية لتلقي العلاج بعد إصابته بحروق وجروح خطيرة جراء هجوم صاروخي خلال اشتباكات بين قواته ومقاتلي القبائل. وفي غيابه، استمرت الاشتباكات بين الجانبين حتى إعلان صالح استقالته المترددة في تشرين الثاني/نوفمبر. كانت القوات المضادة للنظام لا تتألف فقط من المنشقين عن الجيش وجنود القبائل، ولكن أيضاً من مقاتلي تنظيم القاعدة. في ليبيا، على الجانب الآخر، كانت القوى على اختلافها تعتمد على سرديات تاريخية غير واضحة في تحديد مواقفها تجاه نظام القذافي أو الحكومة الانتقالية، وكانت النتيجة هي أن الثورة انتهت بانتهاء الهدف المشترك المتمثل في هزيمة القذافي، وهو ما أدى إلى تكون هياكل سياسية وعسكرية وعلاقات فريدة من نوعها في كل منطقة أو مدينة من المدن الكبرى[٦٧].

كان هذا يعني أن الجنود اليمنيين، على عكس نظرائهم الليبيين، لم يكونوا في حاجة للقلق من احتمالية التدخل الأجنبي؛ إذ دعمت حكومات غربية نظام صالح بالأموال لمساعدته في سحق تنظيم القاعدة. إضافة إلى ذلك، تزايد تعقيد الوضع وضبابيته في اليمن عن ليبيا بسبب تعدد جماعات

---

(٦٥) Sebnem Arsu and Steven Erlanger, "Libya Rebels Get Formal Backing, and $30 Billion," *New York Times*, 15/7/2011.

(٦٦) مقابلة مع الصديق الفقيه، الأمين العام لمنتدى الفكر العربي (عمان، ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢).

(٦٧) Cole and McQuinn, eds., *The Libyan Revolution and Its Aftermath*, p. 2.

يقدم ماكوين شهادة حول كيف أن هناك ما يقرب من ٢٣٦ مجموعة مسلحة مختلفة خرجت من مصراتة وحدها، انظر الفصل الذي كتبه:

Brian McQuinn, "History's Warriors: The Emergence of Revolutionary Battalions in Misrata," in: Cole and McQuinn, Ibid., pp. 229-256.

المعارضة وتنوع ولاءاتها. ومع ذلك، يجدر بنا أن نؤكد على أنه من دون الضغط الذي قامت به دول مجلس التعاون الخليجي على صالح للموافقة على التوصل لتسوية واتفاق سلام، لكان من المؤكد أن يستغرق رحيل صالح وقتاً أطول بكثير مما اتخذه.

الاستنتاج

في كل من ليبيا واليمن، كانت لدينا ستة عوامل لها أكبر الأثر في مواقف قيادة الجيوش النظامية تجاه الثورات. كان التماسك الداخلي للجيش ذا أهمية قصوى في الحالتين، في حين كانت الانتماءات القبلية والمناطقية هي المهيمنة على أي هويات جانبية أخرى. كذلك كانت الانقسامات بين الجيش والأجهزة الأمنية الأخرى ذات أهمية كبيرة. وكما أشرت سابقاً، كانت قضية التجنيد الإجباري مقابل التطوع غامضة في كلا الدولتين، فقد أثرت الرشاوى والمحسوبيات والفساد في كفاءة نظام التجنيد الإجباري حتى عندما كان يتم تطبيقه. لكن رؤية الجنرالات لشرعية النظام كانت شديدة الأهمية - حتى لو لم يكن التنبؤ بها سهلاً على الدوام - نظراً لأنها كانت تعتمد على الهويات المناطقية والقبلية. كان تهميش النظام للجيش النظامي عاملاً أساسياً في ليبيا، لكنه لم يكن بهذه الأهمية في اليمن، حيث حاول صالح جهده أن يعزز ولاء جنوده من خلال حوافز عديدة. كانت مواجهة المظاهرة الكبيرة في ليبيا أمراً ملحوظاً، حيث كانت الاحتجاجات العامة نادرة في الغالب، أقل حتى الآن من تلك في اليمن. وبطبيعة الحال، شكلت احتمالية التدخل الأجنبي عاملاً مهماً بالنسبة إلى الجنرالات الليبيين، وهو ما ظهر في تدخل عسكري بالفعل، خلافاً لما حدث في اليمن، حيث تمثل التدخل الأجنبي في دعم الدول الخارجية للمفاوضات الدبلوماسية المكثفة والتي هدفت إلى خروج صالح من المشهد السياسي.

من قرّر الحفاظ على الوضع القائم: البحرين وسوريا

على الرغم من البون الشاسع بين دولتين مثل البحرين وسوريا على مستويات مختلفة مثل طبيعة المؤسسة العسكرية وردود الفعل الأولية تجاه الثورات في ٢٠١١، إلا أن الضباط في كلا الدولتين اتفقوا على دعم قيادات

البلاد، مع التأكيد أن الدعم في سوريا لم يكن مطلقاً وبالإجماع كما كان عليه الوضع في البحرين. ففي البداية، حاول ملك البحرين، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، استرضاء المتظاهرين بتقديم مزيج من وعود الإصلاح السياسي والامتيازات المالية للمتظاهرين، أما الديكتاتور السوري بشار الأسد فقد لجأ فوراً إلى العنف المفرط ضد المتظاهرين السلميين. في النهاية، دعم الجيشان قائديهما ولو لأسباب مختلفة. يتشابه البلدان أيضاً في أن الاضطرابات فيهما لم تنتهِ بنهاية ٢٠١١، فقد استمرت التوترات على مستوى محدود في البحرين، في حين تم تمزيق سوريا إرباً إرباً جراء الحرب الأهلية التي أشعلها النظام السوري رداً على المظاهرات.

النموذج الأول: البحرين

في المنامة عاصمة البحرين، بدأت الانتفاضة الكبرى في دوار اللؤلؤة ذات طابع طائفي واضح في ١٤ شباط/فبراير، أي بعد ثلاثة أيام فقط من تنحي مبارك في القاهرة. توافد المتظاهرون الشيعة على اللؤلؤة في البداية قبل أن تنتشر الاضطرابات في أنحاء وسط المدينة وفي الأحياء ذات الغالبية الشيعية[٦٨]، ردت العائلة المالكة على التظاهرات بإعلانها عن منحة قدرها ما يوازي ٢٧٠٠ دولار تقريباً لكل أسرة بحرينية، لكن تلك المبادرة لم تفلح في التنفيس عن غضب المتظاهرين، وبشكل سريع في السابع عشر من شباط/فبراير، قامت الحكومة بتغيير تكتيكاتها وقررت اللجوء للعنف؛ استخدمت قوات الأمن الرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع ضد المتظاهرين السلميين الذين كان معظمهم نائمين في الشوارع فيما بدا كما لو كان مهرجاناً شعبياً، قُتل أربعة أشخاص على الأقل جراء ذلك الهجوم وأُصيب عدد آخر[٦٩]. لم تُجْدِ إجراءات الحكومة العنيفة نفعاً إلا في إذكاء غضب المزيد من المواطنين، الذين صعدوا من مظاهراتهم، والتي اتخذت بدورها طابعاً رافضاً للنظام الملكي ككل، حتى مع محاولات الملك حمد تهدئتهم تارة بدعوته للحوار وتارة بالإفراج عن بعض السجناء السياسيين.

(٦٨) Kenneth Katzman, "Bahrain: Reform, Security, and U.S. Policy," (Washington, DC: Congressional Research Service, 21 March 2011) (7-5700, 95-1013), p. 5.

(٦٩) المصدر نفسه.

استمرت الاحتجاجات، بل وتحولت في بعض الأحيان إلى أعمال شغب عنيفة شاركت فيها مجموعات من المتظاهرين، الذين أغلقوا مدخل مبنى البرلمان، وحاصروا الحي المالي في العاصمة. كانت بعض المظاهرات كبيرة حقاً، إذ شارك في تلك الانتفاضة قرابة ١٠٠ ألف شخص، وهي نسبة كبيرة إذا ما أدركنا أن تعداد مجموع السكان يبلغ ٦٠٠ ألف مواطن(٧٠). وفي الخامس عشر من آذار/مارس، أصدر الملك حمد مرسوماً ملكياً أعلن فيه حالة السلامة الوطنية (أي الأحكام العرفية)، وقام بإيكال تنفيذ الأحكام العرفية إلى قوة دفاع البحرين (أي الجيش)، والحرس الوطني، ووزارة الداخلية، فضلاً عن وكالة الأمن القومي. قُتل ٤٦ شخصاً على الأقل بينهم ضباط شرطة في الاشتباكات، كما اعتُقل أكثر من ثلاثة آلاف شخص، استمر اعتقال ما لا يقل عن ٧٠٠ منهم إلى ما بعد ٢٠١١، في حين فقد أكثر من ٤٠٠٠ شخص وظائفهم جراء مشاركتهم في الثورة(٧١).

وإذا ما تحدثنا عن قدرتنا على توقع رد فعل الجيوش تجاه الثورات، فإن التنبؤ بموقف الجيش البحريني يكاد يكون الأسهل على الإطلاق؛ من ناحية فإن قوة دفاع البحرين تقف متجذرة بعمق في النظام السياسي للبلاد، ولذلك فقد كانت مطالب المعارضة المتمثلة في القيام بإصلاحات سياسية تتناقض بشكل مباشر مع مصالح الجيش، ولذلك فإن دعم الضباط البحرينيين للثورة ضد النظام كان أمراً لا يمكن تصوره بأي حال؛ ومن ناحية أخرى فإن قوة دفاع البحرين لا يمكن تعريفها أصلاً باعتبارها جيشاً وطنياً(٧٢)، إذ إن الأصح هو أن تلك القوة تمثل وحدة قتالية تتشكل من المسلمين السنة، وهي مكلفة بحماية الأسرة المالكة والنخب السياسية والتجارية، وكلهم من السُّنة، في بلد غالبيته الساحقة من الشيعة. يشعر السنة في البحرين بخوف دائم من تعاظم النفوذ الإيراني بين مواطنيهم الشيعة الممنوعين أصلاً من

(٧٠) Katja Niethammer, "Calm and Squalls: The Small Gulf Monarchies in the Arab Spring," in: Asseburg, ed., *Protest, Revolt, and Regime Change in the Arab World*, p. 15.

(٧١) "Arab Spring? That's the Business of Other Countries: Interview with King Hamad of Bahrain," *Der Spiegel*, 13/2/2012, <http://www.spiegel.de/international/world/0,1518,druck-814915,00.html> (last accessed on 21 August 2014).

(٧٢) Zoltan Barany, "Comparing the Arab Revolts: The Role of the Military," *Journal of Democracy*, vol. 22, no. 4 (October 2011), p. 31.

شغل أي وظائف حساسة والمشتبه برغبتهم في الاستيلاء على السلطة عند أول فرصة سانحة؛ وبكلمات أكثر حرارة، فقد كانت تمثل الثورة الشيعية في البحرين تهديداً وجودياً للسنة، لذلك لم يكن من المستغرب أن يؤكد الجيش البحريني على ولائه للملكية السُّنية بشكل سريع بسحقه مظاهرات الأغلبية الشيعية.

بالتأكيد، كان الجيش البحريني موحداً في ولائه للملكية، ولكن هذا لا يعني أن الانقسامات غابت تماماً عن المؤسسة العسكرية؛ إذ تنقسم النخبة السياسية البحرينية، بما في ذلك كبار الضباط، حول دعمها للنظام بين من يدعم المحافظين ومن يدعم الإصلاحيين في العائلة المالكة[٧٣]؛ إضافة إلى ذلك، يميل صغار الضباط لأن يكونوا أكثر انفتاحاً وتقدمية من قياداتهم، وأيضاً كانت تتم معاملة بعض القبائل السنية الكبرى، إضافة إلى آل خليفة بالطبع، بشكل تمييزي لصالحهم في الجهازين العسكري والأمني. وعلى الرغم من كل ذلك، لم تكن هناك حاجة للشك في ولاء الضباط الكامل للنظام.

يبلغ عدد قوة دفاع البحرين قرابة ٨٢٠٠ شخص، ولها ثلاث مؤسسات منافسة بشكل رئيس، هي الحرس الوطني سالف الذكر، والشرطة التابعة لوزارة الداخلية، ووكالة الأمن القومي. وعلى الرغم من الاختلاف بين وظائف تلك الكيانات بشكل عام، إلا أن جميعها تضم مهمة حماية النظام في حالات الطوارئ، مثلما حدث في ٢٠١١. وقد أدى تداخل الصلاحيات والمسؤوليات بين تلك الأجهزة إلى تقويض التماسك داخل المؤسسة الأمنية. وعلى الرغم من مشاركة جميع المؤسسات الأمنية والعسكرية الأربع في دحر الثورة، إلا أن اللوم لم يوجه إلا إلى الشرطة ووكالة الأمن القومي باستخدام القوة المفرطة وانتهاكات حقوق الإنسان من

---

(٧٣) مقابلات الكاتب في البحرين (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢، وتشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤).

انظر أيضاً:

Laurence Louër, "Sectarianism and Coup-Proofing Strategies in Bahrain," *Journal of Strategic Studies*, vol. 36, no. 2 (April 2013), pp. 245-260, and Justin J. Gengler, "Royal Factionalism, the Khawalid, and the Securitization of the "Shi'a' Problem" in Bahrain," *Journal of Arabian Studies*, vol. 3, no. 1 (June 2013), pp. 53-79.

قبل لجنة تحقيق دولية مستقلة(٧٤).

تسعى العديد من الممالك النفطية لإبقاء جيوشها صغيرة ومحدودة القوة، في حين تميل إلى التعزيز من قدرات أجهزتها الأمنية، ولا يعود ذلك فقط إلى انعدام الثقة ولكن أيضاً من أجل تلبية طموحات مختلف أفراد العائلة الحاكمة وللحفاظ على توازن الأطراف المختلفة داخل العائلة(٧٥). ومثل باقي الجيوش العربية، فإن الجيش البحريني أيضاً جيش شديد المركزية، إذ تتركز سلطة اتخاذ القرار في أيدي عدد محدود من أفراد العائلة المالكة، الذين يتولون جميع المناصب المهمة داخل المؤسستين العسكرية والأمنية(٧٦)؛ البحرين مثلاً لم تقم بوضع أي قوانين لتنظيم السلطات والمناصب ببساطة لأن النخبة الحاكمة ليست مستعدة لأن يحمل الشيعة السلاح وأن يتلقوا تدريباً عسكرياً(٧٧). على الرغم من أن شيعة البحرين لديهم تمثيلٌ رمزيٌ في قوة الدفاع، إذ عملوا في المناصب الإدارية واللوجستية وفي القطاعات التي لا تتضمن خدمة مسلحة(٧٨). وفي ربيع عام ٢٠١١، تم فصل العديد من الشيعة العسكريين الذين كانوا قد وُظفوا من قبل وزارة الداخلية، بسبب ظاهري وهو عدم كفاءتهم في قمع المتظاهرين(٧٩). ويعتبر العديد من البحرينيين الشيعة أن قوة دفاع البحرين هي خط الدفاع

---

(٧٤) انظر التقرير المكون من أكثر من ٥٠٠ صفحة والذي أصدرته لجنة التحقيق البحرينية المستقلة هنا:

<http://www.bici.org.bh/BICIreportEN.pdf>.

(٧٥) Steffen Hertog, "Rentier Militaries in the Gulf: The Price of Coup-Proofing," *International Journal of Middle East Studies*, vol. 43, no. 3 (August 2011), pp. 400-402.

(٧٦) مقابلات في المنامة (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤). انظر أيضاً:

Lutterbeck, "Arab Uprisings, Armed Forces, and Civil-Military Relations," p. 42.

(٧٧) من بين الملكيات الخليجية الست، كانت الكويت فقط هي الوحيدة التي حاولت فرض التجنيد القسري، ولم تكن محاولة ناجحة وتم التخلي عنها في ٢٠٠١، ومرة أخرى تبدو الفكرة محل اهتمام لقادة الكويت:

"Kuwait Plans Compulsory Military Conscription," *Al Defaiya*, 23/8/2011.

(٧٨) مقابلات المؤلف مع خبراء في الجيش البحريني (المنامة والقاهرة، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤).

(٧٩) نُشرت على الإنترنت قائمة بأسماء ١١٥ من هؤلاء الأفراد الذين عملوا في «مساحات رمادية» مثل الدفاع المدني وشرطة المرور:

<http://www.castancafe.com/forum/showthread.php?t=110267> (accessed on 29 October 2014).

أشكر آيمي هولمز لذكرها هذه النقطة والمصدر.

الأخير لنظام آل خليفة مقابل أعدائه الداخليين، كما يعتقدون أن دور الجيش البحريني في الدفاع عن المملكة خارجياً هو دور ثانوي بالنظر إلى اضطلاع القوات السعودية بذلك، وهي الأكثر عدداً والأقوى عُدة والأفضل تدريباً وإعداداً[٨٠]. ومن المهم هنا الإشارة إلى أنه منذ اندلاع الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، شهدت البحرين عدة أزمات داخلية بدأت بمحاولة انقلابية فاشلة عام ١٩٨١، وتضمنت انتفاضات في عامي ١٩٩٤ و١٩٩٩.

وفي البحرين، يتمتع الجنود برعاية جيدة، إذ يحصلون على رواتب مجزية، وأسلحة حديثة، وتدريب جيد، حسبما تذكر المصادر[٨١]. ومع ذلك، نظراً لوجود بدائل مهنية عديدة للبحرينيين، إضافة إلى عدم تمتع جنود الجيش بمكانة عالية في المملكة، فضلاً عن إغلاق المجالين العسكري والأمني أمام المواطنين الشيعة، لجأت البحرين، مثل معظم دول مجلس التعاون الخليجي، إلى توظيف ضباط أكفاء من الدول ذات الغالبية السنية، مثل باكستان والأردن وسوريا واليمن، وحتى من العراق بداية من عام ٢٠٠٣، في محاولة للحفاظ على قواتها بأعداد مناسبة[٨٢]. وخلال الثورة، كان المتظاهرون يعرفون أن العديد من أفراد الأمن المكلفين بقمعهم هم من الباكستانيين الذين لا يعرفون العربية أصلاً، ولذلك كان من بين هتافاتهم «الشرطة مجانين!» باللغة الأردية[٨٣].

نمت الاحتجاجات التي بدأت يوم ١٤ شباط/فبراير ٢٠١١ بسرعة لتتحول إلى مظاهرات واسعة النطاق، وبالنسبة إلى العديد من المتظاهرين فلم يتركوا الميادين أصلاً وقرروا الاعتصام في وسط المدينة في مخيمات متناثرة وعشوائية، ما أدى إلى شلل للمرور والأنشطة التجارية، وهو ما زاد من

---

(٨٠) مقابلات المؤلف مع قادة من المعارضة الشيعية في البحرين وخبراء عسكريين (المنامة، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤).

(٨١) مقابلات المؤلف مع عسكريين بحرينيين في المنامة وواشنطن العاصمة (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢).

(٨٢) انظر على سبيل المثال:

Louër, "Sectarianism and Coup-Proofing Strategies in Bahrain," pp. 249-252; Abdulhadi Khalaf, "Bahrain's Military Is Closely Tied to the Monarch," *New York Times* (Room for Debate), 28/8/2012, and "Breaking News: Pakistan Army Exports New Mercenaries to Kill Bahraini Protesters," <http://criticalppp.com/archives/42347> (accessed on 11 December 2012).

(٨٣) Mujib Mashal, "Pakistani Troops Aid Bahrain's Crackdown," Al-Jazeera (30 July 2011), <http://www.aljazeera.com/indepth/features/2011/07/2011725145048574888.html> (accessed on 16 October 2014).

غضب السلطات. في البداية، شارك عدد قليل من السنة في المظاهرات مطالبين بإصلاحات سياسية، ولكن مع عنف الشرطة من دون داعٍ، والذي أدى بدوره لتزايد تطرف الحشود واستقطابها، تحولت الاحتجاجات إلى مظاهرات شيعية خالصة[٨٤].

لاحقاً، اتخذ النزاع في البحرين طابعاً إقليمياً عندما استجاب مجلس التعاون الخليجي لنداء الملك حمد، فأرسلت الإمارات العربية المتحدة ٥٠٠ جندي، في حين أرسلت السعودية ألفاً آخرين جاؤوا في مشهد مهيب مدججين بالسلاح في عرباتهم المصفحة فوق جسر الملك فهد الموصل بين السعودية والبحرين[٨٥]. كذلك رأى الكثيرون اضطرابات البحرين باعتبارها حرباً بالوكالة بين السعودية وإيران[٨٦]، **أولاً** لسبب رئيس هو النفوذ السياسي والاقتصادي الهائل في البحرين، **وثانياً** بسبب قلق السعوديين المبرر من انتقال أثر الانتفاضة في البحرين إلى الأقلية الشيعية المتركزة في المنطقة الشرقية الغنية بالنفط، **ثالثاً**، لم يولِ الإيرانيون اهتماماً خاصاً بإخوانهم الشيعة فحسب، ولكن مسؤولين إيرانيين اعتبروا البحرين ولاية إيرانية منذ عام ١٩٥٧، كما يتمتع آيات الله في طهران بنفوذ ظاهر على شيعة البحرين[٨٧]. لذلك، كانت نتيجة الاحتجاجات في البحرين ذات أهمية قصوى للمملكة العربية السعودية وبقية ممالك الخليج ـ ربما باستثناء عُمان[٨٨] ـ التي

---

(٨٤) رسالة بريد إلكتروني من الدكتور عبد الهادي خلف (١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢).

(٨٥) Katzman, "Bahrain: Reform, Security, and U.S. Policy," p. 7.

بسبب توازنها الطائفي الدقيق، ورفض البحرين وساطة الكويت بين النظام والمعارضة، لم ترسل الكويت سوى قوة بحرية رمزية لا يمكن استخدامها ضد المعارضة البحرينية. كذلك ترددت عُمان في البداية، ولكن بفضل الضغط السعودي فقد دعمت التدخل في البحرين في النهاية، انظر:

Toby Matthiesen, *Sectarian Gulf: Bahrain, Saudi Arabia, and the Arab Spring that Wasn't* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2013), pp. 96 and 111.

(٨٦) Mehran Kamrava, "The Arab Spring and the Saudi-Led Counterrevolution," *Orbis*, vol. 56, no. 1 (Winter 2012), pp. 96-104, and Guido Steinberg, *Leading the Counter-Revolution: Saudi Arabia and the Arab Spring*, SWP Research Paper; no. 7 (Berlin: Stiftung Wissenschaft und Politik, 2014).

(٨٧) Margaret Coker and Farnaz Fassihi, "Iran, Saudi Arabia Tensions Spur Fears of a Proxy War," *Wall Street Journal*, 17/3/2011, and "GCC Protests at Iranian Cleric's "False" Bahrain Claims," Agence France-Presse (Riyadh), 19 July 2011.

(٨٨) مذهب الدولة الرسمي في سلطنة عمان هو الإباضية، وهو مذهب يختلف عن السُنة والشيعة. انظر: =

تحكمها عائلات سُنية. الجنود السعوديون من جانبهم لم يشتبكوا مع المتظاهرين البحرينيين، لكنهم عمدوا إلى التمركز في جنوبي البلاد، في حين قامت الشرطة الإماراتية بحماية المنشآت الاستراتيجية بهدف إعطاء فرصة للقوات البحرينية للتركيز على التعامل مع الثوار. كان الضباط في تلك القوات قد شاركوا على مدار فترة طويلة في دورات تدريبية في الخارج، في دول مثل الولايات المتحدة وبريطانيا، وبالطبع في دول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى ذلك، عندما تم إعادة تفعيل الأسطول الخامس الأمريكي بعد توقف استمر لثمانٍ وأربعين سنة، اتخذ من البحرين قاعدة له، وهو ما زاد من فرص التدريب والبرامج المشتركة بين البحرينيين ونظرائهم الأمريكيين الذين احتفظوا بوجود بحري دائم في المملكة منذ عام ١٩٤٧[٨٩].

النموذج الثاني: سوريا

ربما تختلف ظروف القوات المسلحة السورية عن نظيرتها في البحرين، لكن في سوريا أيضاً كانت الهوية الطائفية عاملاً حاسماً في التأثير في قرار قيادة الجيش بالوقوف خلف ديكتاتور حزب البعث بشار الأسد والذهاب لأبعد مدى من العنف والإجرام في الدفاع عنه. وربما كان رد فعل النظام السوري، خلاف أي دولة أخرى تناولناها في هذا الكتاب، على المتظاهرين السلميين الذين كانوا يحتجون على حبس أطفال وتعذيبهم بعدما قاموا بكتابة شعارات مناوئة للنظام على بعض الجدران في محافظة درعا ـ رداً سريعاً ووحشياً للغاية. وعلى عكس القادة العرب الآخرين الذين واجهوا احتجاجات مماثلة، قرر بشار الأسد أن رد الفعل الساحق وليس محاولات التصالح هو الأقدر على وأد الانتفاضة في مهدها.

لم يكن ذلك حسن تقدير بأي حال، فسرعان ما انتشرت المظاهرات، وسرعان ما تحولت المعارضة لتصبح أكثر تطرفاً، وبحلول صيف عام ٢٠١١

John Wilkinson, *Ibadism: Origins and Early Development in Oman* (New York: Oxford University Press, 2010).

(٨٩) Amy Austin Holmes, "The Base that Replaced the British Empire: De-Democratization and the American Navy in Bahrain," *Journal of Arabian Studies*, vol. 4, no. 1 (June 2014), pp. 20-37.

كانت سوريا مسرحاً لحرب أهلية لا تزال مستعرة حتى كتابتي لهذه السطور (في منتصف حزيران/يونيو ٢٠١٥) مخلفة ملايين اللاجئين ومئات الآلاف من القتلى والجرحى، وخسائر لا تُعد ولا تُحصى[٩٠]. وعلى الرغم من انشقاق آلاف الجنود والضباط، إلا أن هؤلاء كانوا غالباً بعيدين عن المستويات العليا في الجيش، فباستثناء عدد قليل للغاية من كبار الضباط، استمر قادة الجيش في دعم بشار الأسد ونظامه؛ كيف إذاً يمكننا أن نفسر ذلك[٩١]؟

كانت القيادة السورية أكثر من أي قيادة عربية أخرى مدركة تماماً للمخاطر المحدقة بها؛ فبين عامي ١٩٤٩ و١٩٧٠ شهدت البلاد ما لا يقل عن عشرة انقلابات، وغالباً ما كانت تحدث عبر تنازع قطاعات مختلفة من الجيش مع بعضها البعض. كان والد بشار، حافظ الأسد، والذي حكم بين عامي ١٩٧١ و٢٠٠٠، مشاركاً في ثلاثة انقلابات منها على الأقل أعوام ١٩٦٢ و١٩٦٦ و١٩٧٠، وبذلك أدرك ضرورة تفعيل آليات للتعامل السريع مع الانقلابات؛ فبمجرد أن وصل إلى السلطة، وضع الأسد بصمته على الجيش، حيث وحد القطاعات المختلفة في سلك الضباط، وأنشأ عدداً من أجهزة الأمن الداخلية التي تتبعه مباشرة، والتي كان يتجسس كل واحد منها على البقية وعلى القوات المسلحة كذلك في محاولة لضمان ولاء الجيش المطلق[٩٢]. ومثلما أشار عدد من الخبراء، كان حافظ الأسد وبشار من بعده مستعدين لاحتمالية اندلاع ثورة ضد حكمهما طوال حياتهما السياسية[٩٣].

---

(٩٠) نُشر هذا الرقم بواسطة المرصد السوري لحقوق الإنسان، مشيراً إلى أن أكثر من نصف القتلى كانوا من المدنيين، وأن الأعداد الحقيقية غالباً أكبر من ذلك بكثير، انظر:
"Syria Death Toll Now Exceeds 210,000, Says Rights Group," Reuters (Amman), 7 February 2015.

(٩١) استند هذا القسم إلى:
Zoltan Barany, "General Failure in Syria: Without the Officers' Support, the Insurgents Can't Win," *Foreign Affairs* (17 July 2013), <http://www.foreignaffairs.com/articles/139585/zoltan-barany/general-failure-in-syria<.

(٩٢) انظر على سبيل المثال:
Eyal Zisser, "The Syrian Army: Between the Domestic and the External Fronts," *Middle East Review of International Affairs*, vol. 5, no. 1 (March 2001), pp. 1-12.

(٩٣) انظر على سبيل المثال:
Joshua Landis, "The Syrian Uprising of 2011: Why the Assad Regime is Likely to Survive to 2013," *Middle East Policy*, vol. 19, no. 1 (Spring 2012), p. 73.

وعلى الرغم من أن الغالبية الساحقة من سكان سوريا هم من العرب، باستثناء الأقلية الكردية التي يبلغ تعدادها بين ٧ بالمئة و٨ بالمئة من مجموع السكان، إلا أن مواطني البلاد ينقسمون على أسس طائفية عميقة، إذ يتشكل المجتمع السوري من خليط من العلويين والمسيحيين والأقليات الأخرى، فضلاً عن قرابة ٦٥ بالمئة من السنة(٩٤)، مع العلم أن عائلة الأسد التي ينتمي إليها بشار ووالده تنحدر من الطائفة العلوية التي يعود التوتر بينها وبين الأغلبية السنية لوقت طويل. ومع ذلك، فقد نجح حافظ الأسد في استمالة قطاع كبير من نخبة أصحاب المال والأعمال من السنة في سوريا الذين تم منحهم العديد من المزايا والفرص من أجل إثراء أنفسهم(٩٥). وبقدر ما كان هناك سلام بين الطوائف المختلفة في سوريا فيما قبل عام ٢٠١١، إلا أنه كان سلاماً هشاً، ولم تكن أبداً التوترات بعيدة عن السطح؛ ففي شباط/ فبراير عام ١٩٨٢، رد الأسد على تأسيس معقل قوي للإخوان المسلمين في مدينة حماة بالأسلحة الثقيلة في هجوم استمر لأكثر من ثلاثة أسابيع، ويُعتقد أنه تسبب في مقتل عشرات الآلاف من السنّة في المدينة(٩٦).

لكن لماذا وقف الضباط السوريون مع بشار؟ منذ عام ١٩٥٥ تقريباً، تسيطر الطائفة العلوية على سلك الضباط في الجيش السوري، في نفس الوقت الذي بدأ فيه العلويون بالسيطرة على اللجنة العسكرية في حزب البعث الحاكم(٩٧). ومع بدء الثورة، تحول سؤال الولاء والنظام

---

(٩٤) هذه النسب ننقلها عن ستيفن هايدمان، انظر:

Radwan Ziadeh [et al.], "Crisis in Syria: What Are the U.S. Options?," *Middle East Policy*, vol. 19, no. 3 (Fall 2012), p. 15.

(٩٥) انظر على سبيل المثال:

Philippe Droz-Vincent, ""State of Barbary" (Take Two): From the Arab Spring to the Return of Violence in Syria," *Middle East Journal*, vol. 68, no. 1 (Winter 2014), pp. 40-41.

(٩٦) Thomas L. Friedman, "Hama Rules," in: Thomas L. Friedman, *From Beirut to Jerusalem* (New York: Farrar, Straus, and Giroux, 1989), chap. 4, esp. pp. 77-87.

(٩٧) عادة ما يوصف العلويين باعتبارهم من ضمن المسلمين الشيعة، لكن الحقيقة أن مسألة انتمائهم تظل معقدة وغير محسومة. للمزيد، انظر:

Martin Kramer, ed., *Shi'ism, Resistance, and Revolution* (Boulder, CO: Westview Press, 1987), pp. 237-254, and Hanna Batatu, "Some Observations on the Social Roots of Syria's Ruling Military Group and the Causes for Its Dominance," *Middle East Journal*, vol. 35, no. 3 (Summer 1981), pp. 331-344.

فوراً إلى سؤال الانتماء للطائفة، فما يقارب أربعة أخماس الضباط السوريين، إضافة إلى قادة الفروع المختلفة من المخابرات ينتمون إلى الطائفة العلوية، فيما ينتمي البقية إلى الشيعة، أو إلى السُّنّة غير المشكوك في ولائهم(٩٨). وعلى الرغم من أن العلويين لا يشكلون كامل الضباط في سوريا، إلا أنهم يسيطرون على كافة المناصب الحساسة تقريباً في القوات المسلحة؛ على سبيل المثال، في حين أن معظم طياري القوات الجوية السورية هم من السنّة، إلا أن قوة الدفاع الجوي التي تتحكم في الاتصالات واللوجستيات يسيطر عليها العلويون بالكامل، ما يضمن عدم قدرة الطيارين على التفكير في القيام بأي خطوات غير مرغوب فيها.

هناك ما يقرب من عشرة أجهزة شبه عسكرية في البلاد، يقودها جميعاً رجال مقربون من عائلة الأسد، وتتشكل من مقاتلين مُحرَّضين وموالين للنظام. فمثلاً، يرأس ماهر الأسد، شقيق بشار، الحرس الجمهوري وكذلك يقود الفرقة الرابعة دبابات داخل الجيش، أو ما عُرفت في السابق باسم سرايا الدفاع، وكلا الوحدتين اللتين يرأسهما ماهر تشكل إضافةً إلى وحدات الشرطة السرية نواة الجهاز الأمني في البلاد. كذلك كان نسيب الأسد، آصف شوكت، رئيساً للاستخبارات العسكرية ونائباً لوزير الدفاع(٩٩)، لكنه قُتل مع وزير الدفاع وعدد آخر من كبار مسؤولي الجيش في هجوم بقنبلة في تموز/يوليو ٢٠١٢.

في بداية الصراع، كان تعداد الجيش السوري يفوق ٣٠٠ ألف شخص، ثلثهم من المجندين الذين ينتمي معظمهم إلى الطائفة السنيّة. ومع بداية الحرب الأهلية صُدم المجندون السنّة من مستوى الأذى الذي كان ضباطهم العلويون على استعداد لإلحاقه بالمتظاهرين، وبدأ بعضهم في الانشقاق

(٩٨) Noueihed and Warren, *The Battle for the Arab Spring: Revolution, Counter-revolution and the Making of a New Era*, p. 230, and Ayse Tekdal Fildis, "Roots of Alawite-Sunni Rivalry in Syria," *Middle East Policy*, vol. 19, no. 2 (Summer 2012), pp. 148-156.

(٩٩) Roger Owen, *The Rise and Fall of Arab Presidents for Life* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2012), p. 87, and Amir Taheri, "The Lonely Dictator," *New York Post*, 15/8/2012.

والانضمام إلى المعارضة[١٠٠]. في الحقيقة، يتشكل الجيش السوري الحر الآن من نسبة كبيرة من هؤلاء الجنود الذين انشقوا عن النظام، والذين كان من بينهم علويون أيضاً. أدرك النظام ذلك، فلم يستخدم وحدات الجيش ذات الغالبية السنيّة في قمع الانتفاضة بشكل مباشر، وبدلاً من ذلك، فقد لجأ بشكل متزايد إلى القوات الخاصة والجنود غير النظاميين أو الميليشيات المسلحة التي عُرفت باسم «الشبّيحة»، والتي تتكون بشكل شبه كامل من العلويين أو من السنّة مضموني الولاء[١٠١].

لم يكن من المرجح على كل حال أن ينقلب الضباط السوريون الذين تمتعوا بمعاملة شديدة التميز ضد النظام. وعلى الرغم من وجود عدد كبير من قوات النخبة والميليشيات، لم يضطر الضباط إلى أن يقبلوا بوضع أقل مكانة من تلك التشكيلات الأمنية، مثلما حدث في ليبيا أو في تونس[١٠٢]. ولكي يتم إبقاء الجيش النظامي قيد السيطرة، وللحفاظ على ولاء ضباطه، سمحت دمشق لهم بقدر من التدخل في الاقتصاد. ليس الأمر غريباً على جيوش الأنظمة السلطوية، ومثلما هو شائع في جيوش تلك الأنظمة، كان الجيش السوري المؤدلج بكثافة، أحد الجيوش الأكثر تسييساً في المنطقة العربية[١٠٣]، ودوماً ما كانت محددات الولاء والثقة هي الأكثر حضوراً عند تحديد الترقيات والمكافآت للجنود والضباط، بغض النظر عن جدارتهم المهنية والعسكرية. إضافة إلى ذلك، قام الأسد بدمج عدد كبير من الضباط المؤثرين في الهيكل التنظيمي لحزب البعث من أجل تعزيز ولائهم للنظام.

أما بالنسبة إلى شرعية النظام، فإن المسؤولين العسكريين ينظرون إلى حكم الأسد ونظام البعث باعتباره حكماً شرعياً تماماً، وهم على ثقة من أن

---

(١٠٠) James L. Gelvin, *The Arab Uprisings: What Everyone Needs to Know* (New York: Oxford University Press, 2012), p. 110.

(١٠١) Landis, "The Syrian Uprising of 2011: Why the Assad Regime is Likely to Survive to 2013," p. 73.

(١٠٢) مقابلات المؤلف مع أفراد من الاستخبارات الأمريكية (واشنطن العاصمة، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٣).

(١٠٣) Kenneth M. Pollack, *Arabs at War: Military Effectiveness*, 1948-1991 (Lincoln: University of Nebraska Press, 2002), p. 551.

الوضع سيكون سيئاً للغاية بالنسبة إليهم إذا ما وصلت المعارضة إلى رأس السلطة. ومنذ اندلاع الثورة، تمكن الأسد ونخبته السياسية من إقناع العلويين والأقليات الأخرى بأن ارتباطهم بالنظام ارتباط وجودي، وأن سقوط النظام هو المرادف الفعلي للقضاء على تلك الأقليات. كذلك منع ولوغ الجيش في دماء السوريين، مثلما حدث في حماة، قادته من مجرد التفكير في تبديل ولائهم. علاوة على ذلك، ربما يكون قادة الجيش على قدر من اليقين بأن الثورة لا تمثل الإرادة الشعبية حقاً، وهذا الموقف ليس غريباً للغاية؛ فوفقاً لبعض المحللين، فإن الغالبية الساحقة من السوريين لا يزالون متشككين أو معارضين بشكل كامل للثورة(١٠٤). بعبارة أخرى، لم يكن أمام العلويين أو غيرهم من مؤيدي الأسد أي مكاسب من دعم الثورة، في حين كان لديهم كل شيء ليخسروه إذا ما سقط النظام، ونتيجة لذلك، فقد أعلن جميعهم مراراً أنهم سيخوضون تلك المعركة إلى نهايتها.

وعلى الرغم من أن للنظام السوري العديد من الأعداء في المنطقة، والذين ساعد بعضهم الثوار بالفعل، إلا أنه ليس نظاماً منبوذاً مثلما كان نظام القذافي على سبيل المثال؛ فنظام الأسد على علاقة وثيقة بحزب الله، وقد وفرت له تلك العلاقة دعماً عسكرياً ومساندة كبيرة. وقد يكون التحالف السوري الإيراني هو الأكثر ديمومة وثباتاً من بين تحالفات المنطقة، إذ لم يدرب قادة الحرس الثوري الإيراني ولا فيلق القدس التابع له الجنود السوريين فحسب، وإنما قاتلوا معهم أيضاً(١٠٥). ولم يألُ حزب الله ولا الحرس الثوري جهداً في حماية نظام الأسد، بل تعهدوا بمواصلة القتال ضد الثوار حتى لو أُطيح بالأسد(١٠٦). نظام الأسد أيضاً يحتفظ بصداقات تمتد لعقود مع الاتحاد السوفياتي، ولاحقاً روسيا وإيران اللذان استمرا في تزويده بالأسلحة، بما في ذلك أنظمة الصواريخ الحديثة

(١٠٤) Musa Al-Gharbi, "Syria Contextualized: The Numbers Game," *Middle East Policy*, vol. 20, no. 1 (Spring 2013), pp. 60-61.

(١٠٥) Will Fulton, Joseph Holliday, and Sam Wyer, *Iranian Strategy in Syria* (Washington, DC: Institute for the Study of War and American Enterprise Institute, 2013), and Dexter Filkins, "Shadow Commander: Qassem Suleimani, the Middle East's Most Powerful Operative," New Yorker (30 September 2013), pp. 63-69.

(١٠٦) Dexter Filkins, "The Thin Red Line," *New Yorker* (13 May 2013), pp. 45 and 49.

والمتطورة(١٠٧). كذلك واصل كلا البلدين مساعدة دمشق بطرائق مختلفة، من بينها التدريب أيضاً(١٠٨). وهكذا، خلافاً لمعارضي النظام الذين تتركز شكواهم دوماً حول غياب الأسلحة الكافية والذخيرة، لا تعاني الحكومة السورية من أي نقص في كليهما.

باختصار، فإن المنتمين إلى سلك الضباط، الذي يهيمن عليه العلويون، لديهم كل الأسباب لدعم نظام الأسد. وبالنظر إلى ما يتوقعه هؤلاء من أعدائهم إذا ما قرروا الانضمام إلى المعارضة بعد أربع سنوات من العنف والقمع الوحشي، فمن المستبعد للغاية أن يقدموا على هذا الخيار. في الواقع، طبقاً للعديد من المحللين، فقد توقف الجنود والضباط عن الانشقاق عن الجيش بشكل كامل تقريباً(١٠٩). لم يكن قرار الجيش دعم النظام حتى النهاية غريباً إذاً على من يعرفون سوريا جيداً.

الخلاصة

على الرغم من رد الفعل المتماثل بين الضباط في كل من البحرين وسوريا تجاه الثورات، إلا أن العوامل التي أثرت في قرار جيشي البلدين كانت مختلفة تماماً. ابتداء، كان التماسك الداخلي للقوات المسلحة أمراً ذا أهمية كبيرة في سوريا، لكنه لم يكن قضية حاضرة أصلاً في البحرين التي يتمتع قطاعاها الأمني والعسكري بوحدة حقيقية. كما ثبتت أهمية حقيقة أن الجيش البحريني لم يقم بفرض التجنيد الإجباري على المواطنين، إذ لم يكن يُنظر للجنود من غير السنّة باعتبارهم جديرين بالثقة، خاصة في حالات الاضطرابات الداخلية. في سوريا أيضاً، كان لقضية التجنيد القسري أهمية كبيرة، ولكن في نهاية المطاف ليس من الصعب أن نتوقع أن ينحاز المجندون إلى إخوانهم في الطائفة أو في العرق. وفي الدولتين، كان عامل رؤية الجنرالات لشرعية النظام عاملاً حاسماً، كان ذلك واضحاً في البحرين

---

(١٠٧) Anshel Pfeffer, "Russian Military Aid to Syria: Burning Questions and Answers," *Haaretz*, 19/5/2013.

(١٠٨) المصدر نفسه؛ "The Battle for Syria," *Frontline*, PBS (18 September 2012), and "Why Is Russia Still Arming Syria?," *New York Times*, 21/5/2013.

(١٠٩) Al-Gharbi, "Syria Contextualized: The Numbers Game," p. 61.

بدعم الجيش السني للنظام الملكي السُني في دولة ذات غالبية شيعية؛ أما في سوريا، فقد كانت الانقسامات العرقية والطائفية أكثر تعقيداً، وكان دعم العلويين لنظامهم أمراً حيوياً لبقاء الأخير.

أما معاملة النظام للجيش فلم تكن عاملاً مهماً في البحرين، وذلك أساساً بسبب وحدة الطائفة بين النظام وقواته المسلحة، وهو العامل الأهم في قرار الجنرالات بدعم الدولة؛ بعبارة أخرى، حتى لو كانت الملكية في البحرين قد قامت ـ فرضاً ـ بتهميش أجهزتها القسرية، وجنودها، وحرسها الوطني، والشرطة، لما كان هؤلاء قد قرروا التخلي عن دعم النظام. ونظراً للتركيبة الطائفية والسياسية الأكثر تعقيداً في سوريا، فقد كانت رؤية الجنرالات لشرعية النظام حاسمة في قرارهم النهائي، سواء كانت تلك الرؤية تدور حول امتلاك النظام شرعية مطلقة أو أن بقاءه يظل أفضل الخيارات المتاحة حتى لو لم يمتلك الشرعية الكاملة[١١٠]. في سوريا أيضاً، كان من المرجح أن يكون حجم المظاهرات أكثر تأثيراً من البحرين التي شهدت على مدار تاريخها العديد من الاحتجاجات الشعبية التي تسامحت معها السلطات[١١١]، ولذلك شكلت شعبية التظاهرات في سوريا عامل قلق بالنسبة إلى قادة الجيش أكثر بكثير مما فعلت مع نظرائهم في البحرين.

ومن حيث السياق الخارجي، فقد كان التدخل الأجنبي في البحرين يعني مد يد العون إذا لزم الأمر من قبل الحلفاء في دول مجلس التعاون الخليجي، بينما كان الوضع أكثر غموضاً من ذلك بالنسبة إلى الجنرالات في دمشق، على الرغم من إدراكهم لقوة حلفائهم (روسيا وإيران وحزب الله)[١١٢]. وفي

---

(١١٠) انظر على سبيل المثال:

Liz Sly, "On Third Anniversary of Syrian Rebellion, Assad Is Steadily Winning the War," *Washington Post*, 14/3/2014, and Raymond Hinnebusch, "Syria: From "Authoritarian Upgrading" to Revolution?," *International Affairs*, vol. 88, no. 1 (January 2012), pp. 95-113.

(١١١) انظر على سبيل المثال:

Luayy Bahri, "The Socioeconomic Foundations of the Shiite Opposition in Bahrain," *Mediterranean Quarterly*, vol. 11, no. 3 (Summer 2000), pp. 129-143, and Toby Matthiesen, *Sectarian Gulf: Bahrain, Saudi Arabia, and the Arab Spring that Wasn't* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2013), pp. 6-7 and 12-13.

وقد صدر كتاب توبي ماثيسن باللغة العربية عن الشبكة العربية للأبحاث والنشر ـ بيروت (٢٠١٤) بعنوان: **الخليج الطائفي والربيع العربي الذي لم يحدث**.

(١١٢) انظر على سبيل المثال: =

الحالتين، كان سلك الضباط على وعي كامل بالشؤون الخارجية؛ فقد حافظ الجنرالات البحرينيون على علاقات وثيقة بالولايات المتحدة، وخاصة بالعسكريين الأمريكيين المتمركزين في القاعدة البحرية على بعد بضعة أميال منهم. في حين كان كبار ضباط الجيش السوري يدركون مدى أهمية التحالف مع طهران وموسكو واستمرار تدفق الأسلحة والعُدة عن طريقهما. وفي كلا البلدين أيضاً تأثرت قيادات الجيش بحالة الانتشار الثوري التي شهدتها المنطقة.

الملكيات العربية

استطاعت الملكيات العربية الثماني - البحرين والأردن والكويت والمغرب وسلطنة عُمان وقطر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية - باستثناء الأولى بالطبع، الهروب من وطأة الاضطرابات التي شهدتها المنطقة. كانت المظاهرات في هذه البلدان صغيرة عموماً، ولم تشمل أي محاولات للاعتصام أو للمبيت في الشوارع، كذلك كانت مطالب المتظاهرين تتمحور حول الإصلاح لا الثورة، وقد ردت الحكومات على تلك الأحداث بأساليب مرنة متعددة، وبشكل عام تجنبت أجهزتها الأمنية القيام برد فعل عنيف أو غير متناسب مع حجم المظاهرات وطبيعتها[١١٣]. ومن المؤكد أن هناك فروقاً واضحة في المظاهرات التي شهدتها تلك الممالك؛ فمثلاً لم يحدث أي شيء تقريباً في قطر أو الإمارات، في حين شهدت السعودية وعُمان مظاهرات عابرة، ونُظمت احتجاجات كبيرة في الكويت والأردن والمغرب، وبالتزامن مع تلك الاحتجاجات كان هناك اضطرابات سياسية دفعت قادة تلك الدول إلى تقديم بعض التنازلات. ومع ذلك، لم يتساءل أحد بشأن موقف الجيش، فالجميع كان يعلم أن تلك الجيوش ستقف بجانب الأنظمة قلباً وقالباً إذا ما وُضعت أمام أي اختبار حقيقي. لماذا إذاً؟

Dexter Filkins, "The Shadow Commander: Qassem Suleimani, the Middle East's Most Powerful = Operative," *New Yorker* (30 September 2013), pp. 63-69; Marisa Sullivan, *Hezbollah in Syria*, Middle East Security Report; no. 19 (Washington, DC: Institute for the Study of War, 2014), and Roy Allison, "Russia and Syria: Explaining Alignment with a Regime in Crisis," *International Affairs*, vol. 89, no. 4 (July 2013), pp. 795-823.

(١١٣) Sean L. Yom and F. Gregory Gause, III, "Resilient Royals: How Arab Monarchies Hang On," *Journal of Democracy*, vol. 23, no. 4 (October 2012), pp. 74-88.

يمكن القول إن جميع الملكيات العربية هي ملكيات مطلقة، شهد بعض منها انقلابات عسكرية أو محاولات انقلاب أو تحديات أخرى هددت بقاء أنظمتها، هذا هو ما حدث في الأردن عامي ١٩٧٠ و١٩٧١، وفي المغرب عامي ١٩٧١ و١٩٧٢، وفي عُمان عام ١٩٧١، وفي السعودية عامي ١٩٦٦ و١٩٦٩. ولذلك لم يكن من المستغرب أن تبذل كل تلك الممالك، بما فيها البحرين، جهوداً مضنية من أجل ضمان ولاء قواتها المسلحة. وبصرف النظر عن البحرين، لم تشارك القوات المسلحة في تلك الممالك بأي شكل في الرد على الاحتجاجات أو الاضطرابات الداخلية، ربما باستثناء عُمان التي اقتصر فيها دور القوات المسلحة على دعم أجهزة الأمن المحلية(١١٤). ففي ولاية صُحار الساحلية في عُمان، تم تكليف وحدات عسكرية صغيرة جنباً إلى جنب مع دباباتها وحاملات الجنود ببعض المهام لمساعدة الشرطة في تفريق المتظاهرين، أطلق جنود الجيش النار في الهواء، ولم يوجهوا أسلحتهم تجاه مواطنيهم، على عكس بعض رجال الشرطة الذين قاموا بذلك(١١٥).

دعونا نلقي نظرة سريعة على اثنين من هذه الجيوش، في محاولة لفهم كيف ضمنت الأنظمة ولاءها. حتى بداية الثمانينيات، احتل عسكريون بريطانيون معظم المناصب الحساسة في الجيش العماني، لكن منذ ذلك الحين، شهد جيش السلطنة برنامجاً مدروساً لما عُرف باسم «التعمين» أو توطين الجيش، على الرغم من أنه لا يزال هناك نحو ٩٠ ضابطاً بريطانياً يعملون في أدوار استشارية ضمن الفروع المختلفة في القوات المسلحة(١١٦). أما السلطان، الذي تخرج من أكاديمية ساندهيرست العسكرية الملكية البريطانية، كان قد خدم مع الجيش البريطاني في ألمانيا خلال الحرب الباردة، وهو الآن القائد العام للقوات المسلحة، كما أنه مسؤول عن تنسيق جميع الأنشطة العسكرية في البلاد. ومع ذلك، لا يحتكر أعضاء العائلة

(١١٤) Zoltan Barany, "After the Arab Spring: Revolt and Resilience in the Arab Kingdoms," *Parameters: The U.S. Army War College Quarterly*, vol. 43, no. 2 (Summer 2013), pp. 89-101.

(١١٥) James Worrall, "Oman: The "Forgotten" Corner of the Arab Spring," *Middle East Policy*, vol. 19, no. 3 (Fall 2012), pp. 100-102.

(١١٦) مقابلات سرية للمؤلف مع عسكريين عُمانيين (مسقط، ٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢).

المالكة المناصب القيادية في القوات المسلحة كما هو الحال في بعض دول الخليج الأخرى. من ناحية أخرى، يخضع الجيش النظامي لإشراف وزارة الدفاع، بيد أن عدداً من وحدات النخبة تخضع مباشرة لديوان البلاط السلطاني، أي للسلطان قابوس، وتشمل هذه الوحدات الحرس السلطاني المكلف بحماية السلطان والعائلة وممتلكاتهم، وكذلك قوة السلطان الخاصة(١١٧).

كان العديد من الجنود وضباط الصف في الجيش العماني من أبناء إقليم بلوشستان في باكستان، في حين كان جميع الضباط تقريباً من أبناء القبائل الكبرى في عُمان. ومن الأرجح أن يعزز الوجود الأجنبي في الجيش من احتمالية تدخل القوات المسلحة في الشؤون الداخلية في حالات الطوارئ، فالسلطان يرعى العسكريين بشكل ممتاز، إذ يحصلون على أجور جيدة ومزايا متعددة، وبمجرد تقاعدهم تساعدهم السلطنة في الحصول على منح للدراسة، وبدء أعمال تجارية خاصة بهم، وتسهل لهم الحصول على القروض والأراضي لبناء منازلهم عليها. ولأن المهنة العسكرية غير معتادة في منطقة الخليج، يتعامل المجتمع العماني مع جيشه باحترام شديد، نظراً لمهنية أفراده. ومثل جميع الجيوش العربية تقريباً، لم يكن الجيش العماني بعيداً عن معضلة المركزية، إذ يجب أن يمر كل شيء عبر السلطان، وضعف الضباط النسبي في سلطة اتخاذ القرار. ويقوم الضباط العمانيون بالدراسة في الخارج بأعداد كبيرة، فمثلاً يدرس ما لا يقل عن ٢٠٠ ضابط عُماني في الولايات المتحدة كل عام(١١٨).

أما في المغرب، فإن المؤسسة الدفاعية تتبع النموذج الفرنسي من حيث الهيكل التنظيمي، ومثل بقية دول العالم العربي، يرتبط الجيش مباشرة بالملك. وقد شكلت محاولتا الانقلاب العسكري في بداية السبعينيات لحظات تأسيسية بالنسبة إلى القوات المسلحة الملكية في المغرب؛ فبعد محاولات الانقلاب، قام الملك الحسن الثاني بإلغاء وزارة الدفاع ومنصب وزير الدفاع، وقام بإبعاد الجيش عن السياسة، وأزال قادته من مراكز

(١١٧) Marc Valeri, "Oman," in: Christopher M. Davidson, ed., *Power and Politics in the Persian Gulf Monarchies* (New York: Columbia University Press, 2011), pp. 155-156.

(١١٨) مقابلات المؤلف مع عسكريين أمريكيين (مسقط، ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢).

القوى، وجعله تابعاً للدرك الملكي المغربي. والدرك الملكي هو قوة عسكرية وأمنية لديها قواتها البحرية والجوية الخاصة والمجهزة تجهيزاً جيداً، وهي تشبه نظيرتها الفرنسية في العديد من النواحي، حتى في الاسم. وحتى بعد أربعة عقود من محاولات الانقلاب، لا يُسمح بالمناقشات السياسية داخل الجيش، أو بأي اجتماعات غير مراقَبة بين كبار الضباط(١١٩). ويخضع الجيش بالكامل للمساءلة أمام الدرك الملكي، إلى حد أنه إذا ما أراد أحد القادة العسكريين تحريك قافلة من المركبات العسكرية فإنه يحتاج إلى الحصول على إذن من قائد الدرك(١٢٠). ويحتفظ الجنرال حسني بنسليمان، الذي وُلد عام ١٩٣٥، بمنصبه قائداً للدرك الملكي منذ عام ١٩٧٢، باعتبار قربه الشديد من العائلة المالكة(١٢١).

نُظمت أول المظاهرات في المغرب أساساً عن طريق موقع فيسبوك، وحشدت المظاهرات ما بين ١٥٠ إلى ٢٠٠ ألف شخص في ثلاثٍ وخمسين مدينة في أنحاء المغرب، الذي يُعتبر نظامه من قبل الكثيرين أحد أكثر الأنظمة الشرق أوسطية ليبرالية وانفتاحاً(١٢٢). في العشرين من شباط/ فبراير ٢٠١١، كان رد السلطات باختلاف أجهزتها من الدرك والشرطة وحتى القوات المساعدة المغربية (وهي وحدات شبه عسكرية متواضعة الأداء وغير محترفة وعادة ما تكون مثاراً للسخرية) منظماً بشكل جيد والتزم بضبط النفس إلى حد بعيد، على الرغم من مقتل ثلاثة متظاهرين وتعرض آخرين للضرب(١٢٣). أما الجيش فلم يشارك بأي صفة. في الواقع، لقد أُبقي الجيش المغربي مشغولاً على مدار عقود في الصحراء الغربية (الصحراء المغربية كما يُطلق عليها في المغرب)، وهي منطقة بحجم بريطانيا كان المغرب قد ضمها في عام ١٩٧٥ وتطالب بها الجزائر وموريتانيا والسنغال.

---

(١١٩) مقابلة للمؤلف مع الدكتور عبدالله سعف في جامعة محمد الخامس (الرباط، ٩ نيسان/ أبريل ٢٠١٢).

(١٢٠) مقابلة مع الدكتور إدريس المغراوي (إفران، المغرب، ١٨ نيسان/ أبريل ٢٠١٢).

(١٢١) "Message de fidélité et de loyalisme à S. M. du général de corps d'armée Housni Benslimane," *Le Matin* (Rabat), 22/4/2009.

(١٢٢) James N. Sater, "Morocco's "Arab" Spring," Middle East Institute (1 October 2011).

(١٢٣) Ahmed Benchemsi, "Morocco: Outfoxing the Opposition," *Journal of Democracy*, vol. 23, no. 1 (January 2012), p. 58.

ويمكن القول إن واحدة من أكثر العلامات وضوحاً على مناعة المغرب ضد الانقلابات العسكرية هي ما يمكن أن يراه الجميع حتى السياح في شوارع المدن، حيث تتم حراسة المباني العامة والحيوية والقصر الملكي بوساطة جنود يرتدون ثلاثة أزياء مختلفة، إما تابعة للشرطة أو للدرك الملكي أو للقوات المسلحة.

بشكل عام، يتمتع العسكريون في المغرب، خاصة كبار الضباط، برواتب مجزية، كما أن هناك إجماعاً بين الخبراء على أن النخبة السياسية المغربية قامت بتعويض أفراد الجيش جراء انعدام نفوذهم السياسي - حيث يُحظر على الجنود التصويت بالأساس - من خلال السماح لهم، بل وتشجيعهم، على المشاركة في الأعمال والاقتصاد المغربي[١٢٤]. هناك طريقة واحدة يكافئ بها النظام نخبه العسكرية والمسؤولين رفيعي المستوى في الجهات الحكومية الأخرى، وهي منح التراخيص اللازمة لتأسيس أعمال مربحة للغاية، مثل صيد الأسماك والنقل واستخراج الرمال وما إلى ذلك. وعلى الرغم من أن الجيش يعتبر على نطاق واسع مؤسسة فاسدة، إلا أنه احتفظ بمكانة اجتماعية مميزة لعدة أسباب، منها عدم مشاركته في مهام الأمن الداخلية، كما أنه يوفر عملاً للكثيرين في دولة ترتفع فيها معدلات البطالة، كذلك يوفر لمنتسبيه مزايا طبية واجتماعية جيدة، كما يُؤمِن معظم المغاربة أنه من دون الجيش كانت البلاد لتفقد الصحراء، والتي لا تزال هي القضية الأهم والأكثر حساسية في البلاد. كذلك يتم تجنيد معظم الضباط من عائلات تنتمي إلى الطبقة الوسطى والوسطى الدنيا. ويتمتع الجيش من جانبه بتماسك مؤسسي كبير، على الرغم من إشارة بعض التقارير إلى حدوث انقسامات بين كبار الضباط وصغارهم في بداية الألفية الجديدة بسبب اقتناع صغار الضباط بعدم وجود أي فرص للترقي داخل المؤسسة العسكرية؛ تدخل الملك محمد السادس حينها، وقام بفتح طرق مختلفة للترقية السريعة والعادلة في صفوف الجيش[١٢٥]. وبعد انتفاضة ٢٠١١، قام الملك كذلك بتحسين ظروف التقاعد للموظفين بجانب من هم في الخدمة الفعلية، وكان ذلك

---

(١٢٤) مقابلات سرية للمؤلف (الرباط، إفران، المغرب، نيسان/ أبريل ٢٠١٢).

(١٢٥) مقابلة مع عبدالله سعف.

الإجراء في جزء منه بسبب الاحتجاجات التي شارك فيها كبار السن والمتقاعدون[١٢٦].

الاستنتاج

تتسق الأحداث في العالم العربي خلال عام ٢٠١١ وما تلاه مع الرأي القائل بأن رد فعل القوات المسلحة تجاه الثورة هو العامل الأكثر أهمية في تحديد مصير هذه الثورة. وعندما يقرر الجيش عدم دعم النظام (في تونس ومصر) فإن النظام على الأرجح لن يستطيع الاستمرار. وعندما تنقسم القوات المسلحة (في ليبيا واليمن)، فإن عوامل أخرى ستحدد مسار الثورة ومصيرها، مثل التدخل الأجنبي، وقوة المعارضة، وطول نفس النظام القديم. وعندما يختار الجنود التمسك بالوضع القائم والحفاظ على النظام (مثلما حدث في البحرين وسوريا) يبقى النظام. وبالطبع تظل سوريا حالة خاصة نظراً لاستمرار الحرب الدائرة فيها.

هناك ثلاثة اختلافات كبيرة، وعدد من الفوارق الأصغر، التي تبعد الحالة السورية عن نظيرتها في البحرين؛ **أولاً**، كان من المتوقع تماماً أن يقف سلك الضباط الذي يتكون في الغالب من العلويين جنباً إلى جنب مع نظام الأسد، تماماً كما وقف الجيش ذو الغالبية السنية مع النظام الملكي في البحرين. علاوة على ذلك، فإنه ليس من المستغرب ما حدث من انشقاق نسبة كبيرة من الضباط السنّة وضباط الصف والمجندين عند رؤية النهج الوحشي الذي تبناه النظام في قمع الثورة. لم يشهد الجيش البحريني انقساماً على أساس العرق أو الدين، ولم يتأثر، خلاف نظيره السوري، بالانقسامات داخل الجيش بين وحدات النخبة ووحدات القوات المسلحة التقليدية، أو الأجهزة الأمنية المختلفة، أو بالفروق الاجتماعية والسياسية داخل النخب العسكرية. **ثانياً**، يتكون الجيش البحريني بأكمله من المتطوعين الذين ينتمون غالباً إلى السُنّة، والذين لم يكن ولاؤهم للنظام أبداً محل شك. **ثالثاً**، لم يكن لعلاقة الجيش بالمجتمع أي وجود في أفكار الجنرالات البحرينيين،

(١٢٦) Karam Souhail, "Moroccan Army Promised Better Deal after Protests," Reuters (Rabat), 7 February 2012,
ومقابلة المؤلف مع متظاهرين مخضرمين (الرباط، نيسان/ أبريل ٢٠١٢).

لكنها بالتأكيد شغلت حيزاً كبيراً من أفكار نظرائهم السوريين الذين قمعوا شعبهم في السابق والآن، وبالتأكيد لن يكون تعامل السوريين معهم جيداً في نظام ما بعد الأسد.

الجدول الرقم (٥ ـ ١)

الربيع العربي عام ٢٠١١، العوامل المؤثرة في قرارات الجيوش تجاه الثورات

العوامل العسكرية	تونس	مصر	ليبيا	اليمن	البحرين	سوريا
١.١ التماسك الداخلي للجيش	**٢**	**٢**	**٥**	**٥**	**٠**	**٥**
الانقسامات العرقية والدينية والقبلية والمناطقية	٠	٠	٦	٦	٠	٦
الانقسامات الجيلية: بين كبار وصغار الضباط	١	٣	١	١	٠	١
الانقسامات بين الضباط والمجندين أو ضباط الصف	٠	١	٢	٢	٠	٠
الانقسامات بين وحدات النخبة والقوات التقليدية	٠	٢	٤	٤	٠	٣
الانقسامات بين الجيش، والفروع الأخرى، والأجهزة الأمنية	٥	٣	٤	٤	٠	٤
الانقسامات الاجتماعية والسياسية داخل النخب العسكرية	٠	٠	٣	٣	٠	٤
٢.١ الجنود المحترفون مقابل المجندين إجبارياً	**٥**	**٥**	**٢**	**٢**	**٥**	**٣**
٣.١ رؤية الجنرالات لشرعية النظام	**٥**	**٤**	**٣**	**٤**	**٦**	**٥**
٤.١ سلوك الجيش مع المجتمع في الماضي	٢	٢	١	١	٠	٥

العوامل المتعلقة بالدولة	تونس	مصر	ليبيا	اليمن	البحرين	سوريا
١.٢ تعامل النظام مع الجيش	**٤**	**٣**	**٥**	**٢**	**٣**	**٥**
الاهتمام بالرفاهية المادية للأفراد	٣	٢	٣	٢	٣	٤
الاهتمام بالجيش	٢	٣	٤	٢	٣	٣
طبيعة المهام المكلف بها الجيش	٣	٤	٠	٠	٠	٢
استقلالية الجنرالات وسلطتهم في اتخاذ القرارات	٢	٢	٤	٣	٢	٣
العدالة في تعيينات القادة	١	١	٢	٢	٠	١
وضع الجيش في المجتمع	٣	٣	٠	٢	٠	٠
٢.٢ أوامر النظام للجيش	١	٢	١	٣	١	٣

العوامل المجتمعية	تونس	مصر	ليبيا	اليمن	البحرين	سوريا
١٠٣ حجم وطبيعة وتكوين المظاهرات	**٥**	**٥**	**٤**	**٢**	**٣**	**٥**
٢.٣ شعبية مطالب المتظاهرين	٣	٣	٢	٢	٢	٤
٣.٣ محاولات التآخي والتودد للجيش	٢	٤	٣	٣	٠	٣

العوامل الخارجية	تونس	مصر	ليبيا	اليمن	البحرين	سوريا
١.٤ احتمالية التدخل الأجنبي	**٠**	**٠**	**٤**	**٢**	**٢**	**٤**
٢.٤ العلاقات الخارجية	٠	٣	١	٣	٤	٣
٣.٤ الانتشار الثوري	٠	٣	٣	٤	٤	٤
٤.٤ علاقة ضباط الجيش بالخارج	٢	١	٠	٢	٢	٠

ملاحظات:

كُتبت العوامل الستة الأكثر أهمية بخط سميك

المقياس (صفر ـ ٦)

صفر = غير مهم على الإطلاق أو ليس عاملاً يستحق النظر.

١ = ذو أهمية طفيفة أو هامشية. ٢ = ذو أهمية ضئيلة.

٣ = مهم إلى حد ما. ٤ = مهم.

٥ = مهم جداً. ٦ = عامل حاسم أو ذو أهمية حرجة.

قدمنا في هذا الفصل الحالة التي كانت نتائجها الأسهل والأكثر قابلية للتنبؤ من بين كل الحالات التي درسها الكتاب: حالة البحرين؛ وما كان لأي شخص على اطلاع، ولو سطحي، بالوضع السياسي والاجتماعي والعسكري في البحرين أن يندهش من موقف المؤسسة الأمنية والعسكرية ووقوفها لدعم النظام. ومع أن موقفه لم يكن بهذا الوضوح، إلا أن خيار الجيش التونسي كان منطقياً تماماً لأي متابع لشؤون البلاد. أما في ليبيا واليمن، فقد عكست الانقسامات العميقة داخل الجيش طبيعة الانقسامات المجتمعية والهوياتية والقبلية، وفسرت بشكل كبير اتجاه البلاد إلى الحرب الأهلية.

ومن بين الحالات الست التي درسناها في هذا الفصل وكان للجيش دور فيها، كان موقف الجيش المصري هو الأصعب من حيث قدرتنا على تنبؤه، وبطبيعة الحال، يبدو خيار الجيش الذي اتخذه لاحقاً معقولاً تماماً ومتسقاً مع العديد من العوامل التي ندرسها، منها فقدان نفوذ الجيش السياسي، وعدم رضا قادته عن نظام مبارك، واعتقادهم بوجود احتمال كبير بعدم استعداد جنودهم لإطلاق النار على الحشود، إضافة إلى شعبية الثورة وحجم المظاهرات وتمثيلها لشرائح واسعة من المصريين. ومع ذلك، كان على المحللين إذا ما أرادوا أن يتوقعوا موقف الجيش أن يدركوا تماماً أن كل ما يدرسونه يقع في نطاق المتغيرات، وأن ما يمكن للساسة أن ينتظروه منهم هو تخمينٌ واعٍ وبناء على معطيات محددة، وليس تنبؤاً واثقاً بشكل مؤكد.

خاتمة

كما رأينا في صفحات هذا الكتاب، فإن التوصل إلى تنبؤ عما سيؤول إليه رد فعل جيش تجاه ثورة يواجهها النظام قد يكون أمراً سهلاً، وقليلاً ما يكون كذلك؛ فغالباً ما يكون توقع رد فعل الجيش عسيراً، أو يشكل تحدياً من نوع ما على الأقل، وأحياناً ما يغدو ذلك التوقع صعباً إلى الدرجة التي لا يمكن فيها التوصل إلى نتيجة واثقة أو توقع يطمئن إليه الباحث المجتهد، فقد تتضافر العوامل وتشتبك المتغيرات ما يجعل التأكد من علاقة كل منها بالناتج النهائي ونسبتها أمراً يقترب من حدود المستحيل. ومن الواضح أنه كلما ازدادت معرفتنا بدولة ما وبمجتمعها وبمحيطها الإقليمي والدولي، ازدادت ثقتنا بشأن دقة ما نتوصل إليه من نتائج.

وتبقى مهمتنا الأخيرة في تقييم مدى تفسيرية كل عامل من العوامل التي قدمتها في الفصل الأول ومدى صلتها بالتحليلات التجريبية للحالات على الأرض؛ هل تستطيع تلك العوامل تفسير المخرجات الثلاثة الرئيسة لرد فعل الجيش من دعم للثورة أو قمع لها أو انقسام بشأنها؟ وهل تمتلك العوامل الست التي افترضت أنها الأهم من بين العوامل المؤثرة في قرارات الجنرالات تلك القدرة العالية بالفعل؟ وهل هناك عوامل هامشية بالفعل أو غير مهمة على الإطلاق في كل حالة من الحالات التي درسناها؟ أو بشكل أعمّ، إلى أي حد كان الإطار التحليلي الذي وضحته في الفصل الأول من هذا الكتاب ممتلكاً لقدرات تفسيرية للقرارات التي يمكن أن تتخذها القوات المسلحة التي تواجه ثورة من نوع ما؟ وما هو مدى صعوبة توقع ردود أفعال الجيوش المختلفة تجاه الثورات؟ هذه هي الأسئلة التي أريد أن أبحث عن إجاباتها في هذا الفصل الأخير. ولسهولة الرجوع إلى تلك النقاط، فقد

صممت جدولين شاملين لقياس وزن كل متغير من المتغيرات وعلاقته بكل حالة من الحالات الإحدى عشرة التي درسناها، إضافة إلى توضيح مدى صعوبة توقع ردود أفعال الجنرالات تجاه الثورات. أما القيم العددية المعطاة لكل عامل من العوامل فتمثل نتيجة نهائية بالنظر لكل الحالات. ومن الواضح أنه كلما تعمقت معرفتنا بشأن حالة معينة، استطعنا أن نكون أكثر ثقة بشأن القيم النهائية التي تعبر عنها، وفي كل الأحوال، تبقى تلك القيم محل نقاش أو تحتمل الخطأ كما تحتمل الصواب.

قدرة العوامل التفسيرية

هنا سنمر على العوامل التفسيرية التي قسمتها إلى أربعة أقسام مختلفة، مع التركيز على العوامل الستة التي ذكرتها في المقدمة باعتبارها الأكثر قدرة على التفسير والأكثر فائدة في تحليلنا.

الجدول (خ ـ ١)

العوامل المؤثرة في قرارات الجيوش تجاه الثورات

العوامل العسكرية	إيران	بورما ١٩٨٨	بورما ٢٠٠٧	الصين	رومانيا	تونس	مصر	ليبيا	اليمن	البحرين	سوريا
١.١ التماسك الداخلي للجيش	٥	٦	٤	٣	٤	٢	٢	٥	٥	٠	٥
الانقسامات العرقية والدينية والقبلية والمناطقية	٢	٠	٠	٠	١	٠	٠	٦	٦	٠	٦
الانقسامات الجيلية: بين كبار وصغار الضباط	٣	١	١	٢	١	١	٣	١	١	٠	١
الانقسامات بين الضباط والمجندين أو ضباط الصف	٤	٢	٢	١	١	٠	١	٢	٢	٠	٠

العوامل العسكرية	إيران	بورما ١٩٨٨	بورما ٢٠٠٧	الصين	رومانيا	تونس	مصر	ليبيا	اليمن	البحرين	سوريا
الانقسامات بين وحدات النخبة والقوات التقليدية	١	٠	٠	٠	٠	٠	٢	٤	٤	٠	٣
الانقسامات بين الجيش، والفروع الأخرى، والأجهزة الأمنية	١	٢	٢	٠	٥	٥	٣	٤	٤	٠	٤
الانقسامات الاجتماعية والسياسية داخل النخب العسكرية	٠	٢	٢	٠	٠	٠	٠	٣	٣	٠	٤
٢.١ الجنود المحترفون مقابل المجندين إجبارياً	**٦**	**٤**	**٢**	**٣**	**٣**	**٥**	**٥**	**٢**	**٢**	**٥**	**٣**
٣.١ رؤية الجنرالات لشرعية النظام	**١**	**٠**	**٠**	**٦**	**٥**	**٥**	**٤**	**٣**	**٤**	**٦**	**٥**
٤.١ سلوك الجيش مع المجتمع في الماضي	١	١	١	٠	٠	٢	٢	١	١	٠	٥

العوامل المتعلقة بالدولة	إيران	بورما ١٩٨٨	بورما ٢٠٠٧	الصين	رومانيا	تونس	مصر	ليبيا	اليمن	البحرين	سوريا
١.٢ تعامل النظام مع الجيش	**٣**	**٠**	**٠**	**٢**	**٥**	**٤**	**٣**	**٥**	**٢**	**٣**	**٥**
الاهتمام بالرفاهية المادية للأفراد	٢	٠	٠	٢	٤	٣	٢	٣	٢	٣	٤
الاهتمام بالجيش	١	٠	٠	٣	٤	٢	٣	٤	٢	٣	٣
طبيعة المهام المكلف بها الجيش	٢	٠	٠	٢	٤	٣	٤	٠	٠	٠	٢
استقلالية الجنرالات وسلطتهم في اتخاذ القرارات	٥	٠	٠	٠	٣	٢	٢	٤	٣	٢	٣
العدالة في تعيينات القادة	٢	٠	٠	٠	٢	١	١	٢	٢	٠	١
وضع الجيش في المجتمع	١	٠	٢	٠	٣	٣	٣	٠	٢	٠	٠
٢.٢ أوامر النظام للجيش	٦	٠	٠	٣	١	١	٢	١	٣	١	٣

العوامل المجتمعية	إيران	بورما ١٩٨٨	بورما ٢٠٠٧	الصين	رومانيا	تونس	مصر	ليبيا	اليمن	البحرين	سوريا
١.٣ حجم وطبيعة وتكوين المظاهرات	٦	٦	٦	٥	٥	٥	٥	٤	٢	٣	٥
٢.٣ شعبية مطالب المتظاهرين	٤	٤	٤	٣	٣	٣	٣	٢	٢	٢	٤
٣.٣ محاولات التآخي والتودد للجيش	٣	٣	٢	٣	٣	٢	٤	٣	٣	٠	٣

العوامل الخارجية	إيران	بورما ١٩٨٨	بورما ٢٠٠٧	الصين	رومانيا	تونس	مصر	ليبيا	اليمن	البحرين	سوريا
١.٤ احتمالية التدخل الأجنبي	١	٣	٠	٠	١	٠	٠	٤	٢	٢	٤
٢.٤ العلاقات الخارجية	٤	٠	٠	١	١	٠	٣	١	٣	٤	٣
٣.٤ الانتشار الثوري	٠	٠	٠	٣	٤	٠	٣	٣	٤	٤	٤
٤.٤ علاقة ضباط الجيش بالخارج	٢	٠	٠	٠	١	٢	١	٠	٢	٢	٠

ملاحظات:

كُتبت العوامل الستة الأكثر أهمية بخط سميك

المقياس (صفر ـ ٦)

صفر = غير مهم على الإطلاق أو ليس عاملاً يستحق النظر.

١ = ذو أهمية طفيفة أو هامشية. ٢ = ذو أهمية ضئيلة.

٣ = مهم إلى حد ما. ٤ = مهم.

٥ = مهم جداً. ٦ = عامل حاسم أو ذو أهمية حرجة.

١ ـ المتغيرات العسكرية

كما اقترحت سابقاً، فإن التماسك الداخلي للجيش كان عاملاً حاسماً في حالة بورما عام ١٩٨٨، فيما كان ذا أهمية بالغة في حالات إيران وليبيا واليمن وسوريا، وذا أهمية نسبية في حالات بورما عام ٢٠٠٧ ورومانيا. فقد كان الجنرالات في بورما عام ١٩٨٨ مهتمين إلى أقصى حد بوحدة جيشهم. وفي إيران، كانت أعمق الانقسامات بين الضباط من جهة والمجندين أو ضباط الصف من جهة أخرى، واجتمع ذلك مع حقيقة أن الجنود في الكثير من الحالات كانوا يقومون بالانضمام إلى المعارضة، ما يعزز من احتمالية تفكك الجيش. في ليبيا واليمن، كان الانقسام الأهم قائماً على أسس قبلية ومناطقية، في حين كان الانقسام في سوريا مبنياً على أسس عرقية ودينية. أما في بورما عام ٢٠٠٧، فلم تكن قضية الإبقاء على الجيش موحداً أكثر القضايا إلحاحاً، فقد كان التاتماداو مستقراً في السلطة منذ نحو عقدين، كما كانت المعارضة أضعف مما كانت عليه قبل ذينك العقدين، ولم تكن تمتلك القدرة على ضم جنود الجيش إلى صفوفها. أما الجيش الروماني فلم يصل الأمر بجنرالاته إلى أن يقلقوا بشأن انشقاق المجندين، إذ إن الضباط أنفسهم كانوا من انشقوا بمجنديهم الذين شاركوهم نفس الموقف تجاه النظام الحاكم. لكن الهاجس الأكبر بالنسبة إلى قادة جيش رومانيا وكذلك جيوش الدول العربية، باستثناء البحرين، هو الانقسام الذي قد يحدث بين الجيش من جهة وكيانات الأمن الأخرى، أو بين المجندين ووحدات النخبة داخل الجيش.

في مصر وتونس، لم يكن تماسك الجيش قضية ذات بال، فيما لم يكن ذلك العامل حاضراً أصلاً في البحرين، فقد كان القطاعان الأمني والعسكري بأكملهما مكونين من السُّنّة الذين يواجهون متظاهرين شيعة، يمثلون نحو ٧٠ بالمئة من السكان، والذين كانوا يطمحون ـ بحسب ما اعتقده الكثيرون من سُنّة البحرين ـ إلى تأسيس دولة دينية شيعية على النمط الإيراني في البحرين[١].

(١) Zoltan Barany, "Unrest and State Response in Arab Monarchies," *Mediterranean Quarterly*, vol. 24, no. 2 (Spring 2013), p. 20.

ومن الجدير بالذكر أن الانقسامات القبلية والدينية والعرقية والمناطقية كانت غير حاضرة إطلاقاً في ستّ حالات من التي درسناها، وذات أهمية هامشية في حالة واحدة هي رومانيا، وذات أهمية ضئيلة في إيران، حيث كان الضباط أقل تديناً كثيراً من جنودهم، لكن عندما كان ذلك العامل مهماً في حالات ليبيا واليمن وسوريا، كان حاسماً للغاية! أما الانقسامات الجيلية داخل سلك الضباط فقد كانت مهمة إلى حدٍّ ما في مصر وإيران، فيما كانت غير ذات أهمية في بقية الحالات، ما يؤكد أن معظم الجيوش تظل قادرة على الرفع من الروح العسكرية داخل منتسبيها. وفي معظم الحالات، كانت الانقسامات المجتمعية والسياسية غير مهمة، باستثناء ليبيا وسوريا واليمن، مثلها مثل الانقسامات المناطقية والدينية والعرقية التي سبق الإشارة إليها. ومن أجل ضمان تحليل أكثر تحديداً، سنقوم بالتوقف عن النظر إلى عامل الانقسامات المجتمعية والسياسية باعتباره غير ذي قدرة تفسيرية على الإطلاق، ولذلك فقد أضفته إلى الجدول الرقم (خ ـ ١) بين قوسين، وكذلك فعلت مع العوامل التي وجدتها ذات قدرة تفسيرية ضئيلة.

وقد خلصت إلى أن التباين بين جيش محترف مكون من المتطوعين وآخر يتكون من المجندين إجبارياً، سيكون عاملاً شديد التأثير بالنسبة إلى الجنرالات أثناء اتخاذهم القرار. هذا تحديداً ما حدث في إيران، كما كان الفارق أيضاً شديد الأهمية في تونس ومصر والبحرين التي يتكون جيشها بأكمله من متطوعين سُنّة. وفي خمس حالات أخرى، هي الصين ورومانيا وسوريا وليبيا واليمن، كانت طبيعة الجيش مهمة إلى حد ما؛ ففي الصين ورومانيا وسوريا كان الجيش مكوناً من المجندين إجبارياً، الذين ما أن حاول المتظاهرون التودد إليهم حتى أدركوا أنهم يتفقون معهم في الكثير، وظهر ذلك في أوضح صوره في الحالة الصينية التي كان ذلك العامل سبباً حقيقياً لإثارة قلقهم. أما في ليبيا واليمن، فلم يكن التجنيد الإجباري حقيقة واقعة، بسبب فرضه وإلغائه عدة مرات في السابق، ولذلك فقد كان من المتوقَّع أن يتبع الجنود قادتهم بناء على انتماءاتهم القبلية والمناطقية.

أما المتغير العسكري الثالث، وهو رؤية الجنرالات لشرعية النظام، فقد كان عاملاً مهماً في معظم الحالات، لكنه لم يكن كذلك في بورما فقط، حيث كان الجنرالات هم الحكام الفعليين للدولة، كما كان ذلك العامل

هامشياً في إيران، حيث مثّل الجيش العمود الفقري للنظام. وكانت قناعة قادة الجيش بأحقية النظام في حكم البلاد وبشرعيته أحد أكثر العوامل حسماً في قرارهم النهائي في حالتي الصين والبحرين، كما كان ذا أهمية أقل في الحالة السورية. وأخيراً، فقد كانت الرؤية السلبية التي كوّنها قادة الجيش تجاه نظامي تونس ورومانيا سبباً رئيساً في قرارهم بالوقوف إلى جانب المتظاهرين.

وأخيراً، لم يؤثر تاريخ العلاقة بين الجيش والمجتمع بشكل عام في قرارات الجنرالات النهائية في معظم الحالات؛ ففي إيران، لم يحفز ذلك التاريخ الجنرالات لقمع المظاهرات، على الرغم من أنهم يمتلكون تاريخاً من قمع الشعب إلا أنهم أدركوا أن تعاملهم العنيف في تلك اللحظة قد يؤدي بنظام ما بعد الشاه إلى أن يفتك بهم جسدياً، خاصة بعد أن بات في حكم المؤكد أنهم لن يحتفظوا بوظائفهم في الجيش في حُكم الثورة التي كانت بوادر نجاحها قد ظهرت في الأفق. وفي سوريا، على الرغم من ذلك، كان التاريخ الأسود للجيش مع شعبه حافزاً أساسياً في أن يقرر قادة الجيش من العلويين الدفاع عن الأسد حتى الرمق الأخير.

٢ ـ المتغيرات المتعلقة بالدولة

بدا لنا من خلال الحالات التي درسناها أن تعامل الدولة مع القوات المسلحة كان أقل أهمية كعامل مؤثر في موقف الجيش، وبحسب حساباتي فإنه لم يكن أبداً عاملاً خطيراً في أي من تلك الحالات، حتى لو كان ذا أهمية كبيرة في بعض منها؛ فقد كانت المتغيرات المتعلقة بالدولة غير مؤثرة إلى حد بعيد في الحالة البورمية، ربما باستثناء طفيف خلال ثورة الزعفران، إذ يمكن أن نعزو ضبط النفس النسبي الذي التزمه الجيش إلى رغبته في استعادة أو زيادة الدعم الشعبي الذي كان يحظى به. وعلى الرغم من أن إصلاحات دينغ شياو بينغ كانت قد أسهمت في صعوبة ظروف معيشة معظم ضباط الجيش، إلا أن تدهور أحوالهم المعيشية لم يلعب دوراً كبيراً في تقرير رد فعلهم على الثورة.

لكن الأمر كان مختلفاً في حالات أخرى، إذ كان تعامل النظام مع الجيش ذا أهمية كبيرة في رومانيا وليبيا، وبشكل أقل في تونس حيث كان

يتم تجاهل الجيش، أو سوريا حيث كان الجيش مدللاً باعتباره العصب الرئيس لبقاء النظام. ربما كان ذلك العامل ليصبح أكثر أهمية في إيران لولا عدم تمتع الجيش بأي استقلالية مهنية عن الشاه، وهو ما منع الجنرالات من اتخاذ قرارات مستقلة عندما كان عليهم فعل ذلك. وربما كان القذافي هو الوحيد الذي تقترب سلطته في السيطرة على الجيش من تلك التي امتلكها الشاه على جيشه. ويمكنني أن أجد في هذه المجموعة من المتغيرات متغيراً يمكن اعتباره غير ذي أهمية، وهو عدالة النظام في التعيينات داخل القوات المسلحة، وهو العامل الذي لم يحصل في أي من الحالات على أعلى من «أهمية ضئيلة»، وأظن أنه يمكن ضمّه تحت العامل المتعلق بالاستقلالية المهنية للجيش من دون أن يؤثر ذلك في التحليل النهائي.

كذلك ظهر أن أوامر النظام للجيش لم يكن عاملاً معقداً أبداً، حيث إننا يمكننا أن نتوقع بسهولة أن أي نظام سيحاول جهده الحفاظ على بقائه، ولذلك فمن المنطقي أن يأمر قادة النظام الجيشَ بقمع التظاهرات. لكن تلك النتيجة لم تكن بالضرورة كذلك؛ فالرسالة الغامضة التي خرجت من مقر إقامة الشاه كانت أحد الأسباب الرئيسة في الشلل الذي أصاب قيادة الجيش أثناء محاولتهم الوصول إلى مقاربة للتعامل مع الثورة. لكن الحالة الإيرانية لم تكن الوحيدة التي ظهر فيها هذا العامل بأهمية نسبية؛ ففي مراحل مبكرة من الأزمة الصينية، لم تكن قيادة الحزب الشيوعي موحدة تماماً ولا واضحة بشكل كامل حيال كيفية التعامل مع المظاهرات. وفي اليمن، على الجانب الآخر، حصلت وحدات الجيش على رسائل متناقضة من قياداتها، ولذلك فلم يكونوا على ثقة تامة فيما تريده منهم قيادتهم المنقسمة بالتحديد. وكذلك يشير التحليل المختصر الذي قدمناه بشأن أحداث ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا أن قيادات الحزب في كلا الدولتين لم تكن على اتفاق بشأن الأوامر المفترض توجيهها للجنرالات.

٣ ـ المتغيرات المتعلقة بالمجتمع

لقد افترضت في الفصل الأول أن حجم التظاهرات وتكوينها وطبيعتها ومدى تمثيلها للمجتمع سيكون خامس العوامل أهمية في التأثير في قرارات الجنرالات حيال الثورات، لكن طبقاً لما توصلت إليه، فقد يكون ذلك هو

العامل الأهم على الإطلاق. ومن المهم أن نتوقف لحظة للتفكير في ذلك، ففي كل الحالات التي قمنا بدراستها، كانت الثورات تندلع ضد أنظمة شمولية راسخة وعتيدة، وخلال مرحلة ما قبل تلك الثورات، كان اندلاع مظاهرات كبيرة الحجم أمراً إما نادر الحدوث كما هو في إيران وبورما وتونس، أو غير مسبوق أصلاً مثلما كان الوضع في الصين ورومانيا. ولذلك، فإن حقيقة أن يخرج مئات الآلاف من المواطنين إلى الشوارع كانت قد أعجزت النخب السياسية والعسكرية من طهران إلى بكين ومن رانغون إلى براغ.

كذلك كان تكوين التظاهرات ـ من حيث كونها ممثلة لكامل المجتمع في إيران ورومانيا وتونس ومصر وليبيا واليمن، أو مظاهرات يقودها الطلاب بتمثيل مجتمعي أقل كما في الصين أو بورما، أو حتى غير ممثلة إلا لشرائح محددة عرقياً أو دينياً كما حدث في البحرين وسوريا ـ مصدراً أساسياً للمعلومات التي استقى منها الجنرالات قرارهم حول كيفية الرد عليها. وكما قدمت، فإن اتساع نطاق المظاهرات بشكل سلمي، باستثناء الوقت الذي تحولت فيه الثورات إلى حروب أهلية في اليمن وليبيا وسوريا، كان عاملاً حاضراً في أذهانهم أثناء اتخاذهم القرار. ومن الجدير بالذكر أنه في حالات الصين وإيران ورومانيا لم تكن هناك أي خطط أعدها النظام حول كيفية التعامل مع أحداث بهذا الحجم، ولذلك فقد كانت جيوش تلك الدول غير مستعدة على الإطلاق لتنفيذ تلك المهمة[٢]، فلم يبْدُ الشاه أكثر ثقة في تعامله مع الثورة من تشاوشيسكو الذي شهدت بلاده مظاهرات عارمة بعد الثورة الإيرانية بإحدى عشرة سنة.

أما العامل المجتمعي الثاني، وهو شعبية المظاهرات، فقد ظهر كعامل ذي قدرة تفسيرية بالغة. لكن هذا العامل لم يكن هو المصدر الأهم في قرارات الجنرالات، ربما لأن العامل السابق (حجم التظاهرات وتكوينها وطبيعتها) كان يغطي نفس المساحة تقريباً. ولذلك، فمن أجل الاختصار من حجم التحليل الذي نقوم به، سنقوم بتجاهل هذا العامل أيضاً.

---

(٢) في إيران، على سبيل المثال، لم تكن هناك قوات شرطة لمكافحة الشغب في ١٩٧٨-١٩٧٩. مقابلة سرية (باريس، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١).

وأخيراً، فعلى الرغم من أن عامل التودد والتآخي مع الجيش لم يثبت كونه عاملاً حاسماً، إلا أنه أثبت أهميته كمعلومة إضافية بالنسبة إلى قيادات الجيش في دول مثل إيران والصين ورومانيا ومصر. في الثلاثة الأول، أسهم التواصل والتآخي بين المتظاهرين والجنود في إقناع قادة الجيش بسحب جنودهم إلى ثكناتهم في محاولة لإبقائهم تحت السيطرة ولغلق الباب أمام احتمالية تسليم أسلحتهم للمتظاهرين. أما في ميدان التحرير بالقاهرة، فقد كان ذلك عاملاً آخر بالنسبة إلى الضباط لكي يعزز شكوكهم تجاه طاعة جنودهم للأوامر، حتى لو أمروهم بإطلاق النار على المدنيين.

٤ ـ المتغيرات الخارجية

بشكل عام، كان من المنطقي والصحيح أن نضع هذه المجموعة من المتغيرات في أسفل سلم الأهمية بالنسبة إلى تأثيرها في متخذ القرار داخل الجيش؛ فاحتمالية التدخل الأجنبي لم تبدُ مهمة إلى حدٍّ ما كعامل إلا في حالة ليبيا، حيث كان ضباط الجيش على حق في توقعهم بذلك التدخل، خاصة مع الوضع المزري الذي كانت تعيشه ليبيا تحت حكم القذافي، وبالنظر إلى المصالح المتعددة للأطراف الخارجية في الإطاحة بالقذافي ووقف حمام الدم. كما نعرف، لم يفكر أحد بجدية على الإطلاق في غزو بورما عام ١٩٨٨، لكن قادة الجيش المهووسين بنظرية المؤامرة والمؤمنين بالخرافات لم يكونوا على رأي واحد. وفي اليمن، توقعت بعض الأطراف داخل القوات المسلحة أن يتدخل مجلس التعاون الخليجي عسكرياً في البلاد، لكن دول المجلس كانت على قدر الحكمة لتوظف نفوذها في عمليات الوساطة بدلاً من أن تدخل بجنودها في بحر الرمال المتحركة ذلك[٣]. أما البحرين، فقد وصلت إليها بالفعل قوات درع الجزيرة، بيد أنها لم تكن للمساعدة في قمع المظاهرات، بل لطمأنة حكام المملكة وضمان استقرار وضعهم.

(٣) Ginny Hill and Gerd Nonneman, "Yemen, Saudi Arabia, and the Gulf States: Elite Politics, Street Protests, and Regional Diplomacy," Chatham House (London) Transcript, 12 May 2011, <http://www.chathamhouse.org/sites/files/chathamhouse/public/Meetings/Meeting%20Transcripts/120511yemen.pdf> (Last accessed on 5 October 2014).

أما العامل الثاني، والمتعلق بالعلاقات بالدول الأجنبية والتحالفات الخارجية، فقد يكون ذا تأثير كبير في بعض الحالات، كما رأينا في إيران ومصر واليمن والبحرين وسوريا.

وبالمثل، فعلى الرغم من أن الانتشار الثوري نادراً ما يكون عاملاً كبيراً، إلا أنه عندما تندلع الثورات وتنتقل من دولة إلى أخرى فإن قادة الجيش يميلون للاعتقاد بأن سقوط ديكتاتور أو نظام مستبد في دولة أخرى سيعمل على تعزيز عزيمة المتظاهرين ورغبتهم في الاستمرار، وهذا ما حدث في الصين ورومانيا، ودول الشرق الأوسط.

وأخيراً، فإن الحصول على فرصة للتدريب أو التعلم في دولة أجنبية لم يكن عاملاً ذا أهمية معتبرة، كما أنه لم يطْغَ بأي حال على عوامل أخرى، مثل تعامل الدولة مع القوات المسلحة أو الانقسامات داخل الجيش. لقد أُتيحت لي فرصة لقاء ضباط جيش تونسيين وبحرينيين، من الذين تلقوا تدريباً في الولايات المتحدة[٤]، وكلتا المجموعتين أكدت بأن تفاعل الضباط مع زملائهم الأمريكيين، وأن الدورات التي شاركوا فيها، والتي تتعلق بالعلاقات المدنية ـ العسكرية، أثرت بشكل حقيقي في رؤيتهم للانتفاضات في بلدانهم، وعلى الرغم من ذلك، كانت العوامل الأخرى أكثر أهمية بكثير بالنسبة إليهم أثناء اتخاذهم القرارات النهائية، ولذلك فمن الممكن أن يكون هذا هو العامل الرابع الذي يمكننا استبعاده من دون أن يؤثر ذلك سلباً في قدرتنا على التوقع في إطارنا التحليلي.

باختصار، لقد افترضتُ في الفصل الأول بأن العوامل الستة الأكثر أهمية في تحليل ردود أفعال الجنرالات تجاه التحركات الثورية تتمثل في التماسك الداخلي للجيش، وما إذا كان جنود القوات المسلحة من المتطوعين أو المجندين قسرياً، وكيفية تعامل النظام مع الجيش، ورؤية الجنرالات وقادة الجيش لشرعية النظام، وطبيعة وحجم المظاهرات، وأخيراً احتمالية التدخل الأجنبي. وعلى الرغم من أن ترتيب تلك العوامل من حيث أهميتها النسبية قد يكون محل خلاف، إلا أنني أعتقد أن النماذج التطبيقية التي قمت باختيارها

(٤) مقابلات سرية في تونس (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١)، والبحرين (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢)، وواشنطن العاصمة (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢، وكانون الثاني/ يناير ٢٠١٣).

تؤكد على القوة التفسيرية التي تمتلكها تلك العوامل. وربما إذا قمت بتعديل وحيد فسأقوم بإضافة عامل «أوامر النظام للجيش» إلى العوامل التي أرى أنها الأكثر تأثيراً وأهمية، لا سيما بعدما اتضح من أن أهميتها في الحالات التي قمنا بدراستها أعظم كثيراً مما افترضته في البداية. إضافة إلى ذلك، وبناء على الدلائل التي قمت بتجميعها من الحالات المختلفة، يبدو أن استبعاد أربعة عوامل (الانقسامات الاجتماعية والسياسية داخل النخبة العسكرية، وعدالة النظام في التعيينات العسكرية، وشعبية المظاهرات، ومدى تعرض الضباط للتجارب الأجنبية) من الإطار التحليلي بأكمله سيجعل من ذلك الإطار أكثر تحديداً ودقة من دون أن نضحي بأي قدر من قدرته التحليلية.

القيام بالتوقعات

الآن، لنعد سريعاً إلى كل حالة من الحالات التي درسناها لنرى إذا ما كنا لنستطيع توقع قرارات قادة الجيوش بمساعدة منهجنا. من حيث الصعوبة والسهولة، فإن تلك الحالات تغطي المسطرة بأكملها من كون التوقع شديد الصعوبة إلى كونه سهلاً للغاية، وهنا سأقوم بتغطية الحالات من الأكثر صعوبة إلى الأسهل. وكما أشرت في الفصل الأول، فإن العامل الزمني في إجراء التوقع، أي الوقت الذي نقوم بعملية البحث والتحليل فيه يظل أمراً شديد الأهمية. وبشكل عام، كلما تحركنا في الزمن بالتوازي مع تطور الحراك الثوري، ازدادت قدرتنا على إجراء التوقعات. وعلى الرغم من ذلك، فمن المحتمل أن تظل التفاعلات بين العوامل المختلفة شديدة التعقيد وألا تزداد معرفتنا بالعديد من الحقائق مع الوقت، ومن ثَمَّ فلن يؤثر مرور الوقت بأي شكل إيجابي في قدرتنا على التنبؤ. في البحث السريع الذي أقدمه الآن، سأقوم بالفصل بين ثلاث مراحل زمنية مختلفة (ز١، ز٢، ز٣)، حيث ز١: يغطي ثلاثة أشهر قبل التظاهرة الكبرى التي بدأت بها الثورة، وز٢: يغطي فترة أسبوع بعد الحدث الأول (التظاهرة)، وأخيراً ز٣: والذي سيغطي مدة ثلاثة أسابيع بعد بدء الأزمة، لتقييم التغير في قدرتنا على التنبؤ بقرارات الجنرالات.

كانت النتيجة النهائية في إيران هي الأصعب في التوقع على الإطلاق؛ ففي وقت مبكر من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧، قبل ثلاثة أشهر تقريباً من مظاهرة ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨ في قُم، لم يكن لأحد أن يتوقع بثقة أن

القوات الإمبراطورية لن تقوم بسحق المتظاهرين العُزّل؛ وبعد أسبوع من الانتفاضة، لم يكن لدينا أي مفتاح للحل النهائي سوى قرار الجيش بعدم القضاء على المظاهرات حتى ذلك الوقت بكامل قوته، وحتى بعد ثلاثة أسابيع، في نهاية كانون الثاني/يناير، كانت توقعات المتابعين في الغالب الأعمّ تصب في صالح نصر يسير للنظام، ولم تتضح الصورة حتى أواخر صيف ذلك العام، عندما أدرك المراقبون أن ارتباك الشاه وتأرجح قراراته بين التعامل العنيف مع المظاهرات أو تقديم التنازلات لا يعبر إلا عن أزمة بقاء.

لم يكن بوينو دي ميسكيتا وسميث على حق عندما قالا بأن «الجيش الإيراني لم يعد مستعداً للقتال حفاظاً على بقاء النظام بسبب إدراكه لتدهور الحالة الصحية للشاه وأنه يعيش أيامه الأخيرة». **فأولاً**، لم يكن الجنرالات على علم أبداً بمرض الشاه، بل إن زوجته الملكة فرح لم تكن على علم به[٥]. **ثانياً**، كان الجيش سيقاتل، حتى بنهاية خريف ١٩٧٨، إذا تلقى الجنرالات أوامر واضحة بقمع الثورة باستخدام كافة الوسائل، وهي الأوامر التي كان يرنو إليها معظمهم بالفعل، بدلاً من الأوامر المتضاربة والمربكة التي تلقوها من الشاه.

الجدول الرقم (خ ـ ٢)

مدى سهولة وصعوبة توقع رد فعل الجيش في المراحل الزمنية المختلفة

المراحل الزمنية المختلفة	إيران	بورما ١٩٨٨	بورما ٢٠٠٧	الصين	رومانيا	تونس	مصر	ليبيا	اليمن	البحرين	سوريا
المرحلة الأولى (ز١)	٤	١	٠	١	٢	٢	٣	٢	٢	٠	٢
المرحلة الثانية (ز٢)	٣	١	٠	١	٠	١	١	١	١	٠	١
المرحلة الثالثة (ز٣)	٣	٠	٠	٠	_	٠	_	٠	٠	٠	٠

ملاحظات:

سهولة التوقع وصعوبتها على مقياس من صفر إلى ٤:

صفر= ليس بحاجة إلى التفكير!

(٥) Bruce Bueno de Mesquita and Alastair Smith, *The Dictator's Handbook: Why Bad Behavior is Almost Always Good Politics* (New York: Public Affairs, 2011), p. 27.

١= سهل نسبياً.
٢= يشكل تحدياً إلى حد ما.
٣= يشكل تحدياً حقيقياً.
٤= صعب.

النقاط الزمنية:

ز١: يغطي ثلاثة أشهر قبل التظاهرة الكبرى التي بدأت بها الثورة.

ز٢: يغطي فترة أسبوع بعد الحدث الأول (التظاهرة).

ز٣: والذي سيغطي مدة ثلاثة أسابيع بعد بدء الأزمة.

(ـ) اكتملت الثورة أو سقط النظام الحاكم.

ربما يكون توقع قرار قادة الجيش المصري بشأن الضغط من أجل رحيل مبارك ودعم الثورة هو القرار الأقل صعوبة بعد إيران؛ فقبل ثورة كانون الثاني/يناير بثلاثة أشهر كان توقع تلك النتيجة أمراً عسيراً، بالنظر إلى المرتبة العالية التي يحظى بها ضباط الجيش في مصر، على الرغم من الأحقاد التي تكونت بين الضباط من جهة والكيانات الأمنية التابعة لنظام مبارك من جهة أخرى. وبعد أسبوع واحد من اندلاع المظاهرات الأولى، وفوراً قبل ما عُرف باسم «معركة الجمل»، كان من المنطقي أن نتوقع أن قادة الجيش لن يأمروا مجنديهم بإطلاق النار على المتظاهرين، بسبب طبيعة المظاهرات وحجمها وتكوينها، إضافة إلى تضعضع شرعية النظام في نفوس الضباط، وكذلك شكوكهم بشأن مدى استجابة جنودهم لتلك الأوامر إذا صدرت. وفي المرحلة الزمنية الأخيرة، أي بعد ثلاثة أسابيع، كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد سيطر على البلاد بالفعل بعد تنحي مبارك.

بالنسبة إلى رومانيا، كان خيار النخبة العسكرية سهل التوقع نسبياً للمحللين، لكن في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩، أي قبل سقوط أنظمة ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا، لم يكن التوقع بهذه السهولة؛ فقد كانت القيادة في بوخارست تبدو كما لو كانت قد أحكمت قبضتها على البلاد، ولم تكن هناك أي دلائل على تأثر رومانيا بفيروس الثورة الذي أسقط الأنظمة الاشتراكية في بولندا والمجر وهزَّ النظام في الصين. لكن بحلول المرحلة الثانية (ز٢) فقد كان توقع ذلك أمراً شديد اليسر، خاصة أنه بعد أسبوع تحديداً من الحدث الأول في تيميشوارا كانت كل وحدات الجيش قد انضمت إلى الثورة، وكان تشاوشيسكو قد نقل المعركة إلى العاصمة. وقد

أشار العديد من المراقبين إلى أن الفترة الزمنية التي كانت الأنظمة الاشتراكية في أوروبا الشرقية تستغرقها لتسقط كانت تقصر شيئاً فشيئاً مع مرور أشهر عام ١٩٨٩.

وربما كان التنبؤ بموقف الجيش التونسي في أي سياق ثوري يمثل تحدياً بسيطاً، لكنه لم يكن صعباً أبداً! فحتى قبل ثلاثة أشهر من اندلاع مظاهرات أواخر كانون الأول/ديسمبر، كان المحللون يعلمون جيداً ما يعانيه النظام في تونس من انعدام للشرعية، وما يلاقيه الجيش من تهميش وخلافات مع القوى الأمنية الأخرى، وحقيقة أن القوات المسلحة لم يكن لها تاريخ من التدخل في العملية السياسية. ولكن من المهم القول إنه على الرغم من أن الأمر يتطلب مخاطرة وشجاعة كبيرة لتوقع أن يميل أي جيش إلى صف المتظاهرين، لكن في الحالة التونسية كان التوقع يستحق تلك المخاطرة. وفي المرحلة الثانية، كان من شبه المؤكد أن يدعم الجيش المتظاهرين، وبعد ثلاثة أسابيع من ذلك، كان بن علي قد هرب!

وبالنسبة إلى أي محلل يقظ، فقد كانت احتمالية انقسام جيشي ليبيا واليمن تبدو واضحة أمام الأعين؛ ففي البلدين، كان الجيشان يعانيان من انقسامات عميقة داخل سلك الضباط، وحتى بين الجنود، بسبب الانتماءات القبلية والهويات المناطقية، ولكن من المفاجئ بشدة أن يتخذ الجيش موقفاً موحداً تجاه النظام أو تجاه الثورة، ولذلك فقد كان من المعقول أيضاً أن نتوقع أن حرباً أهلية ستكون حاضرة في حالة الثورة ضد أنظمة القذافي وصالح. وبالمثل، فلم يكن من الغريب أبداً أن يقرر العلويون في الجيش السوري دعم بشار الأسد في المنشط والمكره، في حين كان من المحتمل أيضاً أن يبدأ الجنود السنّة في الانشقاق عاجلاً أو آجلاً والانضمام للمعارضة.

وعلى الرغم من أن التظاهرات التي قادها الطلاب في الصين ألهمت لاحقاً النشطاء الداعين للديمقراطية حول العالم، إلا أنه لم يكن أمام أي محلل واقعي إلا أن يدرك أن جيش التحرير الشعبي الصيني لن يتوانى عن سحق الثورة إذا ما أُمر بذلك، بل إنه حتى مع العلم بأن الجيش كان قد تضرر من سياسات الحزب الشيوعي، ومع العلم بأن عدداً من الجنود

والضباط قد يترددون في تنفيذ الأوامر، إلا أن النتيجة النهائية لم تكن محل شك على الإطلاق؛ فقد كان جميع ضباط الجيش الصيني تقريباً أعضاء في الحزب الشيوعي، جنباً إلى جنب مع أغلبية المواطنين، وفيهم المجندون في الجيش، والذين لم يساورهم شك حول شرعية النظام.

وكذلك كان الأمر بالنسبة إلى أي متابع للشأن البورمي، فلم يكن من الممكن أن يتوقع أحد أن ينقلب الجيش ضد نفسه وأن يرجح كفة الطلاب والرهبان أو أي من معارضيه[٦]؛ كان ضباط التاتماداو بارعين في التحكم في جنودهم وعلى ثقة تامة من طاعة غالبية الجنود للأوامر. وفي البحرين، كان قرار الجيش المكون من السُنّة، والذي ينتمي الكثير من قادته إلى العائلة المالكة أسهل في التوقع.

في أوائل صيف ٢٠١٣، طلب مني محررو مجلة **فورين أفيرز** (*Foreign Affairs*) الأمريكية أن أطبق معايير هذا الإطار التحليلي، والذي كنت قد نشرته في دورية **الديمقراطية** (*Journal of Democracy*) في وقت مبكر من ذلك العام على الحالة السورية. وفي ذلك الوقت، كنت متابعاً لصيقاً بما يحدث في سوريا، وقد أخبرت محرري المجلة أنني أحتاج إلى أسبوعين فقط لإنهاء الورقة القصيرة[٧]. بأثر رجعي، من السهل أن نقول إن ذلك الإطار قد أثبت نجاعته، وأنه نجح في توقع مآلات تطورات الموقف، وتحديداً أن القوى الداعمة للنظام ستستمر في التقدم وأنها لن تنشق أو تلتفت ضد الأسد. وفي أوائل ٢٠١٤، تواصلت معي إحدى وكالات الاستخبارات الأمريكية وطلبت مني أن أستخدم ذلك التحليل في تقييم ما يحدث في أوكرانيا وتوقع الموقف الذي قد يتخذه قادة الجيش، ولأني لم أكن أعلم الكثير عن أوكرانيا، سواء جيشها أو نظامها أو حتى مجتمعها، ولضيق الوقت ـ حيث كنت أقوم بكتابة

---

(٦) حتى وأنا أكتب هذه الكلمات (آذار/مارس ٢٠١٥)، بعد أربع سنوات من بدء عملية الدمقرطة المترددة وغير الحاسمة في بورما، هناك ما يدعو للقول بأن الجنرالات لن يتخلوا قريباً عن سلطتهم في السيطرة على المجال السياسي في بورما، انظر:

Zoltan Barany, "Exits from Military Rule: Lessons for Burma," *Journal of Democracy*, vol. 26, no. 2 (April 2015), pp. 86-100.

(٧) Zoltan Barany, "General Failure in Syria: Without the Officers' Support, the Insurgents Can't Win," *Foreign Affairs* (17 July 2013), <http://www.foreignaffairs.com/articles/139585/zoltan-barany/general-failure-in-syria> (accessed on 7 June 2014).

النسخة الأولى من الفصل المتعلق بإيران في هذا الكتاب ـ لم أتمكن من أن أقوم بتلك المهمة، ولذلك فقد طلبت من وكالة الاستخبارات تلك أن تطلب من الجهة المختصة لديها بالشأن الأوكراني العمل على ذلك باستخدام نموذجي التحليلي؛ وبعد أسابيع من ذلك علمت أن نموذجي كان قد استطاع بنجاح أن يتوقع احتمالية الحرب الأهلية التي كانت معالمها قد بدأت بالتشكل ببطء في ذلك الوقت.

في نهاية هذا الكتاب، تبقى النقطة الرئيسة التي أريد أن أؤكدها مرة أخرى هي أنه يمكن في بعض الحالات ألا يشكل توقع رد فعل الجيش تجاه ثورة ما أمراً معضلاً أو تحدياً حقيقياً، وبمجرد أن نصل إلى ذلك التوقع، فلن يكون من الصعب أبداً أن نتنبأ بنتائج الثورة نفسها، بالنظر إلى التأثير الهائل الذي يمتلكه قرار القوات المسلحة في تلك النتائج. وفي بعض الحالات الأخرى، قد يغدو توقع ذلك القرار أمراً غاية في الصعوبة، وقد يتردد الباحث النابه أو يحجم عن إعلان توقعه بثقة كبيرة. لكن بغض النظر عن الحالة موضع الدراسة، فإنه يمكنني القول إن الإطار التحليلي الذي صممته في مقدمة هذه الدراسة من شأنه أن يجعل ذلك التوقع أسهل وأكثر وضوحاً وأرجى فائدة في المحصلة.

المراجع

Books

Abrahamian, Ervand. *A History of Modern Iran*. New York: Cambridge University Press, 2008.

________. *Iran between Two Revolutions*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1982.

Adelman, Jeremy. *Worldly Philosopher: The Odyssey of Albert* O. *Hirschman*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2013.

Adelman, Jonathan R. *Revolution, Armies, and War*. Boulder, CO: Lynne Rienner, 1985.

Afkhami, Gholam R. *The Iranian Revolution: Thanatos on a National Scale*. Washington, DC: Middle East Institute, 1985.

________. *The Life and Times of the Shah*. Berkeley, CA: University of California Press, 2009.

Alagappa, Muthiah (ed.). *Asian Security Practice: Material and Ideational Influences*. Stanford, CA: Stanford University Press, 1998.

________. *Coercion and Governance: The Declining Political Role of the Military in Asia*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2001.

Amirahmadi, Hooshang and Manoucher Parvin (eds.). *Post-Revolutionary Iran*. Boulder, CO: Westview Press, 1988.

Andrzejewski, Stanislaw. *Military Organization and Society*. London: Routledge and Kegan Paul, 1954.

Arjomand, Said Amir. *The Turban for the Crown: The Islamic Revolution of Iran*. Oxford: Oxford University Press, 1989.

Asseburg, Muriel (ed.). *Protest, Revolt, and Regime Change in the Arab World*. Berlin: Stiftung Wissenschaft und Politik, 2012.

Aung San Suu Kyi. *Freedom from Fear and Other Writings*. New York: Penguin, 1995.

Axworthy, Michael. *A History of Iran: Empire of the Mind*. New York: Basic Books, 2008.

Barany, Zoltan. *Soldiers and Politics in Eastern Europe, 1945-90*. London: Macmillan, 1993.

_______. *The Soldier and the Changing State: Building Democratic Armies in Africa, Asia, Europe, and the Americas*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2012.

Bayne, E. A. *Persian Kingship in Transition*. New York: American Universities Field Staff, 1968.

Baynham, Simon. *The Military and Politics in Nkrumah's Ghana*. Boulder, CO: Westview Press, 1988.

Bechtol, Bruce E. (Jr.). *North Korea and Regional Security in the Kim Jong-un Era*. New York: Palgrave, 2014.

Bill, James A. *The Eagle and the Lion: The Tragedy of American-Iranian Relations*. New Haven, CT: Yale University Press, 1988.

_______ and Carl Leiden. *Politics in the Middle East*. 2nd ed. Boston, MA: Little, Brown and Co., 1984.

Boudreau, Vincent. *Resisting Dictatorship: Repression and Protest in Southeast Asia*. New York: Cambridge University Press, 2004.

Brinton, Crane. *The Anatomy of Revolution*. New York: Vintage, 1965 [1938].

Brook, Timothy. *Quelling the People: The Military Suppression of the Beijing Democracy Movement*. New York: Oxford University Press, 1992.

Brownlee, Jason, Tarek Masoud, and Andrew Reynolds. *The Arab Spring: Pathways of Repression and Reform*. New York: Oxford University Press, 2015.

Brzezinski, Zbigniew. *Power and Principle: Memoirs of the National Security Adviser, 1977-1981*. New York: Farrar, Straus, Giroux, 1983.

Buchan, James. *Days of God: The Revolution in Iran and Its Consequences*. London: John Murray, 2012.

Bueno de Mesquita, Bruce. *The Predictioneer's Game: Using the Logic of Brazen Self-Interest to See and Shape the Future*. New York: Random House, 2010.

_______ and Alastair Smith. *The Dictator's Handbook: Why Bad Behavior Is Almost Always Good Politics*. New York: Public Affairs, 2011.

Bunbongkarn, Suchit. *The Military in Thai Politics, 1981-1986*. Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 1987.

Carapico, Sheila. *Civil Society in Yemen*. New York: Cambridge University Press, 1998.

Carter, Jimmy. *Keeping Faith: Memoirs of a President*. New York: Bantham, 1982.

Castillo, Jasen J. *Endurance and War: The National Sources of Military Cohesion*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2014.

Cambanis, Thanassis. *Once Upon a Revolution: An Egyptian Story*. New York: Simon and Schuster, 2015.

Carey, Henry F. (ed.). *Romania Since 1989: Politics, Economics, and Society*. Lanham, MD: Lexington Books, 2004.

Cha, Victor. *The Impossible State: North Korea, Past and Future*. New York: Ecco, 2013.
Chalk, Peter. *The Malay-Muslim Insurgency in Southern Thailand*. Santa Monica, CA: Rand, 2008.
Charney, Michael W. *A History of Modern Burma*. New York: Cambridge University Press, 2009.
Chenoweth, Erica and Maria J. Stephan. *Why Civil Resistance Works: The Strategic Logic of Nonviolent Conflict*. New York: Columbia University Press, 2011.
Chirot, Daniel. *Modern Tyrants: The Power and Prevalence of Evil in Our Age*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1996.
________ (ed.). *The Crisis of Leninism and the Decline of the Left: The Revolutions of 1989*. Seattle: University of Washington Press, 1991.
Chorley, Katherine. *Armies and the Art of Revolution*. London: Faber and Faber, 1943.
Clark, Juan. *Mito y Realidad: Testimonios de un Pueblo*. Miami: Saeta Ediciones, 1990.
Clark, Victoria. *Yemen: Dancing on the Heads of Snakes*. New Haven, CT: Yale University Press, 2010.
Codrescu, Andrei. *The Hole in the Flag: A Romanian Exile's Story of Return and Revolution*. New York: Avon Books, 1991.
Cole, Peter and Brian McQuinn (eds.). *The Libyan Revolution and Its Aftermath*. New York: Oxford University Press, 2015.
Cook, Steven A. *The Struggle for Egypt: From Nasser to Tahrir Square*. New York: Oxford University Press, 2012.
Cooper, Andrew Scott. *The Oil Kings: How the U.S., Iran, and Saudi Arabia Changed the Balance of Power in the Middle East*. New York: Simon and Schuster, 2011.
Cunningham, Philip J. *Tiananmen Moon: Inside the Chinese Student Uprising of 1989*. Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2009.
Cuoco, Vincenzo. *Historical Essay on the Neapolitan Revolution of 1799*. Translated by David Gibbons. Toronto: University of Toronto Press, 2014.
Dahl, Robert A. *Polyarchy: Participation and Opposition*. New Haven, CT: Yale University Press, 1971.
Dale, Gareth. *The East German Revolution of 1989*. Manchester: Manchester University Press, 2006.
Davidson, Christopher M. (ed.). *Power and Politics in the Persian Gulf Monarchies*. New York: Columbia University Press, 2011.
De Bellaigue, Christopher. *Patriot of Persia: Muhammad Mossadegh and a Tragic Anglo-American Coup*. New York: Harper Perennial, 2013.
DeFronzo, James. *Revolutions and Revolutionary Movements*. Boulder, CO: Westview Press, 2014.

Deletant, Dennis. *Ceauşescu and the Securitate: Coercion and Dissent in Romania, 1965-1989.* London: C. Hurst and Co., 1996.

De Tocqueville, Alexis. *The Old Regime and the Revolution.* Translated by John Bonner. New York: Harper and Brothers, 1856.

Dittmer, Lowell (ed.). *Burma or Myanmar? The Struggle for National Identity.* Singapore: World Scientific Publishing, 2010.

Dresch, Paul. *A History of Modern Yemen.* New York: Cambridge University Press, 2000.

Eckstein, Harry (ed.). *Internal War: Problems and Approaches.* New York: Free Press, 1964.

Edwards, Lee (ed.). *The Collapse of Communism.* Stanford, CA: Hoover Institution Press, 1999.

Egreteau, Renaud and Larry Jagan. *Back to Old Habits: Isolationism or the Self-Preservation of Burma's Military Regime.* Paris: IRASEC, 2008. (Occasional Paper; no. 8)

Ellis, John. *Armies in Revolution.* New York: Oxford University Press, 1974.

Engels, Friedrich and Karl Marx. *On the Paris Commune.* Moscow: Progress Publishers, 1971.

Feigon, Lee. *China Rising: The Meaning of Tiananmen.* Chicago, IL: Ivan R. Dee, 1990.

Finer, Samuel E. *The Man on Horseback.* London: Pall Mall, 1962.

Fink, Christina. *Living in Silence in Burma: Surviving under Military Rule.* 2nd ed. London: Zed Books, 2010.

Fischer, Michael M. J. *Iran: From Religious Dispute to Revolution.* Madison: University of Wisconsin Press, 2003.

Foran, John, David Lane, and Andreja Zivkovic (eds.). *Revolution in the Making of the Modern World.* London: Routledge, 2008.

French, Paul. *North Korea: State of Paranoia.* London: Zed Books, 2014.

Friedman, Thomas L. *From Beirut to Jerusalem.* New York: Farrar, Straus, and Giroux, 1989.

Fulton, Will, Joseph Holliday and Sam Wyer. *Iranian Strategy in Syria.* Washington, DC: Institute for the Study of War and American Enterprise Institute, 2013.

Gabányi, Anneli Ute. *The Ceausescu Cult: Propaganda and Power Policy in Communist Romania.* Bucharest: Romanian Cultural Foundation Publishing House, 2000.

Galloway, George and Bob Wylie. *Downfall: The Ceauşescu and the Romanian Revolution.* London: Futura, 1991.

Gana, Nouri (ed.). *The Making of the Tunisian Revolution: Contexts, Architects, Prospects.* Edinburgh, UK: Edinburgh University Press, 2013.

Gandhi, Jennifer. *Political Institutions under Dictatorship.* New York: Cambridge University Press, 2008.

Ganji, Manouchehr. *Defying the Iranian Revolution*. Westport, CT: Praeger, 2002.

Gedmin, Jeffrey. *The Hidden Hand: Gorbachev and the Collapse of East Germany*. Washington, DC: American Enterprise Institute, 1992.

Gelvin, James L. *The Arab Uprisings: What Everyone Needs to Know*. New York: Oxford University Press, 2012.

George, Alexander L. and Andrew Bennett, *Case Studies and Theory Development in the Social Sciences*. Cambridge, MA: MIT Press, 2005.

Gerges, Fawaz A. (ed.). *The New Middle East: Protest and Revolution in the Arab World*. New York: Cambridge University Press, 2014.

Gerring, John. *Case Study Research: Principles and Practices*. New York: Cambridge University Press, 2007.

Gharabaghi, Abbas. *Vérités sur la crise iranienne*. Paris: La Pensée universelle, 1985.

Ghonim, Wael. *Revolution 2.0: The Power of the People is Greater than the People in Power: A Memoir*. New York: Houghton Mifflin, 2012.

Gilberg, Trond. *Nationalism and Communism in Romania: The Rise and Fall of Ceau*.escu's Personal Dictatorship. Boulder, CO: Westview Press, 1991.

Glaeßner, Gert-Joachim and Ian Wallace (eds.). *The German Revolution of 1989*. Oxford, UK: Berg, 1992.

Goldstone, Jack A. *Revolution and Rebellion in the Early Modern World*. Berkeley, CA: University of California Press, 1991.

________. *Revolutions: Theoretical, Comparative, and Historical Studies*. New York: Harcourt Brace, 1986.

________. *Revolutions: A Very Short Introduction*. New York: Oxford University Press, 2014.

Gombrich, Richard F. *Theravāda Buddhism: A Social History from Ancient Benares to Modern Colombo*. London: Routledge, 2006.

Gonzalez, Mike and Houman Barekat (eds.). *Arms and the People: Popular Movements from the Paris Commune to the Arab Spring*. London: Pluto, 2013.

Goodwin, Jeff. *No Other Way Out: States and Revolutionary Movements, 1945-1991*. New York: Cambridge University Press, 2001.

Graham, Robert. *Iran: The Illusion of Power*. New York: St. Martin's Press, 1979.

Greenfield, Meg. *Washington*. New York: Public Affairs, 2001.

Guerra, Lillian. *Visions of Power in Cuba: Revolution, Redemption, and Resistance, 1959-1971*. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2012.

Gurr, Ted Robert. *Why Men Rebel*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1970.

Halpern, Manfred. *The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963.

Hamilton, Richard. *Who Voted for Hitler?*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1982.

Han, Minzhu (ed.). *Cries for Democracy: Writing and Speeches from the 1989 Chinese Democracy Movement*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1990.

Handley, Paul M. *The King Never Smiles: A Biography of Thailand's Bhumibol Adulyadej*. New Haven, CT: Yale University Press, 2006.

Harden, Blaine. *The Great Leader and the Fighter Pilot*. New York: Viking, 2015.

Harvey, G. E. *History of Burma: From the Earliest Times to 10 March 1824*. London: Frank Cass and Co., 1925.

Hirschman, Albert O. *A Propensity to Self-Subversion*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1995.

Huntington, Samuel P. *Political Order in Changing Societies*. New Haven, CT: Yale University Press, 1968.

________. *The Soldier and the State*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1957.

Huyser, Robert E. *Mission to Tehran*. New York: Harper and Row, 1986.

Ioan, Dan. *Teroristii din '89: Probe prezentate şi comentate de un fost. şef al Procuraturilor Militare*. Bucharest: Lucman, 2012.

Jervis, Robert L. *Why Intelligence Fails: Lessons from the Iranian Revolution and the Iraq War*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2010.

Johnson, A. Ross, Robert W. Dean, and Alexander Alexiev. *East European Military Establishments: The Warsaw Pact Northern Tier*. Santa Monica, CA: Rand, 1980.

Johnston, William P. (ed.). *Encyclopedia of Monasticism*. London: Taylor and Francis, 2000. 2 vols.

Jones, Milo and Philippe Silberzahn. *Constructing Cassandra: Reframing Intelligence Failure at the CIA, 1947-2001*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2013.

Kamrava, Mehran. *Revolution in Iran: The Roots of Turmoil*. London: Routledge, 1990.

Kandil, Hazem. *Soldiers, Spies, and Statesmen: Egypt's Road to Revolt*. London: Verso, 2012.

Kapuściński, Ryszard. *Shah of Shahs*. New York: Vintage, 1992. (Penguin Modern Classics)

Kaufman, Daniel, Aart Kraay, and Massimo Mastruzzi. *Governance Matters IV: Governance Indicators for 1996-2004*. Washington, DC: World Bank, 2005. (Policy Research Paper; no. 3630)

Keddie, Nikki R. *Modern Iran: Roots and Results of Revolution*. New Haven, CT: Yale University Press, 2003.

Kenney, Padraic. *A Carnival of Revolution: Central Europe 1989*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2002.

Klare, Michael T. *American Arms Supermarket*. Austin, TX: University of Texas Press, 1984.

Korany, Bahgat and Rabab El-Mahdi (eds.). *The Arab Spring in Egypt: Revolution and Beyond*. Oxford, UK: Oxford University Press, 2012.

Kramer, Martin (ed.). *Shi'ism, Resistance, and Revolution*. Boulder, CO: Westview Press, 1987.

Kuhn, Ekkehard. *Der Tag der Entscheidung: Leipzig, 9 Oktober 1989*. Berlin: Ullstein, 1992.

Kurzman, Charles. *The Unthinkable Revolution in Iran*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2004.

Lackner, Helen (ed.). *Why Yemen Matters: A Society in Transition*. London: Saqi Books, 2014.

Larkin, Emma. *Everything is Broken: A Tale of Catastrophe in Burma*. New York: Penguin, 2010.

________. *Finding George Orwell in Burma*. New York: Penguin, 2005.

Lefever, Ernest W. *Spear and Specter: Army, Police, and Politics in Tropical Africa*. Washington, DC: Brookings Institution Press, 1970.

Lemere, Maggie and Zoe West (eds.). *Nowhere to Be Home: Narratives from Survivors of Burma's Military Regime*. San Francisco, CA: McSweeney's, 2011.

Lenin, Vladimir I. *Collected Works*. Moscow: Progress Publishers, 1964.

Levenstein, Susan L. (ed.). *Finding Dollars, Sense, and Legitimacy in Burma*. Washington, DC: Woodrow Wilson International Center for Scholars, 2010.

Lieberthal, Kenneth. *Governing China: From Revolution through Reform*. New York: Norton, 1995.

Lieven, Anatol. *The Baltic Revolution: Estonia, Latvia, Lithuania, and the Path to Independence*. New Haven, CT: Yale University Press, 1994.

Lim, Louisa. *The People's Republic of Amnesia: Tiananmen Revisited*. New York: Oxford University Press, 2014.

Lintner, Bertil. *Outrage: Burma's Struggle for Democracy*. London: White Lotus, 1990.

Litwak, Robert. *Détente and the Nixon Doctrine: American Foreign Policy and the Pursuit of Stability*. New York: Cambridge University Press, 1984.

Lukowski, Jerzy and Hubert Zawadzki. *A Concise History of Poland*. 2nd ed. New York: Cambridge University Press, 2006.

Mackey, Sandra. *The Iranians: Persia, Islam, and the Soul of a Nation*. New York: Dutton, 1996.

Maier, Charles S. *Dissolution: The Crisis of Communism and the End of East Germany*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1997.

Marshall, Andrew. *The Trouser People: A Story of Burma in the Shadow of Empire*. New York: Counterpoint, 2002.
Martinez, Luis. *The Libyan Paradox*. New York: Columbia University Press, 2007.
Matthiesen, Toby. *Sectarian Gulf: Bahrain, Saudi Arabia, and the Arab Spring that Wasn't*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2013.
Maung, Maung. *The 1988 Uprising in Burma*. New Haven, CT: Yale Southeast Asian Studies, 1999.
Maung, Mya. *The Burma Road to Poverty*. New York: Praeger, 1991.
McDaniel, Tim. *Autocracy, Modernization, and Revolution in Russia and Iran*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1991.
Merriman, John. *Massacre: The Life and Death of the Paris Commune*. New York: Basic Books, 2014.
Michishita, Narushige. *North Korea's Military-Diplomatic Campaigns, 1966-2008*. London: Routledge, 2011.
Michta, Andrew A. *Red Eagle: The Army in Polish Politics, 1944-1988*. Stanford, CA: Hoover Institution Press, 1989.
Milani, Abbas. *The Shah*. New York: Palgrave Macmillan, 2011.
Mills, C. Wright. *Listen Yankee!: The Revolution in Cuba*. New York: McGraw Hill, 1960.
Misol, Lisa. *Unkept Promise: Failure to End Military Business Activity in Indonesia*. New York: Human Rights Watch, 2010.
Mitchell, Lincoln A. *The Color Revolutions*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2012.
Montesano, Michael John and Patrick Jory (eds.). *Thai South and Malay North: Ethnic Interactions on the Plural Peninsula*. Singapore: NUS Press, 2008.
Myint-U, Thant. *The River of Lost Footsteps: A Personal History of Burma*. New York: Farrar, Straus, and Giroux, 2008.
Myoe, Maung Aung. *Building the Tatmadaw: Myanmar Armed Forces since 1998*. Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 2009.
Nahavandi, Houshang. *Carnets Secrets: Chute et mort du Shah*. Paris: Editions Osmondes, 2003.
Naing, Min. *National Ethnic Groups in Myanmar*. Translated by Hpone Thant Yangon: Thein Myint Win Press, 2000.
Nakanishi, Yoshihiro. *Strong Soldiers, Failed Revolution: The State and Military in Burma, 1962-88*. Singapore: NUS Press, 2013.
Nathan, Andrew J. and Perry Link (eds.). *The Tiananmen Papers*. Compiled by Zhang Liang. New York: Public Affairs, 2001.
Nelson, Daniel N. (ed.). *Romania after Tyranny*. Boulder, CO: Westview Press, 1993.
Nolutshungu, Sam C. *Limits of Anarchy: Intervention and State Formation in Chad*. Charlottesville: University of Virginia Press, 1996.

Noueihed, Lin and Alex Warren. *The Battle for the Arab Spring: Revolution, Counter-revolution and the Making of a New Era*. New Haven, CT: Yale University Press, 2012.

Orwell, George. *Burmese Days: A Novel*. London: V. Gollancz, 1935.

Owen, Roger. *The Rise and Fall of Arab Presidents for Life*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2012.

________. *State, Power, and Politics in the Making of the Modern Middle East*. 3rd ed. New York: Routledge, 2004.

Owens, Mackubin Thomas. *U.S. Civil-Military Relations after 9/11: Renegotiating the Civil-Military Bargain*. New York: Continuum, 2011.

Pacepa, Ion Mihai. *Red Horizons: The True Story of Nicolae and Elena Ceaușescus' Crimes, Lifestyle, and Corruption*. Washington, DC: Regnery, 1990.

Pahlavi, Mohamed Reza. *Answer to History*. New York: Stein and Day, 1980.

Parsons, Anthony. *The Pride and the Fall: Iran 1974-1979*. London: Jonathan Cape, 1984.

Peled, Alon. *A Question of Loyalty: Military Manpower Policy in Multiethnic States*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1998.

Pereira, Anthony W. *Authoritarianism and the Rule of Law in Brazil, Chile, and Argentina*. Pittsburgh, PA: University of Pittsburgh Press, 2005.

Petersen, Roger D. *Resistance and Rebellion: Lessons from Eastern Europe*. New York: Cambridge University Press, 2001.

Peterson, J. E. *Oman's Insurgencies: The Sultanate's Struggle for Supremacy*. Beirut: Saqi, 2007.

Pfaff, Steven. *Exit-Voice Dynamics and the Collapse of East Germany: The Crisis of Leninism and the Revolution of 1989*. Durham, NC: Duke University Press, 2006.

Phillips, Sarah. *Yemen's Democracy Experiment in Regional Perspective: Patronage and Pluralized Authoritarianism*. New York: Palgrave Macmillan, 2008.

Pierret, Thomas. *Religion and State in Syria: The Sunni Ulama from Coup to Revolution*. New York: Cambridge University Press, 2013.

Pollack, Kenneth M. *Arabs at War: Military Effectiveness, 1948-1991*. Lincoln: University of Nebraska Press, 2002.

Pryce-Jones, David. *The War that Never Was: The Fall of the Soviet Empire, 1985-1991*. London: Weidenfeld and Nicholson, 1995.

Rady, Martin. *Romania in Turmoil: A Contemporary History*. London: I. B. Tauris, 1992.

Raghavan, V. R. (ed.). *Internal Conflicts in Myanmar: Transnational Consequences*. New Delhi: Vij Books India, 2011.

Rakowska-Harmstone, Teresa [et al.]. *Warsaw Pact: The Question of Cohesion*. Ottawa: Department of National Defence, 1986.

Ratesh, Nestor. *Romania: The Entangled Revolution*. Westport, CT: Praeger, 1991.

Rice, Condoleezza. *The Soviet Union and the Czechoslovak Army, 1948-1983: Uncertain Allegiance*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984.

Rigsbee, W. Lynn. *Oman under Qaboos: From Coup to Constitution, 1970-1996*. London: Routledge, 2000.

Rihoux, Benoît and Charles C. Ragin (eds.). *Configurational Comparative Methods: Qualitative Comparative Analysis (QCA) and Related Techniques*. Thousand Oaks, CA: Sage, 2009.

Roberts, Adam and Timothy Garton Ash (eds.). *Civil Resistance and Power Politics: The Experience of Non-Violent Action from Gandhi to the Present*. Oxford: Oxford University Press, 2009.

Rolicki, Janusz. *Edward Gierek: Przerwana dekada*. Warsaw: BGW, 1990.

Roosevelt, Kermit. *Countercoup: The Struggle for the Control of Iran*. New York: McGraw-Hill, 1971.

Ross, Corey. *The East German Dictatorship: Problems and Perspectives in the Interpretation of the GDR*. New York: Oxford University Press, 2002.

Rubin, Barry. *Paved with Good Intentions: The American Experience in Iran*. Oxford: Oxford University Press, 1980.

Russell, D. E. H. *Rebellion, Revolution, and Armed Force*. New York: Academic Press, 1974.

Săraru, Dinu with Victor Atanasie Stănculescu. *Generalul Revoluției cu piciorul în ghips*. Bucharest: Rao, 2005.

Sarotte, M. E. *1989: The Struggle to Create Post-Cold War Europe*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2009.

________. *The Collapse: The Accidental Opening of the Berlin Wall*. New York: Basic Books, 2014.

Sava, Constantin and Constantin Monac. *Revoluția română din Decembrie 1989 retră ită prin documente și mărturii*. Bucharest: Axioma, 2001.

Savranskaya, Svetlana, Thomas S. Blanton, and Vladislav Martinovich Zubok. *The Peaceful End of the Cold War in Eastern Europe, 1989*. Budapest: Central European University Press, 2010.

Schock, Kurt. *Unarmed Insurrections: People Power Movements in Nondemocracies*. Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 2005.

Schönbohm, Jörg. *Two Armies and One Fatherland: The End of the Nationale Volksarmee*. Translated by Peter and Elfi Johnson. Providence, RI: Berghahn, 1996.

Scobell, Andrew. *China's Use of Military Force: Beyond the Great Wall and the Long March*. New York: Cambridge University Press, 2003.

Scurtu, Ioan. *The Romanian Revolution of December 1989 in International Context*. Bucharest: Redacția Publicațiilor pentru Străinătate, 2009.

Sebestyen, Victor. *Revolution 1989: The Fall of the Soviet Empire*. New York: Pantheon, 2008.

Selth, Andrew. *Burma's Armed Forces: Power without Glory*. Norwalk, CT: Eastbridge, 2002.

________. *Transforming the Tatmadaw: The Burmese Armed Forces since 1988.* Canberra: Strategic and Defence Studies Centre, Australian National University, 2006.

Shambaugh, David. *Modernizing China's Military: Progress, Problems, and Prospects*. Berkeley, CA: University of California Press, 2002.

Shifaw, Dawit. *The Diary of Terror: Ethiopia, 1974-1991*. Bloomington, IN: Trafford, 2012.

Siani-Davies, Peter. *The Romanian Revolution of 1989*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2007.

Sick, Gary. *All Fall Down: America's Tragic Encounter with Iran*. New York: Random House, 1985.

Sikkink, Kathryn. *The Justice Cascade: How Human Rights Prosecutions Are Changing World Politics*. New York: Norton, 2011.

Simon, Jeffrey. *NATO and the Czech and Slovak Republics: A Comparative Study in Civil-Military Relations*. Boulder, CO: Rowman and Littlefield, 2004.

Silver, Nate. *The Signal and the Noise: Why So Many Predictions Fail-But Some Don't*. New York: Penguin, 2012.

Skocpol, Theda. *States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia and China*. New York: Cambridge University Press, 1979.

Smith, Martin. *Burma: Insurgency and the Politics of Ethnicity*. Rev. and updated ed. London: Zed Books, 1999.

Steinberg, David I. *Burma/Myanmar: What Everyone Needs to Know*. 2nd ed. New York: Oxford University Press, 2013.

Steinberg, Guido. *Leading the Counter-Revolution: Saudi Arabia and the Arab Spring*. Berlin: Stiftung Wissenschaft und Politik, 2014. (SWP Research Paper; no. 7)

Stempel, John. *Inside the Iranian Revolution*. Bloomington, IN: Indiana University Press, 1981.

Suciu, Titus. *Reportaj cu sufletul la gură Timişoara*: Editura Facla, 1990.

Sullivan, Marisa. *Hezbollah in Syria*. Washington, DC: Institute for the Study of War, 2014. (Middle East Security Report; no. 19)

Sullivan, William H. *Mission to Iran*. New York: W. W. Norton, 1981.

Taylor, Robert H. *The State in Myanmar*. London: Hurst and Co., 2009.

________. (ed.). *Burma: Political Economy under Military Rule*. London: C. Hurst and Co., 2001.

Tilakaratne, Asanga. *Theravâda Buddhism: The View of the Elders*. Honolulu: University of Hawaii Press, 2012.

Tilly, Charles. *European Revolutions, 1492-1992*. New York: Wiley-Blackwell, 1996.

________. *From Mobilization to Revolution*. New York: McGraw-Hill, 1978.

_______ and James Rule. *Measuring Political Upheaval.* Princeton, NJ: Center for International Studies Research, 1965. (Monograph; no. 19)

Tismaneanu, Vladimir. *Stalinism for All Seasons: A Political History of Romanian Communism.* Berkeley, CA: University of California Press, 2003.

Tõkés, Rudolf L. *Hungary's Negotiated Revolution: Economic Reform, Social Change, and Political Succession.* New York: Cambridge University Press, 1996.

Tombs, Robert. *The War against Paris 1871.* Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1981.

Vance, Cyrus R. *Hard Choices: Critical Years in America's Foreign Policy.* New York: Simon and Schuster, 1983.

Vandewalle, Dirk. *A History of Modern Libya.* New York: Cambridge University Press, 2006.

Verona, Sergiu. *Military Occupation and Diplomacy: Soviet Troops in Romania, 1944-1958.* Durham, NC: Duke University Press, 1991.

Vogel, Ezra F. *Deng Xiaoping and the Transformation of China.* Cambridge, MA: Harvard University Press, 2011.

Võlgyes, Iván. *The Political Reliability of the Warsaw Pact Armies: The Southern Tier.* Durham, NC: Duke Press Policy Studies, 1981.

Wakeman, Carolyn and San San Tin. *No Time for Dreams: Living in Burma under Military Rule* Boulder, CO: Rowman and Littlefield, 2009.

Walt, Stephen M. *Revolution and War.* Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996.

Ward, Steven R. *Immortal: A Military History of Iran and Its Armed Forces.* Washington, DC: Georgetown University Press, 2009.

Weyland, Kurt. *Making Waves: Democratic Contention in Europe and Latin America since the Revolutions of 1848.* New York: Cambridge University Press, 2014.

Wiatr, Jerzy. *The Soldier and the Nation: The Role of the Military in Polish Politics, 1918-1985.* Boulder, CO: Westview Press, 1988.

Wilkinson, John. *Ibadism: Origins and Early Development in Oman.* New York: Oxford University Press, 2010.

Wright, John L. *Libya, Chad, and the Central Sahara.* London: C. Hurst, 1989.

Zabih, Sepehr. *The Iranian Military in Revolution and War.* London: Routledge, 1985.

Zhao, Dingxin. *The Power of Tiananmen: State-Society Relations and 1989 Beijing Student Movement.* Chicago, IL: University of Chicago Press, 2001.

Zhao, Ziyang. *Prisoner of the State: The Secret Journal of Premier Zhao Ziyang.* New York: Simon and Schuster, 2009.

Zimmermann, Ekkart. *Political Violence, Crises and Revolutions: Theories and Research.* London: Routledge, 2013.

Periodicals

Adam, Mohamad and Sarah Carr. "Brute Force: Inside the Central Security Forces." *Egypt Independent*: 11/11/2012.

Adevarul: 14/1/1990, and 6/2/1990.

Albrecht, Holger. "The Myth of Coup-Proofing Risk: and Instances of Military Coups d'état in the Middle East and North Africa, 1950-2013." *Armed Forces and Society*: vol. 41, no. 4, October 2015.

_______ and Dina Bishara. "Back on Horseback: The Military and the Political Transformation in Egypt." *Middle East Law and Governance*: vol. 3, nos. 1-2, 2011.

Allison, Roy. "Russia and Syria: Explaining Alignment with a Regime in Crisis." *International Affairs*: vol. 89, no. 4, July 2013.

Amann, Peter. "Revolution: A Redefinition." *Political Science Quarterly*: vol. 77, no. 1, March 1962.

Anderson, Jon Lee. "King of Kings: The Last Days of Muammar Qaddafi." *New Yorker*: 7 November 2011.

Apple, R. W. (Jr.). "A Lull in the Battle for Iran." *New York Times*: 3/2/1979.

_______. "Shah's Army is Showing Stresses." *New York Times*: 19/12/1978.

"Arab Spring? That's the Business of Other Countries: Interview with King Hamad of Bahrain." *Der Spiegel*: 13/2/2012.

Arsu, Sebnem and Steven Erlanger. "Libya Rebels Get Formal Backing, and $30 Billion." *New York Times*: 15/7/2011.

Aya, Rod. "Theories of Revolution Reconsidered." *Theory and Society*: vol. 8, no. 1, July 1979.

Bahri, Luayy. "The Socioeconomic Foundations of the Shiite Opposition in Bahrain." *Mediterranean Quarterly*: vol. 11, no. 3, Summer 2000.

Ball, Deborah Yarsike. "Ethnic Conflict, Unit Performance, and the Soviet Armed Forces." *Armed Forces and Society*: vol. 20, no. 2, Winter 1994.

Bar-Joseph, Uri. "Forecasting a Hurricane: Israeli and American Estimations of the Khomeini Revolution." *Journal of Strategic Studies*: vol. 36, no. 5, October 2013.

Barak, Oren and Assaf David. "The Arab Security Sector: A New Research Agenda for a Neglected Topic." *Armed Forces and Society*: vol. 36, no. 5, October 2010.

Barany, Zoltan. "After the Arab Spring: Revolt and Resilience in the Arab Kingdoms." *Parameters: The U.S. Army War College Quarterly*: vol. 43, no. 2, Summer 2013.

_______. "Armies and Revolutions." *Journal of Democracy*: vol. 24, no. 3, April 2013.

_______. "The Bankruptcy of Hungarian Socialism." *Südost-Europa*: vol. 38, no. 4, April 1989

_______. "Comparing the Arab Revolts: The Role of the Military." *Journal of Democracy*: vol. 22, no. 4, October 2011.

_______. "Exits from Military Rule: Lessons for Burma." *Journal of Democracy*: vol. 26, no. 2, April 2015.

_______. "General Failure in Syria: Without the Officers' Support, the Insurgents Can't Win." *Foreign Affairs*: 17 July 2013.

_______. "Unrest and State Response in Arab Monarchies." *Mediterranean Quarterly*: vol. 24, no. 2, Spring 2013.

_______ and Louisa Vinton. "Breakthrough to Democracy: Elections in Poland and Hungary." *Studies in Comparative Communism*: vol. 23, no. 2, Summer 1990.

Batatu, Hanna. "Some Observations on the Social Roots of Syria's Ruling Military Group and the Causes for Its Dominance." *Middle East Journal*: vol. 35, no. 3, Summer 1981.

Bellin, Eva. "Reconsidering the Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Lessons from the Arab Spring." *Comparative Politics*: vol. 44, no. 2, January 2012.

_______. "The Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Exceptionalism in Comparative Perspective." *Comparative Politics:* vol. 36, no. 2, 2004.

Benchemsi, Ahmed. "Morocco: Outfoxing the Opposition." *Journal of Democracy*: vol. 23, no. 1, January 2012.

Beyerle, Shaazka and Cynthia Boaz. "Saffron Revolution: The Power of Nonviolence." *New York Times*: 18/10/2007.

Borghard, Erica D. and Constantino Pischedda. "Allies and Airpower in Libya." *Parameters: Journal of the U.S. Army War College*: vol. 42, no. 1, Spring 2012.

Brooks, Risa. "Abandoned at the Palace: Why the Tunisian Military Defected from the Ben Ali Regime in January 2011." *Journal of Strategic Studies*: vol. 36, no. 2, April 2013.

Buchanan, Allen. "Political Legitimacy and Democracy." *Ethics*: vol. 112, no. 4, July 2002.

Bumiller, Elisabeth. "Egypt Stability Hinges on a Divided Military." *New York Times*: 5/2/2011.

Calhoun, Craig. "Revolution and Repression on Tiananmen Square." *Society*: vol. 26, no. 6, September 1989.

Chen, Cheng. "Institutional Legitimacy of an Authoritarian State: China in the Mirror of Eastern Europe." *Problems of Post-Communism*: vol. 52, no. 4, July-August 2005.

Chen, Jie, Yang Zhong, and Jan William Hillard. "The Level and Sources of Popular Support for China's Current Political Regime." *Communist and Post-Communist Studies:* vol. 30, no. 1, March 1997.

Chivers, C. J. "Captive Soldiers Tell of Discord in Libyan Army." *New York Times*: 13/5/2011.

Chowdhury, Mridul. "The Role of the Internet in Burma's Saffron Revolution." (Berkman Center for Internet and Society at Harvard University- September 2008).

Coclanis, Peter A. "The Myanmar Moment6 Why Washington Made Its Move." *World Affairs*: vol. 174, no. 5, January-February 2012.

Cohen, Patricia. "Field Study: Just How Relevant Is Political Science>." *New York Times*: 20/10/2009.

Coker, Margaret and Farnaz Fassihi. "Iran, Saudi Arabia Tensions Spur Fears of a Proxy War." *Wall Street Journal*: 17/3/2011.

Coll, Steve. "The Casbah Coalition: Tunisia's Second Revolution." *The New Yorker*: 4 April 2011.

Collier, David and James Mahoney. "Insights and Pitfalls: Selection Bias in Qualitative Research." *World Politics*: vol. 49, no. 1, October 1996.

Cooper, Helene and Mark Landler. "White House and Egypt Discuss Plan for Mubarak." *New York Times*: 3 February 2011.

"Crimele Revoluţiei: Masacrul de la Otopeni." *Aciduzzul*: 17/12/2009.

Crowther, William E. ""Ceausescuism" and Civil-Military Relations in Romania." *Armed Forces and Society*: vol. 15, no. 2, Winter 1989.

De Bellaigue, Christopher and Ray Takeyh. "Coupdunnit." *Foreign Affairs*: vol. 93, no. 5, September-October 2014.

Dittmer, Lowell. "Burma vs. Myanmar: What's in a Name?." *Asian Survey*: vol. 48, no. 6, November-December 2008.

Droz-Vincent, Philippe. ""State of Barbary" (Take Two): From the Arab Spring to the Return of Violence in Syria." *Middle East Journal*: vol. 68, no. 1, Winter 2014.

Dreyer, June Teufel. "China after Tiananmen: The Role of the Military." *World Policy Journal:* vol. 6, no. 4, Fall 1989.

_______. "Deng Xiaoping and Modernization of the Chinese Military." *Armed Forces and Society*: vol. 14, no. 2, Winter 1988.

Dunne, Tim and Jeff Gifkins. "Libya and the State of Intervention." *Australian Journal of International Affairs*: vol. 65, no. 5, 2011.

Eisenstadt, Michael. "Iran's Islamic Revolution: Lessons for the Arab Spring of 2011." *Strategic Forum*: no. 267, April 2011.

Farrelly, Nicholas. "Discipline without Democracy: Military Dominance in Post-Colonial Burma." *Australian Journal of International Affairs:* vol. 67, no. 3, June 2013.

Fearon, James. "Data on the Relevance of Political Scientists to the *NYT*." *Washington Post*: 23/2/2014.

Fenichel, Allen and Azfar Khan. "The Burmese Way to "Socialism"." *World Development*: vol. 9, nos. 9-10, September-October 1981.

Ferenstein, Greg. "Former Political Scientist to Congress: Please Defund Political Science." *The Atlantic*: 12/2/2013.

Fildis, Ayse Tekdal. "Roots of Alawite-Sunni Rivalry in Syria." *Middle East Policy*: vol. 19, no. 2, Summer 2012.

Filkins, Dexter. "After the Uprising: Can the Protestors Find a Path between Dictatorship and Anarchy?." *New Yorker*: 11 April 2011.

________. "Shadow Commander: Qassem Suleimani, the Middle East's Most Powerful Operative." *New Yorker*: 30 September 2013.

________. "The Thin Red Line." *New Yorker*: 13 May 2013.

Finn, Tom. "Yemen Showdown Looms as Army Loyalties Divide." *Guardian*: 21/3/2011.

Garnaut, John. "How Top Generals Refused to March on Tiananmen Square." *Sydney Morning Herald*: 4/6/2010.

Gaub, Florence. "The Libyan Armed Forces between Coup-Proofing and Repression." *Journal of Strategic Studies*: vol. 36, no. 2, April 2013.

Gause III, F. Gregory. "Why Middle East Studies Missed the Arab Spring." *Foreign Affairs*: vol. 90, no. 4, July-August 2011.

Gengler, Justin J. "Royal Factionalism, the Khawalid, and the Securitization of the "Shi'a' Problem" in Bahrain." *Journal of Arabian Studies*: vol. 3, no. 1, June 2013.

Al-Gharbi, Musa. "Syria Contextualized: The Numbers Game." *Middle East Policy*: vol. 20, no. 1, Spring 2013.

Gladwell, Malcolm. "The Gift of Doubt." *The New Yorker*: 24 June 2013.

Goldfrank, Walter L. "Theories of Revolution and Revolution without Theory." *Theory and Society:* vol. 7, nos. 1-2, July-October 1979.

Goldstone, Jack A. "Cross-class Coalitions and the Making of the Arab Revolts of 2011." *Swiss Political Science Review*: vol. 17, no. 4, December 2011.

________. "Theories of Revolution: The Third Generation." *World Politics*: vol. 32, no. 3, April 1980.

________. "Understanding the Revolutions of 2011." *Foreign Affairs:* vol. 90, no. 3, May-June 2011.

Goodwin, Jeff and Theda Skocpol. "Explaining Revolutions in the Contemporary Third World." *Politics and Society*: vol. 17, no. 4, December 1989.

Gordon, Michael R. and Mark Landler. "In Crackdown Response, U.S. Temporarily Freezes Some Military Aid to Egypt." *New York Times:* 9/10/2013.

Gurr, Ted Robert. "The Revolution-Social-Change Nexus: Some Old Theories and New Hypotheses." *Comparative Politics*: vol. 5, no. 3, April 1973.

Hall, Richard Andrew. "Theories of Collective Action and Revolution: Evidence from the Romanian Transition of December 1989." *Europe-Asia Studies:* vol. 52, no. 6, September 2000.

Harb, Imad. "The Egyptian Military in Politics: Disengagement or Accommodation?." *Middle East Journal*: vol. 57, no. 2, Spring 2003.

Hashim, Ahmed. "The Iranian Armed Forces in Politics, Revolution, and War: Part Two." *Middle East Policy*: vol. 19, no. 3, Fall 2012.

Hatto, Arthur. ""Revolution": An Enquiry Into the Usefulness of an Historical Term." *Mind: A Quarterly Review of Philosophy:* vol. 58, no. 232, October 1949.

Hechinger, Fred M. "Political Scientists Are in a Revolution Instead of Watching." *New York Times*: 4/11/2000.

_______. "Political Scientists Seeking Policy Role." *New York Times*: 31/8/1968.

Henry, Clement and Robert Springborg. "The Tunisian Army: Defending the Beachhead of Democracy in the Arab World." *Huffington Post*: 26/1/2011.

_______ and _______. "A Tunisian Solution for Egypt's Military: Why Egypt's Military Will Not Be Able to Govern." *Foreign Affairs*: 21 February 2011.

Hertog, Steffen. "Rentier Militaries in the Gulf: The Price of Coup-Proofing." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 43, no. 3, August 2011.

Himmelstein, Jerome L. and Michael S. Kimmel. "States and Revolutions: The Implications and Limits of Skocpol's Structural Model." *American Journal of Sociology*: vol. 86, no. 5, March 1981.

Hinnebusch, Raymond. "Syria: From "Authoritarian Upgrading" to Revolution?." *International Affairs:* vol. 88, no. 1, January 2012.

Hirschman, Albert O. "Exit, Voice, and the Fate of the German Democratic Republic." *World Politics*: vol. 45, no. 2, January 1993.

Holmes, Amy Austin. "The Base that Replaced the British Empire: De-Democratization and the American Navy in Bahrain." *Journal of Arabian Studies:* vol. 4, no. 1, June 2014.

Hopper, Rex D. "The Revolutionary Process." *Social Forces*: vol. 28, no. 3, March 1950.

Jacobs, Andrew. "Q & A: Chen Guang on the Soldiers Who Retook Tiananmen Square." *New York Times*: 2/6/2014.

_______ and Chris Buckley, "25 Years Later, Details Emerge of Army's Chaos before Tiananmen Square." *New York Times*: 2/6/2014.

Joffe, Ellis. "Party-Army Relations in China: Retrospect and Prospect." *China Quarterly*: no. 146, June 1996.

Kamrava, Mehran. "The Arab Spring and the Saudi-Led Counterrevolution." *Orbis*: vol. 56, no. 1, Winter 2012.

_______. "Military Professionalization and Civil-Military Relations in the Middle East." *Political Science Quarterly*: vol. 115, no. 1, Spring 2000.

Ketchley, Neil. ""The Army and the People are One Hand!" Fraternization and the 25th January Egyptian Revolution." *Comparative Studies in Society and History*: vol. 56, no. 1, January 2014.

Khalaf, Abdulhadi. "Bahrain's Military Is Closely Tied to the Monarch." *New York Times* (Room for Debate): 28/8/2012.

Knights, Michael. "The Military Role in Yemen's Protests: Civil-Military Relations in the Tribal Republic." *Journal of Strategic Studies*: vol. 36, no. 2, April 2013.

Kou, Chien-wen. "Why the Military Obeys the Party's Orders to Repress Popular Uprisings: The Chinese Military Crackdowns of 1989." *Issues and Studies*: vol. 36, no. 6, November-December 2000.

Kramer, Mark. "Beyond the Brezhnev Doctrine: A New Era in Soviet-East European Relations?." *International Security*: vol. 14, no. 3, Winter 1989-1990.

Kraminick, Isaac. "Reflections on Revolution: Definition and Explanation in Recent Scholarship." *History and Theory*: vol. 11, no. 1, February 1972.

Kristof, Nicholas. "The Decline of the Public Intellectual?." *New York Times*: 18/2/2014.

_______. "Professors, We Need You!." *New York Times*: 15/2/2014.

Kuran, Timur. "The East European Revolutions of 1989: Is It Surprising that We Are Surprised?." *American Economic Review:* vol. 81, no. 2, May 1991.

_______. "Sparks and Prairie Fires: A Theory of Unanticipated Political Revolution." *Public Choice*: vol. 61, no. 1, April 1989.

_______. "Now out of Never: The Element of Surprise in the East European Revolution of 1989." *World Politics*: vol. 44, no. 1, October 1991.

Kurzman, Charles. "Structural Opportunity and Perceived Opportunity in Social Movement Theory: The Iranian Revolution of 1979." *American Sociological Review*: vol. 61, no. 1, February 1996.

"Kuwait Plans Compulsory Military Conscription." *Al Defaiya*: 23/8/2011.

Landis, Joshua. "The Syrian Uprising of 2011: Why the Assad Regime is Likely to Survive to 2013." *Middle East Policy*: vol. 19, no. 1, Spring 2012.

Lasswell, Harold D. "The Garrison State." *American Journal of Sociology*: vol. 46, no. 4, January 1941.

Lee, Terence. "Military Cohesion and Regime Maintenance: Explaining the Role of the Military in 1989 China and 1998 Indonesia." *Armed Forces and Society*: vol. 32, no. 1, October 2005.

Lehrke, Jesse Paul. "A Cohesion Model to Assess Military Arbitration of Revolutions." *Armed Forces and Society*: vol. 40, no. 1, January 2014.

Romania Libera: 16/1/1990, and 20/1/1990.

Lipset, Seymour Martin. "Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy." *American Political Science Review*: vol. 53, no. 1, March 1959.

_______ and Gyrgy Bence. "Anticipations of the Failure of Communism." *Theory and Society*: vol. 23, no. 2, April 1994.

Lizza, Ryan. "The Consequentialist: How the Arab Spring Remade Obama's Foreign Policy." *New Yorker*: 2 May 2011.

Lohmann, Susanne. "The Dynamics of Informational Cascades: The Monday Demonstrations in Leipzig, East Germany, 1989-91." *World Politics*: vol. 41, no. 1, October 1994.

Louër, Laurence. "Sectarianism and Coup-Proofing Strategies in Bahrain." *Journal of Strategic Studies*: vol. 36, no. 2, April 2013.

Lucas, Russell E. "Monarchical Authoritarianism: Survival and Political Liberalization in a Middle Eastern Regime Type." *International Journal of Middle East Studies*: vol. 36, no. 1, February 2004.

Lutterbeck, Derek. "Arab Uprisings and Armed Forces: Between Openness and Resistance." DCAF (Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces): SSR Paper, no. 2, 2011.

________. "Arab Uprisings, Armed Forces, and Civil-Military Relations." *Armed Forces and Society*: vol. 39, no. 1, January 2013.

Al-Marashi, Ibrahim. "Iraq's Security and Intelligence Network: A Guide and Analysis." *Middle East Review of International Affairs*: vol. 6, no. 3, September 2002.

Marcuse, Herbert. "Re-Examination of the Concept of Revolution." *New Left Review*: vol. 56, no. 1, July-August 1969.

Marx, Axel, Benoît Rihoux and Charles Ragin. "The Origins, Development, and Application of Qualitative Comparative Analysis: The First 25 Years," *European Political Science Review*: vol. 6, no. 1, February 2014.

Mazzetti, Mark. "Obama Said to Fault Spy Agencies' Mideast Forecasting." *New York Times*: 4/2/2011.

McCargo, Duncan. "Network Monarchy and Legitimacy Crises in Thailand." *Pacific Review*: vol. 18, no. 4, 2005.

McCarthy, Stephen. "Overturning the Alms Bowl: The Price of Survival and the Consequences for Political Legitimacy in Burma." *Australian Journal of International Affairs*: vol. 62, no. 3, September 2008

McFaul, Michael. "Transitions from Postcommunism." *Journal of Democracy*: vol. 16, no. 3, July 2005.

McGowan, William. "Burmese Hell." *World Policy Journal:* vol. 10, no. 2, 1993.

McLauchlin, Theodore. "Loyalty Strategies and Military Defection in Rebellion." *Comparative Politics*: vol. 42, no. 3, April 2010.

"Message de fidélité et de loyalisme à S. M. du général de corps d'armée Housni Benslimane." *Le Matin* (Rabat): 22/4/2009.

Montefiore, Simon Sebag. "Every Revolution Is Revolutionary in Its Own Way." *New York Times*: 26/3/2011.

Nagel, Thomas. "Moral Conflict and Political Legitimacy." *Philosophy and Public Affairs*: vol. 16, no. 3, Summer 1987.

Nyein, Susanne Prager. "Expanding Military, Shrinking Citizenry, and the New Constitution in Burma." *Journal of Contemporary Asia*, vol. 39, no. 4, 2009.

Owen, Roger. "The Arab "Demonstration" Effect and the Revival of Arab Unity in the Arab Spring." *Contemporary Arab Affairs*: vol. 5, no. 3, July-September 2012.

Pace, Eric. "Shah, Seeking Modern Society, Built Police State and Offended Moslem Faithful." *New York Times*: 28/7/1980.

Pachon, Alejandro. "Loyalty and Defection: Misunderstanding Civil-Military Relations in Tunisia during the "Arab Spring"." *Journal of Strategic Studies:* vol. 37, no. 4, August 2014.

Pion-Berlin, David, Diego Esparza, and Kevin Grisham. "Staying Quartered: Civilian Uprisings and Military Disobedience in the Twenty-First Century." *Comparative Political Studies*: vol. 47, no. 2, February 2014.

Pepper, Daniel. "Aftermath of a Revolt: Myanmar's Lost Year." *New York Times*: 5/10/2008.

Pfeffer, Anshel. "Russian Military Aid to Syria: Burning Questions and Answers." *Haaretz*: 19/5/2013.

Powers, Charles. "Gorbachev Visit Sparks Hopes for "Renewal" in Poland." *Los Angeles Times*: 11/7/1988.

Quinlivan, James T. "Coup-Proofing: Its Practice and Consequences in the Middle East." *International Security*: vol. 24, no. 2, Fall 1999.

Ramazani, Rouhollah K. "Who Lost America? The Case of Iran." *Middle East Journal*: vol. 36, no. 1, Winter 1982.

Rogers, Benedict. "The Saffron Revolution: The Role of Religion in Burma's Movement for Peace and Democracy." *Totalitarian Movements and Political Religions*: vol. 9, no. 1, March 2008.

Roper, Steven D. "The Romanian Revolution from a Theoretical Perspective." *Communist and Post-Communist Studies*: vol. 27, no. 4, December 1994.

Rose, Gregory F. "The Post-Revolutionary Purge of Iran's Armed Forces: A Revisionist Assessment." *Iranian Studies:* vol. 17, nos. 2-3, Spring-Summer 1984.

Sanad, Maikel Nabil. "How Egypt's Conscription Generates Unemployment and Refugees." *Huffington Post*: 15/9/2014.

Sanger, David E. "When Armies Decide." *New York Times*: 19/2/2011.

Sarotte, M. E. "China's Fear of Contagion: Tiananmen Square and the Power of the European Example." *International Security*: vol. 37, no. 2, Fall 2012.

Sayigh, Yezid. "Above the State: The Officers' Republic in Egypt." *Carnegie Papers*: Carnegie Endowment for International Peace, Washington, DC, 1 August 2012.

Scobell, Andrew. "Why the People's Army Fired on the People: The Chinese Military and Tiananmen." *Armed Forces and Society*: vol. 18, no. 2, Winter 1992.

Seekins, Donald M. "Myanmar in 2008: Hardship, Compounded." *Asian Survey*: vol. 49, no. 1, 2009.

Segal, Gerald and John Phipps. "Why Communist Armies Defend Their Parties." *Asian Survey:* vol. 30, no. 10, October 1990.

Selth, Andrew. "Burma's "Saffron Revolution" and the Limits of International Influence." *Australian Journal of International Affairs*: vol. 62, no. 3, September 2008.

_______. "Known Knowns and Known Unknowns: Measuring Myanmar's Military Capabilities." *Contemporary Southeast Asia*: vol. 31, no. 2, 2009.

_______. "Myanmar's Police Forces: Coercion, Continuity, and Change." *Contemporary Southeast Asia*: vol. 34, no. 1, 2012.

Sen, Ashish Kumar. "Libyan Rebels: Colombian Female Snipers Fighting for Gadhafi." *Washington Times*: 12/4/2011.

Shane, Scott and David D. Kirkpatrick. "Military Caught Between Mubarak and Protesters." *New York Times*: 11/2/2011.

Shen, Simon and Paul Chi-yuen Chan. "Failure of the Saffron Revolution and Aftermath: Revisiting the Transitologist Assumption." *The Journal of Comparative Asian Development*: vol. 9, no. 1, 2010.

Shils, Edward A. and Morris Janowitz. "Cohesion and Disintegration in the Wehrmacht in World War II." *Public Opinion Quarterly*: vol. 12, no. 2, Summer 1948.

Siebold, Guy L. "The Essence of Military Group Cohesion." *Armed Forces and Society*: vol. 33, no. 2, January 2007.

_______. "The Misconceived Construct of Task Cohesion." *Armed Forces and Society:* vol. 41, no. 1, January 2015.

Silverstein, Josef. "Aung San Suu Kyi: Is She Burma's Woman of Destiny?." *Asian Survey*: vol. 30, no. 10, October 1990.

Sly, Liz. "On Third Anniversary of Syrian Rebellion, Assad is Steadily Winning the War." *Washington Post*: 14/3/2014.

Sorenson, David S. "Civil-Military Relations in North Africa." *Middle East Policy:* vol. 14, no. 4, Winter 2007.

Steavenson, Wendell. "On the Square: Were the Egyptian Protesters Right To Trust the Military?," *New Yorker*: 28 February 2011.

Steinberg, David I. "Aung San Suu Kyi and U.S. Policy toward Burma/Myanmar." *Journal of Current Southeast Asian Affairs*, vol. 29, no. 3, 2010.

Stevens, Jacqueline. "Political Scientists Are Lousy Forecasters." *New York Times*: 23/6/2012.

Stone, Lawrence. "Theories of Revolution." *World Politics*: vol. 18, no. 2, January 1966.

Taheri, Amir. "The Lonely Dictator." *New York Post*: 15/8/2012.

Takeyh, Ray. "What Really Happened in Iran." *Foreign Affairs*: vol. 93, no. 4, July-August 2014.

Tetlock, Philip [et al.]. "The Psychology of Intelligence Analysis: Drivers of Prediction Accuracy in World Politics." *Journal of Experimental Psychology Applied:* vol. 21, no. 1, 2015.

Tilly, Charles. "The Analysis of a Counter-Revolution." *History and Theory:* vol. 3, no. 1, 1963.

_______. "Does Modernization Breed Revolution?." *Comparative Politics:* vol. 5, no. 3, April 1973.

"Tunisie: L'Armée qui a laché Ben Ali." *Le Monde*: 16/1/2011.

Walder, Andrew G. "The Political Sociology of the Beijing Upheaval of 1989." *Problems of Communism*: vol. 38, no. 5, September-October 1989.

_______ and Gong Xiaoxia. "Workers in the Tiananmen Protests: The Politics of the Beijing Workers' Autonomous Federation." *Australian Journal of Chinese Affairs*: no. 29, January 1993.

Ware, L. B. "The Role of the Tunisian Military in the Post-Bourgiba Era." *Middle East Journal*: vol. 39, no. 1, Winter 1985.

Weatherford, M. Stephen. "Measuring Political Legitimacy." *American Political Science Review*: vol. 86, no. 1, March 1992.

Weyland, Kurt. "The Arab Spring: Why the Surprising Similarities with the Revolutionary Wave of 1848?." *Perspectives on Politics*: vol. 10, no. 4, December 2012.

_______. "The Diffusion of Revolution: "1848" in Europe and Latin America." *International Organization*: vol. 63, no. 3, July 2009.

"Why Is Russia Still Arming Syria?." *New York Times*: 21/5/2013.

Williams, David C. "Cracks in the Firmament of Burma's Military Government: From Unity through Coercion to Buying Support." *Third World Quarterly*: vol. 32, no. 7, 2011.

Wong, Gerrit W. "Tiananmen: Causes and Consequences." *Washington Quarterly*: vol. 13, no. 1, 1990.

Woo, Jongseok. "Kim Jong-il's Military-First Politics and Beyond: Military Control Mechanisms and the Problem of Power Succession." *Communist and Post-Communist Studies*: vol. 47, no. 2, June 2014.

Worrall, James. "Oman: The "Forgotten" Corner of the Arab Spring." *Middle East Policy:* vol. 19, no. 3, Fall 2012.

Yadav, Stacey Philbrick. "Antecedents of the Revolution: Intersectoral Networks and Post-Partisanship in Yemen." *Studies in Ethnicity and Nationalism*: vol. 11, no. 3, December 2011.

Yang, Guobin. "Achieving Emotions in Collective Action: Emotional Processes and Movement Mobilization in the 1989 Chinese Student Movement." *Sociological Quarterly*: vol. 41, no. 4, September 2000.

Yom, Sean L. and F. Gregory Gause, III. "Resilient Royals: How Arab Monarchies Hang On." *Journal of Democracy*: vol. 23, no. 4, October 2012.

Zagorin, Perez. "Theories of Revolution in Contemporary Historiography." *Political Science Quarterly*: vol. 88, no. 1, March 1973.

Ziadeh, Radwan [et al.]. "Crisis in Syria: What Are the U.S. Options?." *Middle East Policy*: vol. 19, no. 3, Fall 2012.

Zisser, Eyal. "The Syrian Army: Between the Domestic and the External Fronts." *Middle East Review of International Affairs*: vol. 5, no. 1, March 2001.

Zunes, Stephen. "Bahrain's Arrested Revolution." *Arab Studies Quarterly*: vol. 35, no. 2, Spring 2013.

Zuo, Jiping and Robert D. Benford. "Mobilization Processes and the 1989 Chinese Democracy Movement." *Sociological Quarterly*: vol. 36, no. 1, January 1995.

Theses

Mirfakhraei, Hooshmand. "The Imperial Iranian Armed Forces and the Revolution of 1978-1979." (PhD Dissertation, State University of New York at Buffalo, 1984).

Electronic Studies

"1979: Exiled Ayatollah Khomeini Returns to Iran," BBC on this Day, 1950-2005, <http://news.bbc.co.uk/onthisday/hi/dates/stories/february/1/newsid_2521000/2521003.stm>.

"Breaking News: Pakistan Army Exports New Mercenaries to Kill Bahraini Protesters." <http://criticalppp.com/archives/42347>.

Bucur, Ion (Ambassador). "The Possible Soviet Intervention in Romania." in: *The History of 1989*, Item no. 204, <http://chnm.gmu.edu/1989/items/show/204>.

Carter, Jimmy. "Tehran, Iran Toasts of the President and the Shah at a State Dinner." Speech, 31 December 1977, Online by Gerhard Peters and John T. Woolley, The American Presidency Project <http://www.presidency.ucsb.edu/wsı6pid=7080>.

Frykberg, Mel. "Egypt's Brutal Security Forces Also Victims of State Brutality." Interpress Service News Agency (Cairo), 27 November 2012, <http://www.ipsnews.net/2012/11/egypts-brutal-security-forces-also-victims-of-state-brutality>.

Hill, Ginny and Gerd Nonneman. "Yemen, Saudi Arabia, and the Gulf States: Elite Politics, Street Protests, and Regional Diplomacy." Chatham House (London) Transcript, 12 May 2011, <http://www.chathamhouse.org/sites/files/chathamhouse/public/Meetings/Meeting%20Transcripts/120511yemen.pdf>.

Hroub, Khalid. "Qatar and the Arab Spring-Conflict and International Politics." (Heinrich Böll Stiftung, Berlin, 3 March 2014), <http://lb.boell.org/en/2014/03/03/qatar-and-arab-spring-conflict-intl-politics>.

Jaschik, Scott. "Should Political Science Be Relevant." *Inside Higher Ed*: 7 September 2010, <http://www.insidehighered.com/news/2010/09/07/polisci#stash.eIG1HrrK.dpbs>.

Kadivar, Cyrus. "A Question of Numbers." *Iranian Voice* (8 August 2003), <http://www.emadbaghi.com/en/archives/000592.php#more>.

Lacher, Wolfram. "Libya after Qadhafi: State Formation or State Collapse?." *SWP Comments*: no. 9 (March 2011), <http://www.swp-berlin.org/filead-min/contents/products/comments/2011C09_lac_ks.pdf>.

Mujib Mashal, "Pakistani Troops Aid Bahrain's Crackdown." Al-Jazeera (30 July 2011), <http://www.aljazeera.com/indepth/features/2011/07/2011725145048574888.html>.

"Myanmar: Monk Receives 68 Years in Prison." Amnesty International, 3 October 2008, <http://www.amnestyusa.org/pdfs/UGambiraCaseSheet.pdf>.

Pullum, Geoffrey K. "Not Foot in Mouth," submitted to Language Log, posted on 2 December 2003, <http://itre.cis.upenn.edu/˜myl/languagelog/archives/000182.html>.

"Six Military Conscripts Shot Dead Near Cairo." *Ahram Online*, 15/3/2014, <http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/64/96693/Egypt/Politics-/Six-military-conscripts-shot-dead-near-Cairo.aspx>.

"U.S. Department of Defense News Briefing: Secretary Donald H. Rumsfeld and Chairman, Joint Chiefs of Staff General Richard Myers, 12 February 2002." <http://www.defense.gov/transcripts/transcript.aspx6transcrip-tid=2636>.

Zan, Myint. "Misremembrance of an Uprising." <http://www.burmalibrary.org/docs6/Myintzan-Maungmaung.pdf>.